

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأعداد

تأليف

محمد بن سعيد الأندلسي

لطف الله به

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

همسات

لما جاء الله بالإسلام كان الرجل إذا أسلم في قبيلته وحيه غريباً فيهم، مُستخفياً بإسلامه قد جفاه الأهل والعشيرة ورموه عن قوس واحدة، فهو بينهم يتجرع غُصَصَ الجَفَاءِ والأذى ... ولقد عاد الإسلام غريباً كما بدأ أول مرة لكثرة الأهواء المضللة والمذاهب المختلفة والأديان والنحل الوضيعة، حتى صار أهل الحق في الناس غرباء لقلبتهم بين الغناء مُتدثرين بحُللِ العناء قابضين على جمرِ البلاء ... اللهم اربط على قلوبهم وأنس وحشتهم وأحسن خاتمتهم.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، قِيلَ: وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: "الزُّرَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ»

إلى أهل الغربة والبلاء والصفوة النجباء ... إلى من قيدهم الحديد وسورهم جدران المذلة والعبيد ... إلى من اشتدت عليه وطئت الكفار وطالت عليه السنين والأعمار وانصرف عنه القريب والبعيد ... من عرف الحق تحت المطارق والحديد ... صبراً فأنتم الأمل في رفع الراية من جديد، فلم يبق بعدكم رجال على الحق تقارع أهل الشرك والتنديد.

إلى الشعوب والأقوام: ندعوكم إلى صحيح الإسلام، ونبراً إلى الله عز وجل منكم ومما تعبدون من دون الله، كَفَرْنَاكُمْ وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده خاضعين له بالطاعة والعبادة، منقادين له بالحكم والاتباع، ونقول لكم كما قال أبونا إبراهيم لسلفكم: ﴿أَفَلَا لَكُمْ لِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾.

إلى علماء السلاطين: من باع دينه بدنياه غيره، إلى من عاش بعلمه واقتات بدينه ... أيها الطواغيت السفلة لو كان في كناني عشرة أسهم لنثرتها عليكم.

إلى جماعات القتال: من شابت لحيته في الثغور والنزال، يحسب أنه على جادة الطريق قد أصاب المورد الزلال، وهميات هميات ... إلى من استكبر على الحق وكابر حتى فني وأفنى ... إلى من يصّر على عبادة الرجال واقتفاء أثر الآباء والأبدال ولو كانوا ضللاً جهّال ... إلى من كبر عليهم ما دعوناهم إليه

الهداية -

...عودوا إلى الحق فإنه الفضيلة... أوبوا إلى الإسلام وارفَعوا بحقِّ راية خَيْرِ الأَنام، تُفَتِّحْ لَكُم الأَرْضُ وتَبوُّوا بالفوز في سَاحَاتِ القتال، ولا يَصَدَنكُم الكِبَرُ ولا الأَصنام ولا الشيوخ ولا الرجال.

إِلَهُ الحَيَارَى: مَنْ لِسَانُ حالِهِ يَقُولُ واللَّهِ مَا أَدْرُ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ !! إِلَى مَنْ أَكْثَرُوا التَّنَقُّلَ والتَّلَوْنَ ... إِلَى مَنْ تَاهَوْا فِي الشُّكُوكِ والضَّلَالَةِ يَتَقَلَّبُونَ بَيْنَ مَنَابِرِ الجَهَالَةِ والغَوَايَةِ، تَوَبَّوْا إِلَى اللَّهِ وَاسْتَمْسَكُوا بِحَبْلِهِ الْمُتَيْنِ وَالزَّمُوا سَنَةَ نَبِيِّهِ الْأَمِينِ وَغَرَزُوا أَصْحَابَهُ الْمِيَامِينَ.

وَإِنِّي لَأَخْذُ بِأَيْدِي هَؤُلَاءِ إِلَى الْهَدَايَةِ وَالرَّشَادِ وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَشْرَحَ صَدُورَهُمْ لِلْحَقِّ الْمُبِينِ وَهُوَ الْهَادِي ذِي الْقُوَّةِ الْمُتَيْنِ.

وَكُنْتُ وَصَّحِي فِي ظِلَامٍ مِّنَ الدُّجَى	نَسِيرٌ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ وَلَا نَذِيرٌ
وَكُنَّا حَيَارَى فِي الْقِفَارِ وَلَمْ يَكُنْ	دَلِيلٌ لَّنَا نَرْجُو الْخَلَاصَ مِنَ الْقَفْرِ
ظَمَاءٌ إِلَى هَدْيٍ يَبْلُغُنَا	وَقَدْ قَطَعَ الْأَعْنَاقَ مِنَّا لَطَى الْهَجْرِ
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ تَبْدَى لِنَاطِرِي	سَنَا بَرْقٍ يَبْدُو كُنُوزٍ مِّنَ الْفَجْرِ
فَيَمَمْتُ وَجْهِي نَحْوَهُ مُتَجَرِّدًا	مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ الَّتِي تَسْرِ
فَخَالَجَنِي نُورُ الْهُدَى بِضِيَائِهِ	يَجْلِي الظَّلَامَ الْبَهِيمَ كَالْبَدْرِ
فَرَأَيْتُ حَقًّا سَاطِعًا أَنْوَارُهُ	يُخَيِّ مَوَاتًا لِلْقُلُوبِ مِنَ الْكُفْرِ
حَقًّا ثَقِيلًا حَمْلُهُ فِي زَمَانِنَا	إِلَّا إِمَامًا قُدُورَةً لِلنَّاسِ فِي الْخَيْرِ
يُقِيمُ صَرْحًا لِمِلَّةٍ دُرُسَتْ	زَمَانًا طَوِيلًا فِي جَاهِلِيَةِ الْعَصْرِ
صَبْرًا عَلَى مَا تَنُوءُ الْجِبَالُ بِهِ	يَرْجُو الثَّوَابَ مِنَ اللَّهِ وَالْأَجْرِ
فَقُلْتُ أَيُّهَا الصَّخْبُ الْكَرَامُ أَلَا	إِلَى الْإِسْلَامِ أُوبُوا إِلَى أَوَّلِ الْأَمْرِ
فَإِنِّي رَأَيْتُ مُشْفِقًا نَاصِحًا لَكُمْ	أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ قَبْلَ ضَمَةِ الْقَبْرِ

مَهَيِّدٌ

الحمدُ لله الذي أضَاءَ قُلُوبَ المسلمين بنور الإيمان، وأَحْيَاهُمْ بعد مَوَاتٍ وأنبتهم بين غُثَاءِ آخر الزمان، وهَدَاهُمْ لما اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَأَزَاعَ عَنْهُ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ، وتولاهم برحمته وأسبغ عليهم نعمته وأحلَّ عليهم السَّكِينَةَ والَرْضَوَانَ، فكانوا هم السَّعْدَاءُ حَقًّا برغم القيد والغدر ودائرة الزمان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ سَادُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وهدي رسوله ﷺ الديار والبلدان، وكانوا نبراساً لطالب الهُدَى أئمة الأنعام لكل زمانٍ ومكان ... ثُمَّ تَطَاوَلَ الْعَهْدُ بَعْدَ الْعُلُوِّ وَالظُّهُورَ بِالْبَيَانِ وَالسَّنَنِ، فَصَارَ أَهْلُ الْأَرْضِ بَيْنَ تَائِهٍ وَحَيْرَانٍ وَعَبْدٍ لِلطَّاغُوتِ وَمُنْقَادٍ لِلشَّيْطَانِ، فَالْأَرْضُ قَدْ غَشَاهَا ظُلْمَةٌ الْجَهْلِ وَالشَّرْكِ وَالْإِعْرَاضِ وَالْكُفْرَانِ، قَدْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا أئمة الكفر وعساكر الفساد، وطواغيت علمٍ زَيْنُوا الْبَاطِلَ بِبَهْرِ الْقَوْلِ وَزُخْرِفَهُ^[١] لِيَنَالُوا بِهِ رِضَا السُّلْطَانِ، فَوُكِّلُوا إِلَى ظُلُمَاتِ أَرَائِهِمْ وَدَسَائِسِ أَفْكَارِهِمْ فَكَانُوا كَالْكَلْبِ الظَّمْآنِ، سُوقِهِمْ نَافِقَةً وَأُصُولِهِمْ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ رَاسِخَةً وَدِينُهُمْ لَهُ يُدَانِ، وَسُوقُ الْحَقِّ كَاسِدَةٌ لَا تُقَامُ، وَقَوْلُهُمْ بَيْنَ الْأَنَامِ قَدْ عَلَاهُ الرُّكَامُ وَصَوْتُهُمْ لَهُ أُنِينَ قَدْ أَحَاطَ بِهِ عَالِي الْجُدْرَانِ.

أما بعد فإنه زمن الفتن ومن أعظمها تقليب الأمور، فَقَلْبُوهَا ظَهْرًا لِبَطْنٍ فَصَرْنَا إِلَى مَا قَالَهُ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيَتْ إِلَى زَمَانٍ شَاهَدْتَ فِيهِ نَاسًا لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وَلَا بَيْنَ الْأَمِينِ وَالْخَائِنِ، وَلَا بَيْنَ الْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ، وَلَا يَعْرِفُونَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا»^[٢]، ايه والله فقد صرنا إلى هذا الزمان،

[١] قال مُجَاهِدٌ ﴿ زُخْرِفَ الْقَوْلُ غُرُورًا ﴾: تَزِينُ الْبَاطِلَ بِالْأَلْسِنَةِ. رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٧٧٣

[٢] الإبانة الكبرى ١٨٨/١

الهداية -

وعاد الناس إلى عبادة الطاغوت والأوثان كما روي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي زَاهِبٌ: «يَا سَعِيدُ فِي الْفِتْنَةِ يَتَّبِعُنْ لَكَ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الطَّاغُوتَ»^[١]، إنها فتنة الشرك بالله والعُدول عن شرعه ودينه القويم إلى أوضاعٍ وقِيمِ الجاهلية وعقائد وتصورات الوثنية، أَبْصَرَهَا أُولِي البصائر والهداية وَعَمِيَ عَلَيْهَا أَهْلُ الضلالة والغواية ومثل الفريقين كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤] .

إِنَّ مَا تَنَازَعَهُ النَّاسُ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَهُوَ حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ الَّذِي أَدْرَكَهُ خُصُومُ الرِّسَالَةِ الْمَحْمُودَةِ وَالْمَلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ مِنْ أَهْلِ كِتَابٍ مُعَانِدِينَ وَجَاهِلِينَ وَثَنِيِّينَ، عَلِمُوا أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِالْأَمْرِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَالنَّهْيِ عَنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، وَإِفْرَادِ اللَّهِ بِالطَّاعَةِ وَالْحُكْمِ وَالتَّلَقِّيِ عَنِ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَالْبِرَاءَةِ مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ وَالْأَقْوَامِ، وَتَكْفِيرِ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، وَقَدْ ابْتُلِينَا فِي هَذَا الزَّمَانِ بِقَوْمٍ تَحَلَّوْا بِزِي الْعُلَمَاءِ فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ حَمَلُ الدِّينِ كَامِلًا لِعَظَمِ الْفَجْوَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَغَيَّرُوا حَدَّهُ وَاشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ... فَصَارَ عُلَمَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ شَرَارَهَا، حَالَهُمْ أَشَدَّ مِنْ حَالِ الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِي مَوَاضِعَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ

لِآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، قَالَ السُّدِّيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ﴾: «هُمُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَشْبَاهُهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُرْجِيَّةِ»^[٢]، وَهُمْ الَّذِينَ خَافَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا

[١] الابانة الكبرى برقم ٧٦٩

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٨٤٩٢

الهداية -

أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيُّمَةَ الْمُضِلِّينَ^[١] وهم الذين أفسدوا الدين كما قال ابن المبارك:

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهُمَا؟

إِنَّ مَنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مَوْكِبُ النُّورِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَاسْتَيَقَنَ قَلْبُهُ بِمَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ نُورِ الْهَدَايَةِ، ثُمَّ نَظَرَ بَعَيْنَ الْبَصِيرَةِ مِنْ عُلُوِّ الْإِسْلَامِ إِلَى ظُلُمَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، مِنْ خَلَائِقٍ وَأَوْضَاعٍ وَمَدَائِنٍ وَأَقْوَامٍ وَشُعُوبٍ وَحَضَارَاتٍ وَمَلَلٍ وَدِيَانَاتٍ، لَأَصَابَهُ مِنْ عَظِيمِ الدَّهْشَةِ الَّتِي تَخْطِفُ بِالْقُلُوبِ وَالْأَبْصَارِ، وَأَلَمَّ بِهِ مِنْ شَدِيدِ الْوَحْشَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ، وَنَابَهُ مِنْ جَفْوَةِ الْغَرَبَةِ مَا يَزُوي بِهِ بَعِيداً عَنْ الْمَشْرُوكِينَ يَبْغِي الْعُزْلَةَ وَالْفِرَارَ ... إِنَّ قَلْبَ الْمَوْحِدِ لِيَحَارَ وَيَعْظُمُ عَلَيْهِ مَا أَصَابَهُ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ وَالْحُورِ بَعْدَ الْكُورِ، فَقَدْ اسْتَدَارَ بِهِمُ الزَّمَانُ إِلَى جَاهِلِيَّةٍ جَهْلَاءَ وَنَكْبَةٍ جَمْعَاءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ الْمُسْلِمُ فِي نَفْسِهِ وَمَا امْتَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، فَيَخَافُ أَنْ تَزُلَ بِهِ الْقَدَمُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الرِّعَاعِ وَلَا يَنْفَعُ يَوْمئِذٍ النَّدَمُ، وَيَتَأَمَّلُ مُتَدَبِّراً فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَزْدَادُ بِهِ الْيَقِينَ عَلَى مَفَارِقَةِ قَوْمِهِ لِلدِّينِ، وَأَتَاهُمْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَقْوَامُ الْمَكْذِبِينَ الَّذِينَ قَصَّ اللَّهُ قِصَصَهُمْ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ فَيَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى نِعْمَةِ التَّوْحِيدِ وَمَفَارِقَةِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالتَّنْذِيدِ.

وفي هذه الكتاب أستعين بالله العلي العظيم على بيان حقيقة الإسلام الذي بُعِثَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ إِلَى الْخَلِيقَةِ أَجْمَعِينَ ... الْحَقِيقَةُ الْغَائِبَةُ بَيْنَ الْأَنَامِ الَّذِينَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ، وَإِقَامَةُ الدَّلَائِلِ وَنَصَبُ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ عَلَى أَرْكَانِهِ بَيْنَ التَّأْصِيلِ وَالتَّنْزِيلِ، وَبَيَانُ مَفَارِقَةِ الْأَقْوَامِ لِصَحِيحِ دِينِ الْإِسْلَامِ بِوَقُوعِهِمْ فِي شِرْكِ الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ وَشِرْكِ الْحَاكِمِيَّةِ وَالْإِتِّبَاعِ، وَدُخُولِهِمْ فِي دِينٍ وَضْعِي جَدِيدٍ، وَبَيَانُ

[١] رواه أحمد برقم ٢٢٣٩٣

الهداية -

كفرهم في عموم الديار وسائر الأمصار في هذا الزمان، وأنه لا يصح الإسلام اليوم إلا بالخروج من هذه الجاهلية العصرية ومفاصلة أهلها بالبراءة منهم وتكفيرهم، والرد على أحفاد الجهم وبلعّام وبيان ما هم عليه من التلبيس والأوهام ... أسأل الله التوفيق والسداد وأستمد منه العون والرشاد ... ﴿اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت، أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون﴾^[١].



^[١] رواه مسلم برقم ٦٧ من حديث عبد الله بن عباس.

البَابُ الْأَوَّلُ

أوضاع الجاهلية

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

الحكمة من إرسال الرسل

إن الله فطر الخلق على التوحيد وأخذ على ذلك الميثاق: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ۖ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وجعل الإشهاد عليهم حجة في الإشراف به

تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وسمى الله هذا الميثاق إيماناً كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال أبي بن كعب: «هو الإيمان الذي كان قبل الاختلاف في زمان آدم، حين أخذ منهم عهدهم وميثاقهم، وأقرأوا كلهم بالعبودية، وفطرهم على الإسلام، فكانوا أمة واحدة مسلمين»^[١]، وعن السُّدِّيِّ في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١]، قال «ذَلِكَ يَوْمَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْمِيثَاقَ فَأَمَنُوا كَرَهَا»^[٢].

^[١] تفسير الطبري ٧٥/٧

^[٢] رواه أبي حاتم برقم ٨٧٨٠

الهداية -

وجاء في الأخبار أن الشياطين اجتالت بني آدم عن فطرتهم قال
تعالى: ﴿وَقَالَ لَا تُخَدِّنْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ ^[١] وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مُرْتَبَهُمْ فَلْيَبْتَئِنَّا أَذَانَ الْأَنْعَمِ وَلَا مُرْتَبَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ

﴿[النساء ١١٩]﴾ قال ابن عباس: «خَلَقَ اللَّهُ دِينَ اللَّه. وَرُؤْيَى عَنْ مُجَاهِدٍ
وَعِكْرَمَةَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالْحَكَمِ وَالْحَسَنِ وَالسُّدِّيَّ
وَقَتَادَةَ وَالضَّحَّاحَ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَعَطَاءٍ الْخُرْسَانِي نَحْوَ ذَلِكَ» ^[٢]،

وعن مجاهد في قوله: ﴿فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ ، قال: «الفطرة دين
الله» ^[٣]، وقال أبو جعفر: "يقول: ولأمرن النصيب المفروض لي من
عبادك، بعبادة غيرك من الأوثان والأنداد حتى ينسكوا له، ويحرموا
ويحللوا له، ويشرعوا غير الذي شرعته لهم، فيتبعوني
ويخالفونك" ^[٤]، وما ورد في حديث عِيَّاضُ بْنُ حِمَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُ
أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، فَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَلْتُ لَهُمْ،
وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ عَلَيْهِمْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ ^[٥]، فسمى النبي
ﷺ المفطور عليه ديناً والانحراف عنه إلى تحليل الحرام هو
الشرك الذي لم ينزل الله به سلطاناً، وهذا يدل على أن المنحرفين
عن الفطرة - الدين - يعدلون إلى نُظُم وأوضاع وقِيم وشرائع ما أنزل
الله بها من سلطان.

ومن رحمة الله تعالى بخلقه إرسال الرُّسل بعد انحراف الأمم
باتخاذهم الأنداد وعبادتهم الآلهة وتنصيب الأرباب التي تَسُنُّ لهم
النُّظُم والقوانين ما لم يُنزل الله به من سلطان ... يُرسل الرُّسل ويُنزل

^[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٥٩٧٥

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٠٤٧٢

^[٣] تفسير الطبري ٢١٤/٩

^[٤] رواه مسلم برقم ٦٣

الهداية —

الكتب لإخراج الناس من ظلمات الجاهلية إلى نور الإسلام، كما جاء في الكتاب الحكيم في مواضع: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ إِنَّ فِي

ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥]، وقال تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ

الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، أي لتُخرج الأرض — التي مقمها الله عرُها وعجمها — إلا بقايا من أهل الكتاب — من ظلمات الحيرة والتيه في تعدد الآلهة والأرباب، وظلمات الوهم والخرافة في وثنية القربات والتصورات، وظلمات الرذيلة والفجور في اختلال القيم وانحلال الأخلاقيات ... إلى نور تُشرق به النفوس بعد أفلها، وينقشع به ظلام الشرك وضباب الخرافة وغُـبش الأوهام، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَن

نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]،

أي: يخرجهم من الظلمات التي غمسهم فيها الطواغيت، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ

أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، الطواغيت الذين يزجونهم في حمأة الكفر وظلمة الشرك، والله عز وجل يخرجهم إلى النور بإرسال الرسل وإنزال الكتب، والصراع قائم بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها والعاقبة للمتقين.

الهداية -

لقد أرسل الله الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين بكلمة التوحيد: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠]، بهذه الكلمة العظيمة والعروة الوثيقة التي هي كفيلة أن تُغيّر حياتهم وتهدم أوضاعهم وتنسف الجاهلية نسفاً، ليحل محلها الإسلام الذي عُقدتْه الاستسلام والخضوع والانقياد والاتباع لله الواحد القهار، والمتابعة للنبي المرسل والطاعة له في جميع الأمور والأحوال، إذ لا يثبت قَدَمُ الإسلام إلا على قنطرة التسليم المطلق لله تعالى، قال جلّ وعلا: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢] . . . إنها نقلةٌ رهيبة تهدم ما كان قبلها من تصورات ومُقدّسات وثوابت وأعراف جاهلية، فيصير التلقي في جميع الأمور والأحوال عن الله وحده من طريق واحد وهو الوحي المنزل على رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] .

فَلَوْاحِدٍ كُنْ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ أَغْنِي سَبِيلَ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ
فالمسلم هو الذي أسلم وجهه - أي كله - لله، وهو الذي يتلقى
عن ربه في **الأصول الأربعة**:

١- العقائد والأخبار ٢- والمناسك والشعائر ٣- والشرائع والأحكام
٤- ونظام الملك ومنهج الحياة ... فالخالق لهذا الكون المتصرف فيه
المدير لأمره المالك له هو الذي له الخلق والأمر: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾
تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ [الأعراف: ٥٥]، والرب هو الذي يُقرر الاعتقاد
والتصور للقلب، والعبادة والشعائر للجوارح، والنظام والمنهج

الهداية -

للحياة، والمسلم هو الذي يتلقى عن ربه في الأصول الأربعة سواءً بسواء، وهذا معنى الكلية في التلقي التي لا يصح الإسلام إلا بها، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، قال ابن عباس: «السِّلْمُ: الطَّاعَةُ»، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، نَحْوُ ذَلِكَ^[١]، فمن أشرك في العقائد كالجهمية والأشعرية فهو مُشرك، ومن أشرك في الشعائر كالصوفية القبورية فهو مُشرك، ومن أشرك في النظام ومنهج الحياة كالديمقراطية والاشتراكية فهو مُشرك سواءً بسواء.

إنَّ تحديد ماهية الإسلام وحقيقة الإيمان ينطلق من التصور الصحيح للواقع الذي أُرسِل فيه الرُّسل، والبيئة التي دُعِيَ فيها إلى الإسلام أول الأمر، وتحديد القدر الذي دعا الرسل أقوامهم إلى تحقيقه للدخول في الإسلام، والصفة التي جاء بها أتباع الرسل حتى كانوا مسلمين، وكذا تحديد موضع الخصومة ومحل النزاع بين الرسل وأقوامهم المخالفين لهم في أصل الدعوة، وبهذا النظر يكون التصور الصحيح للإسلام الذي جاء به الأنبياء والمرسلين ... أما دعاة "الإسلام" اليوم فهم يخططون دينهم على مقاس أقوامهم، فكلما أحدث الأقوام شركاً أو كفراً أو بدعة أحدث لهم الدعاة مخرجاً ومسلماً وعُذراً ... فشتان بين السبيلين والطائفتين أتباعُ الرسل وأتباعُ المرقعين.

وقبل أن نحقق ماهية الإسلام التي جاء بها الرسل، لابد من النظر في حال الأقوام الذين بُعث فيهم الرسل، فإنها تُبْعَث إلى أقوام مخالفين لها في أصل الدعوة على الأغلب الأعم بعد انحراف الفطرة واستشراف الجاهلية كما سبق الإشارة إليه، مع العلم أنَّ الأصل في

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ١٩٤٦

الهداية -

بني آدم التوحيد والشرك طارئ عليه، حيث كان أول شرك وقع في قوم نوح لما غلوا في الصالحين وأشركوا بالله رب العالمين، وسوف نعقد فصلاً - بحول الله وقوته - في توصيف أوضاع الجاهلية كمقدمة ضرورية لتصوير حقيقة الإسلام ... وهو من تفسير الشيء بضده إذ لا يتم معرفة حقيقة الشيء إلا بتصوير حقيقة ضده، لأن الجاهلية والإسلام ضدان لا يجتمعان ولا يرتفعان، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام ٥٥]، قال ابن أبي زمنين: ﴿سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ "يَعْنِي: الْمُشْرِكِينَ بِالْآيَاتِ الَّتِي بَيَّنَّ اللَّهُ فِيهَا سَبِيلَ الْهُدَى مِنْ سَبِيلِ الضَّلَالَةِ" [١].

عرفت الشرَّ لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشرَّ من الناس يقع فيه
قال حذيفة بن اليمان: «جاء الإسلام حين جاء فجاء أمر ليس كأمير الجاهلية» [٢]، وهذا التصور لحقيقة الشيء وضده تتمايز الأمور وتنكشف حقائق الأشياء، إذ لولا الظلام ما عُرف النور ولولا الشرَّ ما استبان الخير، وكل ضِدٍّ يكشف عن ضده.

ويجب على جميع المكلفين تعلُّم دين الإسلام بحده الصحيح والعمل به، وخاصةً في هذا الزمان الذي اشتدت فيه الغربة وانحرفت فيه الخليقة أجمعين - إلا من رحم الله تعالى - قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد ١٩]، وعن عاصم الأحول قال كان أبو العالِية يقول لنا: «تعلَّمُوا الإسلامَ فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُ الإسلامَ فَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُ الْقُرْآنَ فَتَعَلَّمُوا السُّنَّةَ فَإِنَّ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُحَرِّفُوا الصِّرَاطَ يَمِينًا وَشِمَالًا وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءُ الْمُرْدِيَّةُ الَّتِي تُلْقِي بَيْنَ النَّاسِ الْعَدَاوَةَ» [٣].

[١] تفسير ابن أبي زمنين ٧٢/٢

[٢] رواه معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي في الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) برقم ٢٠٧١١

[٣] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٧٩٠

الفصل الثاني

الجاهلية

إنَّ الجاهليةَ من الأسماءِ الشرعية التي تفسيرها موقوف على النص من الكتاب والسنة، وليس موكول إلى الآراء والأهواء، وليست هي فترة من الزمان تفوت بفواته، ولكنها وضعٌ من الأوضاع متى وُجدَ هذا الوضع سُمي بالجاهلية، سواء كان من أول الزمان أو من آخره، أو حين الفترة بانقطاع الرسل أو بتقادم العهد بعد مُضي الرسالات، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْرَحْ

تَبْرُجَ الْجَهْلِیَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب ٣٣] قال: «تكون جاهلية أخرى»^[١]، وعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ مُلُوكٌ ثُمَّ الْجَبَابِرَةُ ثُمَّ الطَّوَاغِیْتُ»^[٢]، وإن كانت الجاهلية الأولى أشرف من جاهلية اليوم، فجاهلية أمس اتَّبَعَ فيها العرب الآباء والأجداد، وجاهلية اليوم اتَّبَعُوا فيها الأعداء والأنداد ... ونحن ابتداء نحدد الوضع الجاهلي الوارد في الشرع وَصَفُهُ، ومن ثَمَ ننظر في واقعنا المعاصر ونحقق المناط بحول الله وقوته.

اسم الجاهلية جاء في القرآن في أربعة مواضع تُحدِّدُ المعالم الكبرى لكل جاهلية في كل زمان ومكان، وجاء في السنة في مواضع كثيرة وفروع عديدة لا تخرج على الأصول الأربع الواردة في القرآن وهي:

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٧٦٧٢

[٢] مصنف ابن أبي شيبة برقم ٣٠٥٦٥

الهداية -

1- جاهلية العبادة والشعائر 2- وجاهلية الحاكمية والشرائع 3- وجاهلية الولاء والبراء 4- وجاهلية القيم والأخلاق، ونحن بحول الله وقوته سنُقَصِّلُ القول على ضوء هذه الأصول فنقول:

المطلب الأول: جاهلية العبادة والشعائر

وهي التي تُقيم للناس آلهة تُصَرَّفُ لها أنواع العبادات والقربات، والأصل في ذلك ما جاء عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ السُّلَمِيُّ: «كُنْتُ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَتَاهُمْ لِيُسُوا عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ»^[١]، وفي رواية: «إِنِّي كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَرَى النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَلَا أَرَى الْأَدْيَانَ شَيْئًا»^[٢]، وفي حديثِ أُمِّ سَلَمَةَ: ﴿... فَكَانَ الَّذِي كَلَّمَهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَيُّهَا الْمَلِكُ، كُنَّا قَوْمًا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَنَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَنَأْتِي الْفَوَاحِشَ، وَنَقْطَعُ الْأَرْحَامَ، وَنُسِيءُ الْجَوَارِ يَأْكُلُ الْقَوِيُّ مِنْهَا الضَّعِيفَ، فَكُنَّا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْنَا رَسُولًا مِنَّْا نَعْرِفُ نَسَبَهُ، وَصِدْقَهُ، وَأَمَانَتَهُ، وَعَقَاقَهُ، فَدَعَانَا إِلَى اللَّهِ لِنُوحِدَهُ، وَنَعْبُدَهُ، وَنَخْلَعَ مَا كُنَّا نَعْبُدُ نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا مِنْ دُونِهِ مِنَ الْحِجَارَةِ وَالْأَوْثَانِ ...» الحديث^[٣].

ويدل عليها من كتاب الله ما روي عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ [النجم: ٤٩]، قَالَ: «كَانَ نَاسٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْبُدُونَ هَذَا النَّجْمَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الشَّعْرَى»^[٤]، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوْلَهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْبُدُونَ الْحَجَرَ

[١] رواه مسلم برقم ٢٩٤

[٢] رواه البغوي في شرح السنة ٣٢٢/٣

[٣] رواه أحمد برقم ١٧٤٠

[٤] تفسير عبد الرزاق برقم ٣٠٤٤

الهداية -

فَإِذَا رَأَوْا أَحْسَنَ مِنْهُ أَخَذُوهُ وَتَرَكَوا الْأَوَّلَ»^[١]، وقوله تعالى: ﴿وَطَافَتْ قَدِّ
أَهْمَتُهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران ١٥٤]، عن
قتادة والربيع في قوله: ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾، قالوا: «ظنُّ أهل الشرك»^[٢]،
فإن المسيء الظن بربه قد ظن به خلاف كماله المقدس، وظن به ما
يناقض أسماءه الحسنى وصفاته العلى، وهذا موجب للردى
والخسران كما قال تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ
فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت ١٣]، ووجه مناسبة الآية للمطلب أن
إدخال الوسائط بين الله تعالى وبين خلقه تنقص بحق الربوبية
ومُنَازعةً لله في الألوهية وسوء ظنٍ برب العالمين.
وهذا من أبرز معالم الجاهلية المتمثل في اتخاذ الناس آلهة من
دون الله تُصرف لها أنواع العبادات كالدعاء والاستغاثة والخوف
والتوكل والسجود والذبح وغيرها، واعتقاد أنها تنفع وتضر وتقضي
الحوائج وتكشف الكُرب وأن لها الشفاعة والزلفى عند الله تعالى،
وقد أخبر النبي ﷺ أنه لا تقوم الساعة حتى يخرج الناس من الدين
أفواجا ويعودوا إلى عبادة الأوثان أفواجا، فعن أبي هريرة، قال: قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ حَوْلَ ذِي
الْخَلَصَةِ طَاعِغَةِ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ﴾^[٣]، وعن أبي
هريرة؛ قال: تلا رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ

^[١] رواه الهروي في ذم الهوى برقم ٣٥٧

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ٨٠٩١

^[٣] رواه البخاري برقم ٧١١٦ ومسلم رقم ٢٩٠٦

الهداية -

النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿النص: ٢٠﴾، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ليخرجن منه أفواجًا كما دخلوا فيه أفواجًا﴾^[١].

وهذا أصل من أصول شرك العالم: فاتخاذ القبور والمشاهد والأوثان والمعابد في هذا الزمان في عموم البلدان العربية كالبدوي في مصر والست زينب في سوريا والجيلاني في العراق و عبد الرحمن الثعالبي في الجزائر والحسينيات في جزيرة العرب وغيرها كثير، لمعالم بارزة وصروح شاهدة على الجاهلية القائمة في الأرض في هذا الزمان، وحال الناس اليوم كما كان عليه العرب في الجاهلية الأولى في كل قرية صنم ولكل قبيلة إله، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٦﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [النجم: ٢٠]، فوثنية الجاهلية الأولى هي وثنية اليوم سواء بسواء.

المطلب الثاني: جاهلية الحاكمية والشرائع

وهي التي تُقيم للناس أرباباً يُشَرِّعون لهم النُظُم والقوانين وَيَسُنُّون لهم الشرائع والأوضاع ويحكمونهم بغير ما أنزل الله، والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، عَنِ السَّيِّدِ قَالَ: «الحكم حَكَمَان: حكم الله وَحَكَمَ الْجَاهِلِيَّة ثُمَّ تَلَاهَا هَذِهِ الْآيَةُ ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾»^[٢]، وَعَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ النَّاجِي قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ فَحُكْمٌ

^[١] رواه الحاكم في "مستدركه"، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه".

^[٢] الدر المنثور ٩٨/٣

الهداية -

الْجَاهِلِيَّةِ»^[١]، وقال الطبري: "وَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْنِي: أَحْكَامُ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ - إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ قَالَ تَعَالَى ذَكَرَهُ مَوْبِخًا لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَبَوْا قَبُولَ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ وَلَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ، وَمُسْتَجْهِلًا فَعَلَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُمْ: وَمَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ حُكْمًا، أَيُّهَا الْيَهُودُ، مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَهُ عِنْدَ مَنْ كَانَ يَوْقِنُ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، وَيَقْرُءُ بِرَبُّوبِيَّتِهِ؟ يَقُولُ تَعَالَى ذَكَرَهُ: أَيُّ حُكْمٍ أَحْسَنَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ، إِنْ كُنْتُمْ مَوْقِنِينَ أَنْ لَكُمْ رَبًّا، وَكُنْتُمْ أَهْلَ تَوْحِيدٍ وَإِقْرَارِ بِهِ؟"^[٢]، فتلقى الدين - الذي هو نظام الحكم وشريعته - عن الطواغيت ما لم ينزل الله به سلطاناً، واتباعهم عليه والموافقة لهم في الظاهر، لهو من أبرز المعالم الظاهرة للجاهلية المعاصرة، قال الإمام مالك رحمه الله: «كانت مكة دار كفر لأن أحكام الجاهلية ظاهرة يومئذ»^[٣].

وهذا المعلم متمثل في هذا الزمان في إنشاء الجامعات التي تُدرِّس القانون وتُخرِّج القُضاة والمحامين والسياسيين الوضعيين، وتنصيب البرلمانات ومجالس الشعب التي تُسنُّ القوانين والنُظم، وإقامة المحاكم الوضعية التي تحكم بما شرعه الطواغيت، وإجراء الانتخابات لتنصيب الحُكَّام ونواب الشعب المشرعين، وهذه المعالم في هذا الزمان أكثر بروزاً وشهوداً مما كانت عليه الجاهلية الأولى، ففي جاهلية العصر يتجلى بوضوح حاكمية البشر للبشر وعبودية العباد للعبيد، وهذا أصل من أصول شرك العالم، وهو الشرك في الطاعة والحكم.

ولقد كانت الجاهلية الأولى تزعم أن ما تشرعه له أصل في دين الله، كما ذكر الله ذلك في أواخر سورة الأنعام عما كانت تُزاوله

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦٥٠٤

^[٢] تفسير الطبري ٣٩٤/١٠

^[٣] المدونة الكبرى ٢٣/٣

الهداية -

العرب من تقاليد وشرائع في شأن الذبائح والنذور والأنعام والثمار والأولاد، إذ أنها كانت تنسب ذلك إلى الله تعالى افتراء عليه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهِذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا سَرَّكَ أَنْ تَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ فَاقْرَأْ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةٍ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى

اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]»^[١]، وَعَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَسْتَحِلُّونَ شَيْئًا وَيُحَرِّمُونَ أَشْيَاءَ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ فِيهِمَا كُنْتُمْ تَسْتَحِلُّونَ إِلَّا هَذَا "يَقُولُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾» [الأنعام: ١٤٥]»^[٢].

^[١] رواه البخاري ١٨٤/٤

^[٢] تفسير عبد الرزاق برقم ٨٦٥، وكما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا﴾: قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم: «نزلت إنكاراً على المشركين فيما كانوا يحللون ويحرمون من البهائم والسواحب والوصائل كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾، وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَخْوَصِ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَشِيفُ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: "هَلْ لَكَ مَالٌ؟" قَالَ: قُلْتُ: "نَعَمْ" قَالَ: ﴿مِنْ أَيْ الْمَالِ؟" قَالَ: قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ مِنَ الْإِبِلِ وَالرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَالْعَنَمِ، فَقَالَ: "إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَبْرَعْ عَلَيْكَ" ثُمَّ قَالَ: "هَلْ تُنْجِ إِبِلَ قَوْمِكَ صَحَاً أَذَانَهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى مُوسَى فَتَقْطَعُ أَذَانَهَا، فَتَقُولُ: هَذِهِ بُحْرٌ، وَتَشْقِيهَا، أَوْ تَشْقِي جُلُودَهَا، وَتَقُولُ: هَذِهِ صُرٌّ وَتَحَرِّمُهَا عَلَيْكَ، وَعَلَى أَهْلِكَ" قَالَ: نَعَمْ قَالَ: "فَإِنْ مَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ - وَرَبُّمَا قَالَ: سَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مُوسَاكَ" رواه أحمد برقم ١٥٨٨٨ وله من طرق أخرى عن أبي الأحوص، يقول ابن كثير وهذا حديث جيد قوي الإسناد" تفسير ابن كثير ٢٧٦/٤

الهداية -

وما كانوا يجروون على التصريح أنها من عند أنفسهم إنما يفترون على الله الكذب فيزعمون أنها شرع الله ينسبونها بذلك إلى شريعة إبراهيم وإسماعيل، وكذلك الأحرار والرهبان كانوا يفعلون^[١]، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا

يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة ٧٩]، أما في الجاهلية المعاصرة فهو الإلحاد في الحاكمية والتشريع فهم يسمون نظامهم بالديمقراطية، وهو شعارهم في جميع المراسيم والوثائق والدواوين، ويسمون من يزاول التشريع "بالمشرع" و"السلطة التشريعية" جهاراً نهاراً في إعلامهم وقنواتهم ووسائلهم ومناهجهم التعليمية، في اغتصاب سافر لسلطان الله عز وجل وإعلان فاضح لربوبية البشر... أفحكم الجاهلية يبغون؟ نعم إنهم يريدون، لأنهم ينتخبون فيُنصَّبُونَ الطاغوت، ويثورون فيُعَيَّرُونَ طاغوتاً بطاغوت، إنهم غير دين الله يبغون، لأن حكم الجاهلية غير دين الله ومن يبتغي حكم الجاهلية

وقال ابن كثير: "وقد أنكر الله تعالى على من حرم ما أحل الله أو أحل ما حرم الله لمجرد الآراء والأهواء التي لا مستند لها ولا دليل عليها ثم توعدهم على ذلك يوم القيامة: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾، قال ابن جرير: في تركه معاجلتهم بالعقوبة في الدنيا"، قلت - ابن كثير - ويحتمل أن يكون المراد لذو فضل على الناس فيما أباح لهم مما خلقه من المنافع في الدنيا ولم يحرم عليهم إلا ما هو ضار لهم في دنياهم أو دينهم: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾، بل يحرمون ما أنعم الله به عليهم ويضيقون على أنفسهم فيجعلون بعضاً حلالاً وبعضاً حراماً وهذا قد وقع فيه المشركون فيما شرعوه لأنفسهم، وأهل الكتاب فيما ابتدعوه في دينهم" تفسير ابن كثير ٢٧٦/٤

^[١] وفي الأثر عن ابن عباس أنه قال: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَخَذَتْ أَخْبَارُ اللَّهِ، تَعْرِفُونَهُ غَضًّا لَمْ يَشِبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ وَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا؟ أَوْ لَا تَنْهَأُكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ. لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ» رواه ابن أبي حاتم برقم ٨٠٤

الهداية -

فقد ابتغى غير دين الله بمنطوق الآيتين، قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ
الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران
٨٣]، أي: من ابتغى حكم الجاهلية فهو في غير دين الله، بل هو في دين
من يُحْكَمُ بشريعته ويخضع لسلطانه أي في دين ملوك الأرض، وهذا
المعنى تؤكدُه النصوص القرآنية في كل مناسبات التشريع فما من
مرة ورد في كتاب الله تشريعاً إلا أشار إلى المصدر الذي يجعل لهذا
التشريع سلطانه في الأرض، أما حين يشير المولى إلى شرائع الجاهلية
وعُرفها وتصوراتها وتحليلها وتحريمها، فهو يردفها غالباً بقوله: ﴿مَا
نَزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [الأعراف ٧١]، لتجريدها من السلطان ابتداءً، وبيان
علّة بطلانها في كونها لم تصدر من ذلك المصدر الوحيد الصحيح
الذي يملك حق الحاكمية والتشريع، فهو يحكم ابتداءً ببطلانها كلية
بطلاناً أصلياً بما أنها صادرة من جهة لا تملك إصدار الشرائع
والأحكام.

المطلب الثالث: جاهلية الولاء والبراء:

وهي التي تُقيم للناس أسماء وروابط يُعقّد عليها الولاء والبراء
وتثور فيها الحميّة وتتداعى إليها النصرة، والأصل في ذلك قوله تعالى:
﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ [الفتح ٢٦]، قال
الطبري: ﴿حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ لأن الذي فعلوا من ذلك كان جميعه من
أخلاق أهل الكفر، ولم يكن شيء منه مما أذن الله لهم به، ولا أحد
من رسله^[١]، وفي السنة عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ
الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاجْتَمَعَ قَوْمٌ ذَا، وَقَوْمٌ ذَا، وَقَالَ هَؤُلَاءِ:

[١] تفسير الطبري ٢٢/٢٥٣

الهداية -

يَا لَلْمُهَاجِرِينَ وَقَالَ هَؤُلَاءِ: يَا لِلْأَنْصَارِ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: ﴿دَعُوهَا، فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ﴾ ثُمَّ قَالَ: "أَلَا مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ" ^[١]، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصُوءِ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ بِمُحَجَّنٍ فِي يَدِهِ، فَمَا وَجَدَ لَهَا مَنَاحًا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى نَزَلَ ﷺ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ فَخَرَجَ بِهَا إِلَى بَطْنِ الْمَسِيلِ فَأُنِيخَتْ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَهُمْ عَلَى رَاحِلَةٍ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَعْظِيمَهَا بِأَبَائِهَا فَالْنَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللَّهِ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيْنٌ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» ثُمَّ قَالَ أَقُولُ قَوْلِي هَذَا وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ ^[٢] وفي السنة نصوص كثيرة من هذا الباب.

وقد كانت الجاهلية القديمة غارقة في وحل القومية والقبلية، ومن نظر في أشعارهم وحروبهم وأيامهم علم سعة الحفرة التي استنقذهم الإسلام منها كما قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران ١٠٣] قال ابن إسحاق: «كانت الحرب بين الأوس والخزرج عشرين ومائة سنة، حتى قام الإسلام وهم على ذلك، فكانت حربهم بينهم وهم أخوان لأب وأم، فلم يسمع بقوم كان بينهم من العداوة والحرب ما كان بينهم، ثم

^[١] رواه أحمد برقم ١٤٦٣٢

^[٢] رواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ١٨٦٢٢ ابن كثير ٧/ ٣٦٦ - والدر المنثور ٧/ ٥٧٨.

الهداية -

إن الله عز وجل أطفأ ذلك بالإسلام، وألف بينهم برسوله محمد ﷺ^[١].

وفي الجاهلية المعاصرة أقام الطواغيت للناس آلهة متعددة منها الوطنية والقومية والبعثية والشعبوية والعشائرية واللغة وأندية كرة القدم وغيرها، وهي لا تعدوا أن تكون أصناما غير مجسدة يُقَاتَلُ دونها ويُوالى فيها ويُعادى عليها، وما هي إلا أسماء وعلائق ما أنزل الله بها من سلطان كما قال تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ

سَمَّيْتُمُوهَا أَتَمَّوْا أَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ [يوسف ٤٠]، وغير ذلك من الشعارات العلمانية التي تمحض فيها الولاء للوطن وقُطِعَ فيها الولاء عن الله تعالى ودينه، ومنها قولهم: الدين لله والوطن للجميع، ومنها: الله، الملك، الوطن، ومنها شعارهم: القتال في سبيل الوطن وغيرها كثير من الشعارات الجاهلية في هذه المماليك العلمانية.

المطلب الرابع: جاهلية القيم والأخلاق

وهي التي تُقِيمُ للناس عادات وأعراف وتقاليد وقيم على ميزان اللذة والهوى، فالفضيلة عندهم ما وافق اللذة، والرذيلة هي ما خالف اللذة وحالهم كما قال تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ [الفرقان ٤٣]، والأصل في هذه الجاهلية في كتاب الله قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ [الأحزاب ٣٣]، وقد ذكر الله تعالى التبرج كمثال لهذه الجاهلية

^[١] تفسير الطبري ٧٨/٧

الهداية -

باعتباره بريد الزنا والفاحشة، قال قتادة: « كانت لهن مشية وتكسر وتغنج، يعني بذلك: الجاهلية الأولى، فهاهن الله عن ذلك»، وقال مقاتل بن حيان: «والتَّبْرُجُ: أَنَّهُمَا تُلْقِي الْخِمَارَ عَلَى رَأْسَيْهَا، وَلَا تَشُدُّهُ فَيُوَارِي قَلَائِدَهَا وَقُرْطَهَا وَعُنُقَهَا، وَيَبْدُو ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْهَا، وَذَلِكَ التَّبْرُجُ»^[١]

[٢].

ومن نظر في تبرج الجاهلية الأولى مما روي في ذلك من الآثار يرى أنها جد مُحْتَشَمَةٌ قياساً بالجاهلية المعاصرة، ولا تنظر إلى عارضات الأزياء في الفنادق والقنوات، ولكن انظر إلى العارضات في الشوارع والمنتديات فاللحم العاري المتناثر هنا وهناك يثير اشمئزاز أصحاب الفطر السليمة، وليس للجاهلية الأولى خصوصية في هذا الباب بل مظاهر العُري ودواعي الفساد بلغت ذروتها في هذا العصر وحسبك

[١] تفسير بن كثير ٤١٠/٦

[٢] وعن عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَيَكَّاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ، فَيُصَدِّقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا، وَنِكَاحُ آخَرَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَئِنَّا: أَرْسَلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِّلُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَمَسُّهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الْإِسْتِبْضَاعِ. وَنِكَاحُ آخَرَ: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيْالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ، وَنِكَاحُ الرَّابِعِ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا، وَهُنَّ الْبَغَايَا، كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَوْا لَهُمُ الْقَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَزُونُ، فَالْقَاطُ بِهِ، وَدُعَى ابْنَهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ «فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ» رواه البخاري برقم ٥١٢٧ (أنحاء) أنواع. (وليتنه) من في ولايته. (فيصديقها) يجعل لها مهورًا معينًا. (طمئنها) حيضها. (فاستبضعي منه) اطلبي منه المباشعة وهي المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج. (يمسها) يجامعها. (نجابة الولد): أي ليكون نفيسا في نوعه وكانوا يطلبون ذلك من أشرفهم ورؤسائهم وأكابرهم جهلا منهم وضلالا. (الرهط) ما دون العشرة من الرجال. (يصبها) يجامعها. (البغايا) جمع بغي وهي الزانية. (رايات) جمع راية وهي شيء يرفع ليلفت النظر. (علما) علامة. (القافة) جمع قائف وهو الذي ينظر في الملاح ويلحق الولد بمن يرى أنه والده. (فالتاط به) فالتحق به والتصق. (هدم) أبطل]

الهداية -

بالشاشات والأنترنت ترى عظيم الفتنة التي لا عاصم لها إلا من عصمه الله من عباده المخلصين.

وبعد هذا الطرح المختصر لأصول الجاهلية نصل إلى تصور حقيقة الوضع الجاهلي والتركيبية التي يقوم عليها، وبين التأصيل والتنزيل على واقع المجتمعات اليوم لا يبقى للمنصف أدنى ريب أو تردد أن هذه المجتمعات يتحقق فيها اسم الجاهلية ووصفها الوارد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.



الفصل الثالث

بين مجتمعات الجاهلية ودعوة الإسلام

إنها أوضاع الجاهلية: أوثان ومشاهد وقبور ومعابد تُقصد بالعبادة والتعظيم ويُصرف لها ما اختص الله به من صنوف العبادات كالدعاء والذبح والنذر وغيرها ويُعتقد فيها النفع والضرر والزلفى والشفاعة... والمشركون لهم أعياد ومواسم وقربان وشعائر ظاهرين في الأرض من غير نكير ولا نذير ولا براءة ولا تكفير... إنه المجتمع الجاهلي، أما الإسلام فيهدم جميع الآلهة الباطلة من القلوب والوجود كما جاء عن عبد الله رضي الله عنه، قال: ﴿دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَحَوْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ صَنَمًا، فَجَعَلَ يَطْعَنُ بِعُودٍ فِي يَدِهِ وَيَقُولُ: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: 81] و ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: 49] ﴿... نَعْم فالباطل زهوق بكيانه ومظاهره في المجتمع الإسلامي وقائمه بكيانه ومشاهده وعقائده في المجتمع الجاهلي، قال تعالى: ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ آنتَهُوَ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال 39]، عن مجاهد: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة»، قال: "يساف" و"نائلة"، صنمان كانا يُعبدان» [2].

[1] رواه النسائي في الكبرى برقم ١١٢٣٣

[2] رواه الطبري برقم ١٦٠٨٥

الهداية -

إنها أوضاع الجاهلية: فلما يكون في الأرض بعض الخلق أرباباً يزاولون حق الربوبية من الحاكمية والتشريع، والآخر عبيد منقادون لهؤلاء الأرباب، والأمر قائم على أحقية المداولة في الربوبية والعبودية بين أفراد المجتمع ... يكون بذلك مجتمعاً جاهلياً، إذ المسلمون قائمون بأمر الله منقادون لحكمه يتحاكمون لشرعه في جميع الأمور والأحوال قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

﴿ [النور ٥١].

إنها أوضاع الجاهلية: ولما يكون في الأرض أسماء وعلائق وروابط وسوابق يقوم عليها الولاء ويُعقد فيها البراء، كالقوم أو اللون أو العرق أو العشيرة أو الوطن وغيرها، فإن المجتمع يصير إلى أشياع وأحزاب جاهلية كما قال تعالى في توصيف ما صار إليه أهل الكتاب: ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون ٥٣]، فالمجتمع حينما يجتمع على هذه الأواصر والروابط فهو مجتمع جاهلي، إذ المجتمع الإسلامي يقوم على الولاء لله ورسوله ﷺ والمؤمنين والبراءة من المشركين والكافرين قال تعالى: ﴿ إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ

وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [المائدة

٥٦].

إنها أوضاع الجاهلية: ولما يكون في الأرض قيَم ومَوازِين وعادات وتقاليد مستمدة من أهواء الذين لا يعلمون، تَحْرِفُ البشرية إلى الهيمنة وتنتكس بها الفطر السوية فحينئذٍ يكون المجتمع جاهلياً ...

الهداية -

فالمجتمع الإسلامي يتلقى القيم والموازن من عند الله تعالى وتُضَبَطُ فيه العادات والتقاليد على ضوء شرع الله.

هذه هي الجاهلية التي جاء الإسلام لهدم أوضاعها وأرسل الله الرسل لإخراج الناس من ظلماتها وجورها إلى نور التوحيد وعدل الإسلام، كما قال رباعي بن عامر رضي الله عنه لرستم ملك الفرس: «لقد ابتعثنا الله لإخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة»^[١].

المطلب الأول: حقيقة دعوة الإسلام للمجتمعات الجاهلية

لقد جاء الإسلام لإقامة المجتمع على الاستسلام لله في جميع الأمور والأحوال والتلقي عن الله في الأصول الأربعة، فالإسلام يدعو هذه المجتمعات إلى توحيد الألوهية بإفراد الله تعالى بالعبادة والشعائر وخلع الأنداد والآلهة الباطلة والبراءة منها ومن عابديها قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصَلُ الْأَيْمَنِ لِلْأَيْمَنِ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة ١١]، قال مقاتل بن حيان: «فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَمْ تَقْتُلْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، وَرُويَ عَنِ الضَّحَّاكِ فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ»^[٢].

والإسلام يدعو هذه المجتمعات: إلى توحيد الربوبية بإفراد الله بالحكم والتشريع وإقامة دين الله في الأرض بسيادة الشريعة الربانية

^[١] البداية والنهاية لابن كثير (٧ / ٤٦)

^[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٩٢٧٣

الهداية -

فهي، وهي الصورة الوحيدة التي يتحرر فيها العبيد من ربة العبودية للعبيد إلى العبودية لرب العبيد.

ولا يخرج الجاهلي من دينه الوضعي إلا باعتقاد أن الحكم حق لله وحده كما أن العبادة هي حق لله وحده، ويُفرد الله بالتلقي والاتباع في الشرائع والأوضاع، والتحاكم إلى شرعه حال الخصومة والنزاع، ويخلع جميع الطواغيت والآلهة والأرباب والأنداد، ويتبرأ منها ومن عابديها كالمتابعين لنظامها والمتحاكمين لشرعها والخاضعين المنقادين لسلطانها واعتقاد أنهم على دين باطل.

والإسلام يدعو هذه المجتمعات: إلى التجمع على رابطة الدين والعقيدة والولاء لله ولرسوله والمؤمنين والبراءة من المشركين قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا

وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ ۗ﴾ [الممتحنة ٤]، قال

الطبري: "فقولـــــه: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يقول: حين قالوا لقومهم الذين كفروا بالله وعبدوا الطاغوت: أيها القوم إنا برآء منكم، ومن الذين تعبدون من دون الله من الآلهة والأنداد"^[١].

ولا يخرج الجاهلي من دينه الوضعي إلا بتحقيق الأسوة الحسنة وهي الاقتداء بإبراهيم والأنبياء معه عليهم السلام كما قال ابن زيد في قول الله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ ۗ﴾

^[١] تفسير الطبري ٣١٧/٢٣

الهداية -

قال: الذين معه الأنبياء^[١]، وذلك بالبراءة من قومه والكفر بهم وعداوتهم وبغضهم وخلع الروابط الجاهلية كالوطنية والقومية والبعثية والعشائرية والكفر بها، وقطع الولاء والمودة لمن حاد الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

يُؤَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة ٢٢].

والإسلام يدعو هذه المجتمعات: إلى استمداد القيم والموازن من الشرع لا من الهوى، فالمسلمون إذا خَلَصَتْ نفوسهم لله وذلت واستسلمت له بالتوحيد وأفردته بالإتباع والتلقي والانقياد، أصبحوا لا يجدون في نفوسهم خَيْرَةً إلا ما يختاره الله لهم، وحينئذ يرتفعون عن رذائل الجاهلية ويأتمرون بأوامر الله لما يخطبهم بنداء الإيمان، فَيُطَاعَ الله في أمره ونهيه لَتَحَقُّقِ كمال الاستسلام والحب لله تعالى في القلوب ... ويخرج الجاهلي من دينه الوضعي لما يحقق توحيد المتابعة لله تعالى في شرعه ودينه ويخلع ربقة الأهواء الرديئة واتباع القيم والموازن الوضيعة، قال تعالى:

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

﴾ [الجاثية ١٨].

هذه هي الدعوة التي جاء بها الرسل والرسالة التي حملها الأنبياء إلى الجاهلية وأقوامها لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وبها يُفَرَّقُ المسلم بين الأقوام والمجتمعات والديار عند النظر في

[١] تفسير الطبري ٣١٧/٢٣

الهداية -

أوضاعها ومعالمها ليتبين له حالها، فيكون على بينة من أمر دينه ويتعبد ربه على هداية وبصيرة من حال قومه، كما قال الفتية الذين آمنوا برّبهم وزادهم الله هداية: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ بَيِّنٌ﴾ [الكهف ١٦].

وبعد هذا القدر من التأصيل نجد أنفسنا أمام حتمية الجواب على السؤال الذي يفرض نفسه على ذهن القارئ: ما هو حد الإسلام الذي جاء به الرسل لإخراج الناس من الجاهلية إلى الإسلام؟ وما هو القدر الذي يحققه الجاهلي في هذه المجتمعات ليخرج من هذه الأديان الوضعية ويقطع ربة الجاهلية ويفرد الله بالطاعة والحاكمية ويحقق دين الإسلام ويستضيء بنور التوحيد والإيمان؟

الإسلام: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والاتباع والبراءة من الشرك والأقوام المشركة.

وهذا الحد يقوم على ثلاثة أركان من لم يأت بها جميعاً لا يسمى مسلماً، كما أنها إذا لم تقم في الأرض بمجموعها لا يسمى القوم بالمسلمين، وإذا ارتفع الإسلام حلت الجاهلية في أشكالها وصورها وأوضاعها التي سبق الحديث عنها، وبعد هذا الإجمال سنعقد أبواباً نُفَصِّلُ فيها حَدَّ الإسلام والله الهادي من اتبع رضوانه سبيل السلام.



البَابُ الثَّانِي

الاستسلام لله بالتوحيد

الفصل الأول:

الاستسلام والتوحيد

إنَّ الإسلامَ يقومُ على قاعدة الاستسلام لله بالعبودية والطاعة ودلت على ذلك أدلة كثيرة في كتاب الله ومنها:

❁ قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٨٥]، قال الطبري: "ويعني بقوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ونحن له منقادون بالطاعة، متذللون بالعبادة، مقرّون له بالألوهة والربوبية، وأنه لا إله غيره" [١].

❁ وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ﴾ [البقرة ١٣١]، أي: "أذعن أو أطع أو أخلص دينك لله" ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي: أخلصت أو انقدت" [٢].

❁ وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا يَا آمَنَّا وَآشَهِدْ بَأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة ١١١]، قال أبو جعفر: فتأويل الكلام إذا: وإذ أُلقيت إلى الحواريين أن صدّقوا بي وبرسولي عيسى ﴿قَالُوا يَا آمَنَّا﴾ أي: صدّقنا بما أمرتنا أن نؤمن يا ربنا ﴿وَآشَهِدْ عَلَيْنَا﴾ بَأَنَّنَا

[١] تفسير الطبري ٥٧٠/٦

[٢] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١٣١/١

الهداية -

مُسْلِمُونَ ﴿ يَقُولُ: وَاشْهَد عَلَيْنَا بَأْنِنَا خَاضِعُونَ لَكَ بِالذَّلَّةِ، سَامِعُونَ مَطِيعُونَ لِأَمْرِكَ ﴾^[١].

﴿ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ ﴾ [النمل ٣١]، قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل ٣١]، يَقُولُ: «وَأَقْبِلُوا إِلَيَّ مَذْعِنِينَ لِلَّهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَالطَّاعَةِ»^[٢].

﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأْمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴾ [الأنعام ٧٢]، قَالَ الطَّبْرِيُّ: "وَأْمَرْنَا رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ تَعَالَى وَجْهَهُ، لِنُسَلِّمَ لَهُ، لِنَخْضِعَ لَهُ بِالذَّلَّةِ وَالطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ، فَنَخْلُصَ ذَلِكَ لَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَنْدَادِ وَالْأَلْهَةِ"^[٣].

﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴾ [هود ١٤]، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «الاسْتِجَابَةُ الطَّاعَةُ»^[٤]، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: "فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" ﴿، يَقُولُ: فَهَلْ أَنْتُمْ مَذْعِنُونَ لِلَّهِ بِالطَّاعَةِ، وَمَخْلَصُونَ لَهُ الْعِبَادَةَ، بَعْدَ ثَبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْكُمْ؟^[٥] ».

﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴾ [الأنعام ١٤]، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: "يَعْنِي: مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ،

^[١] تفسير الطبري ٢١٨/١١

^[٢] تفسير الطبري ٤٥٣/١٩

^[٣] تفسير الطبري ٤٥٦/١١

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٧٣٢

^[٥] تفسير الطبري ٣٦١/١٥

الهداية -

وَالْإِسْلَامَ يَعْنِي الْاِسْتِسْلَامَ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعْصُومًا^[١].

❀ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا بِبَيِّنَاتٍ وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾: قال ابن كثير: "أي: آمنت قلوبهم وبواطنهم، وانقادت لشرع الله جوارحهم ﴿ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء ١٥٢]: أطيعوا الله ورسوله واتبعوه فيما شرع لكم"^[٢].

❀ وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة ٢٠٨]، قال ابن عباس: «السِّلْمُ: الطَّاعَةُ»، وَرُويَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، نَحْوُ ذَلِكَ^[٣]، عَنْ عكرمة قوله: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾، قال: «نزلت في ثعلبة، وعبد الله بن سلام وابن يامين وأسد وأسيد ابني كعب وسَعْيَةُ بن عمرو وقيس بن زيد - كلهم من يهود - قالوا: يا رسول الله، يوم السبت يومٌ كنا نعظمه فدعنا فلنسبت فيه! وإن التوراة كتاب الله، فدعنا فلنقم بها بالليل! فنزلت: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾»، قال الطبري: "فقد صرح عكرمة بمعنى ما قلنا في ذلك من أن تأويل ذلك دعاء للمؤمنين إلى رفض جميع المعاني التي ليست من حكم الإسلام، والعمل بجميع شرائع الإسلام، والنهي عن تضییع شيء من حدوده"^[٤].

والإسلام هو الاستسلام والخضوع والانقياد لأمر الله تعالى، قال الطبري: "وأصل "الإسلام": الاستسلام، لأنه "من استسلمت لأمره"، وهو الخضوع لأمره، وإنما سمي "المسلم" مسلماً بخضوع جوارحه

[١] تفسير السمعاني ٩٢/٢

[٢] تفسير ابن كثير ٢٣٨/٧

[٣] أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ١٩٤٦

[٤] تفسير الطبري ٢٥٦/٤

الهداية -

لطاعة ربه"^[١]، وقال الخليل الفراهيدي: "والإسلام: الاستسلام لأمر الله تعالى، وهو الانقياد لطاعته، والقبول لأمره"^[٢].

وقال البغوي: "وَالْإِسْلَامُ: هُوَ الدُّخُولُ فِي السَّلَامِ، وَهُوَ الْإِنْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ، يُقَالُ: أَسْلَمَ، أَي: دَخَلَ فِي السَّلَامِ، وَاسْتَسَلَمَ"^[٣]، وقال: "فالإسلام هو الدخول إلى السَّلَامِ وَهُوَ الْإِنْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ، يُقَالُ: أَسْلَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي السَّلَامِ كَمَا يُقَالُ: أَشْتَى الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الشِّتَاءِ، وَأَصَافَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّيْفِ، وَأَزْبَعَ إِذَا دَخَلَ فِي الرَّيْعِ، فَمِنْ الْإِسْلَامِ مَا هُوَ فِي طَاعَةٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِاللِّسَانِ، وَالْأُبْدَانِ وَالْجَنَانِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ أَسَلَّمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَمِنْهُ مَا هُوَ انْقِيَادٌ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الحجرات ١٤]، ظاهراً وَبَاطِناً سِرّاً وَعَلَانِيَةً"^[٤].

وقال محمد بن نصر المروزي: "فَأَصْلُ الْإِيمَانِ هُوَ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ وَإِيَّاهُ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَعَنْهُ يَكُونُ الْخُضُوعُ لِلَّهِ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَ بِاللَّهِ خَضَعَ لَهُ، وَإِذَا خَضَعَ أَطَاعَ فَالْخُضُوعُ عَنِ التَّصَدِيقِ، وَهُوَ أَصْلُ الْإِسْلَامِ وَمَعْنَى التَّصَدِيقِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ، وَالِاعْتِرَافُ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَوَاجِبُ حَقِّهِ، وَتَحْقِيقُ مَا صَدَّقَ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ"^[٥].

والاستسلام لله عز وجل في توحيدهِ شامل لأنواع التوحيد، كالألوهية والربوبية والأسماء والصفات والمتابعة، وقد أشار إلى بعضها ابن بطّة فقال: "... وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الَّذِي يَجِبُ

[١] تفسير الطبري ٥١٠/٢

[٢] العين ٢٢٦/٧

[٣] تفسير البغوي ٤٢١/١

[٤] نفس المرجع

[٥] تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٦٩٥ - ٧٠٦: ٢).

الهداية —

عَلَى الْخَلْقِ اعْتِقَادُهُ فِي إِبْطَاتِ الْإِيمَانِ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَبْدُ أَنْيَّتَهُ لِيَكُونَ بِذَلِكَ مُبَايِنًا لِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّغْطِيلِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ صَانِعًا. الثَّانِي: أَنْ يَعْتَقِدَ وَحْدَانِيَّتَهُ، لِيَكُونَ مُبَايِنًا بِذَلِكَ مَذَاهِبَ أَهْلِ الشِّرْكِ الَّذِينَ أَقْرَأُوا بِالصَّانِعِ وَأَشْرَكُوا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَهُ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَعْتَقِدَهُ مُوَصُّوفاً بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَصُّوفاً بِهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ وَسَائِرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ^[١].

المطلب الأول: تفسير التوحيد وقول الله تعالى: ﴿ قَالَ

يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾.

إِنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَقُومُ إِلَّا عَلَى رَكْنَيْهِ النُّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالنُّفْيِ يَقُومُ عَلَى الْبِرَاءَةِ، وَالْإِثْبَاتِ يَقُومُ عَلَى إِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ، دَلَّ عَلَيْهِ مَجْمَلُ الْآيَاتِ الْمَفْسُورَةِ لِلتَّوْحِيدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل ٣٦]، فَقَوْلُهُ: ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ أَي: أَفْرَدُوا اللَّهَ بِخَصَائِصِهِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى وَالْمَتَابَعَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ أَي: جَانِبُوهُ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْأَلْهَةِ الْبَاطِلَةِ وَعَابِدِيهَا وَذَلِكَ بِبُغْضِهِمْ وَعَدَاوَتِهِمْ وَتَكْفِيرِهِمْ، وَمَتَى كَانَ الْخَلَلُ فِي النُّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ أَيْ الْإِفْرَادِ أَوْ الْبِرَاءَةِ كَانَ الْخَلَلُ فِي التَّوْحِيدِ.

وصيغة التوحيد جاءت في القرآن في أقوى صيغ الحصر والقصر الدالة على ركنية النفي والإثبات، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَنْقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف ٥٩]، فَتَضَرَّعْتُ

[١] الإبانة الكبرى ١٤٩م

الهداية -

هذه الآية الأمر بالعبودية لله ونفي أحقية الآلهة الباطلة للعبادة، وفي وجه آخر في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُم مِّنْ نَّذِيرٍ وَكَشِيرٌ﴾ [هود ٢٢]، فقد جاء فيها التنصيص على مفهوم الآية السابقة بالنهي عن العبودية لغير الله تعالى ... وهذا التنويع جاء للتأكيد على هذه الحقيقة العظيمة بين النفي والإثبات، والتنصيص على المفهوم والمنطوق لتجلية المعنى العظيم الذي قامت عليه دعوة الرسل: من خلع الآلهة الباطلة والبراءة من الأقوام الكافرة وإفراد الله بخصائصه، حتى لا يبقى بعد هذا البيان حجة للناس بين يدي الواحد الديان.

وإن ظاهر القرآن في مواضع عدة جاء بالتنصيص على إفراد الله بالعبودية في سياق دعوة الرسل أقوامهم إلى الإسلام كقوله تعالى: ﴿وَالِإِلَٰهَٰكُمْ هُوَدًا قَالَ يَتَقَوَّمُ عِبَدُكُمْ إِلَّاهُ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾، والدعوة إلى إفراد الله بالعبودية تشمل إفراده بالألوهية والربوبية والطاعة و الحاكمية والاتباع، وتفسير العبودية بالخضوع والذل والاتباع والانقياد يشمل ما ذكرنا، والدلالة عليه نصية لتفسير النبي ﷺ للعبودية بالطاعة والاتباع في التحليل والتحريم، خلافاً لمن يقصر العبودية على التوجه لله بالدعاء والشعائر وإن كان داخلاً فيه حتماً وليس هذا محل نزاع.

الأدلة على أن دعوة الرسل قائمة على إفراد الله

بالعبادة والطاعة والاتباع:

وقد جاء في سياقات النصوص التي دلت على حقيقة دعوة الرسل أقوامهم إلى الإسلام التصريح بإفراد الله بالطاعة والاتباع كإفراده بالعبادة، وكذا النصوص التي فسر فيها السلف للعبودية بالطاعة والاتباع:

الهداية -

﴿قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾﴾ [١٦] إني لكم رسول أمين

﴿١٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا [الشعراء ١٠٨] وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ

أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٢٤] إني لكم رسول أمين ﴿٢٥﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا [الشعراء ١٢٦]

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٢٦] إني لكم رسول أمين

﴿٢٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا [الشعراء ١٤٤] وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ

عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ

فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا [الزخرف ٦٣] قال البغوي: "فَاتَّقُوا اللَّهَ، بِطَاعَتِهِ

وَعِبَادَتِهِ، وَأَطِيعُوا، فِيمَا أَمَرَكُمْ بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ" [١]، وقال

السمعاني: "أي: اتَّقُوا اللَّهَ بِتَرْكِ الشَّرْكِ، وَأَطِيعُوا فِيمَا أَمَرَكُمْ بِهِ" [٢].

﴿قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾﴾ [النساء ٦٤]

، قال الطبري: "يقول لهم تعالى ذكره: ما أرسلت رسولا إلا فرضت

طاعته على من أرسلته إليه، فمحمد ﷺ من أولئك الرسل، فمن

ترك طاعته والرضى بحكمه واحتكم إلى الطاغوت، فقد خالف

أمري، وضيع فرضي" [٣].

﴿قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾﴾ [البقرة ٣١] قال الطبري: "أي: بالاستكانة، والخضوع له

بالطاعة، وإفراد الربوبية له والعبادة دون الأوثان والأصنام

والآلهة، لأنه جل ذكره هو خالقهم وخالق مَنْ قبلهم من آبائهم

وأجدادهم، وخالق أصنامهم وأوثانهم وآلهتهم، فقال لهم جل ذكره:

فالذي خلقكم وخلق آباءكم وأجدادكم وسائر الخلق غيركم، وهو

[١] تفسير البغوي ٤٧٣/٣

[٢] تفسير السمعي ٥٧/٤

[٣] تفسير الطبري ٥١٦/٨

الهداية -

يَقْدِرُ عَلَى ضَرْكِم وَنَفْعَكُم أُولَى بالطاعة ممن لا يقدر لكم على نفع ولا ضرر، وكان ابن عباس: فيما رُوي لنا عنه، يقول في ذلك نظيرَ ما قلنا فيه، غير أنه ذكر عنه أنه كان يقول في معنى ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾: وَجِدُوا رَبَّكُمْ. وقد دللنا - فيما مضى من كتابنا هذا - على أن معنى العبادة: الخضوعُ لله بالطاعة والتذلل له بالاستكانة، والذي أراد ابن عباس - إن شاء الله - بقوله في تأويل قوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وَجِدُوا، أي أفرّدوا الطاعة والعبادة لربكم دون سائر خلقه^[١].

❀ وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وقال أبو منصور في معناه: "إياك نطيع الطاعة التي نخضع معها لك"^[٢].

❀ وقال تعالى: ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال ٣٩] يقول: حتى تكون الطاعة والعبادة كلها لله خالصة دون غيره^[٣]. وقال الواحدي: ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ أي شرك يعني قاتلوهم حتى يسلموا وليس يقبل من المشرك الوثني جزية ويكون الدين أي: الطاعة والعبادة لله وحده فلا يعبد دونه شيء^[٤].

❀ وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج ٨]، قال الطبري: "يقول تعالى ذكره ومن الناس من يخاصم في توحيد الله وإخلاص الطاعة والعبادة له ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ عنده بما يخاصم ﴿وَلَا هُدًى﴾ يقول ولا بيان يبين به صحة ما يقول ﴿وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ يقول ولا بتنزيل من الله جاء بما يدعى ببين حقيقة دعواه"^[٥].

❀ وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة

[١] تفسير الطبري ٣٦٣/١

[٢] الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي

[٣] تفسير الطبري ٢٤٨/٩

[٤] الوجيز ١٥٥/١

[٥] تفسير الطبري ٧٩/٢١

الهداية -

[١٦٣] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: تَوْحِيدٌ. ^[١] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيُّ: «لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ شَرِيكًا فِي أَمْرِهِ» ^[٢] فجاء تفسير التوحيد بإفراد الله عز وجل بالأمر.

❁ وقوله تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤] قال البغوي: "فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ: الطَّاعَةَ وَالْعِبَادَةَ. وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ" ^[٣].

❁ وقوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال أبو البخترى: «أَطَاعُوهُمْ فِيمَا أَمَرُوهُمْ بِهِ مِنْ حَرَامِ اللَّهِ وَحَلَالِهِ فَجَعَلَ اللَّهُ طَاعَتَهُمْ لَهُمْ عِبَادَةً» ^[٤]، وَهَكَذَا قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرٍ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا» ^[٥].

❁ ومن السنة ما رَوَى التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَّ إِلَى الشَّامِ، وَكَانَ قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْرَتْ أُخْتُهُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُخْتِهِ وَأَعْطَاهَا، فَرَجَعَتْ إِلَى أَخِيهَا، وَرَغَبَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ وَفِي الْقُدُومِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمَ عَدِيُّ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ رَئِيسًا فِي قَوْمِهِ طَيْيًى، وَأَبُوهُ حَاتِمُ الطَّائِي الْمَشْهُورُ بِالْكَرَمِ، فَتَحَدَّثَ النَّاسُ بِقُدُومِهِ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي عُنُقِ

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠١٧٣

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠١٧٤

^[٣] معالم التنزيل ٩٤/٤

^[٤] تفسير مجاهد ٣٦٧

^[٥] تفسير بن كثير ١٣٥/٣

الهداية -

عَدِي صَلِيبٌ مِنْ فَضَّةٍ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»^[١].

وهذه النصوص تُفسِّر بجلاء ووضوح لفظ: "العبودية لله"، بدلالة نصية قطعية على شموله لإفراد الله بالحكم والتشريع والاتباع له في التحليل والتحريم، فقوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ أي: أفردوا الله بالعبادة والاتباع والتلقي والحكم والانقياد والحب والخضوع والتوجه وهي معاني لغوية^[٢] وشرعية، ولهذا قال تعالى بعد قوله ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ "أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حله فهو الحلال، وما شرعه اتبع، وما حكم به نفذ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

[١] أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن من سورة التوبة، باب ١٠ (٣٠٩٥)، وحسنه ابن تيمية في كتاب الإيمان ص ٦٧

[٢] قال أبو منصور: "وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ فِي اللُّغَةِ: الطَّاعَةُ مَعَ الْخُضُوعِ. وَيُقَالُ طَرِيقٌ مُعَبَّدٌ إِذَا كَانَ مَذَلًّا بِكَثْرَةِ الْوُطْءِ، وَبَعِيرٌ مُعَبَّدٌ إِذَا كَانَ مَطْلِيًّا بِالْقَطْرَانِ" تهذيب اللغة ١٣٨/٢

وقال البغوي: "وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ فِي اللُّغَةِ: التَّذَلُّلُ وَالْإِنْقِيَادُ، فَكُلُّ مَخْلُوقٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ خَاضِعٌ لِقَضَاءِ اللَّهِ، وَمَتَذَلَّلَ لِمَشِيئَتِهِ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ لِنَفْسِهِ خُرُوجًا عَمَّا خَلَقَ عَلَيْهِ قَدْرَ ذَرَّةٍ مِنْ نَفْعٍ ضَرَرٍ". تفسير البغوي ٢٨٨/٤.

وقال الثعلبي: "والعبادة رياضة النفس على حمل المشاق في الطاعة، وأصلها الخضوع والانقياد والطاعة والذلة، يقال: طريق معبد إذا كان مذللاً موطوءاً بالأقدام، قال طرفة:

تبارى عتاقا ناجيات وأتبع
وظيفا وظيفا فوق مور معبد

وبعير معبد إذا كان مطليا بالقطران، قال طرفة:

إلى أن تحامتنى العشيرة كلها
وأفردت أفراد البعير المعبد

وسمي العبد عبداً لذلته وانقياده لمولاه". الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١١٨/١

الهداية -

سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١﴾، أي تعالى وتقدس وتنزهه عن الشركاء والنظراء والأعوان والأضداد والأولاد لا إله إلا هو ولا رب سواه^[١].

وقصر لفظ "العبودية لله" على ما كان يصرفه الوثنيون للأصنام من دعاء واستغاثة وذبح ونذر وغيرها، ودعوى أن من أفرد الله بهذا القدر فقد حقق التوحيد وأفرد الله بالعبودية التي أرسل بها الرسل، ولا يضر توحيده أن يتبع شرائع ومناهج وضعية ويتحاكم إلى طواغيت وأرباب أرضية فقد ضل سواء السبيل وأعظم على الله الفرية، ولم يدع إلى الإسلام الذي جاء به الرسل، بل قد حَرَفَ دين الله تعالى وصحح دين المشركين وأمر بعبادة غير الله وشرع عبادة الطواغيت، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (٣١) مَتَّعُ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ

بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾ [يونس ٧٠].

وقد صحح النبي ﷺ لعدي مفهوم "اتخاذ الأرباب" في أنه ليس محصور بالسجود والركوع لهم أو دعائهم من دون الله، وبين له أن معنى العبودية أعم وهي طاعتهم في التحليل والتحريم والتشريع، وكان هذا من شرك أهل الكتاب باتخاذهم الأرباب في التشريع والحاكمة والتباعد، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة ١٧٠]

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَهُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَرَعَّيَهُمْ فِيهِ، وَحَذَّرَهُمْ عَذَابَ اللَّهِ وَنَقَمَتَهُ، فَقَالَ لَهُ رَافِعُ بْنُ خَارِجَةَ وَمَالِكُ بْنُ عَوْفٍ بَلْ نَتَّبِعُ يَا مُحَمَّدٌ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا فَهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ وَخَيْرًا مِنَّا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْآيَةَ»^[٢] ومثله قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا

[١] تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٤٩.

[٢] تفسير ابن أبي حاتم ٢٨١/١

الهداية -

أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ [الأعراف-٣]، قال البغوي: أي: "لا تتخذوا غيره أولياء تطيعونهم في معصية الله تعالى" [١]، إنهم الأولياء الذين تُصرف لهم الطاعة من دون الله، وغيرهم الأولياء الذين تُصرف لهم العبادة من دون الله كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر-٣]، فهناك في الطاعة والاتباع وهنا في صرف العبادة والدعاء، والأولياء هم الأولياء، فلا فرق بين شرك العبادة وشرك الاتباع، ولا فرق بين شرك الطاعة وشرك الدعاء.

وهذا يدل على أن شرك العالم يقوم على أصليين [٢]: ١- الشرك في العبادة ٢- والشرك في الحكم والتشريع والطاعة ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل ٣٥]

فمقالة الذين أشركوا في الاحتجاج بالقدر على أمرين:

الأول: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾، وهي عبادة غير الله.

والثاني: ﴿وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾، وهي التشريع من دون الله.

وهما أصلا شرك العالم، ثم أخبر الله تعالى في نفس السياق أنه أقام الحجة على الخلق في الأصلين وأرسل في كل أمة رسولا ينهي عن هذا

[١] معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١٣/٣

[٢] انظر تفصيل ذلك في كتاب ملة إبراهيم للمؤلف ص ٢٧

الهداية -

الشرك في العبادة والحكم: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.



الفصل الثاني

تفصيل القول في أنواع التوحيد

المطلب الأول: الاستسلام لله بتوحيد الألوهية:

ويتحقق الاستسلام لله بتوحيد الألوهية بإفراد الله تعالى بجميع الأقوال والأعمال التي تصدر عن الخلق على جهة القربة والطاعة مع كمال الحب وكمال الخضوع والذل لله تعالى ومنها: الدعاء والخوف والرجاء والتوكل والرغبة والرغبة والنذر والاستغاثة والاستعانة وغيرها، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة ٢١٣] لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴿[الأنعام ١٦٣]، وغيرها من الأدلة الكثيرة في كتاب الله، ومن صرف شيئاً من العبادة لغير الله كان مشركاً بالله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون ١١٧] ، وهذا من جهة الإثبات.

وأما من جهة النفي فإن الاستسلام لله بتوحيد الألوهية يقتضي البراءة من جميع الآلهة الباطلة والبراءة من عابديها وتكفيرهم وبغضهم وعداوتهم، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [البقرة ٢١٣] لا أعبد ما تعبدون ﴿٢﴾ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴿٣﴾ ولا أنا عابد ما عبدتم ﴿٤﴾ ولا أنتم

الهداية -

عَبِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٤﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٥﴾ [سورة الكافرون]، وقوله تعالى: ﴿٦﴾ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُاُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴿٧﴾ [الممتحنة ٤].

وأما باعتبار الأقوام والديار فإن استسلامهم لله بتوحيد الألوهية يقتضي منهم هدم القباب والمشاهد والقبور والمعابد التي اتخذها المشركون آلهة من دون الله ظاهرة في أرض الله، وأن تقوم فيهم دعوة التوحيد مُستعلنةً بالنهي عن الشرك بالله والأمر بإفراد الله بالعبادة والبراءة من المشركين، وأن لا يقرؤا مشركاً على شركه بين أظهرهم كما سبق بيانه في الباب الأول.

المطلب الثاني: الاستسلام لله بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات

ويتحقق بإفراد الله تعالى بأفعاله كالخلق والملك والرزق والتدبير والإحياء والإماتة والنفع والضرر والحكم والتشريع وغيرها، قال تعالى: ﴿٨﴾ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٩﴾ [يونس ٣١]. وقال تعالى: ﴿١٠﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١﴾ [المائدة ٧٦]. ولقد كان مشركي قريش يؤمنون ببعض أفراد توحيد الربوبية في الجملة، قال تعالى: ﴿١٢﴾ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿١٣﴾ [يوسف ١٠٦]، قال ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ وَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟

الهداية -

فَيَقُولُونَ: اللَّهُ فَذَلِكَ إِيْمَانُهُمْ وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ»^[١]. وعن سَالِمٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ بَارِيًا أَوْ قَاضِيًا أَوْ رَازِقًا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا أَوْ نَفْعًا أَوْ مَوْتًا أَوْ حَيَاةً أَوْ نُشُورًا، بَعَثَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَخْرَسَ لِسَانَهُ، وَأَعْمَى بَصَرَهُ، وَجَعَلَ عَمَلَهُ هَبَاءً مَنثورًا، وَقَطَعَ بِهِ الْأَسْبَابَ، وَكَبَّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ»^[٢].

ويقتضي توحيد الأسماء والصفات أفراد الله بما اختص به من الأسماء الحسنى والصفات العلى من غير تحريف ولا تعطيل ولا إلحاد ولا تمثيل، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ١٨٠]، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾، قَالَ: «وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْعَزِيزُ وَالْجَبَّارُ وَكُلُّ أَسْمَاءِ اللَّهِ حَسَنٌ»^[٣].

واعتقاد أن صفاته بالغه في الحسن كماله من جميع الوجوه، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١]، وإثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه وما أثبتته له رسوله ﷺ في السنة الصحيحة، ونفي ما نفاه الله عز وجل وما نفاه عنه رسوله ﷺ، قال الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا»^[٤].

وقال ابن منده بعد ذكره لجملة من الأخبار في باب الأسماء والصفات: "وكذلك نقول فيما تقدم من هذه الأخبار في الصفات في

^[١] تفسير ابن أبي حاتم رقم ١٢٠٣٤

^[٢] رواه عبد الله في السنة برقم ٩٥٧

^[٣] تفسير ابن أبي حاتم برقم ٨٥٨٢

^[٤] رواه البيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٤٠٨)، وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص: ٤٣)، وجود إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٠٦).

الهداية -

كتابنا هذا نرويها من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ولا قياس ولا تأويل على ما نقلها السلف الصادق عن الصحابة الطاهرة عن المصطفى ﷺ ونَجَّيْل من تكلم فيها إلا ببيان عن الرسول ﷺ أو خبر صحابي حضر التنزيل والبيان^[١].

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة: "إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها الخلف عن السلف: قرناً بعد قرن، من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيل الصفات لله تعالى، والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله تعالى في تنزيله، ونبيه الرسول ﷺ عن كتابه، مع اجتناب التأويل، والجحود، وترك التمثيل والتكييف"^[٢].

وقال قوَّام السنة أبو القاسم الأصبهاني بعد سرده آيات وأحاديث الصفات: "فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا صَحَّ نَقْلُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ مَذْهَبَنَا فِيهِ وَمَذْهَبُ السَّلَفِ إِبْثَاتُهُ وَإِجْرَاؤُهُ عَلَى الظَّاهِرِ وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهُ، وَقَدْ نَفَى قَوْمُ الصِّفَاتِ فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَأَوَّلُوا قَوْمُ خِلَافِ الظَّاهِرِ فَخَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، وَالْقَصْدُ إِنَّمَا هُوَ سُلُوكُ الطَّرِيقَةِ الْمَتَوَسِّطَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، لِأَنَّ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْغَالِي وَالْمَقْصَرِ عَنْهُ"^[٣].

وأما من جهة النفي فيتحقق الاستسلام لله بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات بالبراءة من الملحددين في الربوبية كالفلasفة والملاحدة، والمعتزلة في الأسماء أو الصفات كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة، والمشبهة كالكرامية والمجسمة، قال عبد الله بن أحمد سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «لَا يُصَلِّي خَلْفَ الْقَدْرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ»^[٤]، وقال الخلال: أخبرني أبو النضر إسماعيل بن عبد الله

^[١] كتاب التوحيد ٣/ ٣٠٩

^[٢] ذكره عنه ابن قدامة في ذم التأويل (ص: ١٨) برقم: ٢٠.

^[٣] الحجة في بيان المحجة ١/ ٣١٢

^[٤] السنة لعبد الله برقم ٨٣٣

الهداية -

بن ميمون العجلي، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «من قال: إن أسماء الله مخلوقة، وإن علم الله مخلوق؛ فهو كافر»^[١]، وقال نعيم بن حماد شيخ البخاري رحمه الله: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها»^[٢]، وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبا معمر الهذلي، يقول: «من زعم أن الله عز وجل لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر ولا يغضب ولا يرضى - وذكر أشياء من هذه الصفات - فهو كافر بالله عز وجل إن رأيتموه على بنبر وإقفا فآلقوه فيما بهَذَا أدين الله عز وجل، لأنهم كفار بالله تعالى»^[٣].

ويقتضي الاستسلام لله تعالى بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات أفراد الله بما اختص به من الحكم والتشريع، وذلك باعتقاد أن الحكم لله وحده دون ما سواه وأنه هو أحكم الحاكمين، قال تعالى: ﴿فَاحْكُم بِلِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، وهذا يفيد الحصر والقصر بمعنى أنه لا حكم إلا لله، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَكِيمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَكِيمِينَ﴾ [هود: ٤]، واعتقاد أن الله هو المشرع وحده دونما سواه، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣]، ولا يكفون المـ

[١] رواه ابن بطّة في الإبانة ٦٥/٢

[٢] انظر: العلل للذهبي ص ١٢٦ واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٨٦

[٣] السنة لعبد الله برقم ٥٣٥

الهداية -

مُسْلِمًا حَتَّى يَتَلَقَى مِنَ اللَّهِ الدِّينَ كُلَّهُ عَقِيدَةً وَشَرْعَةً وَمَنْهَاجًا، قَالَ
تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا
تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

وَالرَّبُّوبِيَّةُ وَالْحُكْمُ وَالْوَلَايَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبَنِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ
أَغْيَرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿أَفَغْيَرَ اللَّهُ ابْتَنَى حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا

﴾ [الأنعام: ١١٤]، وَفِي مَجْمُوعِ الْآيَاتِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّبُّ وَهُوَ
الْحَاكِمُ وَهُوَ الْوَلِيُّ، وَمَنْ اتَّخَذَ حُكَمَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَمَنْ اتَّخَذَ مِنْ
دُونِهِ أَرْبَابًا، كَمَنْ اتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ سِوَاءَ بِسِوَاءٍ، وَيُظْهِرُ هَذَا جَلِيًّا
فِيمَا قَصَّه اللَّهُ عَنِ الْجَبَابِرَةِ كَفَرَعُونَ الَّذِي ادَّعَى الرَّبُّوبِيَّةَ: ﴿فَقَالَ أَنَا
رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] وَذَكَرَ تَعَالَى فِي تَعْيِيدِ قَوْمِهِ لَهُ بِالطَّاعَةِ
وَالِاتِّبَاعِ: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ، فَطَاغَوْهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَا مَنَّمُ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِإِفْرَادِ اللَّهِ بِالْحَاكِمِيَّةِ وَالِاتِّبَاعِ وَإِقَامَةِ شَرِيعَةِ اللَّهِ
يَتَوَجَّهَ ابْتِدَاءً إِلَى الْمُسْلِمِينَ مُجْتَمِعِينَ، فَهُوَ خُطَابٌ لِلْأَقْوَامِ لَا إِلَى
خُصُوصِ الْأَفْرَادِ، وَلَا يَقُومُ الْإِسْلَامُ فِي الْأَرْضِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ إِلَّا
بِالْتَّمَكِينِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالِاسْتِخْلَافِ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ

اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا
اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ
مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ

الهداية -

فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ [النور ٥٥]، وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "تَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُلْيَانِ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ الْأَرْضُ الْأَرْضَ إِنَّهُ لَا إِسْلَامَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ وَلَا جَمَاعَةٍ إِلَّا بِإِمَارَةٍ وَلَا إِمَارَةٍ إِلَّا بِطَاعَةٍ، أَلَا فَمَنْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ عَلَى فِقْهِ كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ وَمَنْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ عَلَى غَيْرِ فِقْهِ كَانَ ذَلِكَ هَلَاكًا لَهُ وَلِمَنْ اتَّبَعَهُ" ^[١].

فالمستسلمون لله بالتوحيد رابطة الاجتماع بينهم هي الإسلام، فهؤلاء إذا اجتمعوا في أرض الله حتماً سيحكمون بما أنزل الله ويتبعون ما شرع الله وينقادون لحكم الله، وهؤلاء الذين يتوجه إليهم الخطاب القرآني بإقامة الدين والحكم بالعدل وأداء الأمانات التي هي جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ

تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ

نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ

إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿ [النسـ ٥٩]،

وقوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ

يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ

بِبَعْضِ دُنُوهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٥٩﴾ أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ

أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿ [المائدة ٥٠]، وغيرها من الخطابات

الربانية، وهؤلاء المنقادون لحكم الله هم المسلمون ودارهم هي دار

الإسلام ولا يكونوا كذلك حتى يحكموا بما أنزل الله ويسلموا كمال

التسليم لحكم الله كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ

يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

[١] أخرجه الدارمي برقم ٣٢٦

الهداية -

تَسْلِيمًا ﴿ [النساء ٦٥] ، ولا يُتصور شرعاً أن يجتمع قومٌ في أرضٍ ما، ثم يُنصبوا أرباباً تحكمهم بغير ما أنزل الله وتسوسهم بغير شريعة الله، ويرفعوا معالم الشرك ظاهرة في دارهم وصروحه قائمة في أرضهم ثم يتسمون بالمسلمين؟! أو يأتي من يسمي هؤلاء بالمسلمين؟!، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ

أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠] ، فالمسلمون لا يتخذون الأرباب ولو كانوا الملائكة والنبيين فضلاً عن غيرهم من الأحرار والرهبان فضلاً عن غيرهم من أراذل القوم وأسافل الناس كحال البرلمانيين الذين اتخذهم الناس في هذا الزمان، فهذا لا يأمر به الله إذ هو الكفر، ولا يرضى لعباده الكفر، قال تعالى: ﴿ إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر ٧]، ومن اعتقد أن هؤلاء مسلمون ما عرف الإسلام ولا خالط بشاشة قلبه، قال تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا

يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠]، فالدين القيم هو الذي يتحقق فيه اختصاص الله بالحكم كما يتحقق فيه اختصاصه بالعبودية، فأَيُّ دينٍ بقي لقوم أشركوا بالله في العبادة والحاكمة كما سيأتي بيانه في بابه.

المطلب الثالث: الاستسلام لله بتوحيد الاتباع

ويتحقق الاستسلام لله بتوحيد الاتباع بإفراد الله بالتلقي عنه وحده دونما سواه في الأصول الأربعة السابق ذكرها^[١]، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ

[١] الأصول الأربعة: 1_ العقائد والأخبار 2_ والمناسك والشعائر 3_ والشرائع والأحكام 4_ ونظام الملك ومنهج الحياة

الهداية -

قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾ [الأعراف ١]، أَي: لَا تَخْرُجُوا عَمَّا جَاءَكُمْ بِهِ الرَّسُولُ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَكُونُوا قَدْ عَدَلْتُمْ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ إِلَى حُكْمِ غَيْرِهِ^[١]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا

عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ عَلَيْهِمُ الْبَرَكَاتُ﴾ [البقرة ١٣٦]، وَتَعَزَّوْهُ وَنَصْرُوهُ وَأَتَّبِعُوا النَّوْرَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ^[٢] أُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ ﴿٢﴾ [الأعراف ١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٣] قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ

وَالرَّسُولَ^[٤] فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٤﴾ [آل عمران ٣٢]، قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْحَاقَ: «فَإِنْ تَوَلَّوْا عَلَى كُفْرِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ»^[٥]،

فالتولي عن الطاعة والاتباع لله ورسوله ﷺ هو الكفر المراد به في الآية، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ﴾ [القصاص ٥٠]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ

الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى ٢١] "أَي: هُمْ لَا يَتَّبِعُونَ مَا شَرَعَ اللَّهُ لَكَ مِنَ الدِّينِ الْقَوِيمِ بَلْ يَتَّبِعُونَ مَا شَرَعَ لَهُمْ شَيَاطِينُهُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ مِنْ تَحْرِيمِ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِي وَتَحْلِيلِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْقِمَارِ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي كَانُوا قَدْ اخْتَرَعُوهَا فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ مِنَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَالْعِبَادَاتِ الْبَاطِلَةِ وَالْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ لَحْيٍ بَنَ قَمْعَةً يَجْرُ قَصْبُهُ فِي

[١] تفسير ابن كثير ٢٩٥/١٢

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٣٤٠٩

الهداية -

النار لأنه أول من سيب السوائب وهو أحد ملوك خزاعة وهو أول من فعل هذه الأشياء وحمل قريشاً على عبادة الأصنام»^[١].

ويقول الله عز وجل بعد ذكر إباحة نكاح العفائف من أهل الكتاب: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ

وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي

أَحْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ

﴿[النساء ١٣١]، يريد بالإيمان: شرائع الإسلام، وبالكفر به: ترك الانقياد والامتناع عنه.

ومن الآثار:

❀ قال عكرمة: «لما نزلت: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾،

قالت اليهود فنحن مسلمون، قال الله ﷻ فأخصمهم فحجهم يعني

فقال لهم النبي ﷺ: ﴿إن الله فرض على المسلمين حج البيت من

استطاع إليه سبيلاً﴾، فقالوا لم يكتب علينا، وأبوا أن يحجوا قال

الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ

فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران ٩٧]، وروى ابن أبي نجيح عن

مجاهد نحوه»^[٢].

❀ وعن عبد الله بن ثابت قال جاء عمر إلى النبي ﷺ فقال يا رسول

الله إني أمرت بأخ لي يهودي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا

أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه رسول الله ﷺ، قال عبد الله بن

ثابت قلت له ألا ترى ما بوجه رسول الله ﷺ فقال عمر: رضيت بالله

^[١] تفسير ابن كثير ١٩٨/٧

^[٢] تفسير ابن كثير ٧٤/٢

الهداية -

رَبًّا وبالإسلام دينًا وبمحمد رسولًا قال: فسرى عن النبي ﷺ وقال: ﴿والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى عليه السلام ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين﴾، وفي رواية: «لو كان موسى حيًا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني»، وفي أخرى: «لو كان موسى وعيسى حين لما وسعهما إلا إتباعي»^[١].

✽ وعن قتادة قال: ذكر لنا أن ناسًا من المسلمين قالوا كيف نتزوج نساءهم يعني نساء أهل الكتاب وهم على غير ديننا فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾. ويذكر تأويل الآية على ظاهرها وحقيقة ألفاظها من يأبى الإيمان بالله ويمتنع من توحيده والطاعة له فيما أمره به ونهاه عنه فقد حبط عمله^[٢].

✽ وعن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: "قال رجل: المَسْحُ حَسَنٌ، وَمَا أَمْسَحُ أَوْ مَا تَطِيبُ نَفْسِي بِهِ فَقَالَ لَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ مَا لَكَ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَكُونَ فِي نَفْسِكَ حَرَجٌ مِمَّا قَالَ وَتُسَلِّمَ تَسْلِيمًا"^[٣].

✽ وعن الربيع أخبرنا الشافعي قال: "لم أسمع أحدًا ينسبُه عامَّةُ علمه أو ينسبُ نفسه إلى علمٍ يخالفُ في أنَّ اللهَ فرضَ اتِّباعَ أمرِ رسولِ الله ﷺ والتَّسْلِيمَ لحُكْمِهِ وَأَنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعَهُ وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ قَوْلُ كُلِّ حَالٍ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَأَنَّ مَا سِوَاهُمَا تَبَعٌ لَهُمَا"^[٤].

[١] تفسير ابن كثير ٨٤/٢

[٢] تفسير الطبري ٥٩٤/٩

[٣] الفقيه والمتفقه ٣٧٩/١

[٤] جماع العلم ص ٣

الهداية -

ومن اتبع منهجاً وشريعةً غير ما شرعه الله لعباده فقد اتخذ الذي تلقى منه الشريعة والمنهج رباً من دون الله، وقد اتبع أهواء الطواغيت وأراء الذين لا يعلمون قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية ١٨]، قال البغوي: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ﴾ يا مُحَمَّدُ: ﴿عَلَىٰ شَرِيعَةٍ﴾ سُنَّةٍ وَطَرِيقَةٍ بَعْدَ مُوسَى، ﴿مِّنَ الْأَمْرِ﴾ مِنَ الدِّينِ ﴿فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَعْنِي مُرَادَ الْكَافِرِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لَهُ: ازْجِعْ إِلَىٰ دِينِ آبَائِكَ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَفْضَلَ مِنْكَ، فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾^[١]، وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ زَفِيْعٍ قَالَ سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ لَا أَدْرِي قِيلَ لَهُ أَلَا تَقُولُ بِرَأْيِكَ فِيمَا قَالَ إِنِّي لَأُسْتَعِجِي مِنَ اللَّهِ أَنْ يُدَانَ فِي الْأَرْضِ بِرَأْيِي^[٢].

وهؤلاء الخارجين من عبودية الله في الحكم والطاعة والاتباع، قد صاروا عبيداً للبشر تحكمهم أهواء البشر وتسوسهم أوضاعهم فهم مشركون بهذا الاتباع، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ولا فرق بين من يسجد ويتضرع بالدعاء لقبر، ومن يتبع نظاماً وضعياً في النهي والأمر، قال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ١٠٦]، وهذه الآية عظيمة الدلالة على توحيد الاتباع، ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ ففيها الأمر باتباع الوحي من الرب الواحد الأحد ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ثم أتبعه بكلمة التوحيد للدلالة على أن أفراد الله بالاتباع هو التوحيد، كما قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: ﴿قَوْلُهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ:

^[١] تفسير البغوي ٤ / ١٨٦

^[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٣٦٤

الهداية -

تَوْحِيدٌ»^[١]، ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ "يقول: ودع عنك جدالهم وخصومتهم. ثم نسخ ذلك جل ثناؤه بقوله في براءة: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة ٥]"^[٢].

وبعد هذا التأصيل والبيان تقرر بفضل الله الواحد الديان: أن من حقق الاستسلام لله في توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات والاتباع على ما ذكرنا، وحقق البراءة من الآلهة والأرباب وعبادهم وكفر بهم وأبغضهم وعاداهم فقد حقق هذا الركن العظيم الذي لا يقوم عماد الإسلام في الفرد أو في الأرض إلا عليه، "فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله عز وجل ديناً غيره"^[٣].



^[١] رواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم ٧٧٥٧

^[٢] تفسير الطبري ٣٢/١٢

^[٣] مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩١/٣

البَابُ الثَّالِثُ

الانقياد لله بالطاعة

الفصل الأول

الحاكمية

ونقدم هنا بمقدمة لا غنى لنا عنها في هذا الباب، وذلك لبيان منزلة الحكم في دين الله عز وجل، والمتقرر في كتاب الله أن الدين القيم يقوم على أصلين وهما: ١- أفراد الله بالعبودية ٢- أفراد الله بالحكم، والأصل في ذلك قوله تعالى:

﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا

مِنْ سُلْطَنٍ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠] ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ

الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ قَالَ: « أَسَّسَ الدِّينُ عَلَى الْإِخْلَاصِ

لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ »^[١] ، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ ﴾ مَا الْقَضَاءُ

وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ﴾ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ الْمُسْتَقِيمُ ، ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا

يَعْلَمُونَ ﴾^[٢].

والقرآن كله من أوله إلى آخره في تقرير هذا الأصل العظيم وبيان

أن الحكم والأمر لله وحده دونما سواه، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ:

﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ، « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيْ:

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١١٦٢١

^[٢] تفسير البغوي ٢٤٣/٤

الهداية -

لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ شَرِيكًا فِي أَمْرِهِ»^[١]، ففسر التوحيد بإفراد الله عز وجل بالأمر، ومن النصوص الدالة على ذلك ما يلي:

❁ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾^[٢] [الأنعام ٥٧]، وفيه النفي والإثبات الذي فيه دلالة على إفراد الله بالحكم والبراءة من كل حاكم بغير شرع الله، و"قَرَأَ أَبُو عَمْرِو يَقُصُّ الْحَقَّ، وَقَالَ: لَا يَكُونُ الْفَصْلُ إِلَّا بَعْدَ الْقَضَاءِ".^[٣] وقال الطبري: "وقرأ ذلك جماعة من قراء الكوفة والبصرة: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ بالضاد، من "القضاء"، بمعنى الحكم والفصل بالقضاء، واعتبروا صحة ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾ وأن "الفصل" بين المختلفين إنما يكون بالقضاء لا بالقصاص، وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب، لما ذكرنا لأهلها من العلة"^[٣]... ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَبْنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [يوسف: ٦٧].

❁ وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، قال الطبري: "يقول: فالقضاء لله العلي على كل شيء، الكبير الذي كل شيء دونه متصاغرا له اليوم"^[٤]، وقال ابن كثير: "أي: هو الحاكم في خلقه، العادل الذي لا

[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠١٧٤

[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٣٦٢

[٣] تفسير الطبري ٣٩٩/١١

[٤] تفسير الطبري ٣٦٢/٢١

الهداية -

يَجُورُ، فَمَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَرْحِمُ مَنْ يَشَاءُ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. [١]

﴿ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ

إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص: ٨٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ

﴾ [القصص: ٧٠]، قال يحيى ابن سلام: " قَالَ: ﴿ لَهُ الْحُكْمُ ﴾ الْقَضَاءُ. " [٢].

﴿ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٢]، قال

الطبري: " أَلَا لَهُ الْحُكْمُ "، يقول: أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَالْقَضَاءُ دُونَ مَنْ سِوَاهُ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ " [٣].

﴿ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حُكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ

مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ

مِنَ الْمُتَمَرِّينَ ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا

عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد: ٢٧]، قال ابن أبي زمنين يَعْنِي: الْقُرْآنَ [٤]، وقال الواحدي: ":

يَعْنِي: الْقُرْآنَ لِأَنَّهُ بِهِ يَحْكُمُ وَيَفْصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَهُوَ بَلْغَةٌ الْعَرَبِ " [٥].

﴿ وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّرْكِ بِاللَّهِ فِي الْحُكْمِ وَالتَّحَاكُمُ كَالنَّهْيِ عَنِ الشَّرْكِ

فِي الْعِبَادَةِ وَالِدَعَاءُ سِوَاءً بِسِوَاءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ

[١] تفسير بن كثير ١٣٤/٧

[٢] تفسير ابن سلام ٦١٤/٢

[٣] تفسير الطبري ٤١٣/١١

[٤] تفسير ابن أبي زمنين ٣٥٨/٢

[٥] الوجيز للواحدي ٥٧٥/١

أَحَدًا ﴿[الكهف: ٢٦] قال البغوي: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾، قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ: «وَلَا تُشْرِكْ» بِالتَّاءِ عَلَى الْمُخَاطَبَةِ وَالنَّهْيِ، وَقَرَأَ الْآخَرُونَ الْيَاءَ أَيْ لَا يُشْرِكُ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا^[١]، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ: "﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾، وَهِيَ تُقْرَأُ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ، يَقُولُونَ: وَلَا تُشْرِكْ يَا مُحَمَّدُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا، يَقُولُ: حَتَّى تَجْعَلَهُ مَعَهُ شَرِيكًا فِي حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ وَأُمُورِهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا بِالْيَاءِ يَقُولُ: وَلَا يُشْرِكُ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا"^[٢]، "وَلَا نَافِيَةٌ وَالْمَعْنَى: وَلَا يُشْرِكُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَحَدًا فِي حُكْمِهِ، بَلِ الْحُكْمُ لَهُ وَخَدَهُ جَلَّ وَعَلَا لَا حُكْمَ لِغَيْرِهِ أَلْبَتَّةَ، فَالْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ تَعَالَى، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ، وَالِدَيْنِ مَا شَرَعَهُ، وَالْقَضَاءُ مَا قَضَاهُ، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ مِنَ السَّبْعَةِ: «وَلَا تُشْرِكْ» بِضَمِّ التَّاءِ الْمُتَنَنِّاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ الْكَافِ بِصِغَةِ النَّهْيِ، أَيْ: لَا تُشْرِكْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوْ لَا تُشْرِكْ أَهْلًا الْمُخَاطَبُ أَحَدًا فِي حُكْمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بَلْ أَخْلِصِ الْحُكْمَ لِلَّهِ مِنْ شَوَائِبِ شِرْكٍ غَيْرِهِ فِي الْحُكْمِ، وَحُكْمُهُ جَلَّ وَعَلَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا شَامِلٌ لِكُلِّ مَا يَفْضِيهِ جَلَّ وَعَلَا، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ التَّشْرِيعُ دُخُولًا أَوَّلِيًّا.

وَمَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِنْ كَوْنِ الْحُكْمِ لِلَّهِ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِ عَلَى كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ جَاءَ مُبَيَّنًّا فِي آيَاتٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ

يَسْبِقَ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ

اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَحْكَمُ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

﴿[يوسف: ٦٧] الْآيَةُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ

ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿

[١] تفسير البغوي ١٨٨/٣

[٢] تفسير ابن سلام ١٨٠/١

الهداية -

ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تَوَمَّنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ﴿غافر: ١٢﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، أَنَّ مُتَّبِعِي أَحْكَامِ الْمُشْرِعِينَ غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِاللَّهِ، وَهَذَا الْمَقْهُومُ جَاءَ مُبَيَّنًّا فِي آيَاتٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ اتَّبَعَ تَشْرِيعَ الشَّيْطَانِ فِي إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ بِدَعْوَى أَنَّهَا ذَبِيحَةُ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوهِنَ إِلَى

أُولِيَائِهِمْ لِيُجْدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فَصَرَّحَ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِطَاعَتِهِمْ، وَهَذَا الْإِشْرَاكُ فِي الطَّاعَةِ، وَاتِّبَاعِ التَّشْرِيعِ الْمُخَالِفِ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿يس: ٦٠﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿يَتَأَبَّتْ لَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا

الهداية -

﴿إِبْرَاهِيمَ ٤٤﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء ١١٧]، أَي: مَا يَعْْبُدُونَ إِلَّا شَيْطَانًا، أَي: وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ تَشْرِيْعِهِ، وَلِذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ يُطَاعُونَ فِيْمَا زَيَّنُوا مِنَ الْمَعَاصِي شُرَكَاءَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ

دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام ١٣٧]، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ أَحْلَوْا لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ اتَّخَذَهُمْ إِيَّاهُمْ أَرْبَابًا.

وَمِنْ أَصْحَحِ الْأَدْلَةِ فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا فِي «سُورَةِ النَّسَاءِ» بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ دَعَاوُهُمُ الْإِيمَانَ مَعَ إِرَادَةِ التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ بِالْغَةِ مِنَ الْكُذِبِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْعَجَبُ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ

الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء ٦٠]، وَهَذِهِ النُّصُوصُ السَّامَوِيَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَا يَظْهَرُ غَايَةُ الظُّهُورِ: أَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ مُخَالَفَةً لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، أَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي كُفْرِهِمْ وَشُرْكِهِمْ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلُهُمْ^[١].

[١] أضواء البيان ٢٥٩/٣

ومن السنة:

❦ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ أَمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» [١].

قال ابن منظور: "وَفِي الْحَدِيثِ: وَبِكَ حَاكَمْتُ، أَي: رَفَعْتُ الْحُكْمَ إِلَيْكَ وَلَا حُكْمَ إِلَّا لَكَ، وَقِيلَ: بِكَ خَاصَمْتُ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ وَإِبْطَالِ مَنْ نَازَعَنِي فِي الدِّينِ، وَهِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْحُكْمِ." [٢]

وقال ابن القيم: "فتكون مخاصمة هذا العبد لله لا لهواه وحظه ومحاكمته خصمه إلى أمر الله وشرعه لا إلى شيء سواه، فمن خاصم لنفسه فهو ممن اتبع هواه وانتصر لنفسه، وقد قالت عائشة: "ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه قط"، وهذا لتكميل عبوديته. ومن حاكم خصمه إلى غير الله ورسوله فقد حاكم إلى الطاغوت، وقد أمر أن يكفر به، ولا يكفر العبد بالطاغوت حتى يجعل الحكم لله وحده كما هو كذلك في نفس الأمر" [٣].

❦ وَعَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ هَانِئِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: وَفَدْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَهُمْ يُكْنُتُونِي بِأَبِي الْحَكَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، لِمَ تُكْنَى بِأَبِي الْحَكَمِ؟»، قُلْتُ: إِذَا كَانَ بَيْنَ قَوْمِي شَيْءٌ تَحَاكَمُوا إِلَيَّ فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ رَضُوا بِحُكْمِي. قَالَ: «وَمَا لَكَ مِنْ وَلَدٍ؟»،

[١] رواه البخاري برقم ٧٤٤٢

[٢] لسان العرب ١٤٢/١٢

[٣] طريق الهجرتين ٣٧/١

الهداية -

قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا اسْمُ أَكْبَرِهِمْ؟»، قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»^[١]

❀ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: «لَا تُسَمُّوا الْحَكَمَ، وَلَا أَبَا الْحَكَمِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَلَا تُسَمُّوا الطَّرِيقَ السَّيِّئَةَ»^[٢].

المطلب الأول: التلازم بين الحاكمية والعبادة

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، وعن مسروق: أنه كان يحلف اليهودي والنصراني بالله، ثم قرأ: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وأنزل الله: ﴿أَلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام ١٥١]^ط [٣]، فتري أن مسروقاً قابل بين الأمر بالحكم بما أنزل الله والنهي عن الشرك بالله تعالى.

وهذا النص ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ يبين بجلالة التلازم بين العبودية والحاكمية، فحينما نتصور معنى العبادة على ما سبق بيانه من المعنى الشمولي لها، نفهم لماذا جعل يوسف عليه السلام اختصاص الله بالعبادة تعليلاً لاختصاصه بالحكم في مقام الدعوة

^[١] رواه بهذا اللفظ الطبراني في المعجم الكبير برقم ٤٦٥، والحاكم في المستدرک برقم ٦٢، وعند النسائي وغيره زيادة: «مَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا»، والحسن هنا راجع إلى صفة العدل الموجبة للتحسين في العقول السليمة والشرائع المنزلة، لأن رضی المتنازعين من علامات العدل والإنصاف وهي الغاية التي وضع لها القضاء أصالة، وليس كما يزعم الصعافقة أنه ثناء على الحكم الجاهلي وإقرار له؟ كيف ولم يقره رسول الله ﷺ على اسمه الذي اشتق له من صفة الحكم وأعلمه أن الحكم لله وحده، قال السندي: "مَا أَحْسَنَ هَذَا أَيُّ النَّبِيِّ ذَكَرْتَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ يَرْضَى الْمُتَخَاصِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ دَانِمَا عَلَى هَذَا الْوُجْهِ إِلَّا بِكَوْنِهِ عَدْلًا" حاشية السندي على سنن النسائي ٢٢٧/٨

^[٢] جامع معمر بن راشد برقم ١٩٨٥٩

^[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٢١٢٥

الهداية -

إلى الإسلام، فالعبادة لا تقوم بكمالها وشمولها إذا كان الحكم لغير الله، فإفراد الله بالحكم والعبادة هو الدين القيم، ولا دين لله سوى هذا الدين القيم: الذي يتحقق فيه اختصاص الله بالحكم تحقيقاً لاختصاصه بالعبادة، فإذا كانت الحاكمية في الأرض لغير الله كان الأمر والنهي والحكم والتشريع لغير الله تعالى، وبالتالي ستكون الطاعة والعبودية لغير الله تعالى، إذ يجري على الناس حكم الطاغوت ويدينون لدينه طائعين وينقادون لأمره خاضعين، فالناس على دين ملوكها منقادة، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تَكُونُ السُّنَّةُ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَالْبِدْعَةُ سُنَّةٌ، وَالْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا؛ وَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعُوا وَاقْتَدَوْا بِالْمُلُوكِ وَالسَّلَاطِينِ فِي دُنْيَاهُمْ»^[١]، فالحكم بغير شرع الله يهدم الإسلام، فعن زياد بن حدير، قال: قال لي عمر: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ وَحُكْمُ الْأَثَمَةِ الْمُضِلِّينَ»^[٢]، وهذا في حكم الأئمة المضلين فكيف في حكم الطواغيت المبدلين.

والطاغوت لا يقوم إلا في غيبة الدين القيم والعقيدة الصحيحة عن قلوب الناس، إذ لا يمكن أن يقوم وقد استقر في قلوب الناس عقداً أن الحكم لله وحده، لأن العبادة لا تكون إلا لله وحده، وسبق بيان أن الخضوع للحكم عبادة بل هو أصلاً مدلول العبادة، فالطاغوت لا يقوم في الأرض إلا مدعياً الربوبية أي حق تعبيد الناس لأمره وشرعه، وإخضاعهم لفكره وقانونه.

^[١] البديع لابن وضاح ٢٣٥

^[٢] رواه الدارمي في سننه بسند صحيح برقم ٢٢٠

الهداية -

فالعلاقة بين العبودية والحاكمية هي التلازم، فلا تقوم العبودية لله في الأرض كاملة إلا بقيام الحاكمية لله وحده دونما سواه، ولا يستطيع المسلم أن يعيش بدينه عبداً لله في أرضه حراً من ربقة العبودية للطواغيت إلا تحت ظل نظام حاكم بما أنزل الله، حيث يتحقق فيه إفراد الله عز وجل بالطاعة والاتباع والخضوع والانقياد وتلقي منهج الحياة وجميع التشريعات والقيم والموازن من الله وحده دون ما سواه، وبهذا يقوم الدين القيم بقيام الحاكمية والسلطان لله في الأرض، وتتحقق العبودية لله كاملة بالانقياد لشريعته وتكون الحياة كلها لله، أي: تسير وفق أمر الله كما قال تعالى:

﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام ١٦٣]، وهذا هو

الصراط المستقيم وهو الدين القيم والملة الحنيفة التي تكون فيها الصلاة والنسك والحياة والممات كلها لله، وهذه هي شمولية الدين القيم، فإن الله لم يترك العباد يحتاجون إلى مصادر أخرى يستمدون منها الشرائع والقيم والأحكام فيما يعرض لهم من مشكلات الحياة، بل فصل الله كتابه العزيز وجعله تبياناً لكل شيء فقال تعالى:

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ

﴿[النحل ٧٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً

لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف ٥٢] وأمر الله برد كل الأمور المتنازع فيها إلى الله

ورسوله فقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ

تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء ٥٩] فعلى القرد

على وجود الإيمان ورتب انتفاء الإيمان بانتفاء الرد، بل ذكرها

صريحة واضحة وأقسم بذاته العلية وأكدها بالمؤكدات: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ

الهداية -

لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَتَّخِذُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿[النساء ٦٥].

وهذا هو التصور الصحيح للإسلام الذي يجب بناؤه في نفوس المخاطبين بهذا الدين، حتي ينطلقوا إلى إقامة دين الله بشموليته التي لا يقوم إلا بها، إذ لا تصح العبودية مُجَزَّاة أو مُبَعَّضة، وهي الصورة التي تكون الحاكمية فيها لغير الله، كما يريد طواغيت العلم في هذا الزمان ويبغونها عوجا ويقولون كما قال أسلافهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ

سَبِيلًا ﴿[النساء ١٥١] أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا

﴿[النساء ١٥١]، وعليه فارتفاع سلطان الله من الأرض دلالة على انتفاء العبودية الكاملة عند الأفراد لانتهاء الانقياد والاتباع لشرعة الله و المنهاج الرباني، واتخاذ الشركاء والأرباب في الطاعة والتلقي عنهم واتباع مناهجهم والخضوع لدينهم والانقياد لشرائعهم وقيام الجاهلية بأوضاعها وقيمتها في الأرض، لذلك تواتر النقل عن الفقهاء حينما يتكلمون عن ضابط دار الكفر يجعلونه في علو الأحكام في الدار، فعلو الأحكام هو الذي يتميز به دار الإسلام من دار الكفر وهو الذي نعرف به الحاكمية لمن في الدار؟ هل هي لله أو لملوك الأرض، وحينئذ نعرف: هل المحكومين هم عباد لله أو عباد لملوك الأرض؟ فمن يكون له الحكم تكون له الطاعة والانقياد التي هي مدلول العبادة.

وهذه القضية العظيمة التي أرسلت بها الرسل وأنزلت بها الكتب - : أفراد الله بالحكم والطاعة والاتباع حتى تكون العبودية لله خالصة له دونما سواه من الأرباب والأنداد، قد صارت مُغَيَّبَةً اليوم عن تصور الناس - إلا من رحم الله - وهي التي حرفها طواغيت العلم ليستطيعوا العيش في هذه الجاهلية ببعض الدين الذي يسمونه الإسلام زورا و

الهداية -

بهتاناً، وهم يعرفون جيداً أن الدين القيم بشموليته يُنَازِعُ ملوك الأرض ولا يُجامع الباطل ولا يقوم إلا بزوال الطاغوت وسلطانه من الأرض، ولكنهم لا يستطيعون حمل الدين القيم فبدلوا وغيروا وكانوا أعظم بلاء على هذه الأمة من الطواغيت الحاكمين فضيعوا الدين ولم يعملوا بوصية سيد المرسلين، فعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ رَحَى الْإِسْلَامِ دَائِرَةٌ فَدُورُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ أَلَا إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ فَلَا تُفَارِقُوا الْكِتَابَ أَلَا إِنَّهُ سَيَكُونُ أَمْرَاءُ يَقْضُونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ وَإِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: «كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ نَشَرُوا بِالْمَنَاشِيرِ وَحَمَلُوا عَلَى الْخَشَبِ مَوْتٌ فِي طَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^[١]

إِنَّ حَمَلَةَ الدِّينِ الْيَوْمَ لَا يَسْكُنُونَ الْبُيُوتَ الْفَارِهَةَ وَيَتَمَرَّغُونَ فِي مَتَاعِ الْحَيَاةِ الزَّائِلَةِ، وَيَتَكَلَّمُونَ وَيَسْكُتُونَ بِإِذْنِ الطَّاعُوتِ فِيمَا لَا سَخَطَ عَلَيْهِمْ فِيهِ وَلَا شَطَطَ، بَلْ حَمَلَةُ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْيَوْمَ مَطَارِدِينَ مَشْرَدِينَ فَإِنْ أَمْسَكُوا أَوْدَعُوا السَّجُونَ وَإِنْ نَفَذُوا دَافَعُوا الْبَاطِلَ وَلَا يَرْضُونَ بِالْأُتُونِ وَلَا يَغَيِّرُونَ وَلَا يَبْدِلُونَ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا، وَحَالَهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا

﴾ [الأحزاب ٢٣].

إِنَّ هَذَا الدِّينَ الْقِيمَ وَهَذِهِ الدَّعْوَةَ الْحَنِيفِيَّةَ إِذَا قَامَتْ بِشُمُولِيَّتِهَا اسْتَدْعَتْ الْخَصُومَةَ الشَّدِيدَةَ مِنَ الْمَلَأِ وَأَصْحَابِ النُّفُوزِ وَأَهْلِ الْمُلْكِ وَالسُّلْطَانِ وَطَوَاغِيتِ الْأَرْضِ، لِذَلِكَ كَانَتْ الْمَدَافِعَةُ وَالْحَرْبُ قَائِمَةً مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ظَهَرَتْ فِيهِ تِلْكَ الدَّعَوَاتُ فِي تِلْكَ الْأَقْوَامِ، فَإِعْلَانُهَا هُوَ بِمِثَابَةِ تَجْرِيدِ مُلُوكِ الْأَرْضِ مِنْ سُلْطَانِهِمِ الْمُسْتَمَدِّ مِنْ أَهْوَائِهِمْ كَمَا

^[١] رواه الطبراني في الكبير برقم ٧٤٩ وجاهه ثقات ورواه أبو نعيم في الحلية ١٦٥/٥

الهداية -

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ تَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل ٤٥] ، إنه الصراع الحتمي بين الفريقين والصدام المتواصل إلى قيام الساعة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾ [البقرة ٢١٧] ، هذه هي حقيقة الدعوة وطبيعة الحركة ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وهذه المعاني كانت متقرة عند الصحابة والتابعين كما روي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ

وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠] ، أخرج الثعلبي عن ابن عباس في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية قال: نزلت في رجل من المنافقين يُقَالُ لَهُ بَشْرُ خَاصِمِ يَهُودِيٍّ فَدَعَاهُ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَاهُ الْمُنَافِقُ إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ثُمَّ إِنَّهُمَا احْتَكَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى لِلْيَهُودِيِّ فَلَمْ يَرْضَ الْمُنَافِقُ ، وَقَالَ: تَعَالِ نَتَحَاكَمْ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ لِعَمْرِ: قَضَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرْضَ بِقَضَائِهِ ، فَقَالَ لِلْمُنَافِقِ: أَكْذَلِكَ قَالَ: نَعَمْ ، فَقَالَ عَمْرٌ: مَكَانُكُمْ حَتَّى أَخْرَجَ إِلَيْكُمْ ، فَدَخَلَ عَمْرٌ فَاشْتَمَلَ عَلَى سَيْفِهِ ثُمَّ خَرَجَ فَضْرَبَ عُنُقَ الْمُنَافِقِ حَتَّى بَرَدَ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا أَقْضِي لِمَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ: فَنَزَلَتِ الْآيَةُ^[١] ، فهكذا هو قضاء الصحابة في من لم يرضَ بحكم الله ورسوله ﷺ ولمن تحاكم لغير حكم الله ورسوله ﷺ ولمن اتبع غير شرعة الله ورسوله ﷺ ، قال محمد ابن عبد الوهاب: "وهكذا ينبغي أن يفعل بالمتحاكمين إلى الطواغيت، فإذا كان هذا الخليفة الراشد قد قتل هذا الرجل، بمجرد طلبه التحاكم إلى

[١] الدر المنثور ٥٨٢/٢

الهداية -

الطاغوت، فمن هذا عادته التي هو عليها، ولا يرضى لنفسه وأمثاله سواها، أحق وأولى أن يقتل لردته عن الإسلام وعموم فسادها في الأرض، فإنه لا صلاح للخلقة، إلا بأن يكون الله معبودها والإسلام دينها، ومحمد نبيها الذي تتبعه، وتتحاكم إلى شريعته، ومتى عدم ذلك عظم فسادها، وظهر خرابها" [١].

المطلب الثاني: أنواع الآثار الواردة في تفسير آية المائدة:

﴿المائدة: ٤٤﴾

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ حُكْمًا بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا

لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ

إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ

فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ

فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]. قال

ابن عمرو في حديثه: فهو يحكم فيه، وقال الحارث: فالله يحكم فيه" [٢]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ

[١] الدرر السنية ٥٠٧/١٠

[٢] تفسير الطبري ٥٠٦/٢١

الهداية -

النَّاسَ، وَلَا يَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^ج إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا دَسُّوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿[ص ٢٦] وَقَدْ رَأَىٰ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ تَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا النَّاسَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة ٤٤] ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا﴾ اسْتُودِعُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَقَرَأَ: ﴿دَاوُدَ وَسَلِيمَانَ إِذْ تَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء ٨٧] «فَحَمْدٌ وَسَلِيمَانَ وَلَمْ يَلْمِ دَاوُدَ، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ لَرَأَيْتُ أَنَّ الْقُضَاةَ هَلَكُوا، فَإِنَّهُ أَثْنَىٰ عَلَىٰ هَذَا بِعِلْمِهِ وَعَذَرَ هَذَا بِاجْتِهَادِهِ»^[١].

آثار الواردة في آية المائدة على ثلاثة أقسام:

١ - النوع الأول: آثار حملت الآية على الكفر الأكبر: وقد نص السلف أنها نزلت في بني إسرائيل، كما "قال البراء بن عازبٍ وَحْدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو مَجْلَزٍ وَأَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ وَعِكْرِمَةُ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ^[٢] وَزَادَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: وَهِيَ عَلَيْنَا وَاجِبَةٌ^[٣]، ومثله نقل عن بعض السلف أنها في هذه الأمة:

[١] صحيح البخاري ٦٧/٩

[٢] تفسير بن كثير ١١٩/٢

[٣] رواه الطبري برقم ١٢٠٦٠

الهداية -

❖ عن الشَّعْبِيِّ: ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ

﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: «هذا في المسلمين، ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، قال: النصارى»^[١].

❖ وعن عامر قال: «نزلت "الكافرون" في المسلمين، و"الظالمون" في

اليهود، و"الفاسقون" في النصارى»^[٢].

❖ وعن حذيفة رضي الله عنه في قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: «نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت

لكم كل حلوة، ولهم كل مرّة!! ولتسلكن طريقهم قدي الشراك»^[٣].

❖ وعن إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ

﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: «نزلت في بني إسرائيل، ورَضِيَ لَكُمْ بِهَا»^[٤].

❖ وعن أَبِي سَعِيدٍ التَّمِيمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رضي الله عنه يَقُولُ:

﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ، ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ، ﴿وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا

أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] ، «يَعْنِي: كُلُّهَا فِي هَذِهِ

الْأُمَّة»^[٥].

^[١] رواه الطبري برقم ١٢٠٤٢، وَكَذَا رَوَاهُ هُشَيْمٌ وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٢٠٣٨

^[٣] رواه الطبري برقم ١٢٠٢٧

^[٤] رواه الخلال في السنة برقم ١٤١٦

^[٥] ترتيب الأمالي الخميسية للشجري برقم ٢٦٢٦

الهداية -

❁ وَعَنْ ثَابِتِ الثَّمَالِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: «إِنَّ الْمَرْجُئَةَ يَخَاصِمُونَنَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ فَقَالَ: «نَعَمْ الْإِخْوَةُ نَحْنُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِنْ كَانَ حَلُّو الْقُرْآنَ لَنَا، وَمَرَهُ لَهُمْ؛ نَزَلَتْ فِيهِمْ ثُمَّ جَرَتْ فِينَا»^[١].

وعلى هذا التأويل: فهذه الآيات نزلت في بيان أنَّ عمل بني إسرائيل هو الكفر الأكبر، وقد حملها السلف على هذه الأمة في من فعل فعلهم فهو مثلهم، وورد هذا بيننا في سبب نزول الآية كما روى مسلم عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِيَهُودِيٍّ مُحَمَّمًا مَجْلُودًا،

فَدَعَاهُمْ ﷺ فَقَالَ: «هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: «أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالَ: لَا، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، نَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، قُلْنَا: تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعْ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ، فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ، وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ

مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ»، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا تَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١]، يَقُولُ:

اَتُّوْا مُحَمَّدًا ﷺ، فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالتَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ

[١] أخبار القضاة ٤٤/١

الهداية -

بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾،
﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا ^[١].

وهذا الأثر يدل على أن اليهود اتفقوا على التبديل وهو على نوعين:

١- التبديل العملي: وهو ترك الحكم الذي أنزل الله والتواطؤ على العمل بحكم آخر بدلا منه وهي صورة التبديل العملية.

٢- تبديل النص: وهو تحريف كلام الله بالحذف منه والزيادة فيه ونسبة هذا التحريف إلى الله تعالى، وهذا كفر قائم بذاته ذكره الله في مناسبات في كتابه كما قال تعالى: ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا أُخْرِفُونَ أَلْكَمَ عَنْ

مَوَاضِعِهِ ﴾ [النساء ٤٦]، وقال في نفس سياق آيات المائدة: ﴿ أُخْرِفُونَ

أَلْكَمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة ٤٢]، وفي سبب النزول اعترف اليهود

أن هذا ليس من عند الله بعدما أنشدتهم النبي ﷺ فنزلت على إثر ذلك الآيات من سورة المائدة.

أما التبديل العملي - تبديل الرجم بالتحميم والجلد - لم يرجعوا عنه بل بقي حكما قائما بينهم حتى قال النبي ﷺ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا

أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ»، فالإماتة في الحديث هي للعمل يعني أماتوه بترك

العمل به، فأحياه النبي ﷺ بالعمل به وإقامته، ولاشك أن اليهود وقعوا في كلا الأمرين ولكن التبديل الذي نزلت فيه الآية هو التبديل

^[١] رواه مسلم برقم ١٧٠٠

الهداية -

العملي لا تبديل النص كما دلت على ذلك سبب النزول في إقرارهم بالتحريف اللفظي وإقامتهم على التبديل العملي فنزل قوله تعالى: ﴿

وَمَنْ لَّمْ يَتَّخِمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]،

وهذا النص ورد في الحكم بغير ما أنزل الله في قضية واحدة في صورة التبديل، فالله تبارك الله حكم في التوراة بالرجم وهم تواطؤا على الحكم بالتحميم والجلد، وجاء التنصيص من النبي ﷺ عن فعل اليهود بالإماتة لحكم الله، كما هو حال طواغيت هذا الزمان الذين بدلوا دين الله بزيالات عقول الفلاسفة وسلكوا سنن أهل الكتاب نحو القذة بالقذة، وصدق فيهم حذيفة رضي الله عنه في قوله: ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَتَّخِمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: « نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لكم كل حُلوة، ولهم كل مُرّة!! ولتسلكن طريقهم قِدَى الشِّرَاك »^[١]،

٢- النوع الثاني: أثار فسرت الآية بكفردون كفر: كما روي عن طاووس وسعيد بن جبير وقتادة وأبو مجلز وغيرهم وهي ألفاظ مقيدة في مقام الرد وليس في مقام التقرير وليست مطلقة في جميع الصور والأحوال في باب الحكم، وهي في مقابلة استدلال الخوارج المخالف للحق في أصل المسألة ومن هذه الآثار:

✽ عن طاووس: «إِنَّهُ لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا

يَنْقِلُ عَنِ الْمِلَّةِ»^[٢].

^[١] رواه الطبري برقم ١٢٠٢٧

^[٢] سيأتي تخريجه

الهداية -

✽ وقال قتادة: « في الآيات الثلاث: ليست والله كما تأولها أهل الشبهات وأهل البدع وأهل الفرى على الله وعلى كتابه، وإنما أنزل ما تسمعون في أهل الكتاب حينما نبذوا كتاب الله، وعطلوا حدوده، وتركوا أمره، وقتلوا رسله »^[١].

✽ وقال أبو مجلز للإباضية لما قالوا له: « يا أبا مجلز، فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به وبه يقولون وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً! »^[٢].

✽ وعن سعيد بن جبير قال: « وَمِمَّا تَتَّبِعُ الْحَرُورِيَُّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَيَقُولُونَ مَعَهَا: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فَإِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ يَحْكُمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ قَالُوا: قَدْ كَفَرَ وَمَنْ كَفَرَ عَدَلَ بِرَبِّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ فَهَؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ مُشْرِكُونَ، فَيَخْرُجُونَ فَيَفْعَلُونَ مَا رَأَيْتَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ »^[٣].

✽ وعن ابن أبزى قال: جاءه رجل من الخوارج يقرأ عليه هذه الآية ✽
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ✽ [الأنعام ١]، قال له: أليس الذين كفروا برَّبِّهم يعدلون؟ قال: بلى! قال: وانصرف عنه الرجل، فقال له رجل من

^[١] الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١/٢ ٩١.

^[٢] رواه الطبري برقم ٢٠٢٦.

^[٣] رواه الأجرى في الشريعة برقم ٤٤.

الهداية -

القوم: يا ابن أبزى، إن هذا قد أراد تفسير هذه غير هذا! إنه رجلٌ من الخوارج! فقال: ردّوه عليّ. فلما جاءه قال: هل تدري فيمن نزلت هذه الآية؟ قال: لا! قال: إنها نزلت في أهل الكتاب، اذهب ولا تضعها على غير حذّها»^[١].

فهؤلاء التابعين الذين فسروا الآية بالكفر دون كفر إنما كان ذلك التفسير في مقابلة استدلال الخوارج في هذه الآية، حيث أن الخوارج أبقوا اللفظ على ظاهره وصرفوه إلى غير مناطه، وأرادوا أن يُدخلوا في (مَن) مطلق المخالفة الشرعية، ولم يكتفوا بتكفير الإمام بمعصيته لربه وجوره على رعيته حتى يكفروا معه الرعية، وهذا أمر معلوم بطلانه من الدين بالضرورة، ولهذا أنكره التابعون وتابعوهم من أهل القرون الثلاثة الأولى وقالوا ما قالوا في تفسير هذه الآيات رداً عليهم، وكلامهم في هذا كان بحسب الحاجة الحاضرة، فهؤلاء الأئمة من التابعين تكلموا على الحاكم المسلم الذي يستند حكمه على الكتاب والسنة ثم عرض له في حكمه جور أو مخالفة للحق بتأويل أو هوى، وهذه الآثار تنزل على بعض حكام بني أمية الذين كفرهم الخوارج، وبهذا التقرير نعلم أن هؤلاء الأئمة تكلموا في غير محل النزول أو في غير صورة النزول التي سبق بيانها في النوع الأول.

والثابت عن ابن عباس في هذا الباب هو ما رواه وكيع قال حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْجَرَجَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، قَالَ: «كَفَى بِهِ كُفْرُهُ»^[٢].

^[١] رواه الطبري برقم ١٣٠٤٥

^[٢] أخبار القضاة ٤١/١ وإسناده صحيح، وروى كذلك عن علي بن العباس الحضري؛ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقَطَّانُ: قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ ظَهِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ السَّيِّدِيِّ: قَالَ: قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ جَارَ فِي الْحُكْمِ

الهداية -

❁ وروى عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ❁ ❁ وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ❁ [المائدة: ٤٤]، قَالَ: «هِيَ بِهِ كُفْرٌ» قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: «وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ»^[١]، وهذه الرواية تُبَيِّنُ أن الزيادة المنسوبة إلى ابن عباس رضي الله عنه على أنها من قوله: «وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ» هي مدرجة من ابن طاوس وليست من كلام ابن عباس كما تُوهَمُ الرواية التي أخرجها الطبري^[٢] وعبد الرزاق^[٣] والمروزي^[٤]، فالثابت عن ابن عباس من قوله: «هِيَ بِهِ كُفْرٌ»^[٥]، والزيادة هي من قول طاوس أدرجها ابنه ونسبها إلى ابن عباس رضي الله عنه.

وهو يعلم، ومن حكم بغير علمه، ومن أخذ الرشوة في الحكم، فهو من الكافرين. وهذا في أهل التوحيد". وهو ضعيف فيه مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقُطَّانُ شَيْعِي قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ حَاطِبٌ لَيْلٌ مَثْرُوكٌ

[١] رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٥٧٠.

[٢] في تفسيره برقم ١٢٠٥٣

[٣] رواه عبد الرزاق في تفسيره برقم ٧١٣

[٤] في تعظيم قدر الصلاة برقم ٥٧١

[٥] وجاءت الزيادة منسوبة إلى طاوس بإسناد صحيح عند الطبري: قال حدثنا هناد قال، حدثنا وكيع وحدثنا ابن وكيع قال، حدثنا أبي عن سفيان، عن سعيد المكي، عن طاوس: «❁ وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ❁»، قال: «ليس بكفر ينقل عن الملة»، فثبت أن الكلام هو لطاوس وليس لابن عباس كما هو واضح في رواية عبد الرزاق التي بينت الإدراج، وإذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق، كما أخرج ابن عساكر بسنده عن حنبل بن إسحاق قال سمعت أحمد بن حنبل يقول إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق "تاريخ دمشق ١٦٩/٣٦

دراسة إسنادية لأثر عبد الله ابن عباس:

❁ ما رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٥٧٣، قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ»، والإسناد ضعيف لإبهام الرجل.

✽ وما رواه المروزي برقم ٥٦٩ والحاكم في مستدركه برقم ٣٢١٩ قال أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُوصِلِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّهُ "لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا يَنْقِلُ عَنِ الْمِلَّةِ" وَمَنْ لَمْ تَحْكُمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ

وهذا الاسناد رجاله ثقات غير هشام بن حجير المكي قال أحمد: لَيْسَ بِالْقَوِيَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيَّ. قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذلك، قال: وسألت يحيى بن معين عنه، فضعه جدا " تهذيب الكمال ١٧٩/٣.

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى سئل عن حديث هشام بن حجير فأبى أن يحدث به ولم يرضه " الكامل: ٣ / ٢٠٠.

وقال إسحاق بن منصور، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: صالح.

وقال العجلي: ثقة، صاحب سنة.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وقال علي ابن المديني: قرأت على يحيى بن سعيد: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجِيرٍ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: خَلِيقٌ أَنْ أَدْعَهُ. قلت: أضرب على حديثه؟ قال نعم.

وقال أبو عبيد الأجرى: سمعت أبا داود قال: هشام بن حجير ضرب الحد بمكة. قلت: في ماذا؟ قال: فيما يضرب فيه أهل مكة.

وذكره ابن جبان في كتاب "الثقات" ... انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨٠/٣٠

وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث. (طبقاته: ٥ / ٤٨٤).

وذكره العقيلي في الضعفاء ونقل عن ابن عُيَيْنَةَ أنه قال: لم نكن نأخذ عن هشام بن حجير ما لا نجده عند غيره، " الضعفاء (٢٢٥)، وهذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة وسفيان أخذه من هشام لأنه لم يجده عند غيره، وفيه دلالة على أن هشام لم يتابع على هذا الأثر، أي: مع ضعفه لم يتابع، وإن كان حديثه يكتب. كما قال أبو حاتم. لِيُتَابَعَ، أي يصلح في الشواهد والمتابعات، أما مع انفراده لا يُقبل حديثه، ومع تضعيف الأئمة لهشام لا يعتمد توثيق من وثقه كابن سعد الذي يعتمد على الواقدي ومادته في الطبقات منه في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد، وأما ابن حبان والعجلي فمشهوران بالتساهل في توثيق المجاهيل ويؤخذ بتوثيقهم لغير المجاهيل، لكن في هشام قد خالفا أئمة الجرح والتعديل. قال المعلي: " توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق بن حبان تماما أو أوسع ... - إلى أن قال - وكذا توثيق ابن سعد فإن أغلب مادته من الواقدي المتروك كما ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح عند ترجمة عبدالرحمن بن شريح " « الأنوار الكاشفة ص ٦٨ »

فإذا كان هذا حال من وثقوه فإن روايته لا تقوم بها حجة بتوثيقهم هذا، فكيف وقد عارضهم وقال بتضعيفه الأئمة الجبال الرواسي كأحمد وابن معين ويحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهم.

وأما من يحتج برواية البخاري ومسلم لهشام فنقول أن البخاري لم يرو له إلا حديثا واحداً، قال حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: " قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً " الحديث، أورده في كفاية الأيمان برقم ٦٧٢٠ من طريق هشام وتابعه برقم ٦٦٣٩ عن طريق أبو اليمان، قال أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " قَالَ

سَلِيمَانُ: لَأُطَوِّقَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً"، وأما مسلم فليس له عنده إلا حديثين ولم يرو له إلا مقرونا ... وراجع في هذا ما قاله الهرروي في كتابه « خلاصة القول المفهم على تراجم رجال الإمام مسلم ».

فَعُرِفَ مما سبق أنه لا حجة لمن حاول تقوية هشام بالاحتجاج برواية البخاري ومسلم له، لأنهما لم يرويا له استقلالاً ولكن متابعة... وهذا يدل على تضعيفه إذا انفرد كما في رواية الباب.

✽ الرواية الثالثة: قال الطبري حدثني المثنى قال، حدثنا عبد الله بن صالح قال، حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ قال: «من جحد ما أنزل الله فقد كفر. ومن أقر به ولم يحكم، فهو ظالم فاسق». رواه ابن جرير برقم ١٢٠٦٣

والأثر فيه عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجني، أبو صالح المصري كاتب الليث، قال عبد الله بن أحمد: سألت (يعني أباه) عن عبد الله بن صالح، كاتب الليث. فقال: كان أول أمره متماسكاً. ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء". العلل (٤٩١٩)، وقال عبد الله: سمعتُ أبي ذكر كاتب الليث بن سعد، عبد الله بن صالح، فذمه وكرهه وقال: إنه روى عن ليث، عن ابن أبي ذئب كتاباً أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب" العلل (٥٠٦٧).

وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبد الله بن صالح". المجروحون لابن حبان ٤٢/٢.

وقال علي بن المديني ضربت على حديث عبد الله بن صالح، وما أروي عنه شيئاً

وقال النسائي: ليس بثقة

وقال أبو حاتم الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه

وقال أبو زرعة لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث

قال أحمد بن صالح: متم ليس بشيء

وقال صالح جزرة: كان ابن معين يوثقه وهو عندي يكذب في الحديث

وقال يعي بن معين هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب"، ينظر الضعفاء والمتروكين للنسائي رقم ٣٠١ تهذيب الكمال رقم ٣٣٣٦ والمغني في الضعفاء رقم ٣٢١٨

وجامع القول فيه ما قاله ابن حبان وهو من أهل الاستقراء في هذا الشأن، " قال ابن حبان: عُبِدَ اللَّهُ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبَ اللَّيْثِ الْمُصَرِّي يروي عن بن لَهِيْعَةٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ جَدَا يروي عن الأَثْبَاتِ مَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ وَعِنْدَهُ الْمَنَاقِبُ الْكَثِيرَةُ عَنْ أَقْوَامٍ مَشَاهِيرَ أَيْمَةً وَكَانَ فِي نَفْسِهِ صِدْقًا يَكْتُبُ لِلَيْثِ بْنِ سَعْدِ الْحَسَابِ وَكَانَ كَاتِبَهُ عَلَى الْغَلَاتِ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْمَنَاقِبُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ قَبْلِ جَارٍ لَهُ رَجُلٌ سَوَاءٌ سَمِعَتْ بِنَ حُزْنَمَةَ يَقُولُ كَانَ لَهُ جَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عِدَاوَةٌ فَكَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى شَيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَيَكْتُبُ فِي قِرْطَاسٍ يَخْطُ يَشْبَهُ خَطَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَيَطْرَحُ فِي دَارِهِ فِي وَسْطِ كَتَبِهِ فَيَجِدُهُ عَبْدُ اللَّهِ فَيَحْدِثُ بِهِ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خَطُهُ وَسَمَاعُهُ فَمِنْ نَاحِيَتِهِ وَقَعَ الْمَنَاقِبُ فِي أَخْبَارِهِ" المجروحون ٤٠/٣

وفيه علي بن أبي طلحة، واسمه سالم، بن المخارق الهاشمي، أبو الحسن، ويُقال: أبو محمد، ويُقال: أبو طلحة مولى العباس بن عبد المطلب، أصله من الجزيرة، وانتقل إلى حمص.

٣- النوع الثالث: أثار فيها حكم الرشوة في الحكم وهي واردة كذلك

ففي تفسير قوله: ﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلْحَقِّ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة ٤٢]، وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن الحسن في قوله ﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلْحَقِّ﴾ قال: تلك أحكام اليهود يسمع كذبه ويأخذ رشوته^[١].

وهذه الآثار هي في اليهود الذين كانوا يأخذون الرشوة ويبدلون حكم الله تعالى، والذي ينبغي أن نعلمه هنا هو ماهية صورة الرشوة في الحكم عند بني إسرائيل أو كيف كان حكم اليهود يأخذون الرشوة؟ وصورة الرشوة يفسرها ما رواه ابن جرير بسنده عن ابن زبير في قوله: ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ تَحَرَّفُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

"وعلي بن أبي طلحة هذا (قال أحمد) له أشياء منكرات، وقال أبو حاتم: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وذكر شيخنا المزي في "التهذيب" أنه روى عن كعب بن مالك وأن ذلك مرسل أيضا. "انظر البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٦٦٢/٧، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ٢٣٤/١،

وقال الخطيب البغدادي: قرأت في كتاب أبي الحسن بن الفرات بخطه أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَقِيه، قَالَ: سئل يعني: صالح بن مُحَمَّد عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَلْحَةَ مِمَّنْ سَمِعَ التفسير؟ قَالَ: من لا أحدا! تاريخ بغداد ٣٨٠/١٣

وقال ابن حبان: "روى عن ابن عباس ولم يره"، وقال ابن طهمان، عن يحيى: علي بن أبي طلحة روى عنه بديل في التفسير ولم يسمع من ابن عباس شيئا فروى مُرسلاً". تهذيب الكمال ٣٢/٤

وبعد هذه الدراسة لأسانيد هذا الأثر تبين فيه علتان ولا يحتج بمثله في هذا المقام العظيم، وخاصة إذا علمت أن أقواما بنو عليه ديناً جديداً فيه الحكم للطواغيت وصححوا دينهم وشدوا به ملكهم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وما أوردنا أقوى ما يستدل به من الآثار في نسبة القول إلى ابن عباس، وغيرها لا يلتفت إلى مثله، ولا يصلح حتى في الشواهد والمتابعات، والله أعلى وأعلم.

الهداية -

قَالَ: التَّوْرَةُ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ يُحَرِّفُونَهَا يَجْعَلُونَ الْحَلَالَ فِيهَا حَرَامًا، وَالْحَرَامَ فِيهَا حَلَالًا وَالْحَقَّ فِيهَا بَاطِلًا وَالْبَاطِلَ فِيهَا حَقًّا؛ إِذَا جَاءَهُمُ الْمُحِقُّ بِرِشْوَةٍ أَخْرَجُوا لَهُ كِتَابَ اللَّهِ، وَإِذَا جَاءَهُمُ الْمُبْطِلُ بِرِشْوَةٍ أَخْرَجُوا لَهُ ذَلِكَ الْكِتَابَ، فَهُوَ فِيهِ مُحِقٌّ، وَإِنْ جَاءَهُمُ أَحَدٌ يَسْأَلُهُمْ شَيْئًا لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ، وَلَا رِشْوَةٌ، وَلَا شَيْءٌ، أَمَرُوهُ بِالْحَقِّ، فَقَالَ اللَّهُ لَهُمْ: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ٤٤] ^[١] ... وهذا نص في أن اليهود كانوا يحكمون

بغير ما أنزل الله لرشوة في صورة التبديل. وكذلك صورة الرشوة في الحكم في هذه الأمة، فنقول أن من ترك الحكم بما أنزل الله - من حكام المسلمين الحاكمين أصالة بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ - فعطله وحكم بغير ما أنزل الله لرشوة - **في صورة التبديل** - عامداً عالماً فقد كفر بالله تعالى كفراً مخرجاً من الملة، وقد نقل في الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه والحسن والنخعي: أن هذه الآيات الثلاث عامة في اليهود وفي هذه الأمة، **فكل من ارتشى وبطل الحكم** فحكم بغير حكم الله فقد كفر وظلم وفسق، وإليه ذهب السدي. لأنه ظاهر الخطاب. ثم قال: وقيل: هذا فيمن علم نص حكم الله ثم رده عياناً عمداً، وحكم بغيره. وأما من خفي عليه النص أو أخطأ في التأويل، فلا يدخل في هذا الوعيد ^[٢].

وقال البغوي: "وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا إِذَا رَدَّ نَصَّ حُكْمِ اللَّهِ عِيَانًا عَمْدًا، فَأَمَّا مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ أَوْ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِ فَلَا" ^[٣]، فحكاها البغوي عن العلماء عموماً ^[٤]، وهو في معنى دفع شيئاً مما أنزل الله الذي ورد فيه

^١ تفسير ابن كثير ٣٠٨/١

^[٢] محاسن التأويل ٢١٥/٦

^[٣] تفسير البغوي ٥٥/٢

^[٤] قال ابن القيم: "مِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ بِهِ وَلَا خَطَأً فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ

الْعُلَمَاءِ عُمُومًا." مدارج السالكين ٣٤٥/١

الهداية -

الإجماع على كفره كما قال إسحق بن راهويه : « وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ دَفَعَ شَيْئًا أَنْزَلَهُ اللَّهُ أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُقِرٌّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنَّهُ كَافِرٌ ، فَكَذَلِكَ تَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا عَامِدًا ، وَلَقَدْ أَجْمَعُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الشَّرَائِعِ » [١] ،

سرد الآثار من فهم الصحابة وجملة من التابعين:

❁ عَنْ عَلْقَمَةَ وَمَسْرُوقٍ أَنَّهُمَا سَأَلَا ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الرَّشْوَةِ فَقَالَ: مِنَ السُّحْتِ: قَالَ: فَقَالَا وَفِي الْحُكْمِ؟ قَالَ: « ذَاكَ الْكُفْرُ! ثُمَّ تَلَا: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] » [٢].

ومن يصرف الكفر في أثر عبد الله إلى الكفر الأصغر فقد تعنت في الرد وهي دعوى باطلة مردودة عليه، إذ لما فرّق عبد الله بين الرشوة في الحكم والرشوة في غيره ومثّل لكل واحدة منهما وأعطى كل نوع حكماً دل على المغايرة، فقد جعل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي في الحكم كفرّاً والأخرى سحّاً من جملة المعاصي، ومما هو ظاهر في التفريق بينهما تعليله فلو كانتا سواءً لأقر السائل على أنها في الحكم سحّاً كالتّي في غيرها، ويؤيد ذلك استدلاله بظاهر آية المائدة على أنّ الرشوة في الحكم كفرّاً، فعن عبيد ابن أبي الجعدي عن مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: « مَنْ شَفَعَ لِرَجُلٍ لِيُدْفَعَ عَنْهُ مَظْلَمَةٌ أَوْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَقًّا فَأَهْدَاهُ هَدِيَّةً فَقَبِلَهَا فَذَلِكَ السُّحْتُ. فَقُلْنَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا كُنَّا نَعُدُّ

[١] التمهيد (٤/٢٢٦)

[٢] رواه الطبري برقم ١٢٠٦١

الهداية -

السُّحْتِ الرِّشْوَةِ فِي الْحُكْمِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿ وَمَنْ لَمْ تَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾^[١]، وهو الذي فهمه مسروق من شيخه عبد الله حيث قال مسروق: الْقَاضِي إِذَا أَكَلَ الْهَدِيَّةَ فَقَدْ أَكَلَ السُّحْتَ، وَإِذَا قَبِلَ الرِّشْوَةَ بَلَغَتْ بِهِ الْكُفْرَ^[٢]، وهذا تفريق واضح بين المعصية والكفر وهو فهم الصحابة كما هو منقول عن عمر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه كما سيأتي معنا .

وإن كان الكفر لا ينصرف إلى الأصغر إلا بقريضة واضحة كما هو متقرر، كيف ونص كلام عبد الله ابن مسعود فيه قريضة على أنه الكفر الأكبر، وهو واضح في مراده على أن الكفر هو كفر أكبر، ومع ذلك تجد من يريد أن يثبت خلاف ذلك تعنتاً، بل ويرمي هذا القول بالخارجية!! وهذا طعن صريح في أكابر الصحابة رضوان الله عليهم عمر وعلي وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهم.

❀ ومثل ذلك ثبت عن عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما، كما "أخرج ابن المنذر عن مسروق قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: رأيت الرشوة في الحكم أمن السحت هي؟ قال: «لا، ولكن كفر، إنما السحت أن يكون للرجل عند السلطان جاه ومنزلة، ويكون للآخر إلى السلطان حاجة فلا يقضي حاجته حتى يهدي إليه هدية»^[٣].

❀ وأخرج عبد بن حميد عن علي رضي الله عنه أنه سُئِلَ عن السحت فقال: «الرشا، ف قيل له في الحكم، قال: ذاك الكفر، وأخرج البيهقي في

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦٣٨٢

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦٣٨٣

^[٣] روح المعاني للألوسي ١٤٠/٦

الهداية -

سننه عن ابن مسعود نحو ذلك»^[١]، ونقول هنا كما قلنا في تفصيل عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما.

❁ وهو تفصيل بعض التابعين، قال الحسن، وسعيد بن جبير، في تفسير قوله تعالى: ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ [المائدة ٤٢]، «هُوَ الرِّشْوَةُ، وَقَالَ: إِذَا قَبِلَ الْقَاضِي الرِّشْوَةَ، بَلَغَتْ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ»^[٢].

❁ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ فَخُذُوا بِمَا قَالَ عُمَرُ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنِّي لَأَحْسِبُ عُمَرَ ذَهَبَ بِتِسْعَةِ أَغْشَارِ الْعِلْمِ وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ أَنَّ عِلْمَ عُمَرَ وُضِعَ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَوُضِعَ عِلْمُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلْمُ عُمَرَ^[٣]، وهذا على فرض وجود خلاف بين الصحابة ولا خلاف كما سيأتي بيانه.

❁ وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «إِنَّهُ كَانَ لَا يَعْدِلُ بِقَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ إِذَا اجْتَمَعَا، فَإِذَا اخْتَلَفَا كَانَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ أَعْجَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَلْطَفَ»^[٤].

❁ وَقَالَ مسروق: «القاضي إذا أكل الهدية أكل السحت، وإذا قبل الرشوة بلغ به الكفر»^[٥].

وهذا يتقرر أن الصحابة لم يصح عنهم لفظ كفر دون كفر في تفسيرهم لآية المائدة، ولا يخالف بينهم في أن الكفر في صورة الرشوة في مقام التبديل هو الأكبر، وقد نُقل ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وأثبتنا أنه قول ابن عباس أيضاً، كما أنه لا خلاف

^[١] نفس المصدر السابق

^[٢] المغني ٦٩/١٠

^[٣] إعلام الموقعين ١٣/١

^[٤] إعلام الموقعين ١٣/١

^[٥] رواه وكيع في أخبار القضاة ٥٣/١

الهداية -

تضاد بين التابعين: كمسروق والسدي والحسن وزيد بن أسلم فكلامهم كان في صورة التبديل، ومن نقل عنهم لفظ كفر دون كفر كطاوس وعطاء وعكرمة وأبو مجلز وسعيد بن جبير، فكلامهم كان في مقام الرد على الخوارج والمعتزلة الذين يكفرون أئمة الجور ويستدلون بآية المائدة، فلفظ: «إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه»، ولفظ: «إنه ليس كفرًا ينقل عنه الملة»، ولفظ: «كفر دون الكفر»، هي أقوال لطاوس وعطاء وأبو مجلز في مقابلة قول الخوارج الذين تأولوا الآية على غير تأويلها وعمموا الحكم بها على أصحاب الكبائر، فهي ألفاظ مقيدة في مقام الرد وليست مطلقة في جميع الصور والأحوال في باب الحكم، وهي في مقابلة استدلال الخوارج المخالف للحق في أصل المسألة، قال القاضي أبو يعلى لما ذكر حجج الخوارج والمعتزلة على قولهم في مرتكب الكبيرة فقال: "احتجوا بأشياء منها: واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وظاهر هذا يوجب إكفار أئمة الجور وهذا قولنا"^[١]، وقال أبو حيان الأندلسي: "وَاحتجَّتِ الْخَوَارِجُ بِهَذِهِ الْآيَةِ — ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ — عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَالُوا: هِيَ نَصٌّ فِي كُلِّ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكُلُّ مَنْ أَذْنَبَ فَقَدْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا"^[٢].

^[١] مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى ص ٣٤٠،

^[٢] البحر المحيط ٢٧٠/٤

الهداية -

فخلاف التابعين^[١] في تفسير آية المائدة هو من خلاف التنوع فكلام مسروق وعلقمة وغيرهم هو في صورة التبديل وكلام طاووس

[١] وثبت أن لفظ: «إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه»، ولفظ: «إنه ليس كفرًا ينقل عنه الملة»، ولفظ: «كفر دون الكفر» هي ألفاظ ثابتة عن طاووس وعطاء وأبو مجلز، وهي أقوالٌ لهم في مقابلة قول الخوارج الذين تأولوا الآية على غير تأويلها وعمموا الحكم بها على أصحاب الكبائر، وللتدليل على أن هؤلاء التابعين ذكروا هذه الألفاظ مقيدة وليست مطلقة وهي في مقابلة استدلال الخوارج المخالف للحق في أصل المسألة، وفي ذلك شواهد منها:

✽ طاووس بن كيسان اليماني: كانت له خصومة شديدة مع الخوارج وكان قد أفتى يقتالهم وبينه وبينهم مساجلات، فروى عبد الرزاق بسنده إلى ابن طاووس قال: لما قدمت الحروراء علينا فرأيت أبي، فلحق بمكة، ثم لقي ابن عمر فقال: قدمت الحروراء علينا، ففررت منهم، ولو أدركوني لقتلوني، فقال ابن عمر: أفلحت إذا وأنجحت. المصنف (١٠٨٥٨٠/١١٩).

وله بسنده إليه قال: كان أبي يحرض يوم رزيق في قتال الحرورية. المصنف (١٠٨٥٨١/١٢٠).

وقال مَعْمَرُ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ لَا أَزَالُ أَقُولُ لِأَبِي: إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ عَلَى هَذَا السُّلْطَانِ وَأَنْ يُفْعَلَ بِهِ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حُجَّاجًا، فَزَلَّزْنَا فِي بَعْضِ الْقُرَى وَفِيهَا عَامِلٌ لِنَائِبِ الْيَمَنِ، يُقَالُ لَهُ: أَبُو نُجَيْجٍ، وَكَانَ مِنْ أُخْبَتِ عُثْمَانَ، فَسَهَدْنَا الصُّبْحَ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا أَبُو نُجَيْجٍ قَدْ عَلِمَ بِطَاوُسٍ، فَجَاءَ فَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ كَلَّمَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى الشِّقِّ الْآخَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ مَا بِهِ قُمْتُ إِلَيْهِ، فَمَدَدْتُ بِيَدِهِ، وَجَعَلْتُ أَسْأَلُهُ، وَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَعْرِفْكَ، فَقَالَ: بَلَى مَعْرِفَتُهُ بِي فَعَلَّتْ بِي مَا رَأَيْتُ، قَالَ: فَخَضَى وَهُوَ سَاكِتٌ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَنْزِلَ قَالَ لِي: يَا لَكُعُ، بَيْنَمَا أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ عَلَيْهِمْ يَسْفِكُكَ، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَخْبِسَ عَنْهُمْ لِسَانَكَ" تاريخ الإسلام ٦٥٠/٣.

✽ وأما الآثار التي رويت عن أبي مجلز فهي في مقام المناظرة بينه وبين الإباضية الخوارج، فقد روى الطبري عن عمران بن حدير قال أتى أبا مجلز ناسٌ من بني عمرو بن سدوس، فقالوا: يا أبا مجلز، أرايت قول الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْضَرْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قالوا: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْضَرْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، أحق هو؟ قال: نعم! قالوا: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْضَرْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قال فقالوا: يا أبا مجلز، فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئًا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنبًا! فقالوا: لا والله، ولكنك تفرق! قال: أنتم أولى بهذا مني! لا أرى، وإنكم أنتم ترون هذا ولا تحرجون، ولكنها أنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك أو نحوًا من هذا. تفسير الطبري برقم ١٢٠٢٥.

وروى الطبري قال حدثني المثنى قال، حدثنا حجاج قال، حدثنا حماد، عن عمران بن حدير قال: قعد إلى أبي مجلز نفرٌ من الإباضية، قال فقالوا له: يقول الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْضَرْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْضَرْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْضَرْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾! قال أبو مجلز: «إنهم يعملون بما يعلمون يعني الأمراء ويعلمون أنه ذنب! قال: وإنما أنزلت هذه الآية في اليهود والنصارى قالوا: أما والله إنك لتعلم مثل ما نعلم، ولكنك تخشاهم! قال: أنتم أحق بذلك منّا! أما نحن فلا نعرف ما نعرفون! قالوا: ولكنكم تعرفونه، ولكن يمنعكم أن تمضوا أمركم من خشيتهم!» رواد الطبري برقم ١٢٠٢٦.

فأبو مجلز .لاحق ابن حميد الشيباني السدوسي .تابعي ثقة وكان يحب علياً عليه السلام وكان قوم أبو مجلز وهم بنو شيبان من شيعة علي يوم الجمل وصفين، فلما كان أمر الحكمين يوم صفين واعتزلت الخوارج كان فيمن خرج على علي عليه السلام طائفة من بني شيبان ومن بني سدوس بن شيبان بن ذهل، وهؤلاء الذين سألوا أبا مجلز ناس من بني عمرو بن سدوس - كما في الأثر - وهم نفر من الإباضية - والإباضية جماعة من الخوارج وهم أصحاب عبد الله بن إباح التميمي وهم يقولون بمقالة سائر الخوارج في التحكيم وفي تكفير علي عليه السلام عنه إذ حكّم الحكمين، وأن علياً لم يحكم بما أنزل الله في أمر التحكيم، ثم أن عبد الله بن إباح قال: من خالف الخوارج كافر ليس بمشرك فخالف أصحابه، وأقام الخوارج على أن أحكام المشركين تجري على من خالفهم ثم افرقت الإباضية بعد عبد الله بن إباح افتراقاً لا ندرى معه . في أمر هذين الخبرين . في أي الفرق كان هؤلاء السائلون بيد أن الإباضية كلها تقول: دور مخالفهم دور توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر عندهم، ومن البين أن الذين سألوا أبا مجلز من الإباضية إنما كانوا يريدون أن يلزموه الحجة في تكفير الأمراء لأنهم في معسكر السلطان ولأنهم ربما عصوا أو ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه ولذلك قال لهم في (الخبر الأول) فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً . وقال لهم في (الخبر الثاني) إنهم يعملون بما يعلمون ويعلمون أنه ذنب .

والظاهر أن أبا مجلز كانت له مشاهد مع الخوارج وهو الذي روى خبرهم مع علي عليه السلام، في مصنف ابن أبي شيبة عن أبي مجلز، قال: نَبَى عَلِيٌّ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْطُوا عَلَى الْخَوَارِجِ حَتَّى يُخْدِتُوا حَدَثًا، فَمَرُّوا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ فَأَخَذُوهُ، فَمَرَّ بِغَضْبِهِمْ عَلَى تَمَرَةٍ سَاقِطَةٍ مِنْ نَخْلَةٍ فَأَخَذَهَا فَأَلْقَاهَا فِي فِيهِ : فَقَالَ بِغَضْبِهِمْ: تَمَرَةٌ مُعَاهِدٍ، قِيمَ اسْتَخْلَلْتَهَا؟ فَأَلْقَاهَا مِنْ فِيهِ، ثُمَّ مَرُّوا عَلَى خَنْزِيرٍ فَتَفَحَّهُ بِغَضْبِهِمْ بِسَيْفِهِ فَقَالَ بِغَضْبِهِمْ: خَنْزِيرٌ مُعَاهِدٍ قِيمَ اسْتَخْلَلْتَهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ عَلَيْكُمْ حُرْمَةً مِنْ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: أَنَا فَقَدَّمُوهُ فَضَرَبُوهُ عُقْقَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ أَنْ أَقِيدُونَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ" الأثر برقم ٣٧٨٩٣

ومن التابعين وغيرهم من تأول الآية على غير تأويلها:

❖ فَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَاحِدًا لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ تَأْوِيلُ مَرْجُوحٍ، فَإِنَّ نَفْسَ جُحُودِهِ كُفْرٌ، سَوَاءٌ حَكَمَ أَوْ لَمْ يَحْكَمْ، وهذا الذي رجحه الأشاعرة في تفاسيرهم كالرازي والقرطبي وغيرهم لأنه يتخرج على أصولهم في باب الإيمان.

وعكرمة لا يصح عنه هذا القول لأنه كان خارجياً إباضياً "قال أبو أحمد بن عدي: حدثنا ابن أبي عصمة، قال: حدثنا أبو طالب أحمد بن أحمد بن حميد: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: كان عكرمة من أعلم الناس، ولكنه يرى رأي الصُفْريّة، ولم يدع موضعاً إلا خرج إليه: خراسان، والشَّام، واليمن، ومصر، وإفريقية، كان يأتي الأمراء فيطلب جوائزهم، ويُقال: إنما أخذ أهل إفريقية رأي الصُفْريّة من عكرمة، وقال مُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ: كان يرى رأي الخوارج، وادعى على ابن عباسٍ أنّه كان يرى رأي الخوارج، نقله أحمد بن أبي حنيفة، عن مُصْعَبٍ.

وقال خالد بن نزار الأيلي: حدثنا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ عِكْرِمَةَ كَانَ إباضياً." تاريخ بغداد ١٠٦/٣

❖ وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا تَأْوِيلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، إِذِ الْوَعِيدُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْمَنْزِلِ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَبَعْضِهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِيدًا مَخْصُوصًا بِمَنْ خَالَفَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَنَاوَلْ هَذَا الْوَعِيدُ الْيَهُودَ بِسَبَبِ مَخَالَفَتِهِمْ حُكْمَ اللَّهِ فِي الرَّجْمِ.

ووجه استدلال الخوارج بآية المائدة: والأصل في تكفير الخوارج أصحاب الكبائر هي آية المائدة فأبقوا اللفظ على ظاهره وصرفوه إلى غير مناطه، وأرادوا أن يدخلوا في (من) مطلق المخالفة الشرعية، ولم يكتفوا بتكفير الإمام

بمعصيته لربه حتى يكفروا معه الرعية، وهذا أمر معلوم بطلانه من الدين بالضرورة، ولهذا أنكره التابعون وتابعوهم من أهل القرون الثلاثة الأولى وقالوا ما قالوا في تفسير هذه الآيات رداً عليهم، وكلامهم في هذا كان بحسب الحاجة الحاضرة، قال قتادة: «في الآيات الثلاث: ليست والله كما تأولها أهل الشبهات وأهل البدع وأهل الفري على الله وعلى كتابه، وإنما أنزل ما تسمعون في أهل الكتاب حينما نبذوا كتاب الله، وعطلوا حدوده، وتركوا أمره، وقتلوا رسله» الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١/٢ ٩١، فمن نبذ كتاب الله وعطل حدوده وترك أمره قد دخل في ما ذكرناه من حد الحكم بغير ما أنزل الله في القضية لرشوة ونحوها.

وقال النيسابوري: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»، احتجت الخوارج بالآية على أن كل من عصى الله فهو كافر "تفسير النيسابور ٥٩٦/٢.

وقال الرازي: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»، وفيه مسألتان:

المسألة الثانية: قالت الخوارج: كل من عصى الله فهو كافر. وقال جمهور الأئمة: ليس الأمر كذلك، أما الخوارج فقد احتجوا بهذه الآية وقالوا: إنها نص في أن كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر، وكل من أذنّب فقد حكم بغير ما أنزل الله، فوجب أن يكون كافراً". تفسير الرازي ٣٦٨/١٢. وهذا النقل لبيان قول الخوارج في آية المائدة.

مسألة: القول في ولاية الجور في الأحكام: سبق تقرير أن الخوارج والمعتزلة يكفرون أئمة الجور ويستدلون بآية المائدة، قال القاضي أبو يعلى لما ذكر حجج الخوارج والمعتزلة على قولهم في مرتكب الكبيرة فقال: "احتجوا بأشياء منها: واحتج بقوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» وظاهر هذا يوجب إكفار أئمة الجور وهذا قولنا "مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى ص ٣٤٠، فهذه الآية حجتها على تكفير أصحاب الكبائر ومنهم أئمة الجور.

ومنهج أهل الحديث والأثر عدم الخروج على الولاية وإن جاروا وظلموا، وهي من أصول أهل السنة والجماعة كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في أصول السنة: "والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به ومن عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين والغزو ماض مع الإمام إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينافيهم ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة من دفعها إليهم أجزأت عنه برا كان أو فاجراً وصلاته الجمعة خلفه وخلف من ولاه جائزة باقية تامة ركعتين من أعادهما فهو مبتدع" أصول السنة ١٨

والخوارج خالفوا أهل السنة في هذا الأصل فحكموا بكفر الحاكم المسلم الجائر الذي يحكم بغير الحق اجتهداً، ومن ذلك ما أخرجه الأجرى في الشريعة قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُتَنِّي بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَخْرَجُوا مِثْلَ مَا رَأَيْتَ» [١] قَالَ: "أَمَّا الْمُتَشَابِهَاتُ: فَهِنَّ آيٌ فِي الْقُرْآنِ يَتَشَابَهُنَّ عَلَى النَّاسِ إِذَا قُرِئُوهُنَّ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُضِلُّ مَنْ ضَلَّ مِمَّنْ ادَّعَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ، كُلُّ فِرْقَةٍ يَفْرُقُونَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا لَهُمْ أَصَابُوا بِهَا الْهُدَى وَمِمَّا تَتَّبِعُ الْحُرُورِيَّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَيَفْرُقُونَ مَعَهَا: «ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ» [الأنعام: ١]، فَإِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ يَحْكُمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ قَالُوا: قَدْ كَفَرَ وَمَنْ كَفَرَ عَدَلَ بِرَبِّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ فَهَؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ مُشْرِكُونَ، فَيَخْرُجُونَ فَيَفْعَلُونَ مَا رَأَيْتَ: لِأَنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ " وهذا الأثر ضعيف فيه ابن لهيعة قال الدارمي: قلت ليحيى: كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير؟ قال: ابن لهيعة ضعيف الحديث. ومرة قال: ابن لهيعة ضعيف. ومرة: لا يخرج بحديثه. وقال الحميدي عن يحيى بن سعيد: كان لا يراه شيئاً" مختصر الكامل في الضعفاء ٤٥٠/١

وهذا من المتشابهة النسبي فأية المائدة اشتمت على الخوارج فنزلوها على غير محلها وحملوا لفظها على عمومها كما سبق بيانه، أما مسألة الحكم بغير الحق اجتهداً الذي هو الجور الواقع من الأحكام على الرعية، فهي مسألة أخرى لا تدخل في هذا الباب البتة، فالحكم بغير الحق والاجتهاد المخالف للحق لا يخلو منه أحد إلا من عصمه الله تعالى، وهذا الباب يدخل فيه الخطأ في الحكم والتأويل الفاسد وتنزيل الأحكام على غير محلها كالقتل بغير حق وأداء الحقوق لغير أهلها، وبعض السياسات الظالمة

الهداية -

وَأَبِي مجلزهوفي صورة الجور، وكلام كل طائفة يحمل على محمل معين ولا تعارض بينها كما بيّنا، قال سُفْيَان: لَيْسَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ اخْتِلَافٌ، إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ جَامِعٌ يُرَادُّ بِهِ هَذَا وَهَذَا^[١].

وإن كان حمل لفظ الآية على الكفر الأصغر مخالف لقواعد اللغة^[٢] ودلالة عرف الشارع، وهي أن لَفْظَ الْكُفْرِ إِذَا أُطْلِقَ انْصَرَفَ إِلَى

التي يُخْرِجُونَهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الشَّرِيعَةِ، كَمَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ: "وَأَيْضاً فَإِنْ كَثُرَ مِنَ الْأُمَرَاءِ يَحْتَجُّونَ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنْفُسِهِمْ اغْتِقَاداً مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ نَوْعاً مِنْ ذَلِكَ فِي الْغَنَائِمِ الْمَأْخُودَةِ غَنُوءاً مِنَ الْكُفَّارِ، فَيَجْعَلُونَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَيَحْرِمُونَ الْغَنَائِمَ مِنَ حُطُوطِهِمْ مِنْهَا تَأْوِيلاً عَلَى الشَّرِيعَةِ بِالْعُقُولِ، فَوَجْهُ الْبِدْعَةِ هَذَا ظَاهِرٌ" الاعتصام ٤٤٤/٢، وهذه من جملة المعاصي التي تقع من الأمراء والحكام كما ورد عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وُلِّيَ عَلَيْهِ وَالِي، فَرَأَاهُ يَأْتِي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكُزْهُ مَا يَأْتِي مِنَ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» رواه مسلم برقم ٦٦. وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: «مِنْ هَاهُنَا؟ هَلْ تَسْمَعُونَ؟ إِنْ مَنْ بَعْدِي أُمَرَاءُ يَعْمَلُونَ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ شَارَكَهُمْ فِي عَمَلِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَنْ يَرِدَ عَلَيَّ الْحَوْضُ، وَمَنْ لَمْ يَشَارِكْهُمْ فِي عَمَلِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَسَرِدَ عَلَيَّ الْحَوْضُ» رواه الطبراني في الأوسط ٧٤٦ وعن عبادة ابن الصامت قال قال رسول الله ﷺ: «وَأَنْ لَا تُتَارَعَ الْأُمَرَاءُ أَهْلُهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» رواه مسلم برقم ٤٢، والبخاري برقم ٧٠٥٦.

^١ سنن سعيد بن منصور برقم ١٠٦١

^[٢] وذلك أَنَّ الْكُفْرَ فِي الْآيَةِ جَاءَ بِصِيغَةِ الْأَسْمِ الْمَعْرِفِ بِالْ (الكافرون) الدال على حصول كمال المعنى، أي أنه الكفر الأكبر، والله سبحانه وتعالى قد أكد الكفر في هذه الآية وبِأَلْغٍ في وصفه وتغليظه بأسلوب هو من أقوى أساليب اللغة في إفادة المعنى ومن ذلك: ❖ مجيء الكفر بلفظ الاسم وهو دال على ثبوت الكفر ولزومه دون الفعل الدال على التجدد والحدوث. ❖ تصدير الاسم بالألف واللام لحصول كمال المسمى (الكافرون) بما يدل على أنه الكفر الأكبر. ❖ مجيء جملة جواب الشرط في صورة مبتدأ وخبر معرفتين (أولئك) (الكافرون) وذلك من علامات انحصار الخبر (الكفر) في المبتدأ (أولئك)، وهو اسم إشارة يعود على من لم يحكم بما أنزل الله، وانحصار الخبر المعرف بأل في المبتدأ فيه مبالغة في حصول كمال معناه في المحكوم عليه (وهو المبتدأ) أي مبالغة في حصول كمال الكفر لأولئك الذين لم يحكموا بما أنزل الله.. انظر (الإيضاح في علوم البلاغة) للفاضل جلال الدين القزويني، ص (١٠١)

❖ ومجيء المبتدأ في جملة جواب الشرط في صيغة اسم الإشارة (أولئك) زيادة في الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله (من لم يحكم ...) باستحقاق الكفر، انظر (الإيضاح) للقزويني ص ٤٧.

❖ وتقديم المبتدأ على الخبر في جملة جواب الشرط وإن كان هو الأصل في اللغة إلا أنه يفيد في أن كون المبتدأ (أولئك) متصفا بالخبر (الكافرون) هو المطلوب بيانه، كما أن هذا التقديم يفيد زيادة تخصيص.

الهداية -

الْكُفْرِ فِي الدِّينِ لَا كُفْرَ النِّعْمَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُرَاداً بِهِ الْكُفْرُ الْأَصْغَرُ، فَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى مَعْنَى اسْتِعْمَالِ الشَّارِعِ لَهُ^[١]، قَالَ عَبْدُ

✽ وإدخال ضمير الفصل (هم) بين المبتدأ والخبر (أولئك هم الكافرون) يفيد اختصاص المبتدأ بالخبر، أي اختصاص أولئك الذين لم يحكموا بما أنزل الله بالكفر.

والخلاصة: أن أسلوب هذه الآية من جهة بنية ألفاظها وتركيبها بلغ الغاية في إفادة المعنى، وهو أن أولئك الذين لم يحكموا بما أنزل الله قد بلغوا الغاية في الكفر، كما ورد في رواية النسائي وصف الآية من أهل الكتاب في قولهم: "مَا نَجِدُ شَيْئاً أَشَدَّ مِنْ شَيْءٍ يَشْتُمُونَا هَؤُلَاءِ، إِنَّهُمْ يَقْرءُونَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾". والأثر عند النسائي بسنده إلى ابن عباس قال: «كَانَتْ مُلُوكٌ بَعْدَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدُلُّوهُمُ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، وَكَانَ فِيهِمْ مُؤْمِنُونَ يَقْرءُونَ التَّوْرَةَ قِيلَ لِمُلُوكِهِمْ: مَا نَجِدُ شَيْئاً أَشَدَّ مِنْ شَيْءٍ يَشْتُمُونَا هَؤُلَاءِ، إِنَّهُمْ يَقْرءُونَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ مَعَ مَا يَعِيبُونَا بِهِ فِي أَعْمَالِنَا فِي قِرَاءَتِهِمْ، فَادْعُهُمْ فَلْيَقْرءُوا كَمَا نَقْرَأُ، وَلْيُؤْمِنُوا كَمَا آمَنَّا، فَدَعَاهُمْ، فَجَمَعَهُمْ، وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْقِتْلَ أَوْ يَتْرَكُوا قِرَاءَةَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، إِلَّا مَا يَدُلُّوهُ مِنْهَا، فَقَالُوا: مَا نُرِيدُونَ إِلَى ذَلِكَ دَعْوَنَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُوا لَنَا أَسْطُوَانَةً ثُمَّ ارْزُقُونَا إِلَيْهَا، ثُمَّ اعْطُونَا شَيْئاً نَرْفَعُ بِهِ طَعَامَنَا وَشَرَابَنَا، فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: دَعُونَا نَسِيعُ فِي الْأَرْضِ، وَنَهْنِمْ وَنَشْرَبُ كَمَا يَشْرَبُ الْوَحْشُ، فَإِنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْنَا فِي أَرْضِكُمْ فَاقْتُلُونَا، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُوا لَنَا دُوراً فِي الْفَيَافِي، وَنَخْتَفِرُ الْأَبَارَ، وَنَخْتَرِبُ الْبُقُولَ فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ، وَلَا نَمُرُّ بِكُمْ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْقَبَائِلِ إِلَّا وَلَهُ حَمِيمٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَهَابِيَّةٌ اتَّيَدَعُوها مَا كَتَبَتْهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا آتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧] وَالْآخَرُونَ قَالُوا: نَتَّعِدُ كَمَا تَعَدُّ فَلَانٌ، وَنَسِيعُ كَمَا سَاحَ فَلَانٌ، وَنَتَّخِذُ دُوراً كَمَا اتَّخَذَ فَلَانٌ، وَهُمْ عَلَى شَرِكِهِمْ، لَا عِلْمَ لَهُمْ بِإِيمَانِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ، انْحَطَّ رَجُلٌ مِنْ صَوْمَعَتِهِ، وَجَاءَ سَائِحٌ مِنْ سِيَاحَتِهِ، وَصَاحِبُ الدَّيْرِ مِنْ دَيْرِهِ، فَأَمَّنُوا بِهِ، وَصَدَّقُوهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] أَجْرَيْنِ بِإِيمَانِهِمْ بِعِيسَى وَبِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَبِإِيمَانِهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَتَصَدِّيقِهِمْ. قَالَ: يَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ الْقُرْآنَ، وَاتَّبَاعُهُمُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿لَعَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] يَتَشَبَّهُونَ بِكُمْ ﴿لَعَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩] الْآيَةُ.

^[١] والسلف الصالح - مع معرفتهم بمقاصد الشريعة وكونهم عرباً على السليقة - قد أخذوا بعموم اللفظ في بعض الصور وإن كان سياق الاستعمال يدل على خلاف ذلك، فقد يعتبرون العموم بحسب اللفظ الإفرادي وإن عارضه السياق، ولذلك حمل بعض التابعين لفظ آية المائدة في ردهم على الخوارج على الكفر الأصغر وهذا في مقابلة استدلال الخوارج باللفظ على غير مناطه، فلما استعمل الخوارج الآية في غير تنزيلها وعمموا اللفظ على المعاصي، توسع التابعون في الرد عليهم في استعمال اللفظ "الكافرون" في عمومه ليدخل فيه الأكبر والأصغر، ولهذا الموضع مثائل من كلام بعض الصحابة والتابعين واستدلالهم ومنها:

✽ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يتخذ الخشن من الطعام، ويلبس المرقع في خلافته، ف قيل له: لو اتخذت طعاماً ألين من هذا، فقال: أخشى أن تعجل طيباتي، يقول الله تعالى: ﴿أَذْهَبَتْ طَيِّبَتُكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وجاء أنه

الهداية -

اللطف بن عبد الرحمن بن حسن: "ولفظ الظلم والمعصية والفسوق والفجور والموالة والمعاداة والركون والشرك ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة قد يُراد بها مسماهما المطلق وحقيقتها المطلقة، وقد يراد بها مطلق الحقيقة، والأول هو الأصل عند الأصوليين، والثاني لا يحمل عليه إلا بقريضة لفظية أو معنوية وإنما يعرف ذلك بالبيان النبوي وتفسير السنة، قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].^[١]

قال لأصحابه وقد رأى بعضهم قد توسع في الإنفاق شيئاً: أين تذهب بكم هذه الآية: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾، وسياق الآية يقتضي أنها إنما نزلت في الكفار الذين رضوا الحياة الدنيا من الآخرة كما في قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

﴿وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، قَالَ: «الْأُنْدَادُ هُوَ الشَّرْكَ أَخْفَى مِنْ دَيْبٍ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ، فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلَانَةً، وَحَيَاتِي. وَيَقُولَ: لَوْلَا كَلْبُهُ هَذَا لَأَتَانَا اللَّصُوصُ، وَلَوْلَا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لَأَتَى اللَّصُوصُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا فُلَانٌ، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ بِهِ شَرْكَ.» رواه ابن أبي حاتم برقم ٢٢٩.

وسياق الآية في الشرك الأكبر أي التنديد المطلق وحملها ابن عباس على مطلق التنديد، واستدل بها على بعض صور الشرك الأصغر.

وغير ذلك من الشواهد وفيها دلالة على صحة الأخذ بالعموم اللفظي وإن دل الاستعمال اللغوي أو السياق القرآني على خلافه، والمناط الذي قال بعض التابعين فيه كفر دون كفر هو في التكفير بالمعاصي دون غيرها مما نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَخْشَ اللَّهَ فَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

[١] الرسائل المفيدة لعبد اللطيف، جمع سليمان بن سحمان، ص ٢١ ٢٢ ومعنى حقيقته المطلقة أي الكاملة، ومعنى مطلق الحقيقة أي أدنى ما يُطلق عليه، وبالنسبة للكفر فحقيقته المطلقة وهي الأصل في خطاب الشارع عند الأصوليين هي الكفر الكامل أي الأكبر، ولا يُحمل على مطلق حقيقته أي الكفر الأصغر إلا بدليل من كتاب أو سنة وهذا منتف بالنسبة لآية المائدة.

المطلب الثالث: تبديل أحكام الله وشرائعه

إن تبديل أحكام الله وشرائعه بأحكام وقوانين من وضع البشر، وجعلها حاكمة على عقائد الناس ودمائهم وأموالهم وأعراضهم، وإماتة شريعة الله كاملةً هو الكفر البواح والشرك الصراح، وهي من المحادة لله ورسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ

﴿المجادلة ٢٠﴾، قال الطبري يقول تعالى ذكره: إن الذين يخالفون الله في حدوده وفرائضه، فيجعلون حدوداً غير حدوده، وذلك هو المحادة لله ورسوله^[١]، ثم قال بعدها ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة ٢١]، فلن تجد مؤمناً بالله يواد هؤلاء المبدلين ويواليهم، وقال أبو زيد في قوله: ﴿وَلَا تُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ «لا يعملون بما في التوراة والإنجيل، بل حرفوهما وأتوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم»^[٢].

وصورة التبديل ليست محل نزاع بين السلف البتة ولا من جاء بعدهم، بل لم يقع في تاريخ الأمة هذا التبديل العام إلا ما يحكى عن التتار ونقل فيه الإجماع على كفرهم^[٣]، وفي مثلها نزلت آيات المائدة كما جاء في حديث البراء بن عازب، قال: هِيَ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ»^[٤] فعبر النبي ﷺ عن فعل اليهود بالإماتة لحكم الله، كما هو حال

^[١] تفسير الطبري ٢٣/ ٢٣٥

^[٢] الباب في علوم الكتاب ١٠/ ٦٤

^[٣] قال ابن كثير: "فَمَنْ تَرَكَ الشَّرْعَ الْمُحْكَمَ الْمُنَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ الْمُنْسُوخَةِ كَفَرَ، فَكَيْفَ يَمُنُّ بِحَاكِمِ الْيَاسَا وَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ؟ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَفَرَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ٥: ٥٠ وَقَالَ تَعَالَى فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا". البداية والنهاية ١٣/ ١١٩

^[٤] السنن الكبرى للنسائي برقم ٧١٨٠

الهداية -

طواغيت هذا الزمان الذين بدلوا دين الله بزيالات عقول الفلاسفة ووسلكوا سنن أهل الكتاب نحو القذة بالقذة، وصدق فيهم حذيفة
رضي الله عنه في قوله: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: « نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لكم كل حُلوة، ولهم كل مُرّة!! ولتسلكن طريقهم قدى الشراك»^[١]، وقال رضي الله عنه: «أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْخُشُوعُ وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الصَّلَاةُ وَلْيَصَلِّينَ النِّسَاءَ وَهُنَّ حَيَّضٌ وَلْيَنْقُضَنَّ الْإِسْلَامُ عُرْوَةَ عُرْوَةً، وَلْيَتْرَكِبَنَّ طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذَوُ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ وَحَذَوُ الْقَذَّةِ بِالْقَذَّةِ لَا تُخْطِئُونَ طَرِيقَهُمْ، وَلَا يَخْطَأُ بِكُمْ»^[٢].

وَأَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَعِيدَ يَتَنَاوَلُ الْيَهُودَ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي وَاقِعَةِ الرَّجْمِ، كما وردت به الآثار^[٣] في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ

[١] رواه الطبري برقم ١٢٠٢٧

[٢] الإبانة الكبرى لابن بطة ٥٧١/٢

[٣] روى الامام أحمد في مسنده قال حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَهُودِيٌّ حَمِيمٌ مَجْلُودٌ، فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ: " أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الرَّائِي فِي كِتَابِكُمْ؟ " فَقَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: " أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الرَّائِي فِي كِتَابِكُمْ؟ " فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَوْ لَا أَنَّكَ أَنْشُدْتَنِي هَذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، نَجِدُ حَدَّ الرَّائِي فِي كِتَابِنَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ، تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ، أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَقُلْنَا: نَعَالُوا حَتَّى نَجْعَلَ شَيْئًا نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ، فَاجْتَمَعْنَا عَلَى التَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ " قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيَّهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ [المائدة: ٤١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ يَقُولُونَ إِنَّ أُوتِيئْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ ﴾ [المائدة: ٤١] يَقُولُونَ: ائْتُوا مُحَمَّدًا فَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالتَّحْمِيمِ، وَالْجَلْدِ، فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ، فَاخْذُوا، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] قَالَ فِي الْيَهُودِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧] قَالَ: هِيَ فِي الْكُفَّارِ ﴿ وفي رواية عند مسلم في صحيحه قال حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ بِهِ وَفِيهِ فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ، وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ ﴾.

مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا
سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ تُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ
بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ
اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ

قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿المائدة: ٤١﴾

والمتقرر في الأصول أن صورة السبب قطعية الدخول، قال في
الاتقان "فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع
كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر في التقريب ولا التفات إلى
من شدَّ فجوز ذلك" [١].

وقال ابن زيد في قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ
عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ قال: «هؤلاء اليهود كتبوا كتاباً
ضادوا به كتاب الله يقال له المُنْثَاةُ الْمُحَقَّقُ فِيهَا مُبْطَلٌ فِي التَّوْرَةِ،
وَالْمُبْطَلُ فِيهَا مُحَقَّقٌ فِي التَّوْرَةِ» [٢]، وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام:
﴿فَسَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ قَدْ عَرَفَهَا وَقَرَأَهَا عَنْ
الْمُنْثَاةِ فَقَالَ: إِنَّ الْأَخْبَارَ وَالرَّهْبَانَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى وَضَعُوا
كِتَابًا فِيهِمَا بَيْنَهُمْ عَلَى مَا أَرَادُوا مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَسَمَّوْهُ
الْمُنْثَاةَ كَأَنَّهُ يَغْنِي أَنَّهُمْ أَحَلَّوْا فِيهِ مَا شَاءُوا وَحَرَمُوا فِيهِ مَا شَاءُوا عَلَى
خِلَافِ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى﴾ [٣].

وإن كان من المتقدمين من قال عن مانعي الزكاة أنهم أرادوا تبديل
الدين وأحكامه فكيف بمن بدل الدين كله!! قال البخاري رحمه الله
تعالى: "وَكَاثِبَةُ الْأَيْمَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَشِيرُونَ الْأُمَمَاءَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

[١] الإلتقان في علوم القرآن ١/١٠٧.

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٨٤٩٦.

[٣] غريب الحديث ٤/٢٨٢.

الهداية -

فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ لِيَأْخُذُوا بِأَسْهَلِهَا، فَإِذَا وَضَحَ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدَّوهُ إِلَى غَيْرِهِ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ قِتَالَ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدُ عُمَرُ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَشُورَةٍ إِذْ كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَرَادُوا تَبْدِيلَ السُّنَنِ وَأَحْكَامِهِ» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَشُورَةِ عُمَرَ كُھُولًا كَانُوا أَوْ شَبَابًا، وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^[١].

وما وقع فيه الناس اليوم أشد مما وقع فيه اليهود بالأمس بمفاوز، إنه الإلحاد في الحاكمية والتشريع كما سبق بيانه، فدخوله في صورة السبب من باب أولى وأحرى، وإن كان السلف قد حكموا بكفر من حكم أو أفتى بكتاب الحيل لأبي حنيفة، فكيف بمن حكم بكتاب جيرمي بنثام^[٢] فيلسوف اللذة الحاكم في دماء الناس وأعراضهم وأموالهم في هذا الزمان.

[١] صحيح البخاري ١١٣/٩

[٢] جيرمي بنثام عاش في الفترة (١٥ فبراير ١٧٤٨ - ٦ يونيو ١٨٣٢) هو عالم قانون وفيلسوف إنكليزي، ومصالح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي. شملت مواقفه الحجج المؤيدة للفرد، والحرية الاقتصادية، الفائدة، والفصل بين الكنيسة والدولة، حرية التعبير، والمساواة في الحقوق للمرأة، الحق في الطلاق، وعدم تجريم أفعال المثلية الجنسية كما طالب بإلغاء الرق وعقوبة الإعدام وإلغاء العقوبات البدنية، بما في ذلك للأطفال.

ويعرف بنثام بأنه «البدئية الأساسية» لفلسفته المتمحورة حول المبدأ الذي ينص على «أن السعادة المطلقة لأكبر عدد من الأشخاص هي مقياس الصواب والخطأ»، وأصبح بنثام واضع نظريات رائدة في الفلسفة القانونية الأنجلوأمريكية، والراдикаلي السياسي الذي أثرت أفكاره في تطور النزعة الانتكالية، وقد دافع عن الحريات الفردية والاقتصادية وفصل الكنيسة عن الدولة وحرية التعبير والمساواة في حقوق المرأة والحق في الطلاق.

ومن الآثار في حكم الإفتاء والعمل بكتب الحيل:

❖ قال عبد الله ابن المبارك: «من نظر في كتاب الحيل لأبي حنيفة أحل ما حرم الله، وحرم ما أحل الله»^[١].

❖ وقال ابن المبارك: «من كان كتاب الحيل في بيته يفتي به أو يعمل بما فيه فهو كافر، بانت امرأته، وبطل حجه، قال: ف قيل له: إن في هذا الكتاب إذا أرادت المرأة أن تختلع من زوجها ارتدت عن الإسلام حتى تبين، ثم تراجع الإسلام، فقال عبد الله: من وضع هذا فهو كافر، بانت منه امرأته، وبطل حجه، فقال له خاقان المؤذن: ما وضعه إلا إبليس، قال: الذي وضعه عندي أبلس من إبليس»^[٢].

❖ وقال الأوزاعي: «مَنْ أَخَذَ بِنَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ»^[٣]، فكيف بمن أخذ بقوانين أعداء الله من أهل الكتاب؟.

❖ وقال الشَّعْبِيُّ: «وَاللَّهِ لَئِنْ اتَّخَذْتُمْ بِالْمَقَائِيسِ لِتُحَرِّمُوا الْحَالَ وَلِتُحِلُّوا الْحَرَامَ»^[٤].

^[١] تاريخ بغداد ٥٥٨/١٥

^[٢] نفس المصدر

^[٣] السنن الكبرى للبيهقي برقم ٢٠٩١٨ وروى بسنده قال سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى الْمُعْتَصِدِ، فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابًا نَظَرْتُ فِيهِ وَكَانَ قَدْ جَمَعَ لَهُ الرُّخَصَ مِنْ زَلَلِ الْعُلَمَاءِ، وَمَا اخْتَجَّ بِهِ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ زَنْدِيقٌ، فَقَالَ: أَلَمْ تَصِبْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؟ قُلْتُ: " الْأَحَادِيثُ عَلَى مَا رُوِيَتْ وَلَكِنَّ مِنْ أَبَاحِ الْمُسْكِرِ لَمْ يُبَحِّ الْمُنْتَعَةِ، وَمَنْ أَبَاحَ الْمُنْتَعَةَ لَمْ يُبَحِّ الْغِنَاءَ وَالْمُسْكِرَ، وَمَا مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَلَهُ زَلَّةٌ، وَمَنْ جَمَعَ زَلَلِ الْعُلَمَاءِ ثُمَّ أَخَذَ بِهَا ذَهَبَ دِينُهُ " فَأَمَرَ الْمُعْتَصِدُ فَأُخْرِقَ ذَلِكَ الْكِتَابُ ".

^[٤] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٣٥٨

الهداية -

❖ وقال أبو عبد الله: «هَذِهِ الْحَيْلُ الَّتِي وَضَعَهَا هَؤُلَاءِ - أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ - عَمَدُوا إِلَى السُّنَنِ فَاحْتَالُوا فِي نَقْضِهَا، أَتَوْا إِلَى الَّذِي قِيلَ لَهُمْ إِنَّهُ حَرَامٌ وَاحْتَالُوا فِيهِ حَتَّى أَحَلُّوه»^[١].

❖ وقال أبو علي: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ الْمُبَارِكِ يَوْمًا إِذْ دَخَلَ حَمْرَةُ الْبَزَّازِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «حَدَّثَ حَدَّثٌ عَظِيمٌ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: بِنْتُ أَبِي رَوْحٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، لِتَبِينِ مِنْ زَوْجِهَا، فَغَضِبَ ابْنُ الْمُبَارِكِ غَضَبًا مَا غَضِبَ مِثْلَهُ قَطُّ، ثُمَّ قَالَ: لَا جَرَمَ، قَدْ أَحْبَطَ اللَّهُ كُلَّ حَسَنَةٍ عَمِلَتْهَا إِلَى الْيَوْمِ وَبَقِيَ الْوِزْرُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْ قِيلَ: هَذَا كِتَابُ الْحَيْلِ، فَقَالَ: لَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَرَى هَذَا الْكِتَابَ، فَلَا يُقْضَى لِي أَنْ أَرَاهُ فَأَعْلَمَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى مَنْ وَضَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي هَذَا الْكِتَابِ لِحَيْلَةِ النِّسَاءِ لِتَبِينِ مِنْ زَوْجِهَا إِذَا أَرَادَتْ، إِنَّهُ كَافِرٌ بِاللَّهِ: ثُمَّ قَالَ: وَذَلِكَ لَوْ أَنِّي أَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَكْفُرَ فَكَفَرَ بِقَوْلِي، كُنْتُ أَنَا الْكَافِرُ»^[٢].

وقال الشاطبي: "وإنما وُضِعَ هَذَا الْكِتَابُ وَأَمْثَالُهُ لِيَكُونَ حُجَّةً عَلَى زَعْمِهِمْ فِي أَنْ يَحْتَالُوا لِلْحَرَامِ حَتَّى يَصِيرَ حَلَالًا، وَلِلْوَجْهِ حَتَّى يَصِيرَ غَيْرَ وَاجِبٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ عَنْ نِظَامِ الدِّينِ، كَمَا أَجَازُوا نِكَاحَ الْمُحْلَلِ، وَهُوَ احْتِيَالٌ عَلَى رَدِّ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا لِمَنْ طَلَّقَهَا، وَأَجَازُوا إِسْقَاطَ فَرَضِ الزَّكَاةِ بِالْهَبَةِ الْمُسْتَعَارَةِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ"^[٣].

^[١] الحيل لابن بطة ٥٣/١

^[٢] أخبار الشيوخ وأخلاقهم برقم ٢٨٢

^[٣] الاعتصام ٤٤٢/٢

المطلب الرابع: التحاكم إلى الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله

التحاكم: هو إسنادُ القضاء إلى حاكم لفصل النزاع القائم بين الاثنين^[١] المتنازعين أو أكثر، ويقع بطلب^[٢] الفصل بين المتنازعين من جهة المدعي والاستجابة من جهة المدعى عليه، فمن رد النزاع والخصومة إلى الكتاب والسنة فقد أفرد الله في عبادة التحاكم، ومن رد النزاع إلى غير شرع من أحكام الجاهلية والطواغيت فقد أشرك بالله في العبادة.

قال ابن منظور: "وحاكمه إلى الحكم: دَعَاهُ"^[٣].

وَقَالَ اللَّيْثُ: وَيُقَالُ: حَكَمْنَا فَلَانَا بَيْنَنَا أَيْ أَجَزْنَا حُكْمَهُ بَيْنَنَا. وحاكمنا فَلَانَا إِلَى اللَّهِ أَيْ دَعَوْنَاهُ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ"^[٤].

والتحاكم إما أن يكون إلى سلطان البلد الذي يُستعدى إليه في حق كافة الناس، أو بالتحكيم: وهو "عبارة عن تصيير غيره حاكماً فيكون الحكم في حق ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس، وفي حق غيرهما بمنزلة الصلح، لأنه إنما صار حَكَمًا بتراضي الخصمين، وتراضيهما عامل في حقهما ولم يعمل في حق غيرهما لأن لهما ولاية على نفسيهما لا على غيرهما"^[٥].

[١] قال الجرجاني وتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فِصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نَحْوُ: تَشَارَكَ، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ "فَاعَلَ"، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعَلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ، نَحْوُ: تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ "المفتاح في الصرف ٥٠/١

[٢] وقلنا أنه طلب لأن القضاء يُستعدى إليه كما قال ذلك أبو يعلى الفراء حال ذكره الفروق بين ولاية القضاء وولاية الحسبة: "وما أَوْجَهَانِ فِي زِيَادَتِهَا عَلَى أَحْكَامِ الْقَضَاءِ فَأَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّاطِرِ فِيهَا أَنْ يَتَعَرَّضَ لِتَصَفُّحِ مَا يَأْمُرُ بِهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمُنْكَرِ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ خَصْمٌ يَسْتَعْدِي، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَعَرَّضَ لِذَلِكَ إِلَّا بِخُضُوعٍ خَصْمٍ يَجُوزُ لَهُ سَمَاعُ الدَّعْوَى مِنْهُ، فَإِنْ تَعَرَّضَ الْقَاضِي لِذَلِكَ خَرَجَ عَنْ مَنَصِبِهِ وَلَا يَتِيهِ وَصَارَ مُتَجَوِّزًا فِي قَاعِدَةِ نَظَرِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّ لِلنَّاطِرِ فِي الْحُسْبَةِ مِنْ سُلْطَانَةِ السُّلْطَانَةِ وَاسْتِطَالَةِ الْحِمَاةِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْكَرَاتِ مَا لَيْسَ لِلْقَضَاةِ، لِأَنَّ الْحُسْبَةَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الرِّهْبَةِ، فَلَا يَكُونُ خُرُوجُ الْمُخْتَسِبِ إِلَيْهَا بِالسُّلْطَانَةِ وَالْعِلَاطَةِ تَجَوُّزًا فِيهَا وَلَا خَرْقًا، وَالْقَضَاءُ مَوْضُوعٌ لِلْمُنَاصَفَةِ، فَهُوَ بِالْأَنَاءَةِ وَالْوَقَارِ أَخْصُ" الأحكام السلطانية ٢٨٦/١

[٣] لسان العرب ١٤٢/١٢

[٤] تهذيب اللغة ٧١/٤

[٥] أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ٨٦/١

الهداية -

ويدل على أن الإجابة إلى التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عبادة والإعراض عنه كفر بالله تعالى وهو من صفة المنافقين وأعداء الله من أهل الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾^[٤٧] وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ هُمْ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ آتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ تَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^[النور ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿الْمَرَّةَ إِلَى الَّذِينَ أوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾^[آل عمران ٢٣] وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُّعْرِضُونَ﴾^[الأحقاف ٣]، فنفي الله الإيمان عمّن ترك الاحتكام إلى رسول الله وأعرض عنه، قال أبو جعفر: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ يقول: وليس قائلوا هذه المقالة، يعني قوله: ﴿وَمَا ءَأَمَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا﴾ بالمؤمنين؛ لتتركهم الاحتكام إلى رسول الله ﷺ وإعراضهم عنه إذا دعوا إليه.^[١] وقال الجصاص: "وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ سَوَاءٌ رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ وَالِامْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهِمْ بِإِزْتِدَادٍ مِنْ

^[١] تفسير الطبري ٢٠٥/١٩

الهداية -

امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ وَقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرَارِيِّهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَضَاءَهُ وَحُكْمَهُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ" [١].

وفي الآية بيان صفة المنافقين التي هي الإعراض عن التحاكم إلى رسول الله حين الدعوة إليه كما ورد في تفسير السلف:

﴿عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ قَالَ: «هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ» [٢].

﴿وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ قَالَوا: بَلْ نَحَاكِمُكُمْ إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ» [٣].

﴿وَعَنْ قَتَادَةَ قَوْلِهِ: ﴿مُعْرِضُونَ﴾ قَالَ: «عَنْ كِتَابِ اللَّهِ» [٤].

أقول: وإذا كانت الإجابة إلى التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسول الله عبادة، فصرف هذه العبادة إلى غير شرع الله كفر، وإجابة الدعوة إلى التحاكم إلى غير الله ورسوله إذا دُعي إليها كفر بالله تعالى لأنها صرف العبادة لغير الله والإعراض عنه هو الإيمان.

والتحاكم داخل في حد العبادة التي هي: "الخشوع لله بالطاعة، والتذلل له بالاستكانة" [٥]، إذ هو خضوع لله بالطاعة أي: طاعة الله برد النزاع لكتابه وسنة رسوله ﷺ وحده دونما سواه كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ تَوَّالِّرْسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةُ عَبْدٍ

[١] أحكام القرآن للجصاص ١٨١/١

[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣١

[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٦

[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٧

[٥] ذكره الطبري في تفسيره ٣٦٣/١

الهداية -

أَوْ أَمَةً، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ﴾^[١].

وَعَنْ عَامِرٍ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ عُمَرَ وَأَبِي رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا خُصُومَةً فِي حَائِطٍ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ زَيْدٌ بُنْ ثَابِتٌ، فَاَنْطَلَقَا فَطَرَقَ عُمَرُ الْبَابَ فَعَرَفَ زَيْدٌ صَوْتَهُ فَفَتَحَ الْبَابَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا بَعَثْتَ إِلَيَّ حَتَّى آتِيكَ؟ فَقَالَ: " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ "^[٢].

والتحاكم إلى الطاغوت كفر يزول به أصل الإيمان والتوحيد، لأنَّ الحكم والأمر لله، ومن أفرد الله بذلك وانقاد لأوامره وخضع لأحكامه وتحاكم لكتابه فهو المسلم الموحّد، ومن تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقد أشرك بالله في عبادته، ولا يشترط للمُتحاكم اعتقاد أنَّ شريعة الطاغوت أفضل من شريعة الله، أو أنَّ أمر الطاغوت واجب الاتّباع، أو الرضى بالتحاكم إلى الطاغوت، بل يصيرُ المرء مُتحاكماً بفعل التّحاكم قولاً أو فعلاً على جهة الاختيار، أي: قولاً بالطلب أو فعلاً بالاستجابة، ويكفر بمجرد الإرادة — أي الطلب — دون الفعل ولو لم يقصد الكفر بالله تعالى، إذ من قال أو فعل ما هو كفر كفرَ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً، وهنا قد صرف العبادة لغير الله، وهذا العمل مكفر بذاته ولا يشترط فيه الرضا للكفر أو الاستحلال، كما هو منطوق القرآن وأصل متقرر في باب الإيمان عند السلف، إذ لا يقصد الكفر أحدٌ إلا ما شاء الله، وصرف العبادة العملية إلى الطاغوت كفر كصرف السجود والدعاء إلى الأوثان والقبور، فمن اشترط الرضى أو قصد الكفر في الدعاء فهو جهمي كذلك من اشترط الرضى والاستحلال في التحاكم إلى غير شرع الله.

^[١] رواه البخاري برقم ٥٧٥٨ ومسلم برقم ١٦٧١

^[٢] رواه النسائي في الكبرى برقم ٢٠٥١٢

الهداية -

والله عز وجل كفر بإرادة التحاكم إلى الطاغوت دون فعلها، وإرادة التحاكم في الآية هي طلب التحاكم إلى الطاغوت كما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ﴾ وعن مجاهد قال: «تَنَازَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَذْهَبُ بِنَا إِلَى مُحَمَّدٍ، وَقَالَ الْمُنَافِقُ: أَذْهَبُ بِنَا إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]، وَهُوَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ»^[١]، وقال مجاهد وغيره: «المراد بهذه الآية — ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ — من تقدم ذكره ممن أراد التحاكم إلى الطاغوت وفيهم أنزلت»^[٢]، فطلب التحاكم إلى الطاغوت دون فعله كفر فكيف بالتحاكم نفسه.

ونقول أن التحاكم في استرداد الحقوق قد ورد في سبب نزول آية النساء، فعن المعتمر بن سليمان، عن أبيه قال: زعم حضرمي أن رجلاً من اليهود كان قد أسلم، فكانت بينه وبين رجل من اليهود مداراة في حق، فقال اليهودي له: انطلق إلى نبي الله، فعرف أنه سيقضي عليه. قال: فأبى، فانطلقا إلى رجل من الكهان فتحاكما إليه، قال الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]^[٣].

^[١] تفسير مجاهد ٢٨٥/١

^[٢] الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي ٢٦٦/٥

^[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم ٨٩٩٤

الهداية -

ونقول كذلك أن التحاكم إلى الطاغوت في القضية سواء وافق حكم الله أو خالفه هو من صور العبادة له، وقد وردت هذه الصورة في سبب نزول آية النساء: **فَعَنِ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ**

لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتُّولًا ۖ أَهْدَىٰ مِنَ الْذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿النساء: ٥١﴾، **يَعْنُونَ** بِذَلِكَ الْيَهُودَ، **جَعَلُوا كَعَبِّ بْنِ الْأَشْرَفِ وَحَيِّ بْنِ أَخْطَبٍ حَكَمَيْنِ، مَا حَكَمَا مِنْ شَيْءٍ خِلَافَ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ رَضُوا بِهِ، وَتَرَكُوا الْكِتَابَ الَّذِي عِنْدَهُمْ، فَرَعَمَا وَأَهْلُ دِينِهِمَا أَنَّ كُفَّارَ مَكَّةَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا مِنْ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ عَلَىٰ هُدًى مِنَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا** ﴿النساء: ٥٢﴾، **قَالَ جُوَيْرٍ: حَيُّ بْنُ أَخْطَبٍ: الْجِبْتُ، وَكَعْبُ: الطَّاغُوتُ** " [١].

ومن الأدلة الواضحات والحجج البينات على أن صرف التحاكم للطاغوت إيماناً به وشركاً بالله ما يلي:

﴿قَالَ تَمَّالُي: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (١) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا

[١] تاريخ بن شبة ٢/٤٥٣

الهداية -

إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ يُصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا

﴿النساء ٦٠﴾.

ومن أوجه الاستدلال بالآية:

■ أن الله جل وعلا أضاف التحاكم للطاغوت وأمر بالكفر به في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا﴾، كما أضاف العبادة إلى الطاغوت وأمر باجتنابه في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر ١٧]، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وهذه في غاية الوضوح والظهور وهي كافية شافية لأهل التجرد والاتباع.

و الطاغوت هو كل ما عبد من دون الله، فدل على أن صرف التحاكم للطاغوت عبادة له من دون الله، قال عبد الرحمن بن حسن: "قال الإمام مالك -رحمه الله-: "الطاغوت ما عبد من دون الله"، كذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ ورغب عنه، وجعل لله شريكاً في الطاعة، وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ

إِلَيْكَ﴾. وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، فممن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله، أو طلب ذلك اتباعاً لما يهواه ويريده، فقد خلع ربة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن، فإن الله تعالى أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن قوله: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ من نفي إيمانهم؛ فإن ﴿يَزْعُمُونَ﴾ إنما يقال غالباً لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها، يحقق هذا

الهداية -

قوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد كما في آية البقرة، فإذا لم يحصل هذا الركن لم يكن موحداً، والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدمه، كما أن ذلك بين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢٥٦]، وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به.^[١]

٢ ■ أن الله جل وعلا سعى ادعاء المتحاكم للإيمان زعماً، والزعم هو الخبر الكاذب^[٢]، فدل على أن التحاكم ينقض الإيمان ويصير زعماً لا حقيقة له، يقول سليمان بن عبد الله: "وفي الآية دليل على ترك التحاكم إلى الطاغوت الذي هو ما سوى الكتاب والسنة من الفرائض، وأن المتحاكم إليه غير مؤمن بل ولا مسلم."^[٣]

٣ ■ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ يفسره قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾، فمن تحاكم إلى الطاغوت لم يكفر به، ومن لم يكفر بالطاغوت فهو مؤمن به كافر بالله تعالى لم يستمسك بالعروة الوثقى، قال عبد الرحمن بن حسن عند ذكر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾ الآية قال: "وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به"^[٤]، "وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ

[١] فتح المجيد ٣٩٣/١

[٢] "وَالزَّعْمُ: خَبَرٌ كَاذِبٌ، أَوْ مَشُوبٌ بِخَطَأٍ، أَوْ يَحْتُمِلُ يَتَّهِمُهُ النَّاسُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ الْأَعْمَى لَمَّا قَالَ يَمْدَحُ قَيْسًا بَنَ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكِنْدِيَّ: وَنُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

غَضِبَ قَيْسٌ وَقَالَ: «وَمَا هُوَ إِلَّا الزَّعْمُ»، وَقَالَ تَعَالَى: زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا [التغابن: ٧]، وَفَقُولُ الْمُحَدِّثِ عَنْ حَدِيثٍ غَرِيبٍ فَرَّعَ فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا، أَيْ لِإِقْلَاءِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْمُخْبِرِ، وَمِنْهُ مَا يَقَعُ فِي كِتَابِ سَيِّبَوْنِهِ مِنْ قَوْلِهِ زَعَمَ الْخَلِيلُ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: الزَّعْمُ مَطْيَةُ الْكُذِبِ." التحرير والتنوير ١٠٤/٥

[٣] تيسير العزيز الحميد ص ٤١٩

[٤] فتح المجيد ص ٣٤٥.

الهداية -

حَتَّى يَكْفُرَ بِالطَّاغُوتِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدْ

اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وَمَقَرُّهُ الشَّرُّ رُطِ
 أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَهُوَ كَذَلِكَ،
 وَمَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى فَهُوَ بِمَعْزِلٍ عَنِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ
 الْإِيمَانَ بِاللَّهِ هُوَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، وَالْإِيمَانُ بِالطَّاغُوتِ يَسْتَحِيلُ
 اجْتِمَاعُهُ مَعَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، لِأَنَّ الْكُفْرَ بِالطَّاغُوتِ شَرْطٌ فِي الْإِيمَانِ
 بِاللَّهِ أَوْرُكُنْ مِنْهُ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ قَوْلِهِ: فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ الْآيَةُ" [١].

❖ أن التحاكم للطاغوت مما أمر به الشيطان كما في قوله تعالى: ﴿

وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ٦ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 وَإِلَى الرُّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ٧ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ
 مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ تَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا

وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]، قال عبد الرحمن بن حسن: "أن التحاكم إلى
 الطاغوت مما يأمر به الشيطان ويزينه لمن أطاعه، ويبين أن ذلك
 مما أضلّ به الشيطان من أضله، وأكدته بالمصدر، ووصفه بالبعد،
 فدلّ على أن ذلك من أعظم الضلال وأبعده عن الهدى.
 ففي هذه الآية أربعة أمور:

الأول: أنه من إرادة الشيطان. الثاني: أنه ضلال. الثالث: تأكيده
 بالمصدر. الرابع: وصفه بالبعد عن سبيل الحق والهدى. فسبحان
 الله ما أعظم هذا القرآن وما أبلغه! وما أدلّه على أنه كلام رب
 العالمين، أوحاه إلى رسوله الكريم، وبلغه عبده الصادق الأمين
 ﷺ" [٢].

[١] أضواء البيان ٣٤٥/١

[٢] فتح المجيد ٣٩٣/١

الهداية -

٥- أن الله سَمَى التحاكم إلى الطاغوت بالضلال البعيد: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، والضلال البعيد هو ضلال الشرك كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، وهي ظاهرة في الاستدلال بتفسير القرآن بالقرآن.

﴿وَقَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، قال مجاهد وغيره: «المراد بهذه الآية من تقدم ذكره ممن أراد التحاكم إلى الطاغوت وفيهم أنزلت»^[١]، وعن الضحاك في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾، قال: إثمًا ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ يقول: ويسلموا لقضائك وحكمك، إذعائًا منهم بالطاعة، وإقرارًا لك بالنبوة تسليمًا^[٢]، وقال البغوي: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أي: ينقادوا لأمرك انقيادًا^[٣]

وأوجه الاستدلال بالآية ما يلي:

١- سَمَى الله تعالى تحكيم النبي ﷺ في موارد النزاع إيمانًا كما في قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، وأقسم الله بذاته العلية وأكدها بالمؤكدات على نفى الإيمان حتى يكون المرء مُحَكَّمًا

[١] الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي ٢٦٦/٥

[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ٩٩١١

[٣] تفسير البغوي ٦٥٧/١

الهداية -

لرسوله ﷺ في جميع موارد النزاع، وهذا القسم العظيم والتأكيد الوثيق فيمن ترك التحكيم وأعرض عنه فكيف بمن حَكَمَ غير شرع الله وألزم الناس بحكمه !!!، أو من تحاكم إلى غير شرع الله اختياراً. قال ابن حزم: "فنص تعالى نصاً جليلاً لا يحتمل تأويلاً، وأقسم تعالى بنفسه أنه لا يؤمن أحد إلا من حكم رسوله ﷺ فيما شجر بينه وبين غيره، ثم يسلم لما حكم به عليه السلام، ولا يجد في نفسه حرجاً مما قضى" [٣].

وقال ابن كثير: "يُقْسِمُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ الْمُقَدَّسَةِ: أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى يُحْكَمَ الرَّسُولَ ﷺ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، فَمَا حَكَمَ بِهِ فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ الْإِنْقِيَادُ لَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أَي: إِذَا حَكَمْتُوكَ يُطِيعُونَكَ فِي بَوَاطِنِهِمْ فَلَا يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا حَكَمْتَ بِهِ، وَيَنْقَادُونَ لَهُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ فَيُسَلِّمُونَ لِذَلِكَ تَسْلِيمًا كُلِّيًّا مِنْ غَيْرِ مُمَانَعَةٍ وَلَا مُدَافَعَةٍ وَلَا مُنَازَعَةٍ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: ﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ﴾ [١].

■ الامتناع والإعراض عن التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ هو ردٌّ لأمر الله وكفر به سواء من جهة الشك أو ترك القبول أو التولي، قال إسحق بن راهويه: «وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ دَفَعَ شَيْئًا أَنْزَلَهُ اللَّهُ أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُقِرٌّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنَّهُ كَافِرٌ، فَكَذَلِكَ تَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا غَامِداً، وَلَقَدْ أَجْمَعُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الشَّرَائِعِ» [٢].

[١] تفسير ابن كثير ٣٤٩/٢

[٢] التمهيد (٤/٢٢٦)

الهداية -

وقال الجصاص: "وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ سَوَاءً رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ وَالْامْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهِمْ بِارْتِدَادِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرِّيَّتِهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَضَاءَهُ وَحُكْمَهُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ" [١].

■ دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْإِيمَانِ هُوَ رَدُّ النِّزَاعِ إِلَى شَرْعِ اللَّهِ وَانْتِفَاءِهِ بِالْإِعْرَاضِ أَوْ تَحْكِيمِ شَرْعٍ غَيْرِهِ، قَالَ نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِي: "فَجَعَلَ عِزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - أَنَّ مَنْ شَرَطَ الْإِيمَانَ وَصَحَّتْهُ الْانْقِيَادَ لِحُكْمِ رَسُولِهِ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ خَالَفَهُ غَيْرَ مُنْقَادٍ لِلْحَقِّ وَغَيْرِ ثَابِتٍ الْإِسْلَامَ" [٢].

وقال محمد ابن عبد الوهاب: "فلو اقتتلت البادية والحاضرة حتى يذهبوا، لكان أهون من أن ينصبوا في الأرض طاغوتا، يحكم بخلاف شريعة الإسلام، التي بعث الله بها رسوله ﷺ. - إلى أن قال - فلو ذهبت دنياك كلها، لما جاز لك المحاكمة إلى الطاغوت لأجلها، ولو اضطررت مضطرا وخيرك بين أن تحاكم إلى الطاغوت، أو تبذل دنياك، لوجب عليك البذل، ولم يجز لك المحاكمة إلى الطاغوت." [٣].

❖ وَقَالَ تَمَامُ الْإِسْلَامِ: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

[١] أحكام القرآن للجصاص ١/١٨١

[٢] الحجة على تارك المحجة ٢/٣٩١

[٣] الدرر السنية ١٠/٥١٠

وجه الدلالة من الآية ما يلي:

١ ■ الأمر بالردّ إلى الله ورسوله عند النزاع دلالة على أن الردّ عبادة لله لا ينبغي صرفها لغير الله، فعَنْ مجاهدٍ في قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قَالَ: «إِلَى اللَّهِ: إِلَى كِتَابِهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ: إِلَى سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ»^[١]، وَرُويَ عَنِ عَطَاءٍ وَالسُّدِّيِّ وَقَتَادَةَ وَمَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ وَأَبِي سِنَانٍ مِثْلُ ذَلِكَ^[٢]، وَحُكِيَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعًا كَمَا قَالَ الشَّنْقِيطِيُّ: "وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الرَّدَّ إِلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ هُوَ الرَّدُّ إِلَى كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ هُوَ الرَّدُّ إِلَيْهِ فِي حُضُورِهِ وَحَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ فِي غَيْبَتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ"^[٣].

٢ ■ شرط الإيمان بالله هو الردّ إلى كتاب الله وسنة رسول الله في موارد النزاع وانتفاء الإيمان بانتفاء الرد، قال الطبري: "يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيء من أمر دينكم أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاءة أمركم، فاشتجرتكم فيه فردوه إلى الله، يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتكم أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم وأما قوله: ﴿وَالرَّسُولِ﴾ فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله سبيلا فارتادوا معرفة ذلك أيضًا من عند الرسول إن كان حيًّا، وإن كان ميتًّا فمن سنته ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ﴾، يقول: افعلوا ذلك إن كنتم تصدقون بالله واليوم الآخر، يعني: بالمعاد الذي فيه الثواب والعقاب، فإنكم إن فعلتم ما أمرتم به من

^[١] تفسير ابن المنذر ٢/٧٦٧

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥٥٤١

^[٣] أضواء البيان ٤/٧٩٣

الهداية -

ذلك. فلكم من الله الجزيل من الثواب، وإن لم تفعلوا ذلك فلكم الأليم من العقاب" [١].

وقال ابن كثير: "أي: ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ﴾ فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر" [٢].

وقال ابن القيم: "إن قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾، نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين، دقه وجله، جليه وخفيه، ولولم يكن في كتاب الله ورسوله وبيان حكم ما تنازعوا فيه، ولم يكن كافياً لم يأمر بالرد إليه، إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع. ومنها أن جعل هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان، ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه، ولا سمياً التلازم بين هذين الأمرين فإنه من الطرفين، وكل منهما ينتفي بانتفاء الآخر، ثم أخبرهم أن هذا الرد خير لهم، وأن عاقبته أحسن عاقبة" [٣].

❖ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿[الشورى: ١٠]﴾. قال ابن عمرو في حديثه: فهو يحكم فيه، وقال الحارث: فالله يحكم فيه" [٤].

[١] تفسير الطبري ٥٠٤/٨

[٢] تفسير ابن كثير ٣٤٦/٢

[٣] أعلام الموقعين ٤٩/١ - ٥٠.

[٤] تفسير الطبري ٥٠٦/٢١

وجه الدلالة من الآية ما يلي:

■ الأمر بتحكيم كتاب الله في موارد النزاع يدل على أن التحاكم عبادة، إذ كل ما أمر الله به امتثاله لله عبادة وصرفه لغيره شرك في العبادة، وجاء الأمر في سياق الأفراد: ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ أي أفراد الله بالحكم عند الخلاف، قال الطبري: "قوله: يقول تعالى ذكره: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ وما اختلفتم أيها الناس فيه من شيء فتنازعتم بينكم، فحكمه إلى الله. يقول: فإن الله هو الذي يقضي بينكم ويفصل فيه الحكم" [١].

وقال ابن كثير: "أي: مَهْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ أي: هُوَ الْحَاكِمُ فِيهِ بِكِتَابِهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ تَوَالٍرَسُولٍ﴾ [النساء: ٥٩] [٢].

"وَقَالَ مُقَاتِلٌ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَفَرُوا بِبَعْضِهِمْ بِالْقُرْآنِ، وَأَمَنَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَتَرَلَّتْ، وَالْإِعْتِبَارُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى حُكْمِهِ إِلَى اللَّهِ: أَنَّهُ مَرْدُودٌ إِلَى كِتَابِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْحُكْمِ بَيْنَ عِبَادِهِ فِيمَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَتَكُونُ الْآيَةُ عَامَّةً فِي كُلِّ اخْتِلَافٍ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الدِّينِ أَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ تَوَالٍرَسُولٍ﴾" [٣].

وقال الشنقيطي: "وَقَدْ عَجِبَ نَبِيُّهُ ﷺ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْإِيمَانَ مَعَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْمُحَاكَمَةَ إِلَى مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِصِفَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، الْمُعْبَّرُ عَنْهُ فِي الْآيَةِ بِالطَّاعُوتِ، وَكُلُّ تَحَاكُمٍ إِلَى غَيْرِ شَرَعِ اللَّهِ فَهُوَ تَحَاكُمٌ إِلَى الطَّاعُوتِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ

[١] تفسير الطبري ٥٠٦/٢١

[٢] تفسير ابن كثير ١٩٣/٧

[٣] فتح القدير ٦٠٤/٤

الهداية -

يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿فَالْكَفَرُ بِالطَّاغُوتِ الَّذِي صَرَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ أَمْرُهُمْ بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - شَرْطٌ فِي الْإِيمَانِ كَمَا بَيَّنَّهُ - تَعَالَى - فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ﴾ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿[البقرة ٢٥٦]، فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ لَمْ يَتَمَسَّكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى، وَمَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِهَا فَهُوَ مُتَرَدٍّ مَعَ الْهَالِكِينَ.

وَمِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَبَصَّرْتُمْ بِهِ وَأَسْمِعَ مَا لَمْ يَمُنْ بِهِ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ﴾

أَحَدًا﴾ [الكهف ٢٦]، فَهَلْ فِي الْكَفَرَةِ الْفَجَرَةِ الْمُشْرِعِينَ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّ لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ وَأَنْ يُبَالِغَ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ لِإِحَاطَةِ سَمْعِهِ بِكُلِّ الْمَسْمُوعَاتِ وَبَصَرِهِ بِكُلِّ الْمُبْصَرَاتِ؟ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ دُونَهُ مِنْ وَلِيٍّ؟ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا" [١].

٢- وفي قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ دلالة على أن اختصاص الله بالحكم هو من ربوبيته على خلقه، والشرك في الحكم هو شرك في الربوبية، قال البغوي: "﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ﴾، الَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ هُوَ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" [٢]، وقال ابن كثير: "﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾، أَي:

الْحَاكِمُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ أَي: أَرْجِعُ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ" [٣].

فمن تحاكم إلى الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله فقد كفر بالله عز وجل سواء كان ذلك في صغار الأمور أو كبيرها ولو كان في عود

[١] أضواء البيان ٥٠/٧

[٢] تفسير البغوي ١٤٠/٤

[٣] تفسير ابن كثير ١٩٣/٧

الهداية -

أراك، سواءً سموه صُلحا أو عُرفاً أو كان في جدٍ أو لعب^[١]، فمن
تحاكم إليهم فقد صرف الحكم ورد النزاع لغير الله تعالى وهو مشرك
كافر بالله تعالى كمن صرف الدعاء لغير الله تعالى.



^[١] انظر كتاب أضواء أثرية على نوازل الحاكمية لصاحب الكتاب

الفصل الثاني

الطاعة

إِنَّ الانقياد لله عز وجل يكون بقبول شرعه وطاعة أمره والعمل بدينه، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة ٩٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر ٥٤]، وقوله: ﴿وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ يقول: واخضعوا له بالطاعة والإقرار بالدين الحنيفي ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾ من عنده على كفركم به^[١]، وقال الطبري: "والذي أراد ابن عباس - إن شاء الله - بقوله في تأويل قوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وحيده، أي أفرّدوا الطاعة والعبادة لربكم دون سائر خلقه"^[٢].

وأمر الله بطاعته ﷻ وأذن في طاعة رسوله ﷺ وعلق عليهما الهداية كما في قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ

^[١] تفسير الطبري ٣١٢/٢١

^[٢] تفسير الطبري ٣٦٣/١

الهداية -

الْمُيِّنُ ﴿[النور ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء ٦٤]، قال البغوي: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، أَي: بِأَمْرِ اللَّهِ لِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ وَجَبَتْ بِأَمْرِ اللَّهِ، قَالَ الزَّجَّاجُ: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ فِيهِ وَأَمَرَ بِهِ^[١]، وعن أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «نَظَرْتُ فِي الْمُصْحَفِ فَوَجَدْتُ فِيهِ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا»^[٢].

وَأَذِنَ اللَّهُ فِي طَاعَةِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَجَاءَتْ مَقِيدَةُ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَضَمَّنَ وَصَفَ مَعِينِ لأَوْلِيَاءِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء ٥٩]، وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»^[٣]، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَقٌّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَيُؤَدِّي الْأَمَانَةَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَحَقُّ عَلَى الرَّعِيَّةِ أَنْ يَسْمَعُوا وَيُطِيعُوا»^[٤]، فَطَاعَةُ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ وَمِنْ

[١] الابانة الكبرى ٢٦٠/١

[٢] الابانة الكبرى ٢٦٠/١

[٣] رواه البخاري برقم ٧١٣٧ وأخرجه مسلم في الإمامة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.. رقم ١٨٣٥

[٤] تفسير البغوي ٦٥٩/١

الهداية -

له سلطان شرعي هي من طاعة الله ورسوله ﷺ، ومن ذلك ما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ طَاعَةُ الْوَالِدِ، وَمَعْصِيَةُ اللَّهِ مَعْصِيَةُ الْوَالِدِ»^[١].

المطلب الأول: الطاعة حق لله ولمن أذن لهم من أولي الأمر الشرعي.

فمن حقوق الله على عباده طاعته فيما أمر قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر ٣]، قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: "ألا لله العبادة والطاعة وحده لا شريك له، خالصة لا شرك لأحد معه فيها، فلا ينبغي ذلك لأحد، لأن كل ما دونه ملكه، وعلى المملوك طاعة مالكة لا من لا يملك منه شيئاً"^[٢]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف ٥٥]، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْخَلْقُ خَلَقَ اللَّهُ وَالْأَمْرُ أَمْرُهُ»^[٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران ١٥٤] وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران ١٣٨] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أَي: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْحُكْمِ شَيْءٌ فِي عِبَادِي إِلَّا مَا أَمَرْتُكَ بِهِ فِيهِمْ»^[٤].

والله سبحانه وتعالى ما خلق الخلق إلا لعبادته وطاعته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات ٥٦]، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي

^[١] رواه الطبراني في الأوسط برقم ٢٢٥٥

^[٢] تفسير الطبري ٢٥٠/٢١

^[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ٨٥٨٥

^[٤] رواه الطبري في تفسيره برقم ٤١٢٧

الهداية -

طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. أَيُّ: إِلَّا لِأَمْرِهِمْ أَنْ يَعْْبُدُونِي وَأَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَتِي»، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^[١]، وَعَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ بِمَعْنَى: «إِلَّا لِأَمْرِهِمْ وَأَنْهَاهُمْ»^[٢]، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ وَيَطِيعُونَ. فَأَثِيبُ الْعَابِدَ وَأَعَاقِبُ الْجَاهِدَ»^[٣].

❦ ونهى الله عز وجل عن طاعة الطواغيت والمشركين في آيات كثيرة:

❦ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۖ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء ١٥١] عَنْ قَتَادَةَ ﴿أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ أَيُّ الْمُشْرِكِينَ^[٤].

❦ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾ [الزخرف ٥٤]، "أَيُّ: اسْتَخَفَّ عُقُولَهُمْ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الضَّلَالَةِ فَاسْتَجَابُوا لَهُ"^[٥].

❦ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الاحزاب ٦٧]، قَالَ قَتَادَةُ أَيُّ: «رَوْسَنَا فِي الشَّرِّ وَالشُّرْكَ»^[٦]، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: "وَقَالَ الْكَافِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي جَهَنَّمَ: رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا أَئِمَّتَنَا فِي الضَّلَالَةِ وَكُبَرَاءَنَا فِي الشُّرْكِ ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾" يَقُولُ: فَأَزَالُونَا عَنْ مَحْجَةِ

^[١] تفسير البغوي ٢٨٨/٤

^[٢] التحرير والتنوير ٢٧/٢٧

^[٣] الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٢٠/٩

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٥٨٦٣

^[٥] تفسير ابن كثير ٢٣٢/٧

^[٦] رواه الطبري ٣٣١/٢٠

الهداية -

الحق وطريق الهدى والإيمان بك والإقرار بوحدةانيتك وإخلاص طاعتك في الدنيا"^[١].

❖ وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾ [الكهف ٢٨] فعن السدي، عن أبي سعيد الأزدی، عن أبي الكنود، عن خباب ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾ قال: «عُبَيْنَةُ، والأقرع»^[٢].

❖ وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَبِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١٤٤﴾ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ [آل عمران ١٥٠]، فدللت الآية أن الطاعة من الولاء فمن أطاع الطواغيت فقد اتخذهم أولياء من دون الله كما في قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ وكما قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾ [النساء ١١] قال الواحدي: "يريد من يُطِعه فيما يدعو إليه من الضلال، فكل من أطاعه فهو ولي له وإن لم يقصد أن يتولاه، كما يكون مطيعاً له وإن لم يقصد أن يطيعه، بموافقته لإرادته وإجابته إلى ما دعاه إليه، فهو يعمل عملاً يُعينه عليه الشيطان، وكان الشيطان له ولياً ناصراً معيناً"^[٣]، وقال ابن المنذر: "أجمع كلُّ مَنْ يُحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْكَافِرَ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِحَالٍ"^[٤]، وفيه دلالة على التلازم بين الطاعة والولاية، فمن أثبت

^[١] نفس المرجع

^[٢] تفسير الطبري ٨/١٨

^[٣] التفسير البسيط للواحدي ١٠٥/٧

^[٤] نقله عنه ابن القيم في "أحكام أهل الذمّة" (٢/٧٨٧٧)

الهداية -

للتطاغوت حق الأمر وأوجب له الطاعة أو أذن بها، فقد جعل من الطاغوت ولي أمره وأقر بسلطانه عليه ودخل في دينه.

﴿ وأمر الله عز وجل بطاعة أولي الأمر الشرعي في المعروف كالأولياء والآباء والأزواج. ﴾

ولقد أمر الله وأذن في طاعة أولياء أمور المسلمين في غير معصية الله، وأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِأَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ وَلَا غَيْرِهِمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَدْ جَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ الَّتِي لَا لَبْسَ فِيهَا وَلَا مَطْعَنَ كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^[١]، وَقَالَ خُضَيْرُ السُّلَمِيِّ لِعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَقَدْ حَدَّثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَرَأَيْتَ إِنْ أَطَعْتُ أَمِيرِي فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُنِي بِهِ قَالَ يُؤْخَذُ بِقَوَائِمِكَ فَتُلْقَى فِي النَّارِ وَلِيَجِيَّ هَذَا فَيُنْقِذُكَ"^[٢]، وقال في التمهيد: "وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمَرَ بِمُنْكَرٍ لَا تَلْزَمُ طَاعَتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^[٣]، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي السَّرِيَّةِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ أَمِيرُهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا فِي النَّارِ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا ؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^[٤]، "قال محمد بن جرير: في حديث علي وحديث ابن عمر البيان الواضح عن نهى الله على لسان رسوله عباده عن طاعة مخلوق في معصية خالقه، سلطاناً كان الأمر بذلك أو سوقة أو والدًا

^[١] رواه البخاري برقم ٧١٤٤ ومسلم برقم ١٨٣٩

^[٢] الاستذكار ١٥/٥

^[٣] التمهيد ٢٣/٢٧٧

^[٤] رواه البخاري برقم ٧١٤٥ ومسلم برقم ١٨٤٠

الهداية -

أو كائنًا من كان، فغير جائز لأحد أن يطيع أحدًا من الناس في أمر قد صح عنده نهى الله عنه، فإن ظن ظان أن في قوله ﷺ في حديث أنس: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي» وفي قوله في حديث ابن عباس: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر» حجة لمن أقدم على معصية الله بأمر سلطان أو غيره، وقال: قد وردت الأخبار بالسمع والطاعة لولاة الأمر فقد ظن خطأ، وذلك أن أخبار رسول الله ﷺ لا يجوز أن تتضاد، ونهيه وأمره لا يجوز أن يتناقض أو يتعارض، وإنما الأخبار الواردة بالسمع والطاعة لهم ما لم يكن خلافًا لأمر الله وأمر رسوله، فإذا كان خلافًا لذلك فغير جائز لأحد أن يطيع أحدًا في معصية الله ومعصية رسوله، ونحنوذلك قال عامة السلف^[١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾^١ [الممتحنة ١٢] ، قال ابن زيد في قوله: ﴿وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾: «إن رسول الله ﷺ نبيه وخيرته من خلقه، ثم لم يستحل له أمر إلا بشرط، لم يقل لا يعصينك ويترك. حتى قال: في مَعْرُوفٍ فكيف ينبغي لأحد أن يطاع في غير معروف وقد اشترط الله هذا على نبيه»^[٢].

المطلب الثاني: النصوص الواردة في بيان حد

شرك الطاعة

إنَّ الانقياد لله عز وجل بالطاعة ينافيه الانقياد للطواغيت المشرعين: بتحليل الحرام أو تحريم الحلال أو تغيير أحكام الوضع أو إسقاط الواجب مما هو من حكم الشركاء المبدلين،

^[١] شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢١٥/٨

^[٢] تفسير الطبري ٨٠/٢٨

الهداية -

وطاعتهم في ذلك مع قبول التكليف عنهم هو الشرك بالله تعالى في الطاعة^[١] ويدل عليه آيات كثيرة:

﴿قُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِوَنَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجْنِدَ لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ

لَشُرَكَوْنَ﴾ [الأنعام ١٣١]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ قَالَ: الْفِسْقُ الْمَعْصِيَةُ^[٢]، وعنه: «وإن أطعتموهم في أكل ما نهيتكم عنه، إنكم إذا لمشركون»^[٣]، وَقَالَ السُّدِّي فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: كَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنْكُمْ تَتَّبِعُونَ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَمَا ذَبَحَ اللَّهُ فَلَا تَأْكُلُونَهُ، وَمَا ذَبَحْتُمْ أَنْتُمْ أَكَلْتُمُوهُ؟ فَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ فَأَكَلْتُمُ الْمَيْتَةَ ﴿إِنَّكُمْ لَشُرَكَوْنَ﴾، وَهَكَذَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ،

^[١] ومن يستمسك بكلام الرجال في هذا الباب العظيم ويترك المحكم من التنزيل، فيعتقد أن طاعة المشرعين في المعصية معصية مطلقاً إلا مع الاستحلال!!، ويستشهد بكلام المتأخرين فنرد عليه من نفس كلامهم كما في قول ابن تيمية: "والطغيان: مجاوزة الحد: وهو الظلم والبغي. فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارها لذلك: طاغوت، ولهذا سمي النبي ﷺ الأصنام طاغوت في الحديث الصحيح لما قال: «وتبغ من يعبد الطواغيت الطواغيت»، والمطاع في معصية الله والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق - سواء كان مقبولا خبره المخالف لكتاب الله أو مطاعا أمره المخالف لأمر الله - هو طاغوت؛ ولهذا سمي من تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله طاغوت" مجموع الفتاوى ٢٨/٢٩١، فكيف يكون المطاع طاغوتا والعبد الطائع مسلماً!!، وقال ابن تيمية: "فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله عز وجل ديناً غيره" مجموع الفتاوى ٩١/٣ فهذا واضح في أن قبول التكليف من غير الله والخضوع له بالطاعة هو شرك بالله تعالى.

وقولهم أن طاعة المشرعين في المعصية هي معصية مطلقاً إلا مع الاستحلال هي عقيدة الأشاعرة التي تأثر بها الكثير من المتأخرين، وهي تجري على أصولهم في باب الإيمان، قال ابن العربي الأشعري: "إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً: إذا أطاعه في الاعتقاد فإن أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص فافهموه"، فما هو الفرق بينهم وبين الأشاعرة في هذا الباب العظيم الذي هو من لب وأصل مسألة الإيمان؟

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٨٣٨

^[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٣٨١٥

الهداية -

وَالضَّحَّاكُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرَكُونَ﴾، "أَي: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرَعِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ، فَقَدْ مَتَّمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَأْمُورًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣١] ^[١].

ووجه الدلالة أن طاعة المشرعين في أكل الميتة يصير به المسلم مشركاً بالتلقي عنهم وطاعتهم في أكلها، وإن كان أكل الميتة في ذاته معصية، أما طاعة الطواغيت المشرعين في أكلها وامتنال أمرهم ومتابعتهم على التحليل فهو شرك بالله تعالى.

❖ **وقال تميم بن مرزوق:** ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَأْمُورًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣١]، وقد ورد في تفسيرها جملة من الآثار:

❖ **عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه:** ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: «لم يعبدوهم، ولكنهم أطاعوهم في المعاصي» ^[٢].

❖ **وعن السدي:** ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال عبد الله بن عباس رضى الله عنه: «لم يأمرهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمرهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسمّاهم الله بذلك أرباباً» ^[٣].

^[١] تفسير بن كثير ٣/٣٢٩

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٦٤٣

^[٣] رواه الطبري برقم ١٦٦٤١

الهداية -

❖ وعن أبي البختري: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ قال: «انطلقوا إلى حلال الله فجعلوه حرامًا، وانطلقوا إلى حرام الله فجعلوه حلالًا فأطاعوهم في ذلك، فجعل الله طاعتهم عبادتهم، ولو قالوا لهم: "اعبدونا"، لم يفعلوا»^[١].

[١] رواه الطبري برقم ١٦٦٣٨

لفظ الاستحلال والتحريم: يُطلق في استعمال الشارع بمعنى الاعتقاد وهو الأصل في الاستعمال الشرعي له، ويطلق ويراد به الاستحلال العملي كما دل على ذلك الكتاب والسنة:

❖ قوله تعالى: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره للمؤمنين به من أصحاب رسوله ﷺ ﴿قَتِلُوا﴾، أيها المؤمنون، القوم ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، يقول: ولا يصدقون بجنة ولا نار ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾، يقول: ولا يطيعون الله طاعة الحق، يعني: أنهم لا يطيعون طاعة أهل الإسلام" تفسير الطبري ١٩٨/١٤

وقال أبو حفص سراج الدين الحنبلي قوله: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ أي: لا يحرمون ما حرم الله في القرآن، وبينه الرسول، وقال أبو زيد: لا يعملون بما في التوراة والإنجيل، بل حرفوهما وأتوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم، وقوله ﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ أي: لا يدينون الدين الحق، أضاف الاسم إلى الصفة وقال قتادة: «الحق» هو الله - عز وجل -؛ أي: لا يدينون دين الله، ودينه الإسلام. قال أبو عبيدة: معناه: لا يطيعون الله طاعة أهل الحق". اللباب في علوم الكتاب ٦٤/١٠

❖ ولفظ التحريم قد يأتي ويراد به العمل كترك العمل لنذر أو يمين أو رهبانية وتدين كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ قَالَ: «نَزَلَتْ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرَادُوا أَنْ يَتَخَلَّوْا مِنَ الدُّنْيَا وَيَتَرَكُوا النِّسَاءَ، مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ» رواه عبد الرزاق برقم ٧١٨، فقوله تعالى ﴿لَا تُحَرِّمُوا﴾ ليس المقصود منه التحريم العقدي وهو اعتقاد أن هذا العمل حرام في دين الله، فهذا غير وارد ولا يقع من هؤلاء السابقين الأولين بل المراد هو الترك والتخلي الذي هو العمل، لأن الترك عمل كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا بَهْتُهُمُ الرَّاغِبِينَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، فترك النبي عن المنكر من الأخبار والربانيين سماه الله عملاً بقوله: ﴿مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾.

❖ ومن السنة حديث البراء بن عازب قال: مَرَّ بِي عَيِّي الْحَارِثُ بْنُ عَمْرِوٍ وَمَعَهُ لَوَاءٌ قَدْ عَقَدَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيَّ عَمٍّ، أَيْنَ بَعَثَكَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: "بَعَثَنِي إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ" رواه أحمد برقم ١٨٥٧٩ وأخرجه سعيد بن منصور (٩٤٢)، وابن ماجه (٢٦٠٧)، وأبو يعلى (١٦٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٣٤٠٥). قال الطحاوي: "وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْمُتَزَوِّجَ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِخْلَالِ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَصَارَ بِذَلِكَ مُرْتَدًّا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ" شرح معاني الآثار ١٤٩/٣

الهداية -

وقد يطلق التحليل والتحريم في اصطلاح العلماء ويراد به العمل فلفظ أحلوه أو حرموه ليس معناه الاعتقاد في كل إطلاقاته بمعنى العلم بصحة شيء والإخبار عنه، بل قد يراد به العمل بمقتضى تحريمهم وتحليلهم من الحكم به والطاعة له والتحاكم إليه ... الخ، ومن تلك الاطلاقات:

❁ بوب ابن حبان في صحيحه: ذَكَرَ الْإِخْبَارَ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ اسْتِحْلَالِ النُّصْرَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ الْكَفَرَةِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ أَنْ قَدْ حَصَرَهُ شَيْءٌ فَتَوَضَّأَ وَمَا كَلَّمَ أَحَدًا ثُمَّ خَرَجَ فَلَصِقْتُ بِالْحَجَرَةِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُ فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لَكُمْ مَرُّوا بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ قَبْلَ أَنْ تَدْعُونِي فَلَا أُجِيبُكُمْ وَتَسْأَلُونِي فَلَا أُعْطِيكُمْ وَتَسْتَنْصِرُونِي فَلَا أَنْصِرُكُمْ» رواه ابن حبان برقم ٢٩٠، فأطلق على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو عمل استحلالات للنصرة.

❁ عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: "كَانَ إِبْرَاهِيمُ وَأَصْحَابُنَا يَسْتَجْلُونَ الْكَلَامَ فِي الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتُوهُمْ قَالَ الْمُغِيرَةُ: وَكَانَ أَبُو وَائِلٍ يُصَلِّي الْأَوَّلَى وَالْعَصْرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةُ فِي إِمَارَةِ الْحَجَّاجِ لِأَنَّهُ كَانَ يُؤَخِّرُهَا" رواه المروزي برقم ١٠٥٧، فأطلق على كلامهم في الجمعة الذي هو عمل استحلالات.

وليس الاستحلال والتحريم الوارد في بعض الآثار في هذا الباب محصور في الاستحلال العقدي بل منه الاستحلال العملي، كمثله ما رواه ابن أبي حاتم برقم ٧٨٤٩ قال حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي ابْنُ لَبِيْعَةَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَوْلَهُ: وَإِنْ أَطْعَمْتُمُوهُمْ يَغْنِي اسْتِحْلَالَ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ مِثْلَهُمْ، والآخر ضعيف فيه ابن لهيعة ولا يثبت في هذه الآية آية الانعام. لفظ الاستحلال كما ورد في روايات تفسر آية التوبة، ومن ذلك ما رواه الطبري برقم ١٦٦٣٨ - قال حدثني الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا الشوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري قال: سأل رجل حذيفة فقال: يا أبا عبد الله، رأيت قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه» وهذه الآثار ظاهرة في الاستحلال العملي أي قبول التحليل والتحريم من هؤلاء الطواغيت والعمل بمقتضى ذلك التشريع، وحتى وإن حملناه على الاستحلال العقدي فليس في هذه الآثار تقييد للآية أو تخصيص لإطلاقها بل هو من باب ذكر بعض أفراد الشيء، أي التفسير بذكر بعض أفراد العام، حيث أن حذيفة ذكر بعض الصور التي تكون فيها الطاعة كفرًا وهي المتابعة على الاعتقاد - وليس هو حصراً للطاعة في الاعتقاد - كما أنه نقل عنه ذكر مناط مطلق المتابعة فلتنتبه، فإن اللفظ الوارد في السنة هو الاتباع ومعناه قبول التكليف والدخول في العمل كما في الحديث: ﴿فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»، وَهَكَذَا قَالَ حَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا» تفسير بن كثير ١٣٥/٣.

فمن أحلّ وحرّم هم الطواغيت والأرباب - الأخبار والرهبان - أما جملة النصارى فكفرهم هنا على أوجه: فمنهم من تابع في الاعتقاد كالأُميين، ومنهم من كفر من جهة الاتباع وقبول التكليف والعمل بهذا التشريع، ومن اشترط الاعتقاد أي اعتقاد حل الحرام أو حرمة الحلال للتابع وقيد الآية والحديث به فقد استدرك على الشرع وليس في النصوص الواردة في شرك الطاعة ما فيه دلالة على حصرها في الاستحلال العقدي، وهذا هو اعتقاد الأشاعرة ومن تأثر بهم من المتأخرين، فقولهم أن طاعة المشرعين في المعصية هي معصية مطلقاً إلا مع الاستحلال هي

الهداية -

❖ وعن الحسن: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: في الطاعة»^[١].

❖ وعن الربيع بن أنس، عن أبي العالقة: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: قلت لأبي العالقة: كيف كانت الربوبية التي كانت في بني إسرائيل؟ قال: «ما أمرونا به اتتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم»^[٢].

ويقول النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾: آلهة ﴿مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم^[٣].

عقيدة الأشاعرة التي تأثر بها الكثير من المتأخرين، وهي تجري على أصولهم في باب الإيمان كما بينا ولا مستمسك لهم من الآثار.

وإن كان بعض الأشاعرة لم يحصرها في الاستحلال كما ذكر ذلك النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾: آلهة ﴿مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم^[١].

والأثر لا يقيد بعضها بعضا فقد وردت مطلقة غير مقيدة بالاستحلال كما نقلنا في حد شرك الطاعة وهو فهم علماء الدعوة النجدية كما قال محمد بن عبد الوهاب: "النوع الثالث: شرك الطاعة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة آية: ٣١]، وتفسيرها الذي لا إشكال فيه، هو طاعة العلماء والعباد في معصية الله سبحانه، لا دعاؤهم إياهم، كما فسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم، لما سأله فقال لسننا نعبدهم فنذكر له أن عبادتهم طاعتهم في المعصية" ونقلنا كلام عبد الرحمن بن حسن.

^[١] رواه الطبري برقم ١٦٦٣٩

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٦٤٢

^[٣] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٦٧٦/١

الهداية -

وقال ابن حزم: "فَلَمَّا كَانَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَحْرُمُونَ مَا حَرَّمَ أَحْبَارُهُمْ وَرُهْبَانُهُمْ وَيَحْلُونَ مَا أَحَلُّوا كَانَتْ هَذِهِ رَبوبِيَّةَ صَحِيحَةٍ وَعِبَادَةٌ صَحِيحَةٌ قَدْ دَانُوا بِهَا وَسَمَى اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعَمَلُ اتِّخَاذَ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَعِبَادَةً وَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ بِلَا خِلَافٍ"^[١].

وقال عبد الرحمن بن حسن: "فظهر بهذا أن الآية^[٢] دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذ ربا ومعبودا وجعله لله شريكا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص "لا إله إلا الله"، فإن الإله هو المعبود، وقد سمي الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلٰٓئِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا ۗ﴾ [آل عمران: ٨٠] أي شركاء لله تعالى في العبادة ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] وهذا هو الشرك. فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذ المطيع المتبع ربا ومعبودا، كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة^[٣]، ويشبه هذه الآية في المعنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى ٢١] والله أعلم"^[٤].

[١] الفصل في الملل ١٣٥/٣

[٢] قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

[٣] باب: "من أطاع العلماء والأمرأ في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله، فقد اتخذهم أربابا من دون الله"

[٤] فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد ١٠٥/١

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُهُ ﴾ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴿ [آل عمران: ٦٤]، قال ابن جريج: ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾، يقول: « لا يطع بعضنا بعضاً في معصية الله. ويقال إنَّ تلك الربوبية: أن يطيع الناس ساداتهم وقاداتهم في غير عبادة، وإن لم يصلُّوا لهم» [١].

وقال الطبري وقوله ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾: يقول: ولا يدين بعضنا لبعض بالطاعة فيما أمر به من معاصي الله، ويعظمه بالسجود له كما يسجد لربه" [٢].

قلت: وقوله: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا ﴾، وقوله ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ يدل على أن الاتخاذ والدينونة هو من صفة شرك الطاعة وهو قبول التكليف عنهم في التحليل والتحريم كما قال البقاعي: "ولما كان المراد بالمشركين مع عباد الأوثان أهل الكتاب الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله لقبولهم منهم التحليل والتحريم، كان ذلك مفهماً لأنهم فارقوا أهل الطاعة، وكان ذلك موهماً لأنهم ما فارقوهم إلا عن جهل" [٣].

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُهُ ﴾ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴿ [البقرة ١٦٥]، قال السدي: «الأنداد من الرجال، يطيعونهم كما يطيعون الله، إذا أمرهم أطاعوهم وعصوا الله» [٤].

[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ٧٢٠٠

[٢] تفسير الطبري ٤٨٣/٦

[٣] نظم الدرر ٢٦٨/١٧

[٤] تفسير الطبري برقم ٢٤١١

الهداية -

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴾ [البقرة ٢٢]،

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن مُرَّة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾ قال: « أَكْفَاءٌ مِنَ الرِّجَالِ طَاعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ »^[١]، وقال الطبري: ففهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئاً، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له نِدًّا وَعِدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم فكذا فافردوا لي الطاعة، وأخلصوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكاً نِدًّا من خلقي، فإنكم تعلمون أن كل نعمة عليكم فمني^[٢].

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُ: ﴿ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلُوبًا تَمَتَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ ﴾ [الزمر ٨]، قال السدي: « الأنداد من الرجال: يطيعونهم في معاصي الله »^[٣].

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُ: ﴿ أَتَبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ﴾ [الأعراف ٣]، قال البغوي: أي: " لَا تَتَّخِذُوا غَيْرَهُ أَوْلِيَاءَ طَاعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى " ^[٤].

﴿ وَمِنْ السُّنَنِ: ما رواه الترمذي، وابن جرير وغيرهم من طرق، عن عدي بن حاتم، رضي الله عنه، أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فرَّ

^[١] رواه الطبري ٤٨٢

^[٢] تفسير الطبري ٣٧٠/٨

^[٣] تفسير الطبري ٢٦٤/٢١

^[٤] معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١٣/٣

الهداية -

إِلَى الشَّامِ، وَكَانَ قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسَرَّتْ أُخْتُهُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُخْتِهِ وَأَعْطَاهَا، فَرَجَعَتْ إِلَى أَخِيهَا، وَرَغَّبَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ وَفِي الْقُدُومِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمَ عَدِيَّ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ رَئِيسًا فِي قَوْمِهِ طَيِّئٍ، وَأَبُوهُ حَاتِمُ الطَّائِي الْمَشْهُورُ بِالكَرَمِ، فَتَحَدَّثَ النَّاسُ بِقُدُومِهِ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي عُنُقِ عَدِيٍّ صَلِيبٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»^[١].

[١] سنن الترمذي برقم ٣٠٩٥ وتفسير الطبري ٢٠٩/١٤، وروى الطبري في تفسيره أثارا في الباب فقال:

حدثني الحسين بن يزيد الطحان قال، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي، عن غطف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يقرأ في "سورة براءة": ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، فقال: "أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكن كانوا يحلّون لهم فيحلّون".

وفيه "الحسين بن يزيد السبعي الطحان"، شيخ الطبري، وثقه ابن حبان، ولين حديثه أبو حاتم، مضى برقم: ٢٨٩٢، ٧٨٦٣، ٩١٥٣. وكان في المطبوعة والمخطوطة: "الحسن بن يزيد"، وهو خطأ

وقال الطبري حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالوا حدثنا مالك بن إسماعيل وحدثنا أحمد بن إسحاق قال، حدثنا أبو أحمد جميعًا، عن عبد السلام بن حرب قال، حدثنا غطف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قال: أتيت رسول الله ﷺ وفي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: يَا عَدِيَّ، اطْرَحْ هَذَا الْوَثْنَ مِنْ عُنُقِكَ! قَالَ: فَطَرَحْتُهُ، وَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي "سورة براءة"، فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ! فَقَالَ: أَلَيْسَ يَحْرِمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحْرِمُونَهُ، وَيَحْلُلُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَحْلُلُونَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى! قَالَ: فَتَلَكَ عِبَادَتَهُمْ! وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ أَبِي كَرِيبٍ.

وقال الطبري حدثني سعيد بن عمرو السكوني قال: حدثنا بقیة، عن قيس بن الربيع، عن عبد السلام بن حرب النهدي، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ "سورة براءة"، فلما قرأ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِمَّا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَصَلُّونَ لَهُمْ! قَالَ: صَدَقْتَ، وَلَكِنْ كَانُوا يُحْلُلُونَ لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَسْتَحْلِلُونَهُ، وَيَحْرِمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمْ فَيَحْرِمُونَهُ.

ولفظ المتابعة يَرُدُّ على الموافقة في الظاهر دون الباطن، وليس هو المتابعة على الاعتقاد كما يفسره به الأشاعرة، بل فهم السلف للمتابعة إنما هو على الموافقة في الظاهر كما قال قتادة: أَخَذَ بُنُو الْمُغِيرَةِ عَمَّارًا وَغَطَّوْهُ فِي بُئْرِ مَيْمُونٍ، وَقَالُوا لَهُ: اكْفُرْ بِمُحَمَّدٍ فَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَلْبُهُ كَارِهِ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ عَمَّارًا كَفَرَ فَقَالَ: «كَلَّا إِنَّ عَمَارًا مَلَىءَ إِيمَانًا مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ، وَاخْتَلَطَ الْإِيمَانُ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ» فَأَتَى عَمَّارُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَبْكِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا وَرَاءَكَ؟» قَالَ: شَرُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إني نلت منك وذكرت آلهتهم بخير، قَالَ: «كَيْفَ وَجَدْتَ قَلْبَكَ؟» قَالَ: مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَمَسْحُ عَيْنَيْهِ وَقَالَ: إِنَّ عَادُوا لَكَ فَعُدْ لَهُمْ بِمَا قُلْتَ، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ^[١].

المطلب الثالث: الفرق بين العبادة والطاعة

الطاعة في اللغة: هي الانقياد، قال الخليل الفراهيدي: والطاعة اسم لما يكون مصدره الإطاعة، وهو الانقياد، والطَّوَاعِيَةُ اسم لما يكون مصدره المطاوعة. يقال: طَاوَعَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا طَوَاعِيَةً حَسَنَةً، وَلَا يُقَالُ: لِلرَّعِيَّةِ مَا أَحْسَنَ طَوَاعِيَتَهُمْ لِلرَّاعِي، لِأَنَّ فَعْلَهُمُ الْإِطَاعَةَ، وَكَذَلِكَ الطَّاقَةُ اسم الإطاقة والجابة اسم الإجابة^[٢]، وقال ابن فارس: الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِصْحَابِ وَالْإِنْقِيَادِ. يُقَالُ:

والخلاصة أن حديث عدي بن حاتم الطائي حديث ضعيف رواه أبو جعفر من ثلاث طرق كلها من طريق عبد السلام بن حرب، عن غطيف بن أعين برقم ١٦٦٣١ - ١٦٦٣٣، وهما ضعيفان قال الترمذي: "قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ. وَغُطَيْفُ بْنُ أَعْيَنَ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ."

^[١] تفسير البغوي ٩٨/٣

^[٢] العين ٢٠٩/٢

الهداية -

طَاعَهُ يَطُوعُهُ، إِذَا انْقَادَ مَعَهُ وَمَضَى لِأَمْرِهِ. وَأَطَاعَهُ بِمَعْنَى طَاعَ لَهُ. وَيُقَالُ لِمَنْ وَافَقَ غَيْرُهُ: قَدْ طَاوَعَهُ"^[١].

وقال الراغب الأصبهاني: "الطَّوْعُ: الانقيادُ، ويُضادُّه الكَرْهُ، قال الله عزَّ وجلَّ: ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً! والطَّاعَةُ مثله، لكنْ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِي الْإِثْمَارِ لِمَا أُمِرَ، والارتسامُ فِيمَا رُسِمَ"^[٢]، وقال الجوهري: "وطاع له يطوعُ، إذا انقاد"^[٣].

وأما العبادة في اللغة هي الطاعة مع الخضوع، أو قل: الانقياد مع الخضوع، قال أبو منصور: "وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ فِي اللُّغَةِ: الطَّاعَةُ مَعَ الْخُضُوعِ. وَيُقَالُ طَرِيقٌ مُعَبَّدٌ إِذَا كَانَ مَذَلَّلاً بِكَثْرَةِ الْوَطْءِ، وَبَعِيرٌ مُعَبَّدٌ إِذَا كَانَ مَطْلِيّاً بِالْقَطِرَانِ"^[٤]، وقيل أيضاً: "هي الانقياد والخضوع"^[٥].

وقال البغوي: "وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ فِي اللُّغَةِ: التَّذَلُّلُ وَالْإِنْقِيَادُ"^[٦].

وقال الثعلبي: "وأصلها الخضوع والانقياد والطاعة والذلة، يقال: طريق معبد إذا كان مذللاً موطوءاً بالأقدام، قال طرفة:

تبارى عتاقا ناجيات وأتبع
وظيفا وظيفا فوق مور معبد

وبعير معبد إذا كان مطليا بالقطران، وقال طرفة:

إلى أن تحامتنى العشيرة كلها
وأفردت أفراد البعير المعبد

وسمي العبد عبدا لذلتة وانقياده لمولاه"^[٧]، وعليه فالطاعة في اللغة أعم من العبادة حيث أن العبادة هي الطاعة مع الخضوع والذل.

^١ مقاييس اللغة ٣/ ٤٣١

^٢ تاج العروس ٢١/ ٤٦٢

^٣ الصحاح ٣/ ١٢٥٥

^٤ تهذيب اللغة ٢/ ١٣٨

^٥ المصباح المنير للفيومي ص / ٣٨٩ مادة عبت.

^٦ تفسير البغوي ٤/ ٢٨٨.

^٧ الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١/ ١١٨

الهداية -

وأما الطاعة في الشرع: فهي امتثال الأمر اختياراً وعدم المخالفة له، وقيل: "والطاعة: الفعل الواقع على حسب ما أَرَادَهُ الْمُرِيدُ"^[١]، وقيل: "الطَّاعَةُ هِيَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ الدِّينِيِّ الشَّرْعِيِّ"^[٢]، وأما العبادة في الشرع: فهي: "الْخُضُوعُ لِلَّهِ بِالطَّاعَةِ، وَالتَّذَلُّلُ لَهُ بِالِاسْتِكَانَةِ"^[٣]، فالعبادة في الشرع هي طاعة مع خضوع واستكانة وتذلل فصارت اسماً لكل طاعة لله أُدِّيَتْ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْخُضُوعِ ... فتري أن العبادة أخص من الطاعة في المعنى اللغوي والشرعي كذلك، قال أبو هلال العسكري: "الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ: أَنَّ الْعِبَادَةَ غَايَةُ الْخُضُوعِ وَلَا تَسْتَحِقُّ إِلَّا بَغَايَةَ الْإِنْعَامِ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَكُونُ الْعِبَادَةُ إِلَّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَعْبُودِ وَالطَّاعَةُ الْفِعْلُ ذَلِكَ الْوَاقِعُ عَلَى حَسَبِ مَا أَرَادَهُ الْمُرِيدُ مَتَى كَانَ الْمُرِيدُ أَعْلَى رُتْبَةً مِمَّنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَتَكُونُ لِلْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ وَالْعِبَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْخَالِقِ وَالطَّاعَةُ فِي مَجَازِ اللَّغَةِ تَكُونُ اتِّبَاعُ الْمَدْعُوِّ الدَّاعِي إِلَى مَا دَعَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّبِعَ كَالْإِنْسَانِ يَكُونُ مُطِيعًا لِلشَّيْطَانِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَطِيعَهُ وَلَكِنَّهُ اتَّبَعَ دَعَاهُ وَإِرَادَتَهُ"^[٤].

وأما جعل الطاعة مرادفة للعبادة من كل وجه فهو يجري على تأصيل الخوارج كما ذكر عنهم القاضي أبو يعلى الحنبلي: "حيث احتجُّوا بأن جميع المعاصي طاعة لإبليس، لأنه يدعو إلى جميعها، وطاعته عبادة له، ولا يكون ذلك إلا كفرًا، والجواب: أنه ليس إذا كان طاعةً له؛ كان عبادة، لأن العبادة هي الخضوع والتعظيم والإجلال، وهذا غير موجود ممن أطاع إبليس، يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ طَاعَةٍ لِلَّهِ؛ هِيَ عِبَادَةٌ لَهُ، كَالنَّظَرِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ قَبْلَ لَزُومِهَا، وَلَئِنْ هَذَا

[١] الفروق ٢١٣/١.

[٢] شرح العقيدة الطحاوية ٢٣٥/١.

[٣] تفسير الطبري.

[٤] الفروق ٢١٣/١.

الهداية -

يوجب أن تكون طاعة الولد لوالده عبادة له، لأنه قد أطاعه، وأحد لا يقول هذا^[١].

لذلك نقول أن الطاعة تكون عبادةً لغير الله - من المشرعين والأرباب - في صورة الانقياد مع الخضوع وهي صورة قبول التكليف مع الدخول في العمل، فلا بد من وجود القبول للتكليف الذي هو في معنى اتخاذ الأرباب والتلقي عنهم والدخول في العمل الذي هو امتثال الأمر من هؤلاء الطواغيت في مخالفة الشريعة، فخرج بذلك صورة مطلق الموافقة من غير خضوع، وهي صورة المسلم الذي يعيش تحت سلطان الطواغيت فتجري عليه الأحكام قهراً دون اختيار أو قبول للتكليف فهذا لا يكون شركاً في الطاعة وله حكمه باعتبار المخالفة ويدل على ذلك ما يلي:

❖ قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢٢]، عن ابن عباس رضي الله عنه وعن مرة عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ قال: «أكفء من الرجال تطيعونهم في معصية الله»^[٢]، فالجعل في هذه الآية هو اتخاذ الأرباب كما سبق معنا في آية التوبة وآل عمران، وهم الأكفء من الرجال والمتخذين من دون الله في التلقي، وهذا معتبر في تصور حقيقة شرك الطاعة كما قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال الطبري: ففهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئاً، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له ندّاً وعدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم

^[١] مسائل الإيمان» ضمن: «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان ١٤١٠، ٣٤٨.

^[٢] رواه الطبري ٤٨٢

الهداية -

فكذلك فأفردوا لي الطاعة، وأخلصوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكاً ونذاً من خلقي، فإنكم تعلمون أن كلَّ نعمةٍ عليكم فمني^[١].

✽ وعن الربيع بن أنس، عن أبي العالصة: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: قلت لأبي العالصة: كيف كانت الربوبية التي كانت في بني إسرائيل؟ قال: «ما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم»^[٢].

فسماها السلف ربوبية وهي الاستسلام للطواغيت في التلقي وقبول التكليف منهم والعدول عن شرع الله إلى شرعهم وأمرهم، وهو المعنى الذي أشار إليه من تأخر كما قال ابن كثير: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنِ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، "أَي: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرْعِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ، فَقَدْ مَتَّمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣١]"^[٣].

وكما قال عبد الرحمن بن حسن: "فظهر بهذا أن الآية^[٤] دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذ ربا ومعبودا وجعله لله شريكا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه

^[١] تفسير الطبري ٣٧٠/٨

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٦٤٢

^[٣] تفسير بن كثير ٣٢٩/٣

^[٤] قوله تعالى: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾

الهداية -

كلمة الإخلاص "لا إله إلا الله"، فإن الإله هو المعبود، وقد سمي الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أرباباً، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ﴾ [آل عمران: ٨٠] أي شركاء لله تعالى في العبادة ﴿يَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] وهذا هو الشرك. فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذه المطيع المتبع ربا ومعبودا، كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرَكُونَ﴾، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة^[١].

❀ وقولـــــــــــــــــه: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، وقولـــــــــــــــــه ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يدل على أن الاتخاذ والدينونة هو من صفة شرك الطاعة وهو قبول التكليف عنهم في التحليل والتحرير كما قال البقاعي: "ولما كان المراد بالمشركين مع عباد الأوثان أهل الكتاب الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله لقبولهم منهم التحليل والتحرير، كان ذلك مفهوماً لأنهم فارقوا أهل الطاعة، وكان ذلك موهماً لأنهم ما فارقوهم إلا عن جهل"^[٢].

المطلب الرابع: الطاعة هي امتثال الأمر بعد التلقي وقبول التكليف.

إنَّ الطاعة هي اتِّبَاعُ الأَمْرِ اختيَاراً وعدم المَخَالَفة له، فإذا مَضَى وامتثل المكلَّف لأَمْرِ المَشْرِعِّ ظاهراً فقد أَطَاعَهُ أما إذا وافقَه باطناً وظاهراً فقد طَاوَعَهُ، وهي فعلٌ متعلِّقٌ بأمرٍ^[٣]، فلا تكون الطاعة إلا

[١] باب: "من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله، فقد اتخذهم أرباباً من دون الله"

[٢] نظم الدرر ١٧/٢٦٨

[٣] قال أبو العباس: وَلَا تَكُونُ الطَّاعَةُ إِلَّا عَنْ أَمْرٍ كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَوْلٍ يُقَالُ أَمَرَهُ فَأَطَاعَ وَقَالَ ابْنُ قَارِسٍ إِذَا مَضَى لِأَمْرِهِ فَقَدْ أَطَاعَهُ إِطَاعَةً وَإِذَا وَافَقَهُ فَقَدْ طَاوَعَهُ" المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/٣٨٠

الهداية -

بعد ورود الأمر من المشرّع وامتنثال التكليف من المكلف، والإتيان بالعمل - بعد التلقي والقبول للتكليف - يسمى طاعة بقطع النظر عن المطاوعة. أي الموافقة بالباطن، وورد ذلك في مواضع منها:

❁ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة ١١٥] قال البغوي: "مَعْنَاهُ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيَحْكُمَ عَلَيْكُمْ بِالضَّلَالَةِ بِتَرْكِ الْأَوْامِرِ وَبِاسْتِغْفَارِكُمُ لِلْمَشْرُكِينَ، ﴿حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾، يُرِيدُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ بِالنَّهْيِ، فَإِذَا بَيَّنَّ وَلَمْ تَأْخُذُوا بِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَسْتَحَقُّونَ الضَّلَالَ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «بَيَّانُ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي تَرْكِ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمَشْرُكِينَ خَاصَّةً وَبَيَّانُهُ لَهُمْ فِي مَعْصِيَتِهِ وَطَاعَتِهِ عَامَّةً، فافعلوا وذروا»^[١]، وفي الآية دلالة على أَنَّ الطاعة هي فعلٌ متعلق بأمر أو نهْي ولا تكون إلا بعد وروده.

❁ وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧] وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ هُمْ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ آرْتَابُوا أَمْ تَخَافُونَ أَنْ تَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور ٤٨]، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَوْلُ اللَّهِ ﴿وَأَطَعْنَا﴾ قَالَ أَقْرُوا لِلَّهِ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.^[٢] وقوله تعالى: ﴿مُذْعِنِينَ﴾ مسرعين في طلب الطاعة طلباً لحقهم لا رضا بحكم رسولهم، قال الزجاج الإذعان: الإسراع مع الطاعة^[٣].

^[١] تفسير البغوي ٣٩٦/٢

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٤٧٣٣

^[٣] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٥١٣/٢

الهداية -

﴿ وقولـــــــــــــــــه تعــــــــــــــــالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [النور ٥٣] قَال مُقَاتِلٌ بــــن حَيَّانَ فِي قَوْلِهِ ﴾ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾: وَذَلِكَ فِي شَأْنِ الْجِهَادِ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ بِالْخُرُوجِ مَعَكَ إِلَى الْجِهَادِ لَيَخْرُجُنَّ مَعَكَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ لَا تُقْسِمُوا ﴾، قَالَ: يَأْمُرُهُمْ أَنْ لَا يَحْلِفُوا عَلَى شَيْءٍ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ طَاعَةً مَعْرُوفَةً ﴾، قَالَ: «أَمَرُهُمْ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْسِمُوا»^[١]، ومعلوم أن المنافقين كفار في الباطن وسمى الله قسمهم بالامتنال طاعة، وهذا يرد على الأشاعرة الجهمية الذين جعلوا الطاعة معلقة بالباطن واشترطوا الاعتقاد^[٢].

^[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٤٧٥١

^[٢] وفي هذا رد على الأشاعرة الجهمية الذين حصروا الشرك في الطاعة في الاعتقاد فقط والمتابعة في الاعتقاد أي العلم بصحة الشيء أو بطلانه، وجعلوا النصوص الواردة في شرك الطاعة دليلاً على كفر المستحل لما حرم الله كما قال القرطبي: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ أَي فِي تَحْلِيلِ الْمَيْتَةِ ﴿ إِنَّكُمْ لَشُرُكُونَ ﴾ فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَحْلَلَ شَيْئًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى صَارَ بِهِ مُشْرِكًا. وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَيْتَةَ نَصًّا، فَإِذَا قِيلَ تَحْلِيلُهَا مِنْ غَيْرِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ بِطَاعَةِ الْمُشْرِكِ مُشْرِكًا إِذَا أَطَاعَهُ فِي الْإِعْتِقَادِ، فَأَمَّا إِذَا أَطَاعَهُ فِي الْفِعْلِ وَعَقْدُهُ سَلِيمٌ مُسْتَمِرٌّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّصْدِيقِ فَهُوَ غَاصِي، فَأَفْهَمُوهُ"، وللأسف هذا الذي فهمه بعض المحسوبين على أهل السنة والجماعة.

﴿ وهذا القول فاسد لاعتبارات كثيرة ومنها:

١- الاستحلال هو كفر مجرد لا يلزم أن تُصاحبه الطاعة، أي من استحل الحرام أو حرم الحلال كفر ولو لم يعمل أو يمتثل، فأصبحت الطاعة على هذا القول لغواً لا يضر دخولها أو خروجها كمناط للكفر، وهذا التأصيل فيه إلغاء لأحد أنواع الشرك بالله الذي هو شرك الطاعة، حيث أنه جعل الشرك بالله في هذا النوع - الذي هو الطاعة - هو مناطه الاعتقاد ويكون في القلب فقط، وهذا مصادم لأصول أهل السنة في باب الكفر والإيمان ... والشرك بالله سواء في الحكم أو العبادة أو الطاعة فهي تخضع لما قرره الأئمة في هذا الباب العظيم فتكون الاعتقاد والقول والعمل، قال الشافعي رحمه الله تعالى: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم وممن أدركناهم يقولون إن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ

واحد من الثلاثة إلا بالآخر»، والكُفْرُ شرعا ضد الإيمان، وكما أن الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، فالكُفْرُ يكون قولًا وعملًا واعتقادًا، وقصره على القلب هو على أصول الجهمية.

٢- الوصف الذي غلق عليه الحكم هو الاتباع في أكثر ما ورد في الباب، وهذا واضح في الآثار كما في حديث عدي قال: قُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بلى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»، فجعل النبي ﷺ العبادة في اتباعهم على التحليل والتحريم، والاتباع يطلق على الظاهر وليس على الباطن كما فسر السلف وليس هو المتابعة على الاعتقاد فقط كما يفسره به الأشاعرة، بل فهم السلف للمتابعة أعم ومنه الموافقة في الظاهر كما قال قتادة: أَخَذَ بَنُو الْمُغِيرَةِ عَمَارًا وَعَطَوْهُ فِي بَيْرٍ مَيِّمُونَ، وَقَالُوا لَهُ: اكْفُرْ بِمُحَمَّدٍ فَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَلْبُهُ كَارِهِ.

فالمتابعة هي في الظاهر وهو ما ورد عن ابن عباس وحذيفة وأبو البختري وأبو العالية والضحاك وعلماء السلف كما قال ابن كثير "وَقَالَ السُّدِّيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: كَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنْتُمْ تَتَّبِعُونَ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَمَا ذَبَحَ اللَّهُ فَلَا تَأْكُلُونَهُ، وَمَا ذَبَحْتُمْ أَنْتُمْ أَكَلْتُمُوهُ؟ فَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ فَأَكَلْتُمُ الْمَيْتَةَ ﴿إِنْكُمْ لَشُرُكُونَ﴾، وَهَكَذَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَالضَّحَّاكُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، رَجَمَهُمُ اللَّهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرُكُونَ﴾، "أَي: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرَعِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ، فَقَدْ مَتَّمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣١]"، ولم يذكر ابن كثير الذي جرى عليه الأشاعرة من الحصر في الاعتقاد.

٣- أن اليهود والنصارى منهم من تابع على الاعتقاد ومنهم من لم يتغير اعتقاده في التحليل والتحريم بل تابع على جهة قبول التكليف والدليل على ذلك:

❖ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَكَيْفَ تَحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ} [المائدة ٤٣]، قال الطبري: يعني تعالى ذكره: وكيف يحكمك هؤلاء اليهود، يا محمد، بينهم، فيرضون بك حكمًا بينهم {وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ} التي أنزلها على موسى، التي يقرؤون بها أنها حق، وأنها كتابي الذي أنزلته إلى نبيي، وأن ما فيه من حكم فمن حكمي، يعلمون ذلك لا يتناكرونه ولا يتدافعونه، ويعلمون أن حكمي فيها على الزاني المحصن الرجم، وهم مع عملهم بذلك {ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ} يقول: يتركون الحكم به بعد العلم بحكمي فيه جراءة عليّ وعصيانًا لي".

وقال ابن كثير: "ثُمَّ قَالَ تَعَالَى -مُنْكَرًا عَلَيْهِمْ فِي آرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَمَقَاصِدِهِمُ الرَّائِغَةِ، فِي تَرْكِهِمْ مَا يَحْتَظُّونَ صِحَّتَهُ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي بَأْيَدِيهِمْ، الَّذِي يُزْعَمُونَ أَنََّّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالتَّمَسُّكِ بِهِ أَبَدًا، ثُمَّ خَرَجُوا

عَنْ حُكْمِهِ وَعَدَلُوا إِلَى غَيْرِهِ، مِمَّا يَعْتَقِدُونَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَطْلَانَهُ وَعَدَمَ لُزُومِهِ لَهُمْ - فَقَالَ: {وَكَيْفَ تُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوَرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ}.

وهذا النقل يدل على أن الكثير من بني إسرائيل لم يتغير اعتقادهم في التحليل والتحريم بل كان الاتباع في الظاهر مع اتخاذهم الأرباب في التشريع والحكم، وهذا أحد أنواع شرك الطاعة الواقع منهم.

❁ وقوله تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} [البقرة ٧٨]، قال ابن زيد في قوله: قال: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ}، لا يقرءون الكتاب من اليهود..

❁ وعن قتادة في قوله: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ} إنما هم أمثال الهائم، لا يعلمون شيئاً.

❁ وعن ابن عباس في قوله: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ} قال: لا يعرفون الكتاب الذي أنزله الله..

وأقول أن أمثال هؤلاء قد يتابعون الطواغيت على الاعتقاد لخلو قلوبهم من تحليل الحرام وتحريم الحلال فهم كالهائم وهذا متصور فيهم.

٤ - يذكر المخالفون روايات وردت بلفظ الاستحلال كما قال ابن أبي حاتم حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي ابْنُ لَبِيْعَةَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَوْلُهُ: وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ يَغْنِي اسْتِخْلَافًا فِي أَكْلِ الْمُتَيْتَةِ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ مِثْلَهُمْ، وما روى الطبري قال حدثني الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري قال: سأل رجل حذيفة فقال: يا أبا عبد الله، أرايت قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه.

وهذه الآثار ظاهرة في الاستحلال العملي أي قبول التحليل والتحريم من هؤلاء الطواغيت والعمل بمقتضى ذلك التشريع، وحتى وإن حملناه على الاستحلال العقدي فليس في هذه الآثار تقييد للآية أو تخصيص لإطلاقها بل هو من باب ذكر بعض أفراد الشيء، أي التفسير بذكر بعض أفراد العام، حيث أن حذيفة ذكر بعض الصور التي تكون فيها الطاعة كفرًا وهي المتابعة على الاعتقاد - وليس هو حصراً للطاعة في الاعتقاد - كما أنه نقل عنه ذكر مناط مطلق المتابعة فلتنتبه، فإن اللفظ الوارد في السنة هو الاتباع ومعناه قبول التكليف والدخول في العمل كما في الحديث: ﴿فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَغْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»، وَهَكَذَا قَالَ حَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا» [٢].

الهداية -

وقال يحي بن سلام: قَالَ اللَّاهُ: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا﴾ أَي: لَا تَحْلِفُوا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ فَقَالَ: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾، خَيْرٌ، وَهَذَا إِضْمَارٌ، أَي: خَيْرٌ مِمَّا تُضْمِرُونَ مِنَ النَّفَاقِ ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤] يَغْنِي الْمُنَافِقِينَ^[١]،

❀ وقال تعالى: ﴿فَأَوَّلَىٰ لَهُمْ﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴿مُحَمَّدٌ ٢١﴾، وعن مجاهد ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ قال: «أمر الله بذلك المنافقين»^[٢].

وفي مجموع الآيات أَنَّ الطاعة وإن وقعت من المنافقين فهي امثال الأمر وإيجاد العمل - الذي هو التحاكم في الآية الثانية والجهاد كما في الآيتين الثالثة والرابعة - من غير تصديق، وسماها الله طاعة، فدل على أن الطاعة تُطلق على مجرد الامتثال أي إيجاد الأمر سواء كان مع التصديق أو من غير تصديق، أما ما يترتب عليه الجزاء والثواب فهو ما تواطئ عليه الباطن والظاهر جميعاً، أي: أن يكون العمل خالصاً صواباً.

وإن كان بعض الأشاعرة لم يحصرها في الاستحلال كما ذكر ذلك النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿تَأْخُذُوا أَجْزَاءَهُمْ وَزُهَيْتَهُمْ أَرْبَابًا﴾: إلهة ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم^[٣].

وأما ما ينقله البعض من كلام ابن تيمية فقد ورد في كلامه ما ينبغي على المنصف أن يقف عليه ويفهم قصده من كل كلامه لا من مجتزئة كما قال ابن تيمية: "فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله عز وجل ديناً غيره"^[٤]، فهذا واضح في أن قبول التكليف من غير الله والخضوع له بالطاعة هو شرك بالله تعالى.

^[١] تفسير بن سلام ١/ ٤٥٨

^[٢] تفسير الطبري ٢٢/ ١٧٦

الهداية -

❁ وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُّبِينًا﴾ [النساء ١١] قال الواحدي: "يريد من يُطِعه فيما يدعو إليه من الضلال، فكل من أطاعه فهو وليُّ له وإن لم يقصد أن يتولاه، كما يكون مطيعاً له وإن لم يقصد أن يطيعه، بموافاقته لإرادته، وإجابته إلى ما دعاه إليه، فهو يعمل عملاً يُعينه عليه الشيطان، وكان الشيطان له ولياً ناصراً معيناً" [١].

من السنة

❁ ما رواه عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ» [٢].

❁ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَّائِمَةً» [٣].

فتكون الطاعة مع عدم المطاوعة على الفعل، أي: الطاعة هي الامتثال المجرد ولو مع كراهية العمل في الباطن، وعليه يكون شرك الطاعة في امتثال الأمر بعد الطلب والتلقي وليس في المتابعة على الاعتقاد كما يقول الجهمية، قال أبو الحسين الملقب: "ومن المرجئة صنف زعموا أن الإيمان معرفة بالقلب لا فعل باللسان ولا عمل بالبدن ومن عرف الله بقلبه أنه لا شيء كمثله فهو مؤمن وإن صلى نحو المشرق أو المغرب وربط في وسطه زناراً وقالوا لو أوجبنا

[١] التفسير البسيط للواحدي ١٠/٥٧

[٢] رواه البخاري برقم ٧١٤٤ ورواه مسلم برقم ١٨٣٩

[٣] رواه البخاري برقم ٧١٩٩

الهداية -

عَلَيْهِ الْإِفْرَارُ بِاللِّسَانِ أَوْحَيْنَا عَلَيْهِ عَمَلَ الْبَدَنِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُم الصَّلَاةَ مِنْ ضَعْفِ الْإِيمَانِ مِنْ صُلَى فَقَدْ ضَعَفَ إِيْمَانُهُ.

نَقُولُ كَيْفَ تَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ وَكَيْفَ يَجُوزُ رِبْطُ الزَّانِرِ فِي وَسْطِهِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

وَكَيفَ تَجُوزُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ دُونَ الْقَوْلِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وَلَا تَكُونُوا هَٰذِهِ الطَّاعَةَ إِلَّا بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ قَدْ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَدْرَكْتَ النَّاسَ وَهُمْ يَقُولُونَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا وَقَدْ ذَكَرْنَا هَٰذَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ مُجَرِّدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى" [١].

المطلب الخامس: ضابط الفرق بين طاعة المشرّعين في معصية الله وطاعة الشيطان.

إِنَّ امْتِثَالَ التَّكْلِيفِ - الْمَتَضَمِّنِ لِتَحْلِيلِ الْحَرَامِ أَوْ تَحْرِيمِ الْحَلَالِ أَوْ إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ أَوْ تَغْيِيرِ أَحْكَامِ الْوَضْعِ - إِنَّمَا يَقَعُ مِمَّنْ يَصْدُرُ عَنْ مِثْلِهِ التَّكْلِيفِ، أَيْ مِمَّنْ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الْمَكْلُوفِ، وَأَمَّا مَنْ لَا سُلْطَانَ لَهُ عَلَى الْمَكْلُوفِ فَلَا تَكْلِيفَ فِي أَمْرِهِ وَيُسَمَّى طَلِبُهُ التَّمَسَّاسَ أَوْ دَعَاءً، لِأَنَّ الْأَمْرَ يَكُونُ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَدْنَى لَا مِنْ مُسَاوِيٍّ أَوْ مِمَّنْ هُوَ أَدْنَى [٢]، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: "الْأَمْرُ هُوَ: قَوْلٌ يَسْتَدْعِي بِهِ الْقَائِلُ الْفِعْلَ مِمَّنْ

[١] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ١٤٩/١

[٢] قال الفتوحى في تعريف الأمر: "وَأَمَّا حَدُّهُ أَيْ حَدُّ الْأَمْرِ فِي الْأَصْطِلَاحِ فَهُوَ "اقتضاء مُسْتَعْلٍ مِمَّنْ دُونَهُ فِعْلاً يَقُولُ. إِلَى أَنْ قَالَ. قَالَ فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ: وَاعْتَبَرَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْبَنَاءِ وَالْفَخْرُ إِسْمَاعِيلُ وَالْمُجِدُّ بْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ حَمْدَانَ وَغَيْرُهُمْ، وَنَسَبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْوَاضِحِ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ - وَذَكَرَ طَائِفَةً - الْعُلُو. فَأَمْرُ الْمُسَاوِيِّ غَيْرُهُ يُسَمَّى عِنْدَهُمُ التَّمَسَّاسَ، وَالْأَدْوَانِ سَوَالاً".

وقال الفخر الرازى: "الذي عليه المتكلمون: أنه لا يشترط علو ولا استعلاء"، وما هو ما جزم به ابن السبكي، ورجحه العضد، ولم تشترط المعتزلة وغيرهم الاستعلاء" شرح الكوكب المنير ١٢/٣

الهداية -

هُوَ دُونَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَمَا كَانَ مِنَ الْأَذْنَى لِلْأَعْلَى فَلَيْسَ بِأَمْرٍ كَقَوْلِنَا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَإِنَّمَا هُوَ مَسْأَلَةٌ وَرَغْبَةٌ، - وروى بسنده - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أَصْلِي فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي كُنْتُ أَصْلِي قَالَ: "أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] وَلَئِنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: اسْقِنِي مَاءً فَلَمْ يَسْقِهِ اسْتَحَقَّ الدَّمَ، وَلَوْ لَمْ يَفْتَضِ أَمْرُ السَّيِّدِ الْوُجُوبَ لَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ الدَّمَ عَلَيْهِ وَإِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ مُطْلَقًا بِفِعْلٍ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ" [١].

وقبول التكليف والعمل بهذا التكليف الصادر من المشرعين يسمى طاعة وامثالاً، أما الاستجابة لداعي الغواية سواء كان من النفس الأمارة بالسوء أو الهوى أو الشيطان لا يسمى تكليفاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف ٥٣]، قال البغوي: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ يَعْنِي: إِنْ النَّفْسُ كَثِيرَةٌ الْأَمْرُ بِالسُّوءِ: السُّوءُ هَاهُنَا هُوَ الْمُعْصِيَةُ" [٢]، وقال تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ۖ ثُمَّ لَا تَنِيَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر ٦] عَنْ ابْنِ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ﴾ الآية، قال: «يَدْعُوا حِزْبَهُ إِلَى مَعَاصِي اللَّهِ، وَأَصْحَابُ مَعَاصِي اللَّهِ أَصْحَابُ السَّعِيرِ وَهَؤُلَاءِ حِزْبُهُ مِنَ الْإِنْسِ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: أَوْلِيكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ قَالَ: وَالْحِزْبُ وَلَايَةُ الَّذِينَ يَتَوَلَّاهُمْ وَيَتَوَلَّوْنَهُ» [٣]، فالشيطان

[١] الفقيه والمتفقه ١/ ٢٢٠

[٢] تفسير البغوي ٣/ ٣٩

[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٧٩٣٠

الهداية -

حريص على إيقاع بني آدم معه في نار جهنم، فيُحَسِّن لهم الكفر والمعاصي، وَيَعِد وَيُمْنِي كما قال تعالى: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

ولما نقول أَنَّ الشيطان لا سلطان له على المكلف أي: سلطان القهر والإلزام والإكراه على العمل وهو السلطان الذي يتعلق به التكليف، وهو الذي ينفيه الشيطان عن نفسه عندما يقوم خطيباً يوم القيامة كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ

الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم ٢٢] عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَامَ إِبْلِيسُ خَطِيبًا عَلَى مَنْبَرٍ مِنْ نَارٍ فَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾» قَالَ: بِنَاصِرِي ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾، بطاعتكم إياي في الدُّنْيَا» [١].

وقال الطبري: ومعناه: ولكن ﴿دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ يقول: إلا أن دعوتكم إلى طاعتي ومعصية الله، فاستجبتم لدعائي ﴿فَلَا تَلُومُونِي﴾، على إجابتكم إياي ﴿وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، عليها [٢]، "وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْيَوْمِ الْحَقُّ ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ أَي: تَسْلُطٍ عَلَيْكُمْ بِإِظْهَارِ حُجَّةٍ عَلَى مَا وَعَدْتُكُمْ بِهِ وَزَيَّنْتُهُ لَكُمْ ﴿إِلَّا أَنْ

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٢٤٦

[٢] تفسير الطبري ٥٦١/١٦

الهداية -

دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ﴿١﴾ أَيُّ: إِلَّا مُجَرَّدُ دُعَائِي لَكُمْ إِلَى الْغَوَايَةِ وَالضَّلَالِ
بِلَا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ، وَدَعْوَتُهُ إِيَّاهُمْ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ السُّلْطَانِ حَتَّى
تُسْتَثْنَى مِنْهُ، بَلِ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، أَيُّ: لَكِنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي،
أَيُّ: فَسَارَعْتُمْ إِلَى إِجَابَتِي وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالسُّلْطَانِ هُنَا الْقَهْرُ أَيُّ: مَا
كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ قَهْرٍ يَضْطَرُّكُمْ إِلَى إِجَابَتِي وَقِيلَ: هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ هُوَ
مِنْ بَابِ: تَحْيِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ، مُبَالِغَةٌ فِي نَفْيِهِ لِلْسُّلْطَانِ عَنْ نَفْسِهِ
كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَكُونُ لِي عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ إِذَا كَانَ مُجَرَّدُ الدُّعَاءِ مِنَ
السُّلْطَانِ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَطْعًا فَلَا تَلُومُونِي بِمَا وَقَعْتُمْ فِيهِ بِسَبَبِ وَعْدِي
لَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَإِخْلَافِي لِهَذَا الْمَوْعِدِ وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ بِاسْتِجَابَتِكُمْ لِي
بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَةِ الَّتِي لَا سُلْطَانَ عَلَيْهَا وَلَا حُجَّةَ" [١].

ولو كان الشيطان له سلطان على الناس بقهرهم على الضلالة -
سوى الدعاء - لأضل جميع الخلق عن الهداية كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ
لَا تَتَّخِذْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: ١١٨] قال الواحدي: "يريد أهل
النار، وقال: ﴿وَلَا ضَلَّيْنَهُمْ﴾ الآية، ولو كان شيء من الضلالة إليه
سوى الدعاء إليها لأضل جميع الخلق عن الهدى" [٢]، وقال ابن أبي
زمنين: "﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ أَيُّ: يُطِيعُونَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَسْتَطِيعَ أَنْ يُكْرِهَهُمْ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ أَيُّ: بِاللَّهِ
مُشْرِكُونَ" [٣].

وما أثبتته الله - في مواضع من كتابه - من السلطان والأمر والطاعة
للشيطان، فهو حجته وتسليطه وولايته على أوليائه من المشركين

[١] فتح القدير ١٣٤/٣

[٢] التفسير البسيط للواحدى ١٠٤/٧

[٣] تفسير ابن أبي زمنين ٤١٨/٢

الهداية -

دون الموحدين، والقاعدة في الباب: أَنَّ المثبت غير المنفي، ودل على ذلك آيات:

﴿ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنْ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر ٤٢] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الاسراء ٦٥] ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: " يَقُولُ تَعَالَى ذَكَرَهُ لِإِبْلِيسَ: إِنَّ عِبَادِي الَّذِينَ أَطَاعُونِي، فَاتَّبِعُوا أَمْرِي وَعَصُوا يَا إِبْلِيسَ، لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ " [١].

﴿ وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [٢] إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾

[النحل ١٠٠] ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ ﴾ قَالَ: « حُجَّتُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ قَالَ: يَعْدِلُونَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » [٣].

﴿ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ: ﴿ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴾ [النساء ١٤٤] قَالَ: « كُلُّ سُلْطَانٍ فِي الْقُرْآنِ حُجَّةٌ » وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرَمَةَ، وَمَحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَالضَّحَّاكِ وَالسُّدِّيِّ، وَالنَّضَرِ بْنِ عَرَبِيٍّ مِثْلُ ذَلِكَ [٣].

[١] تفسير الطبري ٤٧٦/١٧

[٢] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٦٥٥

[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ٦١٥١

الهداية -

❁ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ لَا يَغْفِر لَهُمْ» [١].

❁ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ فَإِنَّهُ يَعْنِي بِذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ لَيْسَتْ لَهُ حُجَّةٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَعَمَلُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَانْتَهَوْا عَمَّا نَهَاها اللَّهُ عَنْهُ ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ يَقُولُ: وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ فِيمَا نَاهَاهُمْ مِنْ مَهْمَاتٍ أَمْوَرِهِمْ ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ يَقُولُ: إِنَّمَا حُجَّتُهُ عَلَى الَّذِينَ يَعْبُدُونَهُ، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾، يَقُولُ: وَالَّذِينَ هُمْ بِاللَّهِ مُشْرِكُونَ [٢].

والشيطان هو رأس الطواغيت وكل عبادة لغير الله في الأرض أو تشريع من دون الله إنما وقعت بتزيين الشيطان لأوليائه وطاعة أمره واتباع وحيه، ولا يوجد من الناس غالباً [٣] من يقصد عبادة الشيطان لذاته، بل الكل يفرّ عن عبادته ويتبرأ منها، وإنما يعبدون من دون الله أولياء وزين لهم الشيطان أعمالهم كما قال تعالى: ﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧]، "أَيُّ: هُوَ الَّذِي أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ وَحَسَنَهُ لَهُمْ وَزَيَّنَهُ، وَهُمْ إِنَّمَا يَعْبُدُونَ إِبْلِيسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٦٥٤

[٢] تفسير الطبري ٢٩٤/١٧

[٣] إلا ما ظهر في هذا الزمان طائفة من البشر تعبد ذات الشيطان والله المستعان.

الهداية -

لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَقَالَ تَعَالَى إِيَّاهُ ارْجِعُوا
وَالْمَلَائِكَةُ أَتَتْهُمْ يَقُولُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ ادَّعَوْا
عِبَادَتَهُمْ فِي الدُّنْيَا: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَاءُ بِإِيكُم
كَأَنُوكُمْ تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٦١﴾ قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ

أَلَجِّنْ أَكْثَرَهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿سَبَأًا: ٤١﴾^[١]، وقال ابن أبي زمنين: ﴿أَلَمْ
أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ لأنهم عبدوا الأوثان بما
وسوس إليهم الشَّيْطَانُ؛ فَأَمَرَهُمْ بِعِبَادَتِهِمْ فَإِنَّمَا عِبَدُوا الشَّيْطَانَ^[٢].

وطاعة المشركين للشيطان هي طاعة عبادة وهي الواردة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [ياسين: ٦٠]، أخرج ابن المنذر عن مَكْحُولٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ قَالَ: إِنَّمَا عِبَادَتُهُ طَاعَتُهُ^[٣]، وَلَهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَوَلَايَةٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠]، وَيَأْمُرُهُمْ وَيُخَوِّفُهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل

عمران ١٧٥]، فالكافر عبدٌ للشيطان يطيعه ويتولاه وينقاد لأمره ووحيه، فعن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، كَتَبَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، فَأَجَابَهُ فِيهَا: "تَسْأَلُ عَنِ الدِّينِ: وَالِدَيْنِ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّكَ لَنْ تَجِدَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ دِينٍ يَتْرُكُ عِبَادَةَ أَهْلِ دِينِهِ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي دِينٍ آخَرَ إِلَّا صَارَ لَا دِينَ لَهُ، وَتَسْأَلُ عَنِ الْعِبَادَةِ: وَالْعِبَادَةُ هِيَ الطَّاعَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ وَفِيمَا نَهَاهُ عَنْهُ فَقَدْ أَتَمَّ عِبَادَةَ

[۱] تفسیر بن کثیر ۴۱۵/۲

[٢] تفسير ابن أبي زمنين ٥٠/٤

[٣] الدر المنثور ٦٧/٧

الهداية -

اللَّهِ، وَمَنْ أَطَاعَ الشَّيْطَانَ فِي دِينِهِ وَعَمَلِهِ فَقَدْ عَبَدَ الشَّيْطَانَ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [ياسين: ٦٠] وَإِنَّمَا كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ الشَّيْطَانَ أَنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فِي دِينِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَمَرَهُمْ فَاتَّخَذُوا أَوْثَانًا أَوْ شَمْسًا أَوْ قَمَرًا أَوْ بَشَرًا أَوْ مَلَكًا يَسْجُدُونَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَمْ يَظْهَرِ الشَّيْطَانُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، فَيَتَعَبَّدُ لَهُ، أَوْ يَسْجُدُ لَهُ، وَلَكِنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فَاتَّخَذُوهَا إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَلَمَّا جُمِعُوا جَمِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ قَالَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فَعَبَدَ عِيسَى وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَلَمْ يَجْعَلْهُمْ اللَّهُ فِي النَّارِ، فَلَيْسَ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ذَنْبٌ، وَذَلِكَ يَصِيرُ إِلَى طَاعَةِ الشَّيْطَانِ، فَيَجْعَلُهُمْ مَعَهُمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ حِينَ تَقْرَأُوا مِنْهُمْ: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٢٧] إِذْ نَسَوِيكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعر: ٩٨] وَقَالَ تَعَالَى الْمَلَائِكَةُ حِينَ سَأَلَهُمُ اللَّهُ: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُمُ لَا إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [١] قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] قَالَ: أَفَلَا تَرَى إِلَى عِبَادَتِهِمُ الْجِنَّ إِنَّمَا هِيَ أَنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فِي عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، فَيَصِيرُ الْعِبَادَةُ إِلَى أَنَّهُمْ طَاعَةُ [١]، وَمِنْ صُورِ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ مَا رَوَى عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعُودُونَ بَرَجًا مِنْ آلِ حِمْيَرَ﴾ [الجن: ٦] كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أُنْزِلُوا مَنَزِلًا قَالُوا: نَعُودُ بِأَعَزِّ هَذَا الْمَكَانِ ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ قَالَ يَقُولُ: «خَطِيئَةٌ وَائْتِمًا» [٢]

[١] رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٣٤٥

[٢] تفسير عبد الرزاق برقم ٣٣٤٨

الهداية -

وطاعة الشيطان تكون كفرا إذا أطاعه في الكفر كما بين الله تعالى في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي

بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر ١٦]، عن عبد الله بن نهيك، قال: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: إن راهباً تعبد ستين سنة، وأن الشيطان أراده فأعياه، فعمد إلى امرأة فأجنها، ولها إخوة، فقال لإخوتها: عليكم بهذا القس فيداوينها، فجاءوا بها، قال: فداواها، وكانت عنده؛ فبينما هو يوما عندها إذا أعجبته، فأتاها فحملت، فعمد إليها فقتلها، فجاء إخوتها، فقال الشيطان للراهب: أنا صاحبك إن أعيتني، أنا صنعت بك هذا فأطعني أنجك مما صنعت بك، اسجد لي سجدة، فسجد له؛ فلما سجد له قال: إني بريء منك، ﴿

إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ فذلك قوله: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^١.

أما المؤمنون فلا سلطان للشيطان عليهم ولا حجة ولا ولاية، وقد استزلهم ويغويهم في حالة غفلة أو ضعف أو شهوة، وهذا غاية ما يظفر به منهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ

﴾ [آل عمران ١٥٥] وأرشد الله إلى طريق النجاة منه وأوضح حال المؤمن معه: ﴿وَمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠١﴾ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ

﴾ [الأعراف ٢٠١]، وبين النبي ﷺ هذا المعنى جلياً كما ورد عن جابر رضي الله عنه،

[١] تفسير الطبري ٢٩٥/٢٣

الهداية -

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيَسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ»^[١]، يعني أن الشيطان لما أيس من الموحدين الشرك الذي هو في الطاعة والعبادة رضي منهم بالتحريش أي ما دون ذلك، فالذي يقع من المسلمين من المعاصي بسبب استئلال الشيطان كالتحريش وغيره لا يسمى شركاً في العبادة ولا شركاً في الطاعة، وإنما يسمى استجابة لمعصية وهو جنس المعاصي عموماً.

فاستجابة الموحّد لداعي الغواية من النفس أو الهوى أو شياطين الإنس والجن يكون بحسب العمل، فمن أجاب إلى كفر فقد كفر ودخل في عبادة الشيطان، ومن أجاب إلى معصية ففعله معصية وهذا لا يدخل في شرك الطاعة الذي يُصرف للمشرعين من دون الله كما سبق بيانه، فارتكاب المعصية من المسلم لا يكون إلا استجابة لغواية أو وسوسة على مقتضى الهوى أو الاسترسال الطبيعي مع خواطر النفس والشيطان ثم العزم على الفعل، إلا إذا وصل إلى مرتبة استحلال المعصية فيكون قد اتخذ إليه هواه إذا أحلّ بتحليله وحرّم بتحريمه فمن هنا فقط يكون الكفر، كما قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان ٤٣] .

أما شرك الطاعة فهو امتثال التكليف الصادر من المشرعين وقبول التلقي منهم في التحليل أو التحريم والدخول في العمل، ولا يشترط فيه المتابعة في الاعتقاد والاستحلال لأن الاستحلال كفر مجرد لا يلزم أن تُصاحبه الطاعة، أي من استحل الحرام أو حرم الحلال كفر ولو لم يعمل أو يمتثل، أما طاعة المشرعين في المعصية فهي كفر عملي مجرد لا يشترط فيه اعتقاد الحل أو الحرمة، وهذا الذي يتخرج على معتقد أهل السنة والجماعة في باب

^[١] رواه مسلم برقم ٦٥

الهداية -

الإيمان خلافاً لمن علق الكفر بالاستحلال فأصبحت الطاعة لغواً لا يضر دخولها أو خروجها كمناط للكفر، وهذا التأصيل فيه إلغاء لأحد أنواع الشرك بالله الذي هو شرك الطاعة.

المطلب السادس: صور من الطاعة الشركية في هذا الزمان.

ونقول أن قبول التكليف والتلقي له دلالة ظاهرة وليس محصوراً في الباطن، فعموم الناس في هذه الديار هم داخلين في طاعة الطواغيت من دون الله منقادين لهم خاضعين لأمرهم مشركين شرك الطاعة والاتباع، فالعموم في هذه الديار واقعين في شرك الطاعة متابعين لما شرعه الطواغيت كما قال الشنقيطي: "وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، أَنَّ مُتَّبِعِي أَحْكَامِ الْمُشْرَعِينَ غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِاللَّهِ، وَهَذَا الْمَقْهُومُ جَاءَ مُبَيَّنًّا فِي آيَاتٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ اتَّبَعَ تَشْرِيعَ الشَّيْطَانِ فِي إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ بِدَعْوَى أَنَّهَُا ذَبِيحَةُ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَى أُولِيَآبِهِمْ لِيُجْدِلُواكُمْ وَإِنْ

أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأَنْعَام: ١٢١]، فَصَرَّحَ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِطَاعَتِهِمْ، وَهَذَا الْإِشْرَاكُ فِي الطَّاعَةِ، وَاتِّبَاعِ التَّشْرِيعِ الْمُخَالَفِ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ

أَعْهَدَ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [٦٠] وَأَنْ

أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ إِبْرَاهِيمَ:

﴿يَتَأْتِيَ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ [إِبْرَاهِيم: ٤٤]،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا

الهداية -

مَرِيدًا ﴿[النساء ١١٧]، أَي: مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا شَيْطَانًا، أَي: وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ تَشْرِيْعِهِ، وَلِذَا سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى الَّذِينَ يُطَاعُونَ فِيْمَا زَيَّنُوا مِنَ الْمَعَاصِي شُرَكَاءَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ

فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الانعام ١٣٧]، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَبَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُمْ أَحَلُّوا لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ اتَّخَاذُهُمْ إِيَّاهُمْ أَرْبَابًا.

وَمِنْ أَصَحِّ الْأَدْلَةِ فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا فِي «سُورَةِ النَّسَاءِ» بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ دَعَاوَهُمْ إِلَى إِيْمَانٍ مَعَ إِرَادَةِ التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ بِالِغَةِ مِنَ الْكُذِبِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْعَجَبُ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ

قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ۚ وَيُرِيدُ

الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]، وَهَذِهِ النُّصُوصُ السَّامَوِيَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَا يَظْهَرُ غَايَةُ الظُّهُورِ: أَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، أَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي كُفْرِهِمْ وَشُرْكِهِمْ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلَهُمْ^[١].

[١] أضواء البيان ٢٥٩/٣

الهداية -

ومن الدلالات على كفر المسلم في هذه الديار ووقوعه في شرك الطاعة:

١- التجنس: وقد بينا ذلك مفصلاً في كتاب: "الجنسية في الميزان الشرعي"، ومقتضى التجنس هو القبول بقوانين وتشريعات البلاد والمشاركة في العملية السياسية التي هي الحكم والتشريع من دون الله، والإقرار على الديانة الديمقراطية وقبول التكليف من الطاغوت الحاكم والالتزام بواجبات التجنس من الاحترام للقوانين والنصرة والمشاركة في جيش الدولة المانحة للجنسية والدفاع عنها وهو في حقيقة أمره وعدٌ بالنصرة، وهذا من أعظم الموالاة للمشركين، والنصوص الشرعية طافحة بتكفير من فعل هذا، وقد سعى الله من أظهر الموالاة للمشركين خوفاً من الدوائر منافقاً فكيف بمن كان جندياً احتياطياً عند دولة طاغوتية متعهداً بنصرتها متى احتاجت للنصرة،

٢- الدخول في المؤسسات الطاغوتية

وهنا بحث دقيق: إذ لا يكفي في الكفر بأنظمة الطواغيت في هذا الزمان اعتقاد بطلانها، بل يجب مفاصلتها واجتنابها، إذ الانقياد لهذا النظام بالدخول في مؤسساته الطاغوتية يُصادم الإسلام من كل وجه، إذ لا يخلو ذلك من قبول التكليف من المشرعين وطاعتهم في مخالفة الشريعة والاتباع لشريعة غير الله، وهي معنى العبادة لهم كما سبق بيانه، فإن الانقياد والخضوع لنظام وضعي بالدخول في مؤسساته وطاعة قوانينه والانقياد لها خروج من دين الله إلى دين طواغيت الأرض ... فإما الانقياد لأمر الله تعالى وترك الانقياد لغيره من الأنظمة الوضعية فهو الإسلام، أو الانقياد للطواغيت ونظام ملكتهم والدخول في مؤسساتهم فهو دين الجاهلية، ولا ينفع معه اعتقاد البطلان فإن الإسلام قول وعمل ونية ولا يجزئ أحدها عن

الهداية -

الآخر، ولا يسلم للمرء دينه في هذا الزمان إلا باعتزال الأنظمة الجاهلية وعدم المشايعة لها بالعمل كما قال تعالى عن خليله إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزِّلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ

بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم ٤٨]، فإن الخروج من الجاهلية باعتقاد بطلان أوضاعها والبراءة من أهلها وترك المتابعة والانقياد لنظامها الطاغوتي هو صحيح الإسلام الذي ينجوا به المرء من ظلمات الجاهلية وحمأة الكفر، وهو الذي تتحقق به العبودية لله عز وجل وحده دونما سواه بالخروج جُملةً من العبودية للبشر، أما إن كان في حياته منقاداً لنظام الطواغيت الذي استمداده من أهواء البشر فهو عبد للبشر لا لله تعالى.

واعلم أن أنظمة الطواغيت قائمة في الأرض على المحادة لله عز وجل والمحاربة لدينه وتعبيد الناس لغير الله، وغمسهم في الشرك والكفر وزجهم في الوثنية وردهم إلى الجاهلية، وتنشئة الأجيال على دين الديمقراطية وسلخهم من دين الفطرة، وسجن وقتل أهل الصلاح والإصلاح وقتنهم عن دينهم وصددهم عن الدعوة إلى الحق، فهذا النظام لا يقوم في الأرض إلا بقوة تحميهِ وجيوش وشُرطٌ تَدُودُ عنه وتُقيم أركانه وتدفع عنه صولة أهل الحق، وإن كان حماية عروش الطواغيت يكون بالحديد والصلح، فهو كذلك بإضفاء الشرعية على مُلكهم وتصحيح مذهبهم وأمر العامة بطاعتهم وهؤلاء هم حَمِيرُ العلم التابعين للمؤسسات الدينية الموالية للنظام، فلا فرق بين الجندي في الثكنات والجهات والإمام الذي يرتقي المنبر ويدعوا للطاغوت بطول العمر والبركات، فهذا الأخير أشدُّ كفراً وأكبر جُرمًا وإثمًا وهو في أسفل الدركات، وإن كان النبي ﷺ نهى عن العمل تحت إمارة من يؤخرون الصلاة عن وقتها ويقربون شرار الناس فكيف بأهل الملل المبدلين لشريعة الله، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي

الهداية -

هُرَيْرَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمُ أَمْرَاءُ يُقَرَّبُونَ شِرَارَ النَّاسِ، وَيُؤَخَّرُونَ الصَّالَةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَا يَكُونَنَّ عَرِيفًا، وَلَا شُرْطِيًّا، وَلَا جَابِيًّا، وَلَا خَازِنًا»^[١].

وإنَّ هذا النظام الوضعي يقوم على المال الذي هو عَصَبُ السُّلْطَانِ، ولذلك فالمؤسسات الاقتصادية الكبرى التي يقوم عليها اقتصاد الدول^[٢] تعود نفقاتها على ما يقوم عليه دين الطاغوت في الأرض^[٣]، فإن ميزانية الجيوش والسجون والمدارس والإعلام وغيرها كبيرة جداً قد لا يتحمَّلها اقتصاد تلك البلدان إلا بالاستدانة من صناديق الغرب ... وكذا المؤسسات التربوية والتعليمية قائمة على تنشئة الأجيال كفار أصليين على دين الديمقراطية، فعامة هؤلاء العاملين في هذه المؤسسات العلمانية الطاغوتية طائعين منقادين لها تجري عليهم أحكامها اختياراً، وهم يعلمون سلفاً أن لهذه المؤسسات شرائع وأنظمة ولوائح وضعية تخاطب كافة العاملين في هذه المؤسسات، ويلزمون بها ويخضعون لها، ويعلمون كذلك أن من سنَّ هذه التشريعات وقرر هذه اللوائح طائفة من البشر لم يهتدوا بهدي الله، ولم يردوا أمرهم إلى شريعة الله، وإنما مردهم إلى الأهواء والمصالح التي قد تتفق أحياناً مع شريعة الله، وكثيراً ما تضاد أحكام الله وتأمراً بمعصية الله، فهم بدخولهم في هذه المؤسسات قد عقدوا معها عقوداً فيها دلالة ظاهرة على قبولهم للتكليف ومتابعتهم لنظام وضعي كفري وطاعتهم للطواغيت المشرعين في

^[١] رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٥٨٦

^٢ كمؤسسة أرامكو في السعودية ونحوها.

^[٣] قال ابن حزم: "وَكَذَلِكَ: مَنْ سَكَنَ بِأَرْضِ الْهِنْدِ، وَالسِّنْدِ، وَالصِّينِ، وَالْتُرْكِ، وَالسُّودَانِ وَالرُّومِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَفْقِدُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ هُنَالِكَ لِثَقَلِ ظَهْرٍ، أَوْ لِقَلَّةِ مَالٍ، أَوْ لِضَعْفِ جِسْمٍ، أَوْ لِامْتِنَاعِ طَرِيقٍ، فَهُوَ مَعْدُورٌ. فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُحَارِبًا لِلْمُسْلِمِينَ مُعِينًا لِلْكَفَّارِ بِخِدْمَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ: فَهُوَ كَافِرٌ" المحلى ١٢٦/١٢

الهداية -

أمرهم ونهيهم، فهؤلاء ليسوا محل نزاع ولا يشك في كفرهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم.

٣- استخراج التراخيص لبيع المحرمات:

وقد درج في هذه الديار تشريع الإذن من الطواغيت ببيع المحرمات وارتكاب الفواحش والمنكرات عبر نقاط معينة وبشروط خاصة عبر استخراج تراخيص لممارسة هذه المحرمات، فمحلات بيع الخمر والمحرمات والفنادق والأوكار التي يمارس فيها الزنا مرخصة من الطواغيت، فكل من استخرج هذه التراخيص والوثائق لبيع هذه المحرمات وارتكاب الفواحش فقد أشرك بالله شرك الطاعة كما بينا مفصلاً في هذا الباب.



البَّابُ الرَّابِعُ

البراءة من الشرك والأقوام المشركة

الفصل الأول

بيان التلازم بين البراءة من الشرك^[١] والبراءة من المشركين

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [٧٩]، فطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿ [الأنعام: ٧٩]، بهذه الكلمات واجه إبراهيم الحنيف قومه بالدعوة إلى التوحيد: فأعلن فيهم البراءة من الشرك بقوله: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ ، وجهر بالحنيفية وإفراد الله بالعبودية والتوجه للذي فطر السموات والأرض بقوله: ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ﴾ وصدع فيهم بالبراءة منهم بقوله: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ "أي: لست ممن يدين دينكم، ويتبع ملئتكم أيها المشركون"^[٢]، لست منكم ولا أنتم مني، لكم دينكم ولي دين، أنتم على الشرك وأنا على الحنيفية، أنتم المشركون وأنا ومن اتبعني المسلمون.

إن القضية عند أصحاب الفطر السليمة جد واضحة بقدر صفاء الفطرة وانتفاء الغبش ... إذ لا يتم الدخول في دين الإسلام حتى تُترك ملةُ الشرك بمفاصلة الآلهة الباطلة وعابديها والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله، والبراءة من الشرك لا تنفك عن البراءة من

[١] الشرك: قد عرفه النبي ﷺ بتعريف جامع: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: "أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ» رواه البخاري برقم ٤٤٧٧ ، وَعَنْ أَبِي مَجْلَزٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَأَلَهُ رَجُلٌ، عَنِ الشِّرْكِ؟ فَقَالَ: أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ". رواه ابن أبي حاتم برقم ١٥٤٠٠ ، وقال السمعاني: "الإشراك: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي مَعْنَى، فَالِإِشْرَاقُ بِاللَّهِ: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَ اللَّهِ فَيَمَّا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ" تفسير السمعاني ١٢١/٢

[٢] تفسير الطبري ٤٨٨/١١

الهداية -

المشركين، لأن الله عز وجل جعل الميثاق والفطرة حجة على الإشراك به كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٢٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [الأعراف ١٨٢] ، قال ابن أبي زمنين: "﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾" وجدناهم على ملة فاتبعناهم" [١].

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ: أَنْ لَا تُشْرِكَ. أَحْسِبُهُ قَالَ: وَلَا أُدْخِلُكَ النَّارَ. فَأَبَيْتَ إِلَّا الشِّرْكَ» [٢].

وقال ابن زيد في قوله: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ قال: «الإسلام منذ خلقهم الله من آدم جميعاً، يقرّون بذلك، وقرأ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ قال: فهذا قول الله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ [٣]، وعن مجاهد ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ قال: «الإسلام» [٤].

[١] تفسير ابن أبي زمنين ١٥٢/٢.

[٢] رواه مسلم برقم (٢٨٠٥)

[٣] رواه الطبري ٩٧/٢٠

[٤] نفس المصدر

الهداية -

ولا يُعذر المشرك بحال^[١] لأن الحجة قائمة عليه في كل حال، أي لا يقع في الشرع وجود شرك اختياراً دون مشرك، وليس في دين الله

^[١] سرد الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على عدم العذر بالجهل في الشرك بالله تعالى وأنه لا فرق بين المعاند

والجاهل ما يلي:

من كتاب الله:

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾﴾ [الأعراف ٣٠]، قال الزجاج: "يدل على أن قوماً ينتحلون الإسلام ويزعمون أن من كان كافراً وهو لا يعلم إنَّه كافر فليس بكافر مُبْطِلُونَ لأمرين خَلَجَ، لأن الله جل ثناؤه قد أعلمنا أنهم يَحْسَبُونَ أنهم مهتدون، ولا اختلاف بين أهل اللغة في أن الحُسْبَانَ ليس تأويله غيرَ مَا يُعْلَم من معنى حسب" معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣١/٢

وقال أبو جعفر: "يقول تعالى ذكره: إن الفريق الذي حق عليهم الضلالة، إنما ضلوا عن سبيل الله وجازوا عن قصد المحجة، باتخاذهم الشياطين نصراء من دون الله، وظُءراً جهلاً منهم بخطأ ما هم عليه من ذلك، بل فعلوا ذلك وهم يظنون أنهم على هدى وحق، وأن الصواب ما أتوه وركبوا، وهذا من أبين الدلالة على خطأ قول من زعم أن الله لا يعذب أحداً على معصية ركبها أو ضلالة اعتقدها، إلا أن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها، فيركبها عناداً منه لربه فيها. لأن ذلك لو كان كذلك، لم يكن بين فريق الضلالة الذي ضلَّ وهو يحسب أنه هادٍ. وفريق الهدى، فَرَقَّ وقد فَرَّقَ الله بين أسمائهما وأحكامهما في هذه الآية" تفسير الطبري ٣٨٨/١٢

﴿وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَعَهُ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾﴾ [التوبة: ٦]، قال الطبري: يقول -تعالى ذكره- لنبيه وإن استأمنك يا محمد من المشركين الذين أمرتك بقتالهم وقتلهم بعد انسلاخ الأشهر الحرم أحد ليسمع كلام الله منك وهو القرآن الذي أنزله الله عليه ﴿فَأَجِرْهُ﴾ يقول: فأمنه حتى يسمع كلام الله وتتلوه عليه ﴿ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَعَهُ﴾، يقول: ثم رده بعد سماع كلام الله إن هو أبى أن يسلم ولم يتعظ بما تلوته عليه من كلام الله فيؤمن إلى ما مَنَعَهُ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾، يقول: تفعل ذلك بهم من إعطائك إياهم الأمان ليسمعوا القرآن وردك إياهم إذا أبوا الإسلام إلى ما مَنَعَهُ من أجل أنهم: قوم جهلة لا يفقهون عن الله حجة، ولا يعلمون ما لهم بالإيمان بالله لو آمنوا، وما عليهم من الوزر والإثم لتركهم الإيمان بالله " تفسير الطبري ١٣٨/١٤

وقال البغوي: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ﴾ فيما له وعليه من الثواب والعقاب ... ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا يعلمون دين الله وتوحيده فهم محتاجون إلى سماع كلام الله. قال الحسن: هذه الآية محكمة إلى قيام الساعة" تفسير البغوي ٣١٩/٢

﴿وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ مِنْكُمْ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾﴾ [البينة: ١].

قال البغوي: "﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، وهم اليهود النصارى، وَالْمُشْرِكِينَ، وَهُمْ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ، مُنْفَكِينَ﴾ مُنْتَهَيْنَ عَنْ كُفْرِهِمْ وَشُرَكَائِهِمْ وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ زَانِلِينَ مُنْفَصِلِينَ، يُقَالُ: فَكَكْتُ الشَّيْءَ فَأَنْفَكْتُ أَيِ انْفَصَلْتُ،

الهداية -

﴿لَفُظُهُ مُسْتَقْبَلٌ وَمَعْنَاهُ الْمَاضِي أَيْ حَتَّى أَتَيْتُمْ الْحِجَةَ الْوَاضِحَةَ، يَعْنِي مُحَمَّدٌ ﷺ أَنَاهُمْ بِالْقُرْآنِ فَبَيَّنَ لَهُمْ ضَلَالَتَهُمْ وَجَهْلَهُمْ وَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، فَهَذِهِ الْآيَةُ فَيَمُنُّ آمَنَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، أَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الْكُفْرِ حَتَّى أَتَاهُمُ الرَّسُولُ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ فَأَمَنُوا فَأَنْقَذَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالَةِ﴾ تفسير البغوي ٢٩٠/٥.

﴿وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَلَّا نَسْمَعُ بَلْ هُمْ أَصْلٌ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾﴾ [الأعراف ١٧٩]، قال مجاهد: ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا

﴿قال: لا يفقهون بها شيئاً من أمر الآخرة﴾﴾ ﴿وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾، الهدى ﴿وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ الحق، ثم جعلهم

كالأنعام سواء، ثم جعلهم شراً من الأنعام، فقال: ﴿بَلْ هُمْ أَصْلٌ﴾، ثم أخبر أنهم هم الغافلون» رواه الطبري برقم ١٥٤٤٨، فعطل الله عنهم وسائل الإدراك وجعلهم بمنزلة الأنعام بل هم أضل، وجعلهم من أهل الغفلة ومن أهل النار.

﴿وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾﴾ ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج ٩]، فجعل الله مصير الجاهل الذي يضل الناس بغير علم نار جهنم، قال الطبري: "يقول تعالى ذكره: ومن الناس من يخاصم في توحيد الله وإفراده بالألوهة بغير علم منه بما يخاصم به ﴿وَلَا هُدًى﴾ يقول: وبغير بيان معه لما يقول ولا برهان" تفسير الطبري ٥٧٣/١٨

﴿قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾﴾ [المؤمنون ١١٧]، قال يعي بن سلام ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾: لا حجة له به" تفسير يعي بن سلام ٢٩٠/١، أي سماهم الله كافرين لعبادتهم غير الله بغير حجة ولا علم أي بجهل.

﴿وقال تعالى: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا هُمْ مِن نَّاصِرِينَ﴾﴾ [الروم ٢٩]، قال الطبري: "اتبعوا أهواءهم، جهلا منهم لحق الله عليهم، فأشركوا الآلهة والأوثان في عبادته، ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ يقول: فمن يسدّد للصواب من الطرق، يعني بذلك من يوفق للإسلام من أضلّ الله عن الاستقامة والرشاد" الطبري ٩٧/٢٠، وفي الآية دلالة أن الشرك قرين الجهل.

﴿وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾﴾ [الحج ٧١]، قال أبو حفص سراج الدين الدمشقي: "﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ حجة ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ عن جهل وليس لهم به دليل عقلي فهو تقليد وجهل، والقول الذي هذا شأنه يكون باطلاً ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾، أي وما للمشركين من نصير مانع يمنعهم من عذاب الله" اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/١٤، وفي الآية دلالة أن الشرك قرين الجهل.

﴿وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾﴾ [العنكبوت ٨] قال السمعاني: "وقوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ إِنَّمَا قَالَ هَذَا؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ كُلَّهُ عَنِ جَهْلِ، فَإِنَّ الْعَالَمَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ" تفسير السمعاني ١٦٨/٤

﴿وقال تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَائِبُونَ أَعْبُدُوا إِلَٰهًا أَجْنَهُلُونَ﴾﴾ [الزمر ٦٤]، قال حرب الكرماني في مسائله «قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: الرَّجُلُ يَقُولُ لِلْمُشْرِكِ إِنَّهُ رَجُلٌ عَاقِلٌ؟ قَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَتْ لَهُمْ عُقُولٌ» مسائل حرب ٨٨١/٢.

❁ وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشْدَيْتُمْ قُلُوبَهُمْ ۖ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۚ﴾ [البقرة ١١٨] عَنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ قَالَ: «هُوَ قَوْلُ كُفَّارِ الْعَرَبِ وَرُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ بِنِ أَنَسٍ نَحْوُ ذَلِكَ» رواه ابن أبي حاتم، ١١٤١، وقال السمرقندي: "قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا يعلمون توحيد الله تعالى، ومعناه: وقال الجاهل من الناس - وهم الكفار -" تفسير السمرقندي ٨١/١

❁ وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۚ﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴿١١﴾﴾ [الكهف ١٠-١١].

قال الطبري: "وهذا من أدل الدلائل على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحدانيته، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء الذين وصف صفتهم في هذه الآية، أن سعيهم الذي سعو في الدنيا ذهب ضاللا وقد كانوا يحسبون أنهم محسنون في صنعهم ذلك، وأخبر عنهم أنهم هم الذين كفروا بآيات ربهم. ولو كان القول كما قال الذين زعموا أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يعلم، لوجب أن يكون هؤلاء القوم في عملهم الذي أخبر الله عنهم أنهم كانوا يحسبون فيه أنهم يحسنون صنعه، كانوا مثابين ماجورين عليها، ولكن القول بخلاف ما قالوا، فأخبر جل ثناؤه عنهم أنهم بالله كفر، وأن أعمالهم حابطة" تفسير الطبري ١٢٨/١٨

وعن أبي الطفيل، قال: قام ابن الكواء إلى علي، فقال: من الأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، قال: ويؤلك أهل حروراء منهم" رواه ابن أبي حاتم ١٢٧/١٨.

وقال ابن منده: ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ وَوَحَّدَانِيَّتِهِ كَالْمُعَانِدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ ضَلَالَتِهِمْ وَمُعَانَدَتِهِمْ: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۚ﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠﴾ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ

أَبِي طَالِبٍ عليه السلام لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا فَقَالَ: كَفَرَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ كَانَ أَوَّلُهُمْ عَلَى حَقٍّ، فَأَشْرَكُوا بِرَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ وَابْتَدَعُوا فِي دِينِهِمْ، وَأَحْدَثُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي الضَّلَالَةِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى هُدًى، وَيَجْتَهِدُونَ فِي الْبَاطِلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى حَقٍّ،

ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا. وَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام مِنْهُمْ أَهْلُ حَرُورَاءَ" التوحيد لابن منده ٣١٤/١

والاجتهاد في الأصول غير مقبول، والمخطئ في ذلك غير معذور بالإجماع، قال أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني: "ومن قول أهل السنة: أنه لا يعذر من أداه اجتهاده إلى بدعة، لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة فسماهم عليه الصلاة والسلام مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام ماجورا وإن أخطأ" الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ص: ١٢١ وهذا إجماع على أنه لا يعذر من أداه اجتهاده إلى بدعة، فكيف بمن أداه اجتهاده إلى الشرك!!، قال اللالكائي «أجمع أهل السنة والجماعة على أنه لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد، وأنه لا مجال للرأي وإعمال العقل فيها، وأنه لا يسمع مسلم فيها إلا التسليم والإتباع لعقيدة السلف الصالح، وأنه من لم يسعه ما وسعهم فلا وسع الله عليه» شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣١٥

❁ وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ﴾ [الروم ٧]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَغْنِي: «الْكُفَّارُ، يَغْرِفُونَ عُمْرَانَ الدُّنْيَا، وَهُمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ جُهَالٌ» تفسير بن كثير ٣٠٥/٦.

ومن السنة والأثر

❁ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ﴿مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ﴾ رواه مسلم ٢٦، وفيه دلالة أن من جهل التوحيد ومعنى لا إله إلا الله دخل النار، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا

مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿الزخرف ٨٦﴾ قال السمعاني: " وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ مَعْنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ، وَهُوَ مَنْ شَهِدَ بِإِلَهٍ إِلَّا اللَّهَ وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ظَاهِرُ الْمَعْنَى، وَمَعْنَاهُ: يَشْهَدُونَ عَنْ عِلْمٍ " تفسير السمعاني ١٢٠/٥.

❖ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «صَارَتِ الْأَوْتَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَا وَدَّ كَانَتْ لِكُلِّ يَدُومَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَا سُوعٌ كَانَتْ لِهَذِيلٍ، وَأَمَا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لَبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبْيٍ، وَأَمَا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَا نَسْرُ فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ لَالِ ذِي الْكَلَّاحِ، أَسْمَاءُ رَجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنْ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمَوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ وَتَسَخَّ الْعِلْمُ عُبِدَتْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم ٤٩٢٠ وَمَعْنَاهُ أَنْ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ كَانَتْ بَعْدَ ذَهَابِ الْعِلْمِ وَحُلُولِ الْجَهْلِ فَالشَّرِكُ قَرِينُ الْجَهْلِ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَخْرُجُ الدَّجَالُ فِي خَفَقَةٍ مِنَ الدِّينِ، وَإِذَا بَارِ مِنَ الْعِلْمِ" وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ١٤٩٥٤.

❖ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا عَذْرَ لِأَحَدٍ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسْبُهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى تَرَكَهَا حَسْبُهَا ضَلَالَةٌ، فَقَدْ بَيَّنْتَ الْأُمُورَ، وَثَبَّتَ الْحُجَّةَ، وَانْقَطَعَ الْعَذْرُ». شَرْحُ السَّنَةِ لِلْبَهَارِيِّ ٣٦/١.

❖ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَتَأْتِيهَا إِلَّا نَسْنُ مَا عَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار ٦] فَقَالَ: «غَرَّهُ وَاللَّهِ جَهْلُهُ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِرَقْم ١٩١٧٤.

❖ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلَا لَا يَقْلُدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا، إِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنَّهُ لَا أَسْوَةَ فِي الشَّرِّ» أَخْرَجَهُ الطِّرَافِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (١٦٦٩) بِرَقْم (٨٧٦٤، ٨٧٦٧)، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (١٨٠١): رَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ. فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ فَجَعَلَ التَّقْلِيدَ وَالتَّمَتُّعَ عَلَى الْكُفْرِ وَلَمْ يَعْزُرْهُ بِذَلِكَ.

❖ عَنْ الْمُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ زَادَانَ يَقُولُ: «بَلَّغْنِي أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ يُخَشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُونَ، قَالَ: وَبَلَّغْنِي أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَنْتُمْ خَصَمَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي السَّنَةِ بِرَقْم ٨٥٣.

❖ وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ قَالَ: مَنْ بَعْدَ مَا أَرَاهُمْ اللَّهُ مِنْ إِخْيَاءِ الْمَوْتَى وَمَنْ بَعْدَ مَا أَرَاهُمْ مِنْ أَمْرِ الْقَتِيلِ ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ ثُمَّ عَذَّرَ اللَّهُ الْحِجَارَةَ وَلَمْ يَعْزُرْ شَقِي ابْنَ آدَمَ فَقَالَ ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ " الدر المنثور ١٩٧/١.

ومن أقوال العلماء

❖ قَالَ الْمُرُوزِيُّ: "وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ فِي كُلِّ خَالٍ كُفْرٌ قَبْلَ الْخَيْرِ وَبَعْدَ الْخَيْرِ" تعظيم قدر الصلاة ص ٥٢٠.

❖ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "لَوْ عَزَرَ الْجَاهِلُ، لَأَجَلَ جَهْلُهُ لَكَانَ الْجَهْلُ خَيْرًا مِنَ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ يَحُطُّ عَنْ الْعَبْدِ أَغْبَاءَ التَّكْلِيفِ وَبُرْخَ قَلْبِهِ مِنْ ضُرُوبِ التَّغْنِيفِ، فَلَا حُجَّةَ لِلْعَبْدِ فِي جَهْلِهِ بِالْحُكْمِ بَعْدَ التَّبْلِيغِ وَالتَّمْكِينِ، ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾" المنثور من القواعد ١٧/٢.

❖ وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الْمَلْطِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ مَنَاطٌ مَكْفَرٌ فَقَالَ: "وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْتَزِلَةَ بَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ وَجَمِيعَ أَهْلِ الْقُبْلَةِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ مِنْ شَكٍّ فِي كَافِرٍ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي الْكُفْرِ لَا إِيمَانَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ كُفْرًا مِنْ إِيمَانٍ فَلَيْسَ بَيْنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ دُونَهُمْ خِلَافٌ أَنَّ الشَّكَّ فِي الْكَافِرِ كَافِرٌ" التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ٤٠/١.

الهداية -

مشرك مسلم إلا في عقول أحفاد الجهم، لأن الحنيف غير المشرك قال تعالى: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج ٣١]، قال أبو بكر الصديق: «كان الناس يحجون وهم مشركون فكانوا يسمونهم حنفاء الحجاج، فنزلت ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾» [١].

وكل من تلبس بالشرك مختاراً يُسمى مشركاً في كل أحواله عالماً كان أو جاهلاً، مُعانداً كان أو مُعرضاً، متأولاً كان أو مُلبساً عليه يحسب أنه من المهتدين، كان قبل الرسالة أو بعدها، حديث عهد بإسلام أو يعيش في نائية، إذ الحجة قائمة عليه بالفطرة والميثاق وهي لا تنفك عنه في جميع هذه الأحوال، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۖ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۖ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾

﴿[الشمس] قال الطبري: "يقول تعالى ذكره: فبين لها ما ينبغي لها أن تأتي أو تذر من خير أو شرٍّ أو طاعة أو معصية" [٢]، وعن ابن عباس، قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ يقول: بَيِّنَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ" وقال: "عَلَّمَهَا الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ" [٣]، وقال ابن منده: "ذَكَرُ اسْتِدْلَالٍ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَلَمْ يَأْتِهِ رَسُولٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِراً عَنْ إِيْمَانِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ قَبْلَ الرِّسَالَةِ: ﴿قَالَ يَنْفَوِمِ إِيَّيَ بَرِيٍّ مِّمَّا تَشْرِكُونَ﴾ [٤] إِيَّيَ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٤].

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٣٩١٦

[٢] تفسير الطبري ٤٥٤/٢٤

[٣] نفس المصدر

[٤] كتاب التوحيد ٣٠٦/١

الهداية -

وعليه فالبراءة من الشرك تقتضي حتماً البراءة من المشركين حيث لا يتصور شرعا وجود شرك دون مشرك، والأدلة الواردة في الأولى دالة على الثانية كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ﴿٦٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي

عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزخرف ٢٨]، فهي في البراءة من العابدين ومما يعبدون وجاء تفصيلها في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُاُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [

الممتحنة ٤]، فقدّم البراءة من العابدين لأنها تتضمن البراءة مما يعبدون، فهي براءة من العامل وعمله ومن العابد وعبادته... إذاً فمفاصلة الشرك كله لا تتم إلا بالبراءة من أهله واعتقاد أنهم على دين باطل، فمن حقق هذه المفاصلة تحقق بقوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ .

وصاحب الفطرة السليمة لا يستطيع أن يتصور أن يكون المرء على الحق وهو يرى الباطل حقاً، قال تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ ﴿٣١﴾ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴿٣٢﴾ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [يونس ٣٢]، وكيف يكون المرء مسلماً وهو يرى المشركين على دينه؟ فهذا قطعاً لا يعرف الإسلام من الشرك... وكيف لرجلٍ يجهلُ ابتداءً حقيقة الإسلام يكون معتقداً له، وكيف يُعَدُّ من أهله وهو لا يعرف مدلوله ابتداءً، فالاعتقاد فرع عن المعرفة فإذا جهل حقيقة عقيدة ما كيف يكون من المعتنقين لها ويُعَدُّ من أهلها؟... إنها واضحة عند أصحاب الفطرة السليمة، وهذا الوضوح كذلك تقرر في كتاب الله: إن

الهداية -

الإسلام لا ينعقد إلا بالبراءة من المشركين كما سيأتي بيانه - بحول الله وقوته - .

وفي تقرير ذلك نقول أن النبي ﷺ بُعِثَ في قوم مشركين جاهليين أهل فطرة وغفلة، فلما دعاهم إلى التوحيد قالوا: ﴿أَجْعَلِ آلَهُةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [صه]، وقال فيهم تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وَيَقُولُونَ آيُنَا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ

﴿[الصافات ٣٦] ، فالدعوة إلى التوحيد - التي سبق تفصيلها في باب الاستسلام لله بالتوحيد - قُوبِلَتْ بالكفر والصد والعناد، قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام ٦٦]، وفي

المقابل اصطفى الله أهل الهداية من السابقين الأولين فأجابوا داعي الإسلام ... ولا شك أن الخارج من الجاهلية إلى الإسلام يرى قومه على ضلالة وأنهم على دين باطل وليسوا على شيء من الحق، وهذا المعنى

أدركه عمرو بن عَبَسَةَ السُّلَيمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بفطرته حيث قال: «كُنْتُ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَتَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ»^[١]، وأدركه زيد بن عمر بن نفيل كذلك، فعَنْ أَسْمَاءَ

بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: «رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ نَفِيلٍ قَائِمًا مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ يَقُولُ: يَا مَعَاشِرَ قُرَيْشٍ، وَاللَّهِ مَا مِنْكُمْ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ غَيْرِي»^[٢]، وأدركها غيرهم كما روى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى

^[١] رواه مسلم برقم ٢٩٤

^[٢] رواه البخاري برقم ٣٨٢٨، قال محمد بن إسحاق: " قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنَ نَفِيلٍ فَوَقَفَ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ، وَفَارَقَ دِينَ قَوْمِهِ، فَاعْتَزَلَ الْأَوْثَانَ وَالْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالِدَبَائِحَ الَّتِي ذَبَحَ عَلَى الْأَوْثَانِ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ الْمُؤَدَّةِ، وَقَالَ: أَعْبُدُ رَبَّ إِبْرَاهِيمَ، وَبَادَى قَوْمَهُ بِغَيْبٍ مَا هُمْ عَلَيْهِ. سيرة ابن هشام ٢٢٥

فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ قَالَ: «نَزَلَتْ هَاتَانِ الْآيَتَانِ فِي ثَلَاثَةِ نَفَرٍ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فِي زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَأَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ، وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ»^[١]، وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، حَدَّثَنِي سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ جَبِّ، وَكَانَ أَهْلُ قَرْيَتِي يَعْبُدُونَ الْخَيْلَ الْبُلُقَ، وَكُنْتُ أَعْرِفُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ» الحديث^[٢].

لذلك قررنا أن البراءة من المشركين تُدرَك بالفطرة ومن لم يحقق البراءة من المشركين فهو في مرتبة المشرك الذي لم يحقق البراءة من الشرك للتلازم بين البراءتين، فالمُوحِد ابتداءً مُفَارِقٌ لَملة الشرك إلى دين الإسلام، وهذا يقتضي منه اعتقاد بطلان ما كان عليه والبراءة من قومه واعتقاد أنهم على دين باطل، وأنه قد فارق دينهم إلى الدين الحق وهذا القدر يدركه الموحِد بفطرته.

ولقد كان مشركي قريش يعلمون أن هذه الدعوة المحمّدية تقتضي ترك عبادة الآلهة وتكفير الآباء وتسفيه عقول العابدين كما روى ابن إسحاق في السيرة قال: "ثم إن أبا بكر لقي رسول الله ﷺ فقال: أحق ما تقول قريش يا محمد من تركك آلهتنا، وتسفيهك عقولنا وتكفيرك آباءنا؟ فقال رسول الله ﷺ: ﴿يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّي رَسُولُ اللَّهِ وَنَبِيهِ، بَعَثَنِي لِأُبَلِّغَ رِسَالَتَهُ وَأَدْعُوكَ إِلَى اللَّهِ بِالْحَقِّ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لِلْحَقِّ أَدْعُوكَ، إِلَى اللَّهِ يَا أَبَا بَكْرٍ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا يَعْبُدُ غَيْرَهُ، وَالْمَوَالَاةَ عَلَى طَاعَتِهِ وَأَهْلَ طَاعَتِهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَلَمْ يَفِرْ، وَلَمْ يَنْكُرْ، فَأَسْلَمَ وَكَفَرَ بِالْأَصْنَامِ، وَخَلَعَ الْأَنْدَادَ، وَأَقَرَّ بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ وَهُوَ مُؤْمِنٌ مُصَدِّقٌ﴾"^[٣]

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٨٣٨٠

^[٢] رواه الطبري في المعجم الكبير برقم ٦٠٧٣

^[٣] سيرة بن اسحاق ١/٣٩

الهداية -

وهذا المعنى جاء واضحاً في كتاب الله في غير ما موضع ومنه سورة الكافرون التي سماها النبي ﷺ: البراءة من الشرك، فعَنْ قُرْوَءِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَمَجِيءُ مَا جَاءَ بِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِتُعَلِّمَنِي شَيْئاً أَقُولُهُ عِنْدَ مَنْأَمِي، قَالَ: " إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَاقْرَأْ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] ثُمَّ نَمْ عَلَى خَاتِمَتَيْهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشِّرْكِ »^[١]. ووجه الدلالة أن سورة الكافرون مُفْتَتِحَةٌ وَمُخْتَتِمَةٌ بالبراءة من الكافرين ومن دينهم فسمّاها النبي ﷺ براءة من الشرك، قَالَ الْفُتَيْبِيُّ: "وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ سَرِّكَ أَنْ نَدْخُلَ فِي دِينِكَ عَامًّا فَادْخُلْ فِي دِينِنَا عَامًّا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ: لَكُمْ دِينُكُمْ الشِّرْكَ، وَلِيَ دِينِ الْإِسْلَامِ"^[٢]، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو الْجَوْزَاءِ يَقُولُ: «أَكْثَرُوا قِرَاءَةَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَابْرُؤُوا مِنْهُمْ»^[٣].

والبراءة من الشرك هي: ترك الشرك واعتقاد عدم أحقية الآلهة الباطلة للعبادة، وينقضها التلبس بالشرك.

وأما البراءة من المشركين فهي: مفارقة المشركين في الدين واعتقاد أنهم على دين باطل، وينقضها أسلمة المشركين واعتقاد أنهم معذورون بالجهل أو التأويل.

والتلازم بينهما: يقتضي أنه لا يصح ترك الشرك إلا باعتقاد أن أهله على دين باطل وعلى غير ملة إبراهيم، ومن سَمَّى المشرك مسلماً فقد سَمَّى الشرك إسلاماً وهو لا يعرف الكفر من الإسلام، وحكى أبو الحسين الملطي الإجماع على أن الجهل مناط مكفر فقال:

^[١] رواه النسائي برقم ١٠٥٦٩

^[٢] تفسير البغوي ٣١٨/٥

^[٣] فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة ١٠٨/١

الهداية -

"وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْتَزِلَةَ بَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ وَجَمِيعَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي كَافِرٍ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّ الشَّاكَّ فِي الْكُفْرِ لَا إِيمَانَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ كُفْرًا مِنْ إِيمَانٍ فَلَيْسَ بَيْنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ دُونَهُمْ خِلَافٌ أَنَّ الشَّاكَّ فِي الْكَافِرِ كَافِرٌ"^[١]، لا كما يدعيه الجهمية أن الجهل عذر مُبَرَّر بل هو مناطُ مُكْفَرٍ، قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ: سَأَلْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ شَبِيبٍ عَنْ عِلْمِ الْحُلَوَانِيِّ، قَالَ: يَرْمِي فِي الْحَشِّ. ثُمَّ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: مَنْ لَمْ يَشْهَدْ بِكُفْرِ الْكَافِرِ فَهُوَ كَافِرٌ"^[٢].

المطلب الأول: الأدلة الواردة في البراءة من الشرك

والآيات الواردة في البراءة من الشرك جاء في سياق تفسير كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، وبيان حقيقة ملّة إبراهيم ودعوة الرُّسل أقوامهم إلى الإسلام، وهي كثيرة منها:

﴿قَالَ اللَّهُ تَبَّ﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ

﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي﴾ ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ

يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف ٢٨]، عن السدي ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: «

خلقني. وقوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ يقول تعالى ذكره:

وجعل قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ وهو قول: لا

إله إلا الله، كلمة باقية في عقبه، وهم ذريّته، فلم يزل في ذريّته من

يقول ذلك من بعده»^[٣].

[١] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ٤٠/١

[٢] تاريخ بغداد ٣٧٧/٧

[٣] تفسير الطبري ٥٨٩/٢١

الهداية -

فالكلمة الباقية هي لا إله إلا الله كما قال مجاهد وقتادة وغيرهم^[١] وفسرت بالبراءة من الشرك وإفراد الله بالعبودية، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام ١٥١].

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُي وَاحِدٌ وَإِنِّي بِرِيٍّ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام ١٩]، وقال تعالى: في سياق قصة عاد من قول هود: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ أَنَّ بَرِيٍّ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود ٥٥]، قال الطبري: "وهذا خبر من الله تعالى ذكره، عن قول قوم هود: أنهم قالوا له إذ نصح لهم ودعاهم إلى توحيد الله وتصديقه وخلع الأوثان والبراءة منها: لا نترك عبادة آلهتنا، وما نقول إلا أن الذي حملك على ذمها والنهي عن عبادتها، أنه أصابك منها خبلٌ من جنون"^[٢].

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ [٥١] إذ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَكِفُونَ ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبْدِينَ﴾ [٥٢] قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٥٣﴾ [الأنبياء ٥٣]، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَكِفُونَ﴾ قَالَ: «عابدون. وفي قوله: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبْدِينَ﴾ أَي عَلَى دِينٍ، وَإِنَّا مَتَّبِعُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ»^[٣]، وفيه دلالة على أن الشرك ملّة ودين ولا يصحُّ

[١] نفس المصدر

[٢] تفسير الطبري ٣٦١/١٥

[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٣٦٦٩

الهداية -

الإسلام إلا بالبراءة منه ومن أهله المعتنقين له، إذ البراءة من الدين تقتضي البراءة من أهله وإلا لكانت لغواً.

❖ **آية الممتحنة:** جمعت ما افترق في غيرها وبَيَّنَّت صريح الملة الحنيفية وفسرت الكلمة الباقية ونصت على الأسوة الحسنة التي أُمِرَت هذه الأمة باتِّباعها، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلْعَدَؤُةٌ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ [١]

الممتحنة [٤]، قال أبو جعفر وقوله: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يقول: حين قالوا لقومهم الذين كفروا بالله وعبدوا الطَّاغوت: أيها القوم إنا برآء منكم، ومن الذين تعبدون من دون الله من الآلهة والأنداد، وقوله: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلْعَدَؤُةٌ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾ يقول جل ثناؤه مخبراً عن قيل أنبيائه لقومهم الكفرة: كفرنا بكم، أنكرنا ما كنتم عليه من الكفر بالله وجحدنا عبادتكم ما تعبدون من دون الله أن تكون حقاً، وظهر بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً على كفركم بالله، وعبادتكم ما سواه، ولا صلح بيننا ولا هوادة، ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾، يقول: حتى تُصَدِّقوا بالله وحده، فتوجِّدوه، وتفردوه بالعبادة" [١]، وقال البغوي: "يَأْمُرُ حَاطِبًا وَالْمُؤْمِنِينَ بِالْإِفْتِدَاءِ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالَّذِينَ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّبَرُّؤِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" [٢].

[١] تفسير الطبري ٣١٧/٢٣

[٢] تفسير البغوي ٧١/٥

وجاء في السنة

❖ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ، وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»^[١]، قال عبد الرحمن بن حسن: "وأما قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «وكفر بما يعبد من دون الله»، فهذا شرط عظيم لا يصح قول: لا إله إلا الله إلا بوجوده، وإن لم يوجد لم يكن من قال: لا إله إلا الله معصوم الدم والمال، ولأن هذا هو معنى: لا إله إلا الله، فلم ينفعه القول بدون الإتيان بالمعنى الذي دلَّ عليه، من ترك الشرك والبراءة منه وممن فعله، فإذا أنكر عبادة كل ما يعبد من دون الله وتبرأ منه وعادى من فعل ذلك، صار مسلمًا معصوم الدم والمال، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^[٢]

البقرة ٢٥٦ [٢].

❖ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِئًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: "الْإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ"^[٣].

❖ وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِيمَانِ؟ فَقَالَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْإِسْلَامُ الْإِقْرَارُ» قَالَ: وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ مَنْ قَالَ فِي الَّذِي قَالَ جِبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، إِذْ سَأَلَهُ عَنِ

^[١] رواه مسلم برقم ٣٧

^[٢] «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ٢٧، ٢٨).

^[٣] رواه البخاري برقم ٥٠

الهداية -

الإسلام، فَقَالَ لَهُ: فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ نَعَمْ، فَقَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا الَّذِي قَالَ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ أَيْضًا فَقَالَ: «هَذَا مُعَانِدٌ لِلْحَدِيثِ»^[١] ومما جاء في حديث جبريل "الإسلام: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا".

❁ وَعَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اشْتَرِطُ عَلَيَّ فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالشَّرْطِ، قَالَ: ﴿أَبَايِعُكَ عَلَى أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَنْصَحَ الْمُسْلِمَ، وَتَبْرَأَ مِنَ الْمُشْرِكِ﴾^[٢].

وقال البرهاري: "ولا نخرج أحدا من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله، أو يرد شيئا من آثار رسول الله ﷺ، أو يذبح لغير الله، أو يصلي لغير الله، فإذا فعل شيئا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام"^[٣].

المطلب الثاني: الأدلة الواردة في البراءة من المشركين

وبمثل هذا الوضوح والتنصيص في الدلالة كذلك جاءت الأدلة الواردة في البراءة من المشركين ومنها:

❁ قَالِ تَبَّ لِلَّذِينَ قَالُوا لَنَا عَهْدٌ أَلَيْسَ بِالْعَهْدِ وَقَدْ جَاءَ بِنَبَأٍ بِهِ نَبَأُ الْمَسْكُونِ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَأَنْتُمْ مِمَّنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المتحنة: ٤] الآية، فهذه براءة الأنبياء من المشركين، فالبراءة من الشرك تقتضي البراءة من المشركين والبراءة من الأوثان تقتضي البراءة من عابديها كما سبق بيانه في آية

^[١] رواه الخلال في السنة برقم ١٠٩٦

^[٢] رواه أحمد برقم ١٩٢٣٣

^[٣] شرح السنة للبرهاري ٦٤

الهداية -

الممتحنة، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم ٤٨]، فقاموا على اعتزالهم على اعتزال معبوداتهم وكقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [١٦٠]، وإذ أَعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرفَقًا﴾ [الكهف ١٦٠]. فأشار إلى اعتزالهم واعتزال ما يعبدون من دون الله، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس ١٠٥]، قال أبو جعفر: ويعني بقوله: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾، أقم نفسك على دين الإسلام، ﴿حَنِيفًا﴾ مستقيماً عليه، غير معوج عنه إلى يهودية ولا نصرانية، ولا عبادة وثن ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يقول: ولا تكونن ممن يشرك في عبادة ربه الآلهة والأنداد، فتكون من الهالكين^[١].

❁ وَقَالَ تَمَّالٌ ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ [الشورى ١٥]، قَالَ الْبَغَوِيُّ: "أَيُّ: نَحْنُ بُرَاءُ مِنْكُمْ" [٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلٌ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيْعُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيْعٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس ٤١]، قَالَ السَّامِعَانِي: "قَوْلُهُ: ﴿أَنْتُمْ بَرِيْعُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيْعٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾

[۱] تفسیر الطبری ۲۱۲/۱۵

[۲] تفسیر الطبری ۱۹۶/۷

الهداية -

﴿هَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ وَمِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾﴾^[١].

فتقرر بذلك أنه لا يصح إسلام المرء حتى يحقق البراءة من الشرك والمشركون بدلالة النصوص المفسرة لكلمة التوحيد، وبإجماع جميع أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كما حكى الإجماع عبد الرحمن بن حسن حيث قال: "أجمع العلماء سلفاً وخلفاً من الصحابة والتابعين والأئمة، وجميع أهل السنة: أن المرء لا يكون مسلماً إلا بالتجرد من الشرك الأكبر، والبراءة منه وممن فعله، وبغضهم ومعاداتهم بحسب الطاقة والقدرة، وإخلاص الأعمال كلها لله"^[٢].

وإذا تحقق التلازم بين الشرك والمشرک تحقق التلازم بين البراءة من الشرك والبراءة من المشرک، فلا إله إلا الله ركنها البراءة من الشرك والمشرکين ومن لم يأت بها لا يصح إسلامه وليس من أهل لا إله إلا الله، وهي نفسها البراءة من الأديان المتضمنة البراءة من الدين الباطل وعُبادِه المشرکين كما قال إسحاق بن منصور الكوسج: قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: إِذَا جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَالَ: اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ؟ قَالَ: فَإِنَّ السَّنَةَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَعْرِضَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَرَّرْتُ بِكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَبَرِئْتُ مِنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فَهَذَا الْعَرَضُ التَّامُّ الَّذِي اجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَبُولِ ذَلِكَ، وَصَيَرُوهُ دَخُولًا فِي الْإِسْلَامِ وَبَرَاءَةً مِنَ الشَّرْكِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ الْعَارِضُ عَلَى الْمَشْرُكِ الْإِسْلَامِ عَلَى

^[١] تفسير السمعاني ٣٨٥/٢

^[٢] الدرر السنية: (١١ / ٥٤٥).

الهداية -

شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسولُ الله [فهذا] دخول في الإسلام، إذا كان ذلك على معنى الدخول في الإسلام كما قال النبي ﷺ حيث دخل مدراس اليهود فعرض على اليهودي الإسلام قدر هذا، فلما قال ومات اليهودي، قال النبي ﷺ: "صَلُّوا على أخيكم". فإنَّما احتطنا أن يكون الذي يعرض على الذمي الإسلام، يعرض عليه الخصال الأربع، كي لا يكون اختلافًا من العلماء" [١].

وعَنْ سُلَيْمِ أَبِي عَامِرٍ: «أَنَّ وَفَدَ الْحَمْرَاءِ أَتَوْا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يُبَايِعُونَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى مَنْ وَرَاءَهُمْ، فَبَايَعَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَأَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَيَصُومُوا، وَيَدْعُوا عِيدَ الْمَجُوسِ، فَلَمَّا قَالُوا: نَعَمْ، بَايَعَهُمْ» [٢].



[١] مسائل الكوسج " ٣٣٧٠

[٢] السنة للخلال برقم ١١٠٢

الفصل الثاني

أنواع الأدلة الواردة في تكفير المشركين

قال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ١٢٢] قال ابن عباس: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾، يعني: «من كان كافراً فهديناه» ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾، يعني بالنور: القرآن، من صدق به وعمل به ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾، يعني: بالظلمات، الكفر والضلالة»^[١].

إنَّ التوحيد يُنشئ في القلب حياة بعد موت، وفي البصيرة نوراً بعد ظلمة، نورٌ يبدو تحت أشعته كلُّ شيء على حقيقته في ميزان العقيدة الصحيحة، التي تُصنّفُ الناس بين مؤمن وكافر... إنها رؤية جديدة لم تكن قبْلَ هذه الحياة لذلك القلب الذي نوّره الله بنور الإيمان، فيكشِفُ له ظاهرَ الناس ومَعَالِمَ الطريق وسواءَ السبيل... إن هذا القلب الذي نوّره الله بنور التوحيد لا يجد حرجاً في تكفير من كفرهم الله عزَّ وجل ولو كانت الأرض كلها، إذا كان يسير بهذا النور وقلبه ينبض بهذه الحياة، فهو متبعٌ لكتاب ربه على بينةٍ من أمره فلا يترك اليقين إلى وساوس الشياطين، ولا يميل عن ملة إبراهيم إلى أهواء المخلوقين، وله في أبيه إبراهيم الأُسوة الحسنة لما قال: ﴿يَا سَارَّةُ:

^[١] تفسير الطبري برقم ١٣٨٤٢

لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ»^[١] وعن ابن عباسٍ في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] قَالَ: «كَانَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مِنْ قَوْمِهِ أَحَدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ غَيْرُهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ: ﴿كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾»^[٢]، وَعَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾: «كَانَ مُؤْمِنًا وَحْدَهُ وَالنَّاسَ كُفَّارًا كُلَّهُمْ»^[٣].

وفي هذا الفصل سوف نُقيم أنواع الأدلة على كفر المشركين بين العين والجنس والقرى والأقوام فنقول:

المطلب الأول: تكفير المعين

وهو تكفير المشركين بأعيانهم، والله عز وجل في كتابه الكريم كَفَّرَ أَعْيَانًا بِأَسْمَائِهِمْ كَأَبِي لَهَبٍ وَامْرَأَتَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۚ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۚ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۚ وَامْرَأَتُهُ ۚ حَمَّالَةَ الْخَطَبِ ۚ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۚ﴾، وَكَفَّرَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ [القصاص: ٨]، وَكَفَّرَ أَعْيَانًا بِأَوْصَافِهِمْ كَالْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، كَمَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [القلم: ١٠]، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ..»^[٤]، وَالْأَخْنَسُ بْنُ شَرِيقٍ كَمَا قَالَ السُّدِّيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ

[١] رواه البخاري برقم ٣٣٥٨

[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٢٦٨١

[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٦٨٢

[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٩٠٣١

الهداية -

عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿البقرة ٢٠٤﴾: «نَزَلَتْ فِي الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقٍ الثَّقَفِيِّ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي زُهْرَةَ»^[١].

وكَفَّرَ اللَّهُ عَيْنًا مَشَاعَةً تَلَبَّسَتْ بِوَصْفِ الشَّرْكَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلُوبًا تَمَتَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾^[٢]، قَالَ السَّمْعَانِي: "قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَبِي حَذَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِي، وَقِيلَ: فِي كُلِّ كَافِرٍ"^[٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^[المؤمنون ١١٧]، قَالَ الْبَغَوِيُّ: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾، أَيُّ: لَا حُجَّةَ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي دَعْوَى الشِّرْكِ"^[٣].

والله عز وجل أطلق تكفير المعين ممن أشرك بالله تعالى، ولم يقيده بالتعريف والبيان فضلاً عن إقامة الحجة وفهمها وإزالة الشبهة وكشفها، ومن قيده - كالجراحسة والمداخلة - بذلك يحتاج إلى دليل ولا دليل إلا التحكُّم والتجهم، بل منهج القرآن: تكفير من أشرك بالله مطلقاً سواءً أكانت عيناً أو جنساً أو قومياً وليس في النصوص شروط وموانع في هذا الباب - الشرك بالله -، بل من وقع في الشرك وقع الشرك عليه وكان مشركاً بالله تعالى، ويلزم من قال بالتعريف للمشركين أن يقول بالتعريف لليهود والنصارى والمجوس ولا يكفرهم إلا بعد التعريف لأنَّ الكل فاقد للإسلام وهذا ظاهر جداً بالاعتبار إذ كلها ملل غير الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٩٠٣١

^[٢] تفسير القرآن للسمعاني ٤/٤٦٠

^[٣] تفسير البغوي ٣/٣٧٨

الهداية —

وَالصَّبِيَّانَ وَالنَّصْرَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ
الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿[الحجج ١٧]﴾ قَالَ قَتَادَةَ: «الصابئون
قوم يعبدون الملائكة ويصلون القبلة ويقرؤون الزبور والمجوس
عبدة الشمس والقمر والنيران، وأما الذين أشركوا فهم عبدة الأوثان
﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ قَالَ: الأديان ستة: فخمسة
للشيطان، ودين لله عز وجل»^[١]، فما الفرق بين ملة وملة إلا التحكم
واللهوى، قال تعالى: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ
﴿[القمر ٤٣]﴾ قال الربيع بن أنس في قوله: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ﴾:
«كفار هذه الأمة»^[٢].

أما الانتساب إلى الإسلام مع البقاء على ملة الشرك واستدامته
وعدم اجتناب الطاغوت وطاعته ولا البراءة من المشركين وتكفيرهم،
لا يصير به المرء مسلماً فتكون بذلك دعوى لا تُصحح إسلامهم ولا
يترتب عليها أحكام في دين الله عز وجل، وهو انتساب لا اعتبار له في
الشرع، وأهله هم من أهل الشرك وملة الكفر سواءً بسواء، قال
تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ
الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة ١١] عَنِ الرَّبِّيعِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿فَإِنْ تَابُوا
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ يَقُولُ: «تَوْبَتُهُمْ خَلْعُ الْأَوْثَانِ وَعِبَادَتُهَا»، وَعَنْ مُقَاتِلِ
بْنِ حَيَّانَ قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَمْ
تَقْتُلْتُهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ»، وَرَوَى عَنِ الضَّحَّاكِ: «فَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ»^[٣].

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٣٨٠٧

^[٢] تفسير الطبري ٦٠١/٢٢

^[٣] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٩٢٧٢ و٩٢٧٣

الهداية -

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢] ،
قال شمر بن عطية: «لِمَن تَابَ مِنَ الشِّرْكِ، وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَأَدَّى
الْفَرَائِضَ ثُمَّ اهْتَدَى﴾ قال: «لِلسُّنَّةِ» [١].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا
وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران ٦٧] عن عامر، قال: «قالت اليهود:
إبراهيم على ديننا وقالت النصارى: هو على ديننا. فأنزل الله عز
وجل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ الآية، فأكد ذنبهم اللّه،
وأدحض حجّتهم يعني: اليهود الذين ادّعوا أن إبراهيم مات يهوديًا».
وعن الربيع مثله [٢].

فنسبة اليهود والنصارى وعُباد الأوثان أنفسهم إلى ملّة إبراهيم لم
يصحّ دينهم، ولا اعتبار له في الأسماء ولا في الأحكام، ويدل عليه
قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران ٨٣] ، قال
البغوي: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ
الْكِتَابِ اخْتَلَفُوا فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ أَنْ: «كَلاَّ
الْفَرِيقَيْنِ بَرِيءٌ مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنْ دِينَهُ الْإِسْلَامُ» ،
فَغَضِبُوا وَقَالُوا: لَا نَرْضَى بِقَضَائِكَ وَلَا نَأْخُذُ بِدِينِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ، قَرَأَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ

[١] رواه الالكائي في شرح أصول الاعتقاد برقم ٧٣

[٢] رواه الطبري برقم ٧٢١١

الهداية -

يَبْغُونَ بِالْيَأْيَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، وَقَرَأَ الْآخَرُونَ

بِالتَّاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ﴾، ﴿وَلَهُمْ أَسْلَمٌ﴾: خَضَعَ وَانْقَادَ^[١].

وقوله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ

الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿ [آل عمران ٢٠] ، قال البغوي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ

حَاجُّوكَ﴾، أَي: خَاصَمُوكَ يَا مُحَمَّدُ فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَهُودَ

وَالنَّصَارَى قَالُوا: أَلَسْنَا عَلَى مَا سَمَّيْتَنَا بِهِ يَا مُحَمَّدُ وَإِنَّمَا الْيَهُودِيَّةُ

وَالنَّصْرَانِيَّةُ نَسَبٌ، وَالدِّينُ هُوَ الْإِسْلَامُ وَنَحْنُ عَلَيْهِ؟، فَقَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾، أَي: انْقَدْتُ لِلَّهِ وَخَدَعْتُ بِقَلْبِي وَلِسَانِي

وَجَمِيعِ جَوَارِحِي، وَإِنَّمَا خُصَّ الْوَجْهُ لِأَنَّهُ أَكْرَمُ الْجَوَارِحِ لِلْإِنْسَانِ، وَفِيهِ

بِهَؤُوهُ فَإِذَا خَضَعَ وَجْهُهُ لِلشَّيْءِ فَقَدْ خَضَعَ لَهُ جَمِيعُ جَوَارِحِهِ. وَقَالَ

الْقُرَّاءُ: مَعْنَاهُ أَخْلَصْتُ عَمَلِي لِلَّهِ، ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ أَي: وَمَنِ اتَّبَعَنِي

فَأَسْلَمَ كَمَا أَسْلَمْتُ ... وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾،

يَعْنِي: الْعَرَبَ أَسْلَمْتُمْ، لَفْظُهُ اسْتِفْهَامٌ وَمَعْنَاهُ أَمْرٌ، أَي: وَأَسْلَمُوا، كَمَا

قَالَ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] ، أَي: انْتَهَوْا، ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ

اهْتَدَوْا﴾، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ:

أَسْلَمْنَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: أَتَشْهَدُونَ أَنَّ عَزِيزًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؟ فَقَالُوا: مَعَاذَ

اللَّهِ [أَنْ يَكُونَ عَزِيزٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدًا] ، وَقَالَ لِلنَّصَارَى: أَتَشْهَدُونَ

أَنَّ عِيسَى كَلِمَةُ اللَّهِ وَعَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؟ قَالُوا: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ عِيسَى

عَبْدًا، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾، أَي:

[١] تفسير البغوي ٤٦٥/١

تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ الْهِدَايَةُ، ﴿وَاللَّهُ بِصِيرِ الْعِبَادِ﴾، عَالِمٌ
بِمَنْ يُؤْمِنُ وَبِمَنْ لَا يُؤْمِنُ" [١].

ومن السنة عَنْ جَهْزٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ
أَوْلَاءٍ، وَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى أَنْ لَا آتِيَكَ، وَلَا آتِيَ دِينِكَ، وَإِنِّي
قَدْ جِئْتُ أَمْرًا لَا أَعْقِلُ شَيْئًا إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ
بِوَجْهِ اللَّهِ بِمِ بَعَثَكَ رَبُّنَا إِلَيْنَا؟ قَالَ: «بِالْإِسْلَامِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ وَمَا آيَةُ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَتَخْلَيْتُ،
وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ أَخَوَانِ
نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ يُشْرِكُ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ عَمَلًا، أَوْ يُفَارِقُ
الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ» الحديث [٢]، قال الطحاوي تعليقاً على هذا
الحديث: "وَكَانَ التَّخْلِي هُوَ تَرْكُ كُلِّ الْأَدْيَانِ إِلَى اللَّهِ ثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ
كُلَّ مَنْ لَمْ يَتَخَلَّ مِمَّا سِوَى الْإِسْلَامِ، لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ دُخُولَهُ فِي
الْإِسْلَامِ" [٣].

المطلب الثاني: تكفير الجنس والنوع

وهم أفراد كثيرون متفقون في الحقيقة غير محصورين بعدد
محدود يجمعهم وصف معين تحت حكم واحد، وهو من التكفير
بالعموم كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا
فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم ٣٠] وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ
أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة ١]، وقوله:

[١] تفسير البغوي (٤٢٢/١)

[٢] رواه أحمد برقم ٢٠٠٣٧

[٣] شرح معاني الآثار ٣١٦/٣

﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ أَلَّا وَلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهـ: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [طه: ٨٥]، ﴿فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ٨٥]، وغيرها من الآيات التي فيها تكفير المشركين بالعموم بقوله ﴿الْكَافِرُونَ﴾ وهو جمع محلى بآل، "والْجَمْعُ الْمَعْرَفَ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ يُفِيدُ الْعُمُومَ وَحُكِيَ اتِّفَاقًا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ" [١].

وأكثر الأدلة الواردة في تكفير المشركين هي من هذا الصنف، أي تكفير لعموم من أشرك مطلقاً بلا حصر ولا قيد، وامتنال أمر الله في قوله: ﴿قُلْ يَتَّيْبُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. يكون بتكفير من كفره الله من عموم المشركين وأعيانهم، فمن كفر وصفاً في الذهن وتوقف في تنزيل الكفر على المعين إلا بشروط ما أنزل الله بها من سلطان، أو كفر عينا أو وصفاً وتوقف في العموم، لم يحقق تكفير المشركين الذي أمر الله به.

المطلب الثالث: تكفير القرى والأقوام والديار

وهو تكفير قوم يسكنون في قرية من القرى أو دار من الدور، وهو من التكفير بالعموم ولكنه محصور في أهل قرية بعينها، كعاد وثمود ومدين وغيرها، كما قال تعالى في ختام القصص في سورة الأعراف: ﴿تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا

[١] انظر البحر المحيط في أصول الفقه ١٢٣/٤

الهداية -

لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴿١٠٢﴾
وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

لَفَسِقِينَ ﴿١٠٣﴾ [الأعراف ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَنْتْ فَفَعَلَهَا
إِيمُنَهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَذَابَ الْخَرْزِيِّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ [يونس ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا
ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف ٥٩]، قال أبو جعفر: "يقول تعالى
ذكره: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ﴾ من عاد وئمود وأصحاب الأيكة أهلكنا
أهلها لما ظلموا، فكفروا بالله وآياته، ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾
يعني ميقاتاً وأجلاً حين بلغوه جاءهم عذاب فأهلكناهم به" [١].

فالسياقات التي فيها إطلاق التكذيب والتكفير وردت بلفظ العموم
لأهل القرى والمدن "والعرب تسمي كل مدينة قرية" [٢]، كقوله تعالى:
﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادُ
الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء ١٢٣] وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ
﴾ [الشعراء ١٤١]، قال ابن عطية: "أسند كَذَّبَتْ إلى «القوم» وفيه علامة
التأنيث من حيث القوم في معنى الأمة والجماعة" [٣]، وقال تعالى في
قَوْمِ قَارِئٍ ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ
بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام ٦٦]، وقص في الفتية قولهم ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ
دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ
كَذِبًا﴾ [الكهف ١٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ

[١] تفسير الطبري ٥٤/١٨

[٢] تفسير الطبري ٥٤٣/٨

[٣] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٣٧/٤

الهداية -

كُلِّ شَيْءٌ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾ وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ

﴿النمل ٢٤﴾، فهذا الهدهد كَفَّر الملكة وقومها لما رأى مشهداً من مشاهد عبادة غير الله، فكان الهدهد أفقه من حمير العلم في زماننا، قال عبد الرحمن بن حسن: "فحدث الهدهد سليمان - عليه السلام - بما رأهم يفعلونه من السجود لغير الله، والسجود نوع من أنواع العبادة، فليت أكثر الناس عرفوا من الشرك ما عرفه الهدهد فأذكروه وعرفوا الإخلاص فالتمزموه، وبالله التوفيق، فسبحان من غرس التوحيد في قلب من شاء من خلقه، وأضلَّ من شاء عنه بعلمه وحكمته وعدله!!" [١].

وتكفير القرى هو تكفير لعموم أهل القرية، إذ المقصود بالقرى أهلها كما في قوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾ [يوسف ٨٢]، قال البغوي: "أي: أهل القرية وهي مصر". قال ابن عباس: هي قرية من قرى مصر كانوا ارتحلوا منها إلى مصر [٢]، فالسؤال موجه لأهلها كما أن الهلاك يتوجه لأهلها كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَى وَصَرَفْنَا آيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأحقاف ٢٧]، قال الطبري: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا﴾ أيها القوم من القرى ما حول قريبتكم، كحجر ثمود وأرض سدوم ومأرب ونحوها، فأنذرنا أهلها بالمثلات، وخرَّبنا ديارها، فجعلناها خاوية على عروشها [٣].

فالمقصود من الخطاب الشرعي هم أهل الدار وأصحاب القرى كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَضَعْفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ

[١] رسائل وفتاوى عبد الرحمن بن حسن ٣١/١

[٢] تفسير البغوي ٥٠٨/٢

[٣] تفسير الطبري ١٣٢/٢٢

الهداية -

يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴿[النساء ٧٦] وقوله تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف ١٤] وقوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مِّثْلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [يونس ١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل ٤٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء ٧٥] قال الأزهري: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ أي: «المُشْرِك أَهْلُهَا» [١].

فالأسماء الشرعية كالفاسقين والظالمين والكافرين تتوجه لأهل القرى لا للشجر والحجر والبنيان، قال ابن رجب: "وَلَيْسَ الذَّمُّ رَاجِعًا إِلَى مَكَانِ الدُّنْيَا الَّذِي هُوَ الْأَرْضُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لِبَنِي آدَمَ مِهَادًا وَسَكَنًا، وَلَا إِلَى مَا أودَعَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْجِبَالِ وَالْبَحَارِ وَالْأَنْهَارِ وَالْمَعَادِنِ، وَلَا إِلَى مَا أَنْبَتَهُ فِيهَا مِنَ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ، وَلَا إِلَى مَا بَثَّ فِيهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا لَهُمْ فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَلَهُمْ بِهِ مِنَ الْإِعْتِبَارِ وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ صَانِعِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَإِنَّمَا الذَّمُّ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِ بَنِي آدَمَ الْوَاقِعَةِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ غَالِبَهَا وَقِيعٌ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي تُحَمَدُ عَاقِبَتُهُ، بَلْ يَقَعُ عَلَى مَا تَضُرُّ عَاقِبَتُهُ، أَوْ لَا تَنْفَعُ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠]" [٢].

وفي هذه الآيات دلالة ظاهرة على صحة إطلاق الكفر على عموم أهل قرى وديار الكفر، وهذا الإطلاق باعتبار الظاهر الذي تجري

[١] تفسير السمعاني ٤٤٧/١

[٢] جامع العلوم والحكم ١٨٧/٢

الهداية -

عليه الأحكام في الدنيا، وهذا الإطلاق هو منطوق القرآن كما في قوله:

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ

أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِن فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا

لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرًا تُدْرِكُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٣٢﴾ [العنكبوت ٣٢]، قال أبو

جعفر: "يقول تعالى ذكره: قال إبراهيم للرسول من الملائكة إذ قالوا

لله: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ فلم

يستثنوا منهم أحدا إذ وصفوهم بالظلم: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾، وليس

من الظالمين، بل هو من رسل الله وأهل الإيمان به والطاعة له،

فقال الرسول لله: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا﴾ من الظالمين

الكافرين بالله منك، وإن لوطا ليس منهم، بل هو كما قلت من أولياء

الله" [١].

فإطلاق الكفر على عموم القرى الكافرة وإن كان فيها خصوص

الموحدين هو إطلاق صحيح بنص القرآن كما في آية العنكبوت، وفي

قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ قَوْمَ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ

أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ

﴿الأعراف ١٤٨﴾، وليس كلهم اتخذوا العجل فقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ

هَمْ هَرُونَ مِنْ قَبْلُ يَنْقُومُ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا

أَمْرِي ﴿١٤٩﴾ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿١٥٠﴾ طه ٩١، قال

ابن عباس: لما قال القوم ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا

مُوسَى﴾ أقام هارون فيمن تبعه من المسلمين ممن لم يفتتن، وأقام

من يعبد العجل على عبادة العجل، وتخوف هارون إن سار بمن معه

[١] تفسير الطبري ٣٢/٢٠

الهداية -

من المسلمين أن يقول له موسى ﴿فَرَقْتُ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه ٩٤] وكان له هائبا مطيعا^[١].

وإطلاق الكفر على عموم القرى والديار لا يتناول القلة المستعلنة بدينها^[٢] المخالفة لما عليه القوم من كفر وشرك، لظهور أمرها كالرسل وأتباعهم الذين فاصلوا أقوامهم في الدين، فالقلة الظاهرة ناجية كما في قوله تعالى: ﴿لَنَنْجِيَنَّهٗ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتُہٗ ۚ كَانَتْ مِّنَ الْغَٰبِرِينَ﴾ [العنكبوت ٣٢]، وغيرها من الآيات، فهي ظاهرة ناجية لا تجري عليها أحكام الكفار، وإن كان إطلاق الكفر يشمل ظاهراً القلة المستخفية بدينها في دور الكفر، فهذه يتناولها الأحكام في الدنيا، ومنها العذاب الدنيوي الذي قد يجري على الكثرة الكافرة، أي: تجري عليها أحكام الكثرة حكماً ويحاسبون في الآخرة على نيّاتهم، وقد بيّنت السنة هذا غاية البيان ونصّت على أن عموم العذاب لمن كفر وعصى ولمن سكت وأظهر الموافقة ولم يُظهر المخالفة، فهو شامل للبر والفاجر والكافر والمؤمن بلا استثناء، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: ﴿يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءٍ مِّنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ﴾ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ

[١] تفسير الطبري ٣٥٩/١٨

[٢] الفرق بين القلة المستعلنة بدينها والقلة المستخفية بدينها

ونقول أنَّ بينهما فروق في الأسماء والأحكام باعتبار الظاهر:

❁ فالقلة الظاهرة بدينها في ديار الكفر: هي طائفة مسلمة ظاهراً لا تجري عليها أحكام الكفار في الدنيا للتمييز بينها وبين المشركين وهي في الآخرة ناجية من العذاب السرمد.

❁ أما القلة المستخفية في ديار الكفر: هي طائفة تجري عليها أحكام الكفار وتلحق بالكثرة الكافرة في الأسماء والأحكام في الدنيا باعتبار الظاهر لعدم التمييز بينها وبين عموم المشركين وهي في الآخرة ناجية من العذاب السرمد.

❁ ويجتمعان في النجاة في الآخرة باعتبار حقيقة الأمر، ويفترقان في الدنيا في الأسماء والأحكام باعتبار الظاهر.

الله، كَيْفَ يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟! قَالَ: «يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^[١]، وفي رواية مسلم «فقلنا: إن الطريق قد يجمع الناس، قال: نعم فهم المستبصر والمجبور وابن السبيل» وقوله: «ومن ليس منهم» أي في الكفر والقصد بتخريب الكعبة عطف على أسواقهم، قال الطيبي: أي من لا يقصد تخريب الكعبة بل هم الضعفاء والأسارى، وقوله: «يبعثون على نياتهم»، يعني: من كان منهم مُخْتَارًا تقع الْمُوَاخَذَةُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ مَكْرَهَا يَنْجُو. وفي رواية مسلم «يهلكون مهلكًا واحدًا ويصدرون مصادر شتى»^[٢].

فيكون العذاب في الدنيا عامًّا على ظاهريهم، ويكون الحساب في الآخرة على الباطن والنيات وحقيقة أمرهم.

وعن ابن عمر: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ﴾^[٣]، "وَمَنْ مِنْ صَيْغ العموم، فالمعنى أن العذاب يُصِيبُ حَتَّى الصالحين منهم، وعند الإسماعيلي من طريق أبي النعمان عن ابن المبارك: «أصاب به من بين أظهرهم» فلا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب أو العقاب بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته وهذا من الحكم العدل لأن أعمالهم الصالحة إنما يجازون بها في الآخرة وأما في الدنيا فمهما أصابهم من بلاء كان تكفيرًا لما قدموه من عمل سيئ كترك الأمر بالمعروف ... وجنح بن أبي جَمْرَةَ إِلَى أَنَّ الَّذِينَ يَقَعُ لَهُمْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ بِسَبَبِ سُكُوتِهِمْ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَمَّا مَنْ أَمَرَوْنَهُمْ فَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَا يُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ بَلْ يَدْفَعُ بِهِمُ الْعَذَابَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا

^[١] رواه البخاري برقم ٢١١٨ ورواه مسلم برقم ٢٨٨٤

^[٢] مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٨٥/٩

^[٣] رواه البخاري برقم ٧١٠٨ ومسلم برقم ٢٨٧٩

الهداية -

ظَلِمُونَ ﴿[القصص ص ٥٩] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال ص ٣٣]، وَيَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْعَذَابِ لِمَنْ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَاطَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء ١٤٠] [١]

قال ابن قتيبة: "فَأَمَّا عِقَابُ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا هُوَ أَتَى، فَيَعُومُ وَيَنَالُ الْمُسِيءَ وَالْمُحْسِنَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال ص ٢٥] يُرِيدُ: أَنَّهُمَا تَعُومُ، فَتُصِيبُ الظَّالِمَ وَغَيْرَهُ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم ٤١]، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ" وَقَدْ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَرَّقَ أُمَّةَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلَّهَا، وَفِيهِمُ الْأَطْفَالُ وَالْبَهَائِمُ، بِذُنُوبِ الْبَالِغِينَ ثُمَّ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ رَأَيْنَا بِعُيُونِنَا، مَا أَغْنَى عَنِ الْأَخْبَارِ، فَكَمْ مِنْ بَلَدٍ فِيهِ الصَّالِحُونَ وَالْأَبْرَارُ وَالْأَطْفَالُ وَالصِّغَارُ، أَصَابَتْهُ الرَّجْفَةُ، فَهَلَكَ بِهِ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُسِيءُ وَالْمُحْسِنُ، وَالطِّفْلُ وَالْكَبِيرُ كـ "قومس" و "مهرجان" و "قندق" و "الري"، وَمُدُنٍ كَثِيرَةٍ مِنْ مُدُنِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ؛ وَهَذَا شَيْءٌ يَعْرِفُهُ، كُلُّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا" [٢].

وقد رد في السنة كذلك إطلاق الكفر بالعموم على دور الكفر ومنها حديث ابن عباس، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنْ

[١] فتح الباري ٦٣/١٣

[٢] تأويل مختلف الحديث ٣٦٣/١

الهداية -

المُشْرِكِينَ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»^[١]، وقال الأحنف بن قيس: «إنما كان السبي والغنيمة على الكفار الذين دارهم دار كفر والكفر لهم جامع ولذراريهم»^[٢].

وقال إسحاق: "فلو ترك النبي ﷺ الناس ولم يبين لهم حكم الأطفال لم يعرفوا المؤمنين منهم من الكافرين، لأنهم لا يدرون ما جبل كل واحد منهم عليه حين أخرج من ظهر آدم، فبين النبي ﷺ حكم الطفل في الدنيا بأن "فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ" يقول: أنتم لا تعرفون ما طبع عليه في الفطرة الأولى، ولكن حكم الطفل في الدنيا حكم أبويه، فاعرفوا ذلك بالأبوين، فمن كان صغيراً بين أبوين كافرين ألحق بحكمهما، ومن كان صغيراً بين أبوين مسلمين ألحق بحكمهما، وأما إيمان ذلك وكفره مما يصير إليه فعلم ذلك إلى الله، وبعلم ذلك فضّل الخضر على موسى، إذ أطلع الله عليه في ذلك الغلام وخصه بذلك العلم.

قال: ولقد سئل ابن عباس عن ولدان المسلمين والمشركين فقال: حسبك ما اختصم فيه موسى والخضر، واحتج إسحاق أيضاً بحديث عائشة - حين مات صبي من الأنصار بين أبوين مسلمين - فقالت عائشة: طوبى له، عصفور من عصافير الجنة فرد عليها النبي ﷺ فقال: "مَهْ يَا عَائِشَةُ! وما يُدْرِيكَ؟ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا، وَخَلَقَ النَّارَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا"^[٣]، قال إسحاق: هذا الأصل الذي يعتمد عليه أهل العلم"^[٤].

وقال ابن قتيبة قالوا: حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ "فِي ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ"، قالوا: رُوِيَ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ

[١] رواه البخاري برقم ٣٠١٢

[٢] تاريخ دمشق ٣١٩/٢٤

[٣] رواه الإمام أحمد ٤١/٦، ومسلم (٢٦٦٢).

[٤] "التمهيد" ١٨/٨٤ - ٨٨.

الهداية -

تَطَّوُّهُمْ حَيْلُنَا فِي ظُلَمِ اللَّيْلِ عِنْدَ الْغَارَةِ، قَالَ: "هُم مِّنْ آبَائِهِمْ"؛ قَالُوا: ثُمَّ رَوَيْتُمْ أَنَّهُ بَعَثَ سَرِيَّةً فَقَتَلُوا النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْكَارًا شَدِيدًا؛ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ؛ قَالَ: "أَوَلَيْسَ خِيَارُكُمْ، ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ؟" قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اخْتِلَافٌ؛ لِأَنَّ الصَّغْبَ بْنَ جَثَامَةَ، أَعْلَمَهُ أَنَّ خَيْلَ الْمُسْلِمِينَ تَطَّوُّهُمْ فِي ظُلَمِ اللَّيْلِ عِنْدَ الْغَارَةِ، فَقَالَ: "هُم مِّنْ آبَائِهِمْ".

يُرِيدُ: أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حُكْمُ آبَائِهِمْ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ، وَكَانَتِ الْغَارَةُ، وَوَقَعَتِ الْفُرْصَةُ فِي الْمُشْرِكِينَ، فَلَا تَكْفُوا مِنْ أَجْلِ الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَعَمَّدُوا قَتْلَهُمْ.

ثُمَّ أَنْكَرَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي عَلَى السَّرِيَّةِ، قَتْلَهُمُ النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ، لِأَنَّهُمْ تَعَمَّدُوا ذَلِكَ لِشَرِّكَ آبَائِهِمْ، فَقَالَ: "أَوَلَيْسَ خِيَارُكُمْ ذَرَارِيُّ الْمُشْرِكِينَ"؛ يُرِيدُ: فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ يُسْلِمُ إِذَا بَلَغَ وَيَحْسَنُ إِسْلَامَهُ^[١].

وهذا التقرير تبين أن الله كفر أعيان المشركين وأجناسهم وأقوامهم وقُراهم فخصَّ وقَيَّدَ وأطلق وعمَّ وكلَّها واردة في القرآن، وإطلاق الكفر على عموم ديار الكفر مع العلم بوجود أعيان مسلمة مستخفية لا تخلوا منهم الديار إطلاق صحيح بنص القرآن خلافا لأصحاب الورع البارد الذين يؤسلمون ديار الكفر بحجة الورع عن لحوق اسم الكفر بالقلة الموحدة المستخفية لعدم التمييز.

وهذا يتبين أن المسلم يحقق البراءة من المشركين بتكفيرهم وعداوتهم وبغضهم، ويتحقق امتثال أمر الله عزَّ وجلَّ بتكفير من كفرهم الله من أعيان الكفار وأجناسهم وأقوامهم سواء، فإن توقف في تكفير أحد هذه المتعلقات مع وجودها في الخارج تخلف هذا

[١] تأويل مختلف الحديث ٣٨٤/١

الهداية -

الأصل العظيم وكان الخلل في التوحيد، فمن أسلم أعيان المشركين
أو أقوامهم أو صحح دينهم أو توقف فيهم فهذا لم يحقق البراءة منهم.



الفصل الثالث

بيان الأصل في الدور

لم يُنقل خلافٌ بين السلف أن الدار داران: دار كفر وإسلام، وضابط الفرق بينهما هو علو الأحكام، فإن كان السلطان لله فالدار دار إسلام وإن كان السلطان للطواغيت فالدار دار كفر، ولا خلاف بين الفقهاء في ماهية دار الكفر، قال الإمام مالك: «كانت مكة دار كفر لأن أحكام الجاهلية ظاهرة يومئذ»^[١]، وعند الحنابلة هي: "الدار التي تغلب فيها أحكام الكفر"^[٢]، "وكان يقول أحمد: الدار إذا ظهر فيها القول بخلق القرآن والقدر وما يجري مجرى ذلك فهي دار كفر"^[٣]، وقال عبد الله أبو بطين: "قال الأصحاب: الدار داران، دار إسلام ودار كفر، فدار الإسلام: هي التي تجري أحكام الإسلام فيها، وإن لم يكن أهلها مسلمين، وغيرها دار كفر"^[٤].

وقال الماوردي الشافعي في دار الكفر هي: "الدار التي لا يثبت للمسلمين عليها يد"^[٥]، وقال الكاساني الحنفي: "تصير الدار دار كفر بظهور أحكام الكفر فيها"^[٦]، وقال عبد القاهر البغدادي: "كل دار ظهرت فيه دعوة الإسلام من أهلها بلا خفير ولا مجير ولا بذل جزية ونفذ فيها حكم المسلمين على أهل الذمة إن كان فيهم ذمي ولم يقهر

^[١] المدونة الكبرى ٢٣/٣

^[٢] المبدع ٣١٣/٣، والانصاف ١٢١/٤

^[٣] العقيدة رواية أبي بكر خلال ١٣٤/١

^[٤] مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، القسم الثالث من الجزء الأول: (ص ٦٥٥).

^[٥] الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩١.

^[٦] بدائع الصنائع ١٣٠/٧.

الهداية -

أهل البدعة فيها أهل السنة فهي دار الإسلام - إلى أن قال - وإذا كان الأمر على ضد ما ذكرناه في الدار فهي دار الكفر" [١].

والمطّرد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وواقع الديار في القرون الثلاثة ومن بعدهم أن دار الكفر أهلها كفار سواء أكانوا مُحَارِبِينَ أو مُعَاهِدِينَ، قال ابن عَبَّاسٍ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ: كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ، يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ، لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ» [٢]، وقال ابن قدامة: "فَأَمَّا دَارُ الْحَرْبِ، فَلَا نَحْكُمُ بِإِسْلَامٍ وَلَدِ الْكَافِرِينَ فِيهَا بِمَوْتِهِمَا، وَلَا مَوْتَ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ أَهْلِهَا، وَكَذَلِكَ لَمْ نَحْكَمْ بِإِسْلَامِ لَقِيطِهَا" [٣]، وفي المقابل دار الإسلام أهلها مسلمين قال ابن رجب: "إِذَا الْأَصْلُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامُ" [٤].

ودار الممتنعين عن شريعة من الشرائع هي دار حرب بإجماع الفقهاء قال في شرح "الإقناع": أجمع العلماء على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام، فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله، كالمحاربين وأولى [٥].

وتكون الدار دار كفر ولو كان فيها طائفة من المسلمين مستخفين بالإسلام وهذا باتفاق الفقهاء قال ابن سحمان: "بَلِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا - مَكَّةُ - بِلَادُ كُفْرٍ وَحَرْبٍ وَلَوْ كَانَ فِيهَا أَنْاسٌ مُسْلِمُونَ مُسْتَخْفُونَ أَوْ ظَالِمُونَ لَأَنْفُسِهِمْ بِالْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ غَيْرَ مَظْهَرِينَ لَدِينِهِمْ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ" [٦].

[١] أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ص ٢٧٠

[٢] صحيح البخاري برقم ٥٢٨٦

[٣] المغني ١٩/٩

[٤] القواعد لابن رجب ٣٤٥/١

[٥] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٣٠٩/١٠

[٦] كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس ٩٤/١

الهداية -

وقال: أبو إسحاق الصِّقَّار البخاري: " وكل دار كانت الغلبة فيها لأهل الاعتزال كعسكر مكرم، أو بقعة غلب عليها الخوارج كجبال عمان ورساتيق سجستان، أو غلب عليها مذهب القرامطة مثل هجر والقاهرة في باب مصر؛ فإن كان أهل السنة فيها مستضعفين لا يمكنهم المقام فيها إلا بإخفاء مذهبهم أو على ذمة أو جزية فتلك الدار دار كفر ويجب قتال أهلها، وكل من يوجد في تلك الدار فهو كافر إلا من ظهر الإسلام منه بيقين" [١].

المطلب الأول: الأدلة على أن دار الكفر أهلها كفار

ومن النصوص التي ورد فيها الإشارة إلى أن الأصل في دار الحرب كفر أهلها إلا من أظهر من الإيمان ظاهراً معتبراً، وتحقق بصفته ما يلي:

❖ **قَالَ تَمَّالٌ:** ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤]، قال ابن عباس: «لَقِيَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مَعَهُ غَنِيمَةٌ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فقتلوه وأخذوا غنيمته، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾» [٢].

فالآية نزلت في الصحابة الذين خرجوا في سرية وقتلوا الرجل الذي ألقى عليهم الإسلام وساقوا غنمه لغلبة الظن أنه قال كلمة يتقي بها سيوف المسلمين فعاتبهم الله على العمل بالأصل - في أن دار الكفر

[١] تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد ج ٢ ص ٧٣٥ و ٧٣٦

[٢] تفسير ابن أبي حاتم برقم ٥٨٢٥

الهداية -

هي دار إباحة للدم والمال - وترك العمل بالظاهر - إلقاء السلام الذي هو ظاهر معتبر في هذه الدار - الذي يرفع هذا الأصل، وأمرهم بالتبئ حين ظهور علامة الإسلام، وفي هذه الصورة تعارض الأصل والظاهر فيُقدّم الظاهر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ أي لست مؤمناً لإحاقه بدار الحرب واستصحاب الأصل في كفر أهلها وعدم اعتبار الظاهر.

❁ **وقال تعالى:** ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء ٩٢]، وهذا النص يُقرر أن الأصل لا دية ولا كفارة إذا كان القتل من قوم عدو لكم أي: في دار حرب، ولذلك استثنى المؤمن بقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ ليختص بالكفارة دون غيره من قومه، وفي هذه دلالة واضحة على أن دار الحرب وهي في قوله ﴿قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ كفار تباح دماؤهم وأموالهم لا دية ولا كفارة في قتلهم إلا من ثبتت له صفة الإيمان، وكما يقول أهل الأصول: الاستثناء معيار العموم.

قال سعيد بن جبير في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ ﴿يَغْنِي مِنَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ يَغْنِي الْمَقْتُولَ قَالَ: نَزَلَتْ فِي مِرْدَاسِ بْنِ عَمْرٍو وَكَانَ أَسْلَمَ، وَقَوْمُهُ كُفَّارٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَقَتَلَهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ خَطَأً، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَلَا دِيَّةَ لَهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَرْبِ، وَرَوَى عَنِ إِبْرَاهِيمَ، وَعِكْرِمَةَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالسُّدِّيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُ ذَلِكَ^[١]، " وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ قَتَادَةُ: هُوَ الْمُسْلِمُ يَكُونُ فِي الْمُشْرِكِينَ فَيَقْتُلُهُ الْمُؤْمِنُ وَلَا يَدْرِي فِيهِ عَتَقَ رَقَبَةً وَلَيْسَ فِيهِ دِيَّةٌ وَهَذَا عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ قَبْلَ الْهَجْرَةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: مَنْ أَقَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَإِنْ

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٥٧٩٨

الهداية -

انْتَحَلَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى التَّحْوِيلِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ" [١].

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴿[غافر ٢٨]، فقيده بصفة الإيمان لأنه لو نُسب إلى قوم آل فرعون بلا قيد لكان منهم كقولـه: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر ٤٦].

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾ ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُمْ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمَّ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فِتْصِيْبُكُمْ مِّنْهُمْ مَّعَرَّةٌ بَغَيْرِ عِلْمٍ لِّيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح ٢٥]، والشاهد في الآية أنه تعالى قيّد الرجال والنساء بصفة الإيمان ليخرجوا من عموم قوله ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ثم قال ﴿لَّمَّ تَعْلَمُوهُمْ﴾، "لاختلاطهم بالمشركين وهم يكتمون الإيمان فيجري عليهم حكم الكفار من القتل ﴿أَنْ تَطَّوَّهُمْ﴾ تبعاً لقومهم، وروى الطبري بسنده عن ابن إسحاق: "﴿فِتْصِيْبُكُمْ مِّنْهُمْ مَّعَرَّةٌ بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فتخرجوا ديتّه، فأما إثم فلم يحسبه عليهم، والصواب أنها الكفارة واختاره الطبري فقال: "وإنما المعنى: فتصيبكم من قبلهم معرة تُعزّون بها، يلزمكم من أجلها كفارة قتل الخطأ" [٢].

وقوله: ﴿بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ينفي علم المكلف بالإيمان الباطن الذي يدرأ القتل لظاهر الكفر كما سبق في آية النساء، ومن رحمة الله بهؤلاء

[١] أحكام القرآن للجصاص ٢١٧/٣

[٢] تفسير الطبري ٢٣٩/٢٢

الهداية -

المؤمنين أن كفَّ الله عنهم القتال وقال: ﴿لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ فكفَّ القتال لعدم التمييز بين الكفار والمسلمين ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ أي لو تميَّزوا لسلطناكم عليهم فقتلتموهم قتلا ذريعاً.

وفي هذه الآية أعظم دلالة على أن المؤمن الذي يكتُم إيمانه بين القوم الكافرين يجري عليه حكم القوم في علم المكلف، لأنه لا يستطيع أن يميز بينه وبين قومه المشركين لكونه يستخفي بإيمانه، فهو تبعٌ لقومه في علم المكلف وهو الذي يتعلق به التكليف إذ لم يؤمر بالتنقيب عن البواطن.

ويؤيد هذا ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حِينَ انْتَهَى بِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ: «يَا عَبَّاسُ افْدِ نَفْسَكَ وَابْنُ أَخِيكَ عَقِيلَ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَنُوفَلُ بْنُ الْحَارِثِ وَحَلِيفُكَ عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَحْدَمٍ أَخَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ فِهْرٍ فَإِنَّكَ ذُو مَالٍ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ مُسْلِمًا وَلَكِنَّ الْقَوْمَ اسْتَكْرَهُونِي. قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِسْلَامِكَ. إِنْ يَكُ مَا تَذْكُرُ حَقًّا فَاللَّهُ يُجْزِيكَ بِهِ. فَأَمَّا ظَاهِرُ أَمْرِكَ فَقَدْ كَانَ عَلَيْنَا. فَافْدِ نَفْسَكَ»^[١] وهنا استصحب فيه النبي ﷺ الأصل وهو حكم قومه الذين خرج معهم، ولم يعتبر قوله: "إني كنت مسلماً" ودعواه للاستكراه، إذ هو ظاهرٌ غير معتبر في هذه الصورة.

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُهُ﴾ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ

فَاصْطَحِبْنَهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَسْئَلُوا مَا

[١] الطبقات الكبرى ١٠/٤

الهداية -

أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلُومًا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ بِحُكْمِ بَيْنِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

﴿[المتحنة ١٠]﴾، قال الطبري وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ يقول: الله أعلم بإيمان من جاء من النساء مهاجرات إليكم، وقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ يقول: فإن أقررن عند المحنة بما يصحّ به عقد الإيمان لهنّ، والدخول في الإسلام، فلا تردوهنّ عند ذلك إلى الكفار" [١].

وقال السمعاني: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ أَي: إِيمَانُ الْإِقْرَارِ وَالامْتِحَانِ، كَأَنَّهُنَّ أَقْرَرْنَ بِالْإِيمَانِ، وَحَلَفْنَ عِنْدَ الْامْتِحَانِ" [٢].

فالأمر بالامتحان للتحقق من الإيمان الظاهر لقدمهن من دار الكفر والانتقال من الأصل في الدار القادمين منها إلى الظاهر المناط به الحكم: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ أي ما يتعلق به علم المكلف، بإظهارها مخالفة القوم الكافرين، أما الباطن فأمره إلى الله كما في قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ ولا يتعلق به التكليف، وعليه فالنص فيه استصحاب لحكم القوم لمن خرج منهم يريد الإسلام إلى دار الإسلام، وفيه أن الظاهر المعتبر في هذه الصورة هو ما يحصل به الامتحان، وهو إظهار المخالفة للقوم الكافرين، قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ﴾ أَنَّهُ سُئِلَ بِمَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْتَحِنُ النِّسَاءَ؟ قَالَ: «كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا خَرَجَتْ رَغْبَةً بِأَرْضٍ عَنْ أَرْضٍ، وَبِاللَّهِ مَا

[١] تفسير الطبري ٣٢٨/٢٣

[٢] تفسير السمعاني ٤١٨/٥

خَرَجْتُ مِنْ بُغْضِ زَوْجٍ، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجْتَ التَّمَّاسَ دُنْيَا، وَبِاللَّهِ مَا
خَرَجْتَ إِلَّا حُبًّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^[١].

وفي هذه الأدلة كفاية لمن أنار الله قلبه بنور الوحي، أما من ألقى
السمع لطواغيت العلم في هذا الزمان أظلم قلبه فصار مستودعاً
للشبهات والاعتذارات فضّل ضلالاً مبيناً، وأما الدار المركبة التي
ابتدعها المتأخرون فهي محدثة وليست قسيمة للدارين ولم يعرفها
السلف بل استقرّ وفاقهم على الدارين، وعن عائشة رضي الله عنها،
قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ
رَدٌّ»^[٢].

ونقول أنّ دار الإسلام إذا ظهر عليها الكفار فإما مآلها إلى الكفر
بسكون أهلها وعدم المناجزة والدفع واستحبابهم الحياة الدنيا
وإيثارهم المسكن والمتاع والخلود إلى الأرض، وبالتالي يدخلون في
طاعة الطواغيت واتباع شرائع الكافرين فتجري عليهم أحكام الكفرة
ظاهراً، وإما يُقاتلون الكفار حتى يفتح الله بينهم وبين عدوّهم بالحق
فإن ظهروا أعادوا السلطان لله وإن دُجروا خرجوا وانحازوا إلى
المسلمين، قال ابن عيّنة: «أَتَدْرُونَ مَا مَثَلُ الْعِلْمِ؟ مَثَلُ الْعِلْمِ مِثْلُ
دَارِ الْكُفْرِ، وَدَارِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ تَرَكَّ أَهْلُ الْإِسْلَامِ الْجِهَادَ جَاءَ أَهْلُ
الْكُفْرِ فَأَخَذُوا الْإِسْلَامَ، وَإِنْ تَرَكَّ النَّاسُ الْعِلْمَ صَارَ النَّاسُ جُهَّالًا»^[٣]،
وقال الحسن بن صالح: "مَنْ أَقَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَإِنْ انْتَحَلَ الْإِسْلَامَ
وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى التَّحْوِيلِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ وَإِذَا

^[١] تفسير ابن أبي حاتم برقم ١٨٨٦٧

^[٢] رواه البخاري برقم ٢٦٩٧ ومسلم ١٧١٨

^[٣] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢٨١/٧

أَسْلَمَ الْحَرْبِيُّ فَأَقَامَ بِبِلَادِهِمْ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ يُحْكَمُ فِيهِ بِمَا يُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ" [١].
وقال ابن حزم: "وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا مُجَاهِدًا غَلَبَ عَلَى دَارٍ مِنْ دُورِ الْإِسْلَامِ، وَأَقَرَّ الْمُسْلِمِينَ بِهَا عَلَى حَالِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَالِكُ لَهَا، الْمُنْفَرِدُ بِنَفْسِهِ فِي ضَبْطِهَا، وَهُوَ مُعْلِنٌ بِدِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ لِكَفَرٍ بِالْبَقَاءِ مَعَهُ كُلُّ مَنْ عَاوَنَهُ، وَأَقَامَ مَعَهُ - وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ - لِمَا ذَكَرْنَا" [٢].

والديار اليوم قد مرَّ عليها عقود متوالية منذ أن غزاها الكفار وعلاها قانون الغرب، والجيل الذي حصل فيه التركيب كما زعم جماعة الترقيع والتركيب قد اندثر من غابر الزمان، فمتى تنتهي صلاحية التركيب وتنقضي مدة "الكفر الطارئ" عندهم؟، قال ابن قدامة: "وَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ بَعْدَ الرِّدَّةِ، فَهُوَ مُحْكَمٌ بِكُفْرِهِ، لِأَنَّهُ وُلِدَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ، وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْتَدٍّ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ" [٣].

فالناس اليوم في انسلاخ من الدين وانصهار في الكفر المبين، حتى أنك لا تفرق بين شوارع سوسة وباريس، وشوارع الرباط ومدرسد، ولا يزال طواغيت العلم يُصححون إسلام هذه الأقوام ويسمونهم المسلمين فحسبنا الله ونعم الوكيل.



[١] أحكام القرآن للجصاص ٢١٦/٣

[٢] المحلى ١٢٦/١٢

[٣] المغني ١٧/٩

الفصل الرابع

الظاهر المعتبر في الدور

بعد تأصيل الإسلام في دار الإسلام والكفر في دار الكفر بالأدلة، وتقرير أن هذا الأصل لا يُرفَعُ إلا بظاهرٍ مُعتبرٍ يُصار إليه، فالأصلُ يُستصحب في الدور والظاهر المعتبر يرفعُ هذا الأصل عند التعارض، لأنه أقوى منه في الدلالة في هذا الباب، والمراد بالأصل هو القاعدة المستمرة والاستصحاب، وهنا هو حكم الدار إسلاماً وكفراً، قال ابن قدامة: "لأنَّ الأصلَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارٍ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُهُمْ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ"^[١]، وأما الظاهر فهو ما يحصل بالمشاهدة أو السماع، وقد تكلم الفقهاء في تعارض الأصل والظاهر في مسائل عدة في الفروع قال ابن رجب: "القاعدةُ التاسعةُ والخمسونُ بعد المائة: إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ فَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ حُجَّةً يَجِبُ قَبُولُهَا شَرْعًا كَالشَّهَادَةِ وَالرَّوَايَةِ وَالْإِخْبَارِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَصْلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ مُسْتَنَدُهُ الْعُرْفُ أَوْ الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ أَوْ الْقَرَائِنُ أَوْ غَلَبَةُ الظَّنِّ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَتَارَةً يُعْمَلُ بِالْأَصْلِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الظَّاهِرِ، وَتَارَةً يُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْأَصْلِ، وَتَارَةً يُخْرَجُ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ"^[٢].

ثم ذكر فروعاً للقاعدة منها مجهول الحال فقال: "وَمِنْهَا: لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَيِّتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةُ السَّلَامِ وَلَا الْكُفْرِ أَوْ تَعَارَضَ فِيهِ عَلَامَةُ السَّلَامِ وَالْكَفْرِ صَلَّى عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ فَإِنْ

[١] المغني ٢/٤٠٠

[٢] القواعد لابن رجب ١/٣٣٨

كَانَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ خَاصَّةً فَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ قَالَ يُصَلِّي عَلَيْهِ
وَالْمُنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى
تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ إِذَا الْأَصْلُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَالظَّاهِرُ فِي
هَذَا الْكُفْرِ، وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ فِي دَارِ الْكُفْرِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ
الْإِسْلَامِ صَلَّيْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ
وَهَذَا تَرْجِيحٌ لِلظَّاهِرِ عَلَى الْأَصْلِ هَاهُنَا كَمَا رَجَّحَهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى
وَلَمْ يَرْجَحِ الْأَصْحَابُ هُنَا الْأَصْلَ كَمَا رَجَّحُوهُ ثُمَّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ قَدْ
عَارَضَهُ أَصْلٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَوْلُودٍ أَنَّهُ يُوَلَّدُ عَلَى
الْفِطْرَةِ^[١].

والذي نروم تحقيقه في هذا الفصل: ما هو حدُّ الظاهر المعتبر الذي
يصار إليه عند تعارض الأصل والظاهر:

إن من السَّدَادِ في هذه المسائل الدقيقة لمن تَعَنَّ بالتحقيق فيها:
أن يُدَقِّقَ النظر في فقه الواقع الذي نزلت فيه النصوص، والعمل
الذي كان عليه الصحابة، فإن قطع النصوص عن واقعها لهُوَ مَدْعَاةٌ
إِلَى الْجِدَّةِ بِهَا إِلَى غَيْرِ تَنْزِيلِهَا، وَهُوَ نَظَرٌ فِي الْمَسْأَلَةِ كُكُلٍ مِنْ زَاوِيَةٍ
ضَيِيقَةٍ وَمِنْ نَصُوصٍ بَعِيْنِهَا فِي وَقَائِعٍ خَاصَّةٍ مُجْرَدَةٍ عَنْ مَا وَرَدَ مِنْ
النُّصُوصِ فِي الْبَابِ عَمُومًا، فَيُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى ضَرْبِ النُّصُوصِ بَعْضُهَا
بِبَعْضٍ مِمَّنْ قَصُرَ نَظَرُهُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِجَمَلَةِ الْأَدْلَةِ وَحُرْمِ الْفَهْمِ
الصَّحِيحِ فَضَاقَ صَدْرُهُ بِمَا ضَاقَ بِهِ عِلْمُهُ فَخَبِطَ خَبْطَةً عَشَوَاءَ
وَنَسَبَ إِلَى الشَّرْعِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَتَنَالِ اللَّهَ الْهُدَايَةَ وَالرَّشَادَ وَالْفَقْهَ
وَالسَّدَادَ، قَالَ الشَّاطِبِيُّ: "فَكَثِيرًا مَا تَرَى الْجُهْلَ يَحْتَجُّونَ لَأَنْفُسِهِمْ
بِأَدْلَةٍ فَاسِدَةٍ، وَبِأَدْلَةٍ صَّحِيحَةٍ اقْتِصَارًا بِالنَّظَرِ عَلَى دَلِيلٍ مَا،
وَاطِّرَاحًا لِلنَّظَرِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ الْأَصُولِيَّةِ، أَوِ الْفُرُوعِيَّةِ الْعَاضِدَةِ
لِنَظَرِهِ، أَوِ الْمُعَارَضَةِ لَهُ، وَكَثِيرٌ مِمَّنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ يَتَّخِذُ هَذَا الطَّرِيقَ

[١] القواعد لابن رجب ٣٤٥/١

مَسْلَكًا، وَرَبَّمَا أَفْتَى بِمُقْتَضَاهُ، وَعَمِلَ عَلَى وَفْقِهِ إِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ^[١].

لقد كان الصحابة في مكة قبل الهجرة قلةً بين كثرةٍ مُشركة، في دار كفر يُفتن فيها عن دينه من لا عُصبة له ولا جِوار... كان الإسلام غريباً وحامله طريداً، وقريشٌ قد استعلنت بعدائها للإسلام وأهله... وفي مثل هذه الدار وبين هؤلاء القوم لا يحكم بإسلام العين إلا من تكلم بالإسلام وأظهره وفارق دين قومه المشركين، وهذا الظاهر يتميز به المسلم عن المشرك وتحصل به المفاصلة للجاهلية، وهو خلاف ما أظهره القوم من الشرك واتباع دين الآباء وإنكار النبوة، وهو الظاهر المعتبر الذي يرفع الأصل المتقرر في مثل هذه الدار - مكة - ... فعن هشام بن عروة، عن أبيه: أن عبد الملك بن مروان كتب إليه يسأله عن أشياء، فكتب إليه عروة: «سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد، فإنك كتبت إليّ تسألني عن مخرج رسول الله ﷺ من مكة، وسأخبرك به، ولا حول ولا قوة إلا بالله. كان من شأن خروج رسول الله ﷺ من مكة، أن الله أعطاه النبوة، فنعم النبي! ونعم السيد! ونعم العشيرة! فجزاه الله خيراً، وعرفنا وجهه في الجنة، وأحياناً على ملته، وأمانتنا عليها، وبعثنا عليها، وإنه لما دعا قومه لما بعثه الله له من الهدى والنور الذي أنزل عليه، لم يبعُدوا منه أول ما دعاهم إليه، وكادوا يسمعون له، حتى ذكر طواغيتهم، وقدم ناس من الطائف من قريش لهم أموال، أنكر ذلك ناسٌ واشتدوا عليه، وكرهوا ما قال، وأغروا به من أطاعهم، فانصفق عنه عامة الناس فتركوه، إلا من حفظه الله منهم، وهم قليل. فمكث بذلك ما قدر الله أن يمكث، ثم ائتمرت رؤوسهم بأن يفتنوا من

[١] الاعتصام ٨/٢

الهداية -

اتبعه عن دين الله من أبنائهم وإخوانهم وقبائلهم، فكانت فتنةً شديدة الزلزال، فافتتن من افتتن، وعصم الله من شاء منهم»^[١].

ولقد كان العرب في ذلك الحين يعرفون معنى لا إله إلا الله ويعلمون مدلولها، وهو أفراد الله بخصائصه في الألوهية والربوبية والحاكمية والاتباع، وأنها تقتضي خلع الأرباب والأنداد ومفارقة دين الآباء والأجداد كما روى ابن إسحاق قال: "ثم إن أبا بكر لقي رسول الله ﷺ فقال: أحق ما تقول قريش يا محمد من تركك ألهتنا، وتسفهمك عقولنا وتكفرك آباءنا؟"^[٢].

إن هذه كلمة التوحيد بين هؤلاء القوم في تلك الدار كان قائلها يخرج من دينه ويفاصل قومه ويستسلم لله بالتوحيد والانقياد والطاعة والاتباع... فكان المسلم يقولها معتقداً لمعناها الذي يعرفه من لغة العرب وواقع الحال فيصير بها مؤمناً، والمشارك يجحد لفظها لما يجحده من معناها الذي يعرفه من لغة العرب وواقع الحال فيصير به جاحداً مكذباً... فتمايز الصفان وبانت السبيلان بكلمة التوحيد، فكان الظاهر المعتبر في التمييز بين المسلمين والمشركين - في دار كفر أهلها وثنيتين لا يتكلمون بالإسلام - هو النطق بالشهادتين مع العلم بمعناها وما تتضمنه من البراءة من الشرك وأهله، قال البغوي في قول النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَايُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^[٣]، وَقَوْلُهُ: "حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، أَرَادَ بِهِ عِبْدَةَ الْأَوْثَانِ دُونَ أَهْلِ الْكِتَابِ، لِأَنَّهُمْ

^[١] رواه ابن أبي حاتم ١٦٠٨٣

^[٢] سيرة بن إسحاق ١٣٩/١

^[٣] رواه البخاري برقم ٢٥ ورواه مسلم برقم ٢٢

الهداية -

يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ لَا يُزْفَعُ عَنْهُمْ السَّيْفُ حَتَّى يَقْرُوا بِنُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ^[١].

أما الشعائر المشتركة فهي غير معتبرة في هذه الدار فقد كان المشركون يطوفون بالبيت ويحجُّون ويتصدَّقون ويصومون وينذرون ويعمرون المسجد الحرام ويفكون العاني وهي من بقايا ملَّة إبراهيم التي ينتسبون إليها، وهو ظاهرٌ غير معتبر لعدم اختصاصه بطائفةٍ مُعينة، فعن ابن عباس في قوله: ﴿أَجْعَلُمُ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، قال العباس بن عبد المطلب حين أُسر يوم بدر: «لئن كنتم سبقتمونا بالإسلام والهجرة والجهاد، لقد كنا نعمر المسجد الحرام، ونسقي الحاج، ونفك العاني! قال الله: ﴿أَجْعَلُمُ سَقَايَةَ الْحَاجِّ﴾، إلى قوله: ﴿الظَّالِمِينَ﴾، يعني أن ذلك كان في الشرك، ولا أقبل ما كان في الشرك»^[٢]. وهذه الشعائر التي تفاخر بها العباس غير معتبرة شرعاً مع ظهور الشرك بالله تعالى، وهي كذلك غير معتبرة في التمييز بين المؤمن والكافر لكونها مشتركة بينهما وبذلك تصير مفرغة عن الدلالة.

وعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ يُقَالُ لَهَا زَيْنَبُ، فَرَأَاهَا لَا تَكَلِّمُ، فَقَالَ: «مَا لَهَا لَا تَكَلِّمُ؟» قَالُوا: حَجَّتْ مُصِمَّتَةً، قَالَ لَهَا: «تَكَلِّمِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»^[٣]. وعن عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: «كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^[٤] الحديث^[٤] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ

[١] شرح السنة للبغوي ٦٦/١ .

[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٦٥٥٨

[٣] رواه البخاري برقم ٣٨٣٤

[٤] رواه البخاري برقم ٢٠٠٢

الهداية -

أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ^[١] وغير ذلك من الشعائر^[٢]، وقال حماد بن عتيق: "فإن يكن قد غركم أنهم يصلّون أو يحجّون أو يصومون ويتصدّقون، فتأمّلوا الأمر من أوله، وهو أن التّوحيد قد تقرر في مكّة بدعوة إسماعيل بن إبراهيم الخليل - عليهما السّلام - ومكث أهل مكّة عليه مدّة من الزّمان، ثمّ إنّه فشا فيهم الشّرك بسبب عمرو بن لُحي، وصاروا مشركين، وصارت البلاد بلاد شرك، مع أنّه قد بقي معهم أشياء من الدّين، وكما كانوا يحجّون ويتصدّقون على الحاج وغير الحاج"^[٣].

وكذلك من كان في دار قوم أهل كتاب فالظاهر المعتبر في الحكم على الأعيان بالإسلام هو النطق بالشهادتين وأن عيسى عبد الله ورسوله وأن محمد ﷺ بُعث للناس كافة، واعتقاد ما تضمنته الشهادة من إفراد الله بالطاعة والتشريع وعدم اتخاذ الأرباب في الحاكمية والاتباع كما يفعله أهل الكتاب بالأخبار والرهبان، وهذا المعنى يجب أن ينطق به لتحقيق المفاصلة لأنه ليس بعربي يفهم من الشهادة هذه المعاني التي يفهما أهل القرن الأول والتي لا تصح ولا تنعقد الشهادة إلا بها، قال الشافعي: "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً عبده ورسوله، ويتلوّ به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح، والتشهد، وغير ذلك"^[٤].

وعن ابن إسحاق، في قصّة وُرود خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ مِنْ جَهَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَيْرَةَ وَمُحَاوَرَةِ هَانِي بْنِ قَبِيصَةَ إِيَّاهُ فَقَالَ

[١] رواه البخاري برقم ٢٠٣٢

[٢] وكانوا يذكرّون الله وقال صَيْفِيُّ بْنُ عَامِرٍ، وَهُوَ أَبُو قَيْسٍ بْنُ الْأَسْلَتِ الْخَزَجِيُّ - وَهُوَ جَاهِلِيٌّ - يَغْنِي قُرَيْشًا:

قُومُوا فَصَلُّوا رَبَّكُمْ وَتَعَوَّدُوا ... بِأَرْكَانِ هَذَا الْبَيْتِ بَيْنَ الْأَخَاشِبِ " أخبار مكة للأزرقي ١٤٩/١

[٣] مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٧٤٤/١

[٤] الرسالة ٤٧/١

الهداية -

خَالِدٌ: أَدْعُوكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَى أَنْ تَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَتُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَتُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَتَقْرَأُوا
بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْ لَكُمْ مِثْلَ مَا لَهُمْ وَعَلَيْكُمْ مِثْلَ مَا عَلَيْهِمْ.
فَقَالَ هَانِئٌ: وَإِنْ لَمْ أَشَأْ ذَلِكَ فَمَهْ؟ قَالَ: فَإِنْ أَبَيْتُمْ ذَلِكَ أَدَيْتُمْ الْجَزِيَّةَ
عَنْ يَدٍ. قَالَ: فَإِنْ أَبَيْنَا ذَلِكَ؟ قَالَ: فَإِنْ أَبَيْتُمْ ذَلِكَ وَطِئْتُمْ بِقَوْمِ
الْمَوْتِ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَيْكُمْ. فَقَالَ هَانِئٌ: أَجَلْنَا لِيَلْتَنَا هَذِهِ
فَنَنْظُرَ فِي أَمْرِنَا، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ الْقَوْمُ غَدَا هَانِئٌ فَقَالَ:
إِنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ أَمْرُنَا عَلَى أَنْ نُؤَدِّيَ الْجَزِيَّةَ فَهَلُمَّ فَلَا صَالِحَ لَكَ. فَقَالَ لَهُ
خَالِدٌ: فَكَيْفَ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَرَبٌ تَكُونُ الْجَزِيَّةُ وَالذُّلُّ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ
الْقِتَالِ وَالْعِزِّ؟ فَقَالَ: نَنْظَرْنَا فِيْمَا يُقْتَلُ مِنَّا فَإِذَا هُمْ لَا يَرْجِعُونَ،
وَنَنْظَرْنَا إِلَى مَا يُؤْخَذُ مِنَّا مِنَ الْمَالِ فَقَلَّمَا نَلَبْتُ حَتَّى يُخْلِفَهُ اللَّهُ لَنَا،
قَالَ: فَصَالَحَهُمْ خَالِدٌ عَلَى تِسْعِينَ أَلْفًا^[١].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْإِقْرَارُ بِالْإِيمَانِ وَجَهَانٍ: فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ
وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ يَدْعِي أَنَّهُ دِينَ نُبُوَّةٍ وَلَا كِتَابَ فَإِذَا شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ أَقَرَّ بِالْإِيمَانِ وَمَتَّى رَجَعَ عَنْهُ قُتِلَ.

(قَالَ): وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَهَؤُلَاءِ يَدْعُونَ دِينَ
مُوسَى وَعِيسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمَا وَقَدْ بَدَّلُوا مِنْهُ وَقَدْ أَخَذَ
عَلَيْهِمْ فِيهِمَا الْإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فَكَفَرُوا بِتَرْكِ الْإِيمَانِ بِهِ وَاتَّبَاعِ دِينِهِ مَعَ مَا كَفَرُوا بِهِ مِنَ الْكُذْبِ عَلَى
اللَّهِ قَبْلَهُ فَقَدْ قِيلَ لِي إِنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ مُقِيمٌ عَلَى دِينِهِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَقُولُ لَمْ يُبْعَثْ إِلَيْنَا فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ
أَحَدٌ هَكَذَا فَقَالَ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ

^[١] رواه البيهقي في السنن الكبرى برقم ١٨٦٤٧، قال ابن دقيق العيد: "فإن أهل الكتاب أهل علم، ومخاطبتهم لا تكون كمخاطبة جهال المشركين، وعبد الأوثان في العنانية بها والبداءة في المطالبة بالشهادتين: لأن ذلك أصل الدين الذي لا يصح شيء من فروعه إلا به، فمن كان منهم غير موجد على التحقيق - كالنصارى - فالمطالبة متوجهة إليه بكل واجدة من الشهادتين عينًا، ومن كان موجدًا - كاليهود - فالمطالبة له: بالجمع بين ما أقر به من التوحيد، وبين الإقرار بالرسالة. وإن كان هؤلاء اليهود - الذين كانوا باليمن - عندهم ما يقتضي الإشراك، ولو بالزوم يكون مطالبهم بالتوحيد لنفسه ما يلزم من عقابهم. وقد ذكر الفقهاء: أن من كان كافرًا بشيء، مؤمنًا بغيره: لم يدخل في الإسلام إلا بالإيمان بما كفر به

الهداية -

وَرَسُولُهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُسْتَكْمِلَ الْإِقْرَارِ بِالْإِيمَانِ حَتَّى يَقُولَ وَإِنْ دِينَ مُحَمَّدٍ حَقٌّ أَوْ فَرَضٌ وَأَبْرَأُ مِمَّا خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ دِينَ الْإِسْلَامِ فَإِذَا قَالَ هَذَا فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ فَإِذَا رَجَعَ عَنْهُ أُسْتَيْبَ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ^[١].

وقال السرخسي: "ذَكَرَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَاتِلُ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ، وَهُمْ قَوْمٌ لَا يُوجِّدُونَ اللَّهَ، فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِسْلَامِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِذَا أَقَرَّ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنْ اعْتِقَادِهِ، لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِعْتِقَادِ لَنَا، فَتُسْتَدِلُّ بِمَا نَسْمَعُ مِنْ إِقْرَارِهِ عَلَى اعْتِقَادِهِ. فَإِذَا أَقَرَّ بِخِلَافِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ اعْتِقَادِهِ اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّهُ بَدَّلَ اعْتِقَادَهُ. وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ كَانُوا يَقْرُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ وَلَكِنْ كَانُوا لَا يَقْرُونَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وَقَالَ فِيهِمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾، مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ أَقَرَّ بِمَا هُوَ مُخَالِفٌ لِاعْتِقَادِهِ فَلِهَذَا جُعِلَ ذَلِكَ دَلِيلَ إِيْمَانِهِ فَقَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»..

وَعَلَى هَذَا الْمَانُويَّةُ وَكُلُّ مَنْ يَدَّعِي إِلَهَيْنِ، إِذَا قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَذَلِكَ دَلِيلُ إِسْلَامِهِ.

فَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى هُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ دَلِيلَ إِسْلَامِهِمْ. وَهُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا لَا يَقْرُونَ

[١] الأم ٦/١٨٢

بِرِسَالَتِهِ. فَكَانَ دَلِيلُ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّهِمُ الْإِقْرَارَ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. عَلَى مَا رُوِيَ عَنْهُ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى جَارِهِ الْيَهُودِيِّ يَعُودُهُ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَنَظَرَ الرَّجُلُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ: أَجِبَ أَبَا الْقَاسِمِ. فَشَهِدَ بِذَلِكَ وَمَاتَ، فَقَالَ ﷺ: - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْتَقَ بِي نَسَمَةً مِنَ النَّارِ: ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: لَوْ أَحَاكُمُ».

قَالَ: فَأَمَّا الْيَوْمَ بِبِلَادِ الْعِرَاقِ فَإِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَسُولٌ إِلَى الْعَرَبِ، لَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَتَمَسَّسُونَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ

رُسُلًا مِنْهُمْ﴾ فَمَنْ يَقْرَأُ مِنْهُمْ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ مَعَ ذَلِكَ، أَوْ يَقْرَأَ بِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ. حَتَّى إِذَا قَالَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ: أَنَا مُسْلِمٌ أَوْ أَسْلَمْتُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ. لِأَنَّهُمْ لَا يَدَّعُونَ ذَلِكَ. فَإِنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ الْمُسْتَسْلِمُ لِلْحَقِّ الْمُنْقَادُ لَهُ، وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْحَقَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ. فَلَا يَكُونُ مُطْلَقُ هَذَا اللَّفْظِ فِي حَقِّهِمْ دَلِيلَ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ مَعَ ذَلِكَ.

كَذَلِكَ لَوْ قَالَ: بَرِئْتُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَلَمْ يَقُلْ مَعَ ذَلِكَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَبَرَّأَ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَدَخَلَ فِي النَّصْرَانِيَّةِ. فَإِنْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ: وَدَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ فَحِينَئِذٍ يَزُولُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ. وَقَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا: إِذَا قَالَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ، يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ. لِأَنَّ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى دُخُولِ حَادِثٍ مِنْهُ فِي السَّلَامِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَا كَانَ عَلَيْهِ. فَتَضَمَّنُ هَذَا اللَّفْظُ التَّبَرِّيَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ الْمَجُوسِيُّ: أَسْلَمْتُ، أَوْ أَنَا مُسْلِمٌ، يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ. لِأَنَّهُمْ لَا يَدَّعُونَ هَذَا الْوَصْفَ لِأَنفُسِهِمْ وَيَعُدُّونَهُ شَتِيمَةً بَيْنَهُمْ يَشْتُمُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِهِ وَلَدُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلَ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّهِ^[١].

[١] شرح السيرة الكبير ١٥٢/١

الهداية -

﴿ **ننتقل إلى واقع آخر:** وهو بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وقيام دولة الإسلام التي أوى إليها المهاجرون المستضعفون، واستعلنت فيها شعائر الإسلام وقامت فيها شرائعه، فالأصل في هذه الدار الإسلام كما قال ابن رجب: "إِذَا الْأَصْلُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامُ"^[١]، وَلَا يُنْتَقَلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا بظهور الكفر بالله كقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾، ولقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^[٢]، والحكم على الأعيان في دار الإسلام بالإسلام لأن دار الإسلام لا تُقَرُّ مُرتدًّا على ردتها، وأما شعائر المسلمين فقد كانت خاصة بهم في ذلك الحين فمن فعلها من وثني أو كتابي قد يُحكم عليه بالإسلام على قول بعض الفقهاء^[٣] واستدلوا بما ورد عَنِ الْحَسَنِ

^[١] القواعد لابن رجب ٣٤٥/١

^[٢] رواه البخاري برقم ٦٩٢٢

^[٣] اعتبار الشعائر عند بعض الفقهاء بقيد الاختصاص:

اعتبر بعض الفقهاء كالحنابلة وغيرهم شعيرة الصلاة للحكم بالإسلام بقيد الاختصاص دون الاشتراك بين طوائف الكفر؛ قال السرخسي: "وَعَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الصَّيِّ مَتَى يُصَلَّى عَلَيْهِ؟ قَالَ: إِذَا صَلَّى فَصَلُّوا عَلَيْهِ. وَتَأْوِيلُ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ الْإِقْرَارُ بِالْإِسْلَامِ، وَلَكِنَّهُ صَلَّى مَعَ الْمُسْلِمِينَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنْ ذَلِكَ يُوجِبُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَا يُصَلُّونَ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى هَيْئَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ. وَإِظْهَارُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ فِعْلًا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ قَوْلًا، فَيَصِيرُ بِهِ مُسْلِمًا، حَتَّى إِذَا رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ ضَرِبَتْ عُقُوبَةُ إِنْ كَانَ رَجُلًا. وَأَمَّا إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا فِي رَوَايَةِ زَوَاهَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى إِلَى قِبْلَةِ الْمُسْلِمِينَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَلَهُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا».

فَأَمَّا إِذَا صَامَ أَوْ أَدَّى الزَّكَاةَ أَوْ حَجَّ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَفِي رَوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: إِذَا حَجَّ الْبَيْتَ عَلَى الْوُجْهِ الَّذِي يُفَعِّلُهُ الْمُسْلِمُونَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ فِعْلًا مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُجْعَلُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِسْلَامِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ" شرح السير الكبير ١٥٥/١.

فترى أن تعليل الحكم بالإسلام لمن تلبس بالشعائر مداره على الاختصاص وبه حكم الحنابلة كذلك، قال ابن قدامة: "فَصُلِّ: وَإِذَا صَلَّى الْكَافِرُ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، وَإِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى رِيَاءً وَتَقِيَّةً. وَلَنَا أَنْ مَا كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْحَرْبِ كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، كَالشَّهَادَتَيْنِ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ رُكْنٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْإِسْلَامُ، فَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِهِ كَالشَّهَادَتَيْنِ. وَاحْتِمَالُ التَّقِيَّةِ وَالرِّيَاءِ، يَبْطُلُ بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَسَوَاءٌ كَانَ أَصْلِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا. وَأَمَّا سَائِرُ الرُّكَّانِ، مِنَ الزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ، فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِهِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُحْجُونَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَنَعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ» وَالزَّكَاةُ صَدَقَةٌ، وَهُمْ يَتَصَدَّقُونَ.

وَقَدْ قَرَضَ عَلَى نَصَارَى بَنِي ثَغْلِبَ مِنَ الزَّكَاةِ مِثْلِي مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَصِيرُوا بِذَلِكَ مُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الصِّيَامُ فَلِكُلِّ أَهْلِ دِينٍ صِيَامٌ، وَلِأَنَّ الصِّيَامَ لَيْسَ بِفِعْلٍ، إِنَّمَا هُوَ اِمْسَاكٌ عَنْ أَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَقَدْ تَبَيَّنَ هَذَا مِنَ الْكَافِرِ، كَاتِفَاقِهِ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَلَا عِبْرَةَ بِنْيَةِ الصِّيَامِ؛ لِأَنَّهُا أَمْرٌ بَاطِنٌ لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا

الهداية -

قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكُمْ الْمُسْلِمُ، لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ أَبَى فَعَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ»^[١]، وغيرها من الأحاديث في هذا الباب.

ومما يؤكد هذا الأصل ويستدل به في الباب: الشروط العمرية على أهل الذمة في دار الإسلام للتمييز بينهم وبين المسلمين لئلا تجري

أَفْعَالٌ تَتَمَيَّزُ عَنْ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ، وَيَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَلَا تُنْبِئُ الْإِسْلَامَ حَتَّى يَأْتِيَ بِصَلَاةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ صَلَاةِ الْكُفَّارِ، مِنْ اسْتِقْبَالِ قِبْلَتِنَا، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَلَا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ: لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ فِي صَلَاتِهِمْ" المغني ٢٣/٩ فاعتبروا الصلاة في الحكم بالإسلام لكونها من خصائص المسلمين ولم يعتبروا الحج والصيام مع كونها من الشعائر لاشتراكها وعدم اختصاصها.

"وَخَالَفَ الْمَالِكِيَّةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فَقَالُوا: لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الْكَافِرِ بِمُجَرَّدِ صَلَاتِهِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ فُرُوعِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَصِرْ مُسْلِمًا بِفِعْلِهَا، كَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا" الدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٥/١.

"وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْكَافِرِ يُوجَدُ عِنْدَ الدَّرَبِ فَيَقُولُ: جُنْتُ مُسْتَأْمِنًا أَطْلُبُ الْأَمَانَ: هَذِهِ أُمُورٌ مُشْكِلَةٌ، وَرَأَى أَنْ يُرَدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ، وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ الْكُفْرَ قَدْ ثَبَتَ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِقَادَ الْفَاسِدَ الَّذِي كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْفَاسِدُ قَدْ تَبَدَّلَ بِإِعْتِقَادٍ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الصَّحِيحُ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُسْلِمٌ، وَلَا أَنَا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَنْ يُصَلِّيَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ الْعَاصِمَةِ الَّتِي عَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ الْحُكْمَ بِهَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَجَسَائِهِمْ عَلَى اللَّهِ». فَإِنْ صَلَّى أَوْ فَعَلَ فِعْلًا مِنْ خَصَائِصِ الْإِسْلَامِ وَهِيَ: الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عُلَمَاؤُنَا، وَتَبَايَنَتْ الْفِرْقُ فِي إِسْلَامِهِ، وَقَدْ حَرَّرْنَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ. وَنَرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا بِذَلِكَ، - إِنْ قَالَ - وَهِيَ: وَكَذَلِكَ هَذَا الَّذِي قَالَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ يُكَلِّفُ الْكَلِمَةَ، فَإِنْ قَالَهَا تَحَقَّقَ رِشَادُهُ، وَإِنْ أَبَى تَبَيَّنَ عِنَادُهُ وَقِيلَ: وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: {فَتَبَيَّنُوا} [النساء: ٩٤] أَيْ الْأَمْرُ الْمُشْكِلُ، أَوْ تَبَيَّنُوا وَلَا تَعَجَّلُوا، الْمُعْنِيَانِ سَوَاءٌ؟ فَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدٌ فَقَدْ أَتَى مِنْهَا عَنْهُ، لَا يَبْلُغُ فِدْيَةً وَلَا كَفَّارَةً وَلَا قِصَاصًا" أحكام القرآن لابن عربي ٦٠٧/١.

وورد في الآثار أن في آخر الزمان يصلي أقوام لا خلاق لهم فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: «تَذْهَبُ السُّنَّةُ سُنَّةً سُنَّةً كَمَا يَذْهَبُ الْحَبْلُ قُوَّةً قُوَّةً وَآخِرُ الدِّينِ الصَّلَاةُ وَلْيُصَلِّينَ قَوْمٌ وَلَا خَلَقَ لَهُمْ» البدع والنهي عنها ١٢٨/٢

وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مُؤْمِنٌ إِلَّا لِحَقِّ الشَّامِ، وَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسَاجِدِ لَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ» السنة للخلال برقم ١٣٠٨، ويستأنس بها على أن الصلاة تصير في آخر الزمان شعيرة مشتركة.

والدلالة إذا اشتركت تفرغت عن الاختصاص والتمييز فلا اعتبار لها وهذا متقرر عند الفقهاء قَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ: "الأصل أَنَّ الْكَافِرَ مَتَى فَعَلَ عِبَادَةً فَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ لَا يَكُونُ بِهَا مُسْلِمًا، كَالصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ الَّذِي لَيْسَ بِكَامِلٍ، وَالصَّدَقَةِ، وَمَتَى فَعَلَ مَا اخْتَصَّ بِشَرْعِنَا، وَلَوْ مِنَ الْوَسَائِلِ كَالْتَّيْمُمِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْمُقَاصِدِ أَوْ مِنَ الشُّعَائِرِ، كَالصَّلَاةِ بِجَمَاعَةٍ وَالْحَجِّ الْكَامِلِ وَالْأَذَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، يَكُونُ بِهِ مُسْلِمًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ" الدر المختار ٣٠٧٣٦٤ / ٣ / ٣٩٠، والمغني ٢٠١ / ٢.

^[١] رواه ابن أبي شيبة برقم ٣٢٦٣٤ واللفظ له وأصله في البخاري برقم ٣٩١ وقوله: (أكل ذبيحتنا) تنويه باليهود الذين لا يأكلون ذبيحة المسلمين.

الهداية -

عليهم أحكام المسلمين، لأنهم إذا تركوا اختلطوا بالمسلمين ووقع الاشتباه فالزموا بالغيار، وجاء في الشروط: "وَأَنْ نُّلْزِمَ زَيْنًا حَيْثُمَا كُنَّا وَلَا نَنْشَبَهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي لُبْسٍ قَلَنْسُوءٍ وَلَا عِمَامَةٍ وَلَا فَرْقٍ شَعْرٍ وَلَا فِي مَرَاجِيهِمْ" قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرِيُّ فِي سِيَاقِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْغِيَارِ لِأَهْلِ الْمَلِكِ الَّذِينَ خَالَفُوا شَرِيعَتَهُ صَغَارًا وَذُلًّا وَشُهْرَةً وَعَلَمًا عَلَيْهِمْ: لِيُعْرِفُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي زِيهِمْ وَلِبَاسِهِمْ وَلَا يَنْشَبَهُوا بِهِمْ: "وَكُتِبَ عُمَرُ إِلَى الْأَمْصَارِ أَنْ تُجَزَّ نَوَاصِيهِمْ، وَلَا يَلْبَسُوا لُبْسَةَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُعْرِفُوا" [١].

ووجه إيراد المسألة هنا هو بيان أن الأصل في دار الإسلام هو الإسلام، لذلك احتاج عمر رضي الله عنه إلى التمييز بين أهل الذمة والمسلمين، وكذلك فيها بيان أن الظاهر المعتبر لأهل الذمة في دار الإسلام هو المغايرة في اللباس والمركب وإلزامهم بذلك ونهيمهم عن الاشتراك مع المسلمين في زي أو مركب أو خصيصة لئلا تجري عليهم أحكام المسلمين خطأ لعدم التمييز، فدلَّ على أن الظاهر المعتبر للقلة المخالفة لدين القوم هو ما تظهر به المخالفة ولا يكون فيه اشتراك، وهذا كأصل في الباب أن: الظاهر المعتبر في قوم هو ما تتحقق به المغايرة لهم.

﴿ ننتقل إلى واقع آخر: بعد وفاة النبي ﷺ وارتداد العرب، ففي مثل هذا الواقع ما هو الظاهر الذي اعتبره الصحابة للحكم بإسلام العين في هذه الدور الممتنعة؟ وبصيغة أخرى: ما هو الظاهر المعتبر للحكم بالإسلام على القلة المستخفية بإيمانها في دار الحرب؟ هل هو إظهار الشعائر كالأذان والصلاة والحجاب وغيرها، أو إظهار خلاف ما أظهره القوم من كفر وشرك والبراءة مما أحدثوه من ذلك كما أظهرت القلة المؤمنة من الرسل وأتباعهم خلاف ما أظهره

[١] أحكام أهل الذمة ٣/٢٣٦

الهداية -

الأقوام الكافرة من الشرك والكفر وكان ذلك قبل نزول الشرائع؟ وهذا هو محل النزاع:

فنقول أنه إذا تعارض إظهار الشعائر مع ظهور الشرك وعلو أحكامه ومشاهده، والامتناع عن بعض الشرائع فضلاً عن تبديل الشريعة وإماتها، يقدم الأخير الذي هو الظاهر الأقوى ولا اعتبار للشعائر المشتركة في هذه الصورة لعدم الاختصاص، ويدل عليه الكتاب والسنة والإجماع.

المطلب الأول: الأدلة على أن الظاهر المعتبر في دور الكفر هو إظهار مخالفة ما عليه القوم من كفر وشرك.

والدليل القطعي من كتاب الله على أن الظاهر المعتبر في دور الكفر هو إظهار مخالفة ما عليه القوم من كفر وشرك: هو الظاهر الذي أتت به القلة المؤمنة من الرسل وأتباعهم، كقوله تعالى:

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَفْقَهُمْ إِنْ كَانَتْ كِبَرُ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧٦﴾ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٧﴾ فَكَذَّبُوهُ فَتَجَنَّبَنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ وَجَعَلْنَاهُمْ خُلَفَاءَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [يونس ٧٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ أَنَّ بَرِيءٌ مِّمَّا تَشْرِكُونَ ﴿٨١﴾ مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٨٢﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٨٣﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا

الهداية -

تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفٌ ﴿٥٧﴾ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا لَنَجِيَنَّهُ هُوَدًا

وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَيْنَهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٨﴾ ، وَقَالَ

تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتْلُمُهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ

دُونَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَأَنْ

أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٥٠﴾ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ

اللَّهُ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِّنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ [ونس ١٠٦].

وقال تعالى: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

لَنْ نَدْعُوًا مِنْ دُونِهِ إِلَّا هَا تَقْدُفُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴿١٤﴾ [الكهف ١٤] ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ

الآيات في قصص الأنبياء وعباده الصالحين.

روى البيهقي عن الربيع بن أنس، عن أبي العَالِيَةِ، {فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ

أُولُو الْعَرْثِ مِنَ الرُّسُلِ { نُوحٌ وَهُودٌ وَإِبْرَاهِيمُ } أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَصْبِرَ كَمَا صَبَرَ هَؤُلَاءِ فَكَانُوا ثَلَاثَةً، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَابِعُهُمْ، قَالَ نُوحٌ: إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي

بِآيَاتِ اللَّهِ { [يونس: ٧١] إِلَىٰ آخِرِهَا، فَأُظْهِرَ لَهُمُ الْمَقَارِفَةَ، وَقَالَ هُوْدُ

حِينَ قَالُوا: {إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ} {هود: ٥٤} [الآية،

فَإِظْهَرِ لَهُمُ الْمَفَارِقَةَ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي

إِبْرَاهِيمَ} [المتحنة: ٤] إِلَىٰ آخِرِ الْآيَةِ، فَظَهَرَ لَهُمُ الْمُفَارَقَةُ، وَقَالَ

مُحَمَّدٌ: {إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ} [الأنعام: ٥٦]،

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ يَفْرُوها عَلَى

الْمُشْرِكِينَ فَأَظْهَرَ لَهُمُ الْمُفَارَقَةَ^١

فمن أظهر المخالفة لدين قومه في مثل هذه الديار وبين هؤلاء

الأقوام يُحکم له بالإسلام، أما من كان مستخفياً بدينه فيجري عليه

ما يجري على الكثرة لعدم إظهاره للظاهر الذي يتعلق به الحكم.

[١] السنن الكبرى للبيهقي برقم ١٧٧٣٣

الهداية -

والدليل من السنة: حديث معاوية بن الحكم السلمي قال: ﴿قلت يا رسول الله إنه كانت لي جارية تزعى قبل أحد الجوانية وإني أطلعها يوماً إطلاعةً فوجدت الذئب قد ذهب منها بشاة وأنا من بني آدم آسف لما يأسفون فصككتها صكاً فعظم ذلك على النبي قال قلت يا رسول الله اعتقها قال: ادعها إلي فقال لها أين الله؟ قالت: في السماء قال: ومن أنا، قالت: رسول الله قال: اعتقها فإنها مؤمنة﴾^[١].

وفي وجه الدلالة نقول أن الأصل في الرقيق الكفر حتى يثبت خلاف ذلك بأمارات الإيمان ومخالفة الكفر الذي اشتهر به قومهم وكان سبباً في رقيهم، قال الشنقيطي: "وسبب الملك بالرق: هو الكفر، ومحاربة الله ورسوله ﷺ"^[٢].

وقال أبو سعيد الدارمي: "ألا ترى أن رسول الله ﷺ جعل أماراً إيمانها معرفتها أن الله في السماء؟"^[٣]، والامتحان دليل على أن الأصل في من امتحن على الإيمان أنه فاقده كما سبق معنا في المهاجرات من دار الكفر إلى دار الإسلام في قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ

فَلَا تَزْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۚ﴾ [الممتحن: ١٠]،

والنبي ﷺ امتحن الجارية بمسائل من أصل الإيمان وجعل أماراً إيمانها معرفتها أن الله في السماء، ولم يمتحنها بما يُبنى عليه الدين من الشرائع، فلم يقل لها هل تشهدين الصلاة ونحو ذلك، لأن الأصل في الرقيق الشرك والكفر والمخالفة لأصل الدين، وعليه فالحكم

^[١] رواه مسلم برقم: ١١٩٩

^[٢] أضواء البيان (٣/٣٨٧)

^[٣] الرد على الجهمية للدارمي، صفحة ٤٦

الهداية -

بإسلام من استفاض عنهم الكفر قوماً كانوا أو طائفة أو فرداً لا يكون إلا بالإتيان بأصل الإيمان الذي عُلِمَ أنَّ كفرهم مُتَفَرِّعٌ عنه والتصریح به، وفي هذا تفنيد للذين جعلوا الشعائر دليلاً على صحّة أصل الإيمان أو احتمال صحّته في قوم عُلِمَ منهم يقيناً على وجه الإستفاضة جهلهم به و نقضهم للشهادتين، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَوْ كَانَ عَبْدًا فَأُعْتِقَ لَمْ يَجُزْ فِي رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، إِذْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ أَمَارَةَ إِيْمَانِهَا مَعْرِفَتَهَا أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؟" [١]، وَقَالَ: "فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ إِلَهَهُ الَّذِي يَعْبُدُ" [٢].

والدليل من الإجماع: هو إجماع الصحابة في دور الردة بعد وفاة النبي ﷺ حيث أنهم لم يعتبروا شهادة أن لا إله إلا الله والصلاة والصيام والأذان وغيرها من الشعائر في هذه الدور، ونفس الدليل الذي يَسْتَدِلُّ به من يحكم بالشعائر استدلل به أبي بكر على عدم اعتبار الشعائر في مثل هذه الدور وأجرى عليهم أحكام الكفار، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا شَهِدُوا وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا، فَقَدْ حَرَمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا

[١] الرد على الجهمية للدارمي، صفحة ٤٦

[٢] الرد على الجهمية للدارمي، صفحة ٤٦

[٣] رواه أحمد برقم ١٣٠٥٦ وإسناده صحيح.

الهداية -

فقد استدل أبو بكر بقوله "إِلَّا بِحَقِّهَا" فقال: «وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَاللَّهُ إِنْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»^[١].

ومن يقول أن قومنا أهل قبله ولا يصح تكفيرهم، فنقول أن أهل القبلة ليس فيهم مشركين ولا طواغيت، وكيف يكون قومنا أهل قبله وهم غارقين في الشرك والكفر، فعن وَهْبٍ يَعْنِي ابْنَ مُتَبِّهِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ فِي الْمُصَلِّينَ مِنْ طَوَاغِيَتٍ؟ قَالَ: «لَا، وَسَأَلْتُهُ هَلْ فِيهِمْ مُشْرِكٌ؟ قَالَ: «لَا»^[٢].

والذي استقر عليه إجماع الصحابة: التكفير والقتال وعدم اعتبار ظاهر الشهادة والشعائر في مثل هذه الدور، وحكى الإجماع أبو عبيد القاسم بن سلام في سياق استدلاله أن العمل ركن في الإيمان فقال: "وَالْمُصَدِّقُ لِهَذَا جِهَادُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَى مَنْعِ الْعَرَبِ الزَّكَاةَ كَجِهَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الشِّرْكِ سَوَاءً ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ ، وَسَبْيِ الذُّرِّيَّةِ ، وَاغْتِنَامِ الْمَالِ ، فَإِنَّمَا كَانُوا مَانِعِينَ لَهَا غَيْرَ جَا حِدِينَ بِهَا"^[٣].

وقال الجصاص: "وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ — ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ — دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ سَوَاءً رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ

^[١] رواه البخاري برقم ١٤٠٠ ومسلم برقم ٢٠

^[٢] المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية برقم ٢٩٩٧

^[٣] الايمان ١/١٧

الهداية -

وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهِمْ بِإِزْتِدَادٍ مَنْ أَمْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرَارِهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَضَاءَهُ وَحُكْمَهُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ" [١].

فقد كان مانعي الزكاة مظهرين للشعائر ممتنعين من إقامة الشرائع فقال أبو بكر رضي الله عنه: «وَأَمَّا مَنْ اِزْتَدَّتْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعَرَبِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُصَلِّي وَقَدْ كَفَرَ بِالصَّلَاةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي وَقَدْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَبَا حَفْصٍ مَا أَفَرَّقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ لَأَنَّهُمَا مَقْرُونَتَانِ» [٢]، فأجرى عليهم الصحابة أحكام الكفر ولم يعتبروا بالشعائر وجاهدتهم أبو بكر بالمهاجرين والأنصار أي بجمعهم، قال في مختصر السيرة: "ولم يبق أحد من المهاجرين والأنصار إلا خرج" [٣]. فكان إجماعاً على عدم اعتبار الشعائر الظاهرة في هذه الدور عند استعلان الكفر والشرك والامتناع عن أداء الشرائع، فالشعائر في مثل هذه الدور لا تقوى على إثبات الإسلام لتخلف الأصل الذي تُصحَّحُ به الأعمال، كحال دار بني حنيفة التي آمنت بمسيلمة الكذاب رسولاً بعد محمد ﷺ فأسقط عنهم الزكاة، ولكنهم ما زالوا يصلون ويصومون، فهل الشعائر صححت لهم إسلاماً؟ .. قطعاً لا.

وممن حكى الإجماع من المتأخرين ابن تيمية حيث قال: "وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ الْخُمْسَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُجَّةٌ

[١] أحكام القرآن للجصاص ١٨١/١

[٢] الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني ٥١/١

[٣] مختصر السيرة ١/ ٢٥٧

الهداية -

سَائِعَةً، فَلِهَذَا كَانُوا مُرْتَدِّينَ وَهُمْ يُقَاتِلُونَ عَلَى مَنَعِهَا، وَإِنْ أَقَرُّوا بِالْوُجُوبِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ"^[١].

وقال محمد بن عبد الوهاب: "ومن أعظم ما يحل الإشكال في مسألة التكفير والقتال عمن قصد اتباع الحق، إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، وإدخالهم في أهل الردة، وسبي ذراريهم، وفعلهم فيهم ما صح عنهم، وهو أول قتال وقع في الإسلام على من ادعى أنه من المسلمين. فهذه أول وقعة وقعت في الإسلام على هذا النوع، أعني المدعين للإسلام، وهي أوضح الوقعات التي وقعت من العلماء عليهم من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى وقتنا هذا"^[٢].

وقال: "الدليل السادس: قصة بني عبيد القداح فإنهم ظهروا على رأس المائة الثالثة. فادعى عبيد الله أنه من آل علي بن أبي طالب من ذرية فاطمة، وتزيا بزي أهل الطاعة والجهاد في سبيل الله، فتبعه أقوام من البربر من أهل المغرب، وصار له دولة كبيرة في المغرب ولأولاده من بعده، ثم ملكوا مصر والشام، وأظهروا شرائع الإسلام وإقامة الجمعة والجماعة. ونصبوا القضاة والمفتين. لكن أظهروا الشرك ومخالفة الشريعة، وظهر منهم ما يدل على نفاقهم وشدة كفرهم. فأجمع أهل العلم: أنهم كفار، وأن دارهم دار حرب، مع إظهارهم شعائر الإسلام، وفي مصر من العلماء والعباد أناس كثير، وأكثر أهل مصر لم يدخل معهم فيما أحدثوا من الكفر، ومع ذلك أجمع العلماء على ما ذكرناه، حتى إن بعض أكابر أهل العلم المعروفين بالصلاح قال لو أن معي عشرة أسهم لرميت بواحد منها النصارى المحاربين. ورميت بالتسعة بني عبيد"^[٣].

^[١] الفتاوى الكبرى ٥٤١/٣

^[٢] مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد م١ ٣٠٣

^[٣] مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ٥١/١

الهداية -

وقال: "وأجمع العلماء كلهم على كفر المختار - مع إقامته شعائر الإسلام - لما جنى على النبوة"^[١].

وقال أبو محمد عبد الله بن إسحاق المعروف بابن التبان: "وكان أبو محمد شديد التنقيص لهم والتنفير عنهم - بني عبيد - قال بعض أصحابه: كنت معه يوماً بالمنستير، وكان يوم عاشوراء، فلما رأى بكى، ف قيل له ما يبكيك؟ فقال والله ما أخشى عليهم من الذنوب، لأن مولاهم كريم، وإنما أخشى أن يشكّوا في كفر بني عبيد، فيدخلوا النار"^[٢].

وحكى الإجماع حمد بن عتيق في جوابه لمن ناظره في حكم أهل مَكَّة وما يقال في البلد نفسه فقال:

"وأما إذا كان الشّرك فاشياً، مثل: دعاء الكعبة والمقام والحطيم، ودعاء الأنبياء والصّالحين، وإفشاء توابع الشّرك، مثل: الزّنا والزّبا وأنواع الظّلم، ونبذ السنن وراء الظّهر، وفشو البدع والضّلالات، وصار التّحاكم إلى الأئمّة الظّلمة ونواب المشركين، وصارت الدّعوة إلى غير القرآن والسّنة، وصار هذا معلوماً في أيّ بلد كان، فلا يشكّ من له أدنى علم أنّ هذه البلاد محكوم عليها بأنّها بلاد كفر وشرك، لا سيّما إذا كانوا معادين أهل التّوحيد، وساعين في إزالة دينهم، وفي تخريب بلاد الإسلام، وإذا أردت إقامة الدّليل على ذلك وجدت القرآن كلّ فيه، وقد أجمع عليه العلماء، فهو معلوم بالضرّورة عند كلّ عالم"^[٣].

^[١] نفس المصدر

^[٢] ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٥٢/٦

^[٣] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٢٦١/٩

الآثار وفهم الصحابة الأخيار:

ومما يستأنس به في الاستدلال في أن الظاهر المعتبر في الدور التي طرأت عليها الردة والكفر هو خلاف ما أظهره القوم وصاروا إليه من كفر سواء من الشرك في الألوهية أو الحاكمية أو النبوة أو غيرها ما يلي:

❁ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «ارْتَدَّ عَلْقَمَةُ بْنُ عُلَاثَةَ، فَبَعَثَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى امْرَأَتِهِ وَوَلَدِهِ فَقَالَتْ: إِنْ كَانَ عَلْقَمَةُ كَفَرَ، فَإِنِّي لَمْ أَكُفِّرْ أَنَا وَلَا وَلَدِي، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلشَّعْبِيِّ فَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ بِهِمْ، يَغْنِي بِأَهْلِ الرِّدَّةِ»^[١]، فظاهر الرواية أن أبو بكر ألحق الذراري بأهل الردة إلا من ثبت إسلامه بالبراءة مما وقع فيه أهل الردة من كفر.

❁ ومثله ما روي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: «أَخَذَ بِالْكُوفَةِ رِجَالٌ يُفْشُونَ حَدِيثَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ، فَكَتَبَ فِيهِمْ إِلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَكَتَبَ عَثْمَانُ أَنْ اغْرِضْ عَلَيْهِمْ دِينَ الْحَقِّ وَشَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَمَنْ قَبِلَهَا وَتَبَرَّأَ مِنْ مُسَيْلِمَةَ فَلَا تَقْتُلْهُ وَمَنْ لَزِمَ دِينَ مُسَيْلِمَةَ فَاقْتُلْهُ، فَقَبِلَهَا رِجَالٌ مِنْهُمْ فَتَرَكُوا وَلَزِمَ دِينَ مُسَيْلِمَةَ رِجَالٌ فَقَتِلُوا»^[٢]، قال محمد ابن عبد الوهاب:

واذكر إجماع الصحابة على قتل أهل مسجد الكوفة، وكفرهم وردتهم، لما قالوا كلمة في تقرير نبوة مسيلمة، ولكن الصحابة اختلفوا في قبول توبتهم لما تابوا، والمسألة في صحيح البخاري وشرحه، في الكفالة.^[٣]

❁ ومنها قصة خالد مع مالك بن نويرة قال محمد بن سلام: «وَتَقُولُ بَنُو تَمِيمٍ إِنَّهُ لَمَّا هَجَمَ عَلَيْهِمْ خَالِدٌ قَالَ مَنْ أَنْتُمْ قَالُوا الْمُسْلِمُونَ قَالَ

^[١] مصنف بن أبي شيبة برقم ٣٢٧٣٢

^[٢] شرح معاني الآثار برقم ٥١٠٦

^[٣] الدرر السنية ٦٨/١٠

الهداية -

وَنَحْنُ الْمُسْلِمُونَ فَمَا بَالُ السِّلَاحِ قَالُوا ذَعَرْتُمُونَا قَالَ فَضَعُوا السِّلَاحَ، وَالْمَجْتَمِعَ عَلَيْهِ أَنْ خَالِدًا حَاوَرَهُ وَرَادَهُ وَأَنْ مَالِكًا سَمَحَ بِالصَّلَاةِ وَالتَّوَيَّ بِالزَّكَاةِ.

فَقَالَ خَالِدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ مَعَالَا لَا تَقْبَلُ وَاحِدَةً دُونَ الْأُخْرَى؟ قَالَ قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ صَاحِبُكُمْ، قَالَ: وَمَا تَرَاهُ لَكَ صَاحِبًا وَاللَّهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَكَ، ثُمَّ تَحَاوَلَا فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ إِنِّي قَاتِلُكَ، قَالَ: وَبِذَا أَمْرِكَ صَاحِبُكَ قَالَ وَهَذِهِ بَعْدَ وَاللَّهِ لَا أَقِيلُكَ^[١].

وقال الواقدي: "قَالَ: ثُمَّ قَدَّمَ خَالِدٌ مَالِكَ بْنِ نُؤَيْرَةَ لِيَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ مَالِكٌ: أَتَقْتُلُنِي وَأَنَا مُسْلِمٌ أَصْلَى الْقِبْلَةِ، فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: لَوْ كُنْتُ مُسْلِمًا لَمَا مَنَعْتَ الزَّكَاةَ وَلَا أَمَرْتَ قَوْمَكَ بِمَنْعِهَا، وَاللَّهِ لَمَا قُلْتُ بِمَا فِي مَنَامِكَ حَتَّى أَفْتُلِكَ"^[٢].

❀ ومنها قصة مجاعة مع خالد ابن الوليد: قال الواقدي: "وَسَارَ خَالِدٌ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، حَتَّى إِذَا تَقَارَبَ مِنْ أَرْضِ الْيَمَامَةِ نَزَلَ إِلَى جَنْبِ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَّتِهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يَزِيدُونَ عَلَى مِائَتَيْ فَارِسٍ، وَقَالَ لَهُمْ: سِيرُوا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ فَاتُّوْنِي بِكُلِّ مَنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ، فَسَارُوا فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ مِنْ أَشْرَافِ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ مُجَاعَةُ بْنُ مُرَارَةَ وَمَعَهُ ثَلَاثَةُ وَعِشْرُونَ رَجُلًا مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ. قَالَ: قَدْنَا مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ، قَالُوا: "مَنْ أَنْتُمْ"، قَالُوا: "نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ"، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: "فَلَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِكُمْ عَيْنًا يَا أَعْدَاءَ اللَّهِ"، ثُمَّ أَحَاطُوا بِهِمْ فَأَخَذُوهُمْ، وَجَاءُوا بِهِمْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، حَتَّى أَوْقَفُوهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ خَالِدٌ: "يَا بَنِي حَنِيفَةَ، مَا تَقُولُونَ فِي صَاحِبِكُمْ مُسَيْلِمَةَ"، قَالُوا: "نَقُولُ إِنَّهُ شَرِيكُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي نُبُوتِهِ"، فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ سَارِيَةُ بْنُ عَامِرٍ: "يَا أَبَا سُلَيْمَانَ، وَلَكِنِّي لَا

[١] طبقات فحول الشعراء ٢٠٧/١

[٢] كتاب الردة ١٠٧/١

أَقُولُ ذَلِكَ"، قَالَ خَالِدٌ: "يَا مُجَاعَةً، مَا تَقُولُ فِيمَا يَقُولُ أَصْحَابُكَ هَؤُلَاءِ"، فَقَالَ مُجَاعَةً: "أَقُولُ إِنِّي قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَمِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا سَارِيَّةُ بْنُ عَامِرٍ، وَلَا وَاللَّهِ مَا غَيَّرْنَا وَلَا بَدَّلْنَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا بُدٌّ مِنْ مُدَارَاةِ مُسَيْلِمَةَ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِنَا وَأَمْوَالِنَا وَأَوْلَادِنَا". قَالَ: فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: "فَاعْتَزِلْ أَنْتَ وَصَاحِبُكَ هَذَا نَاحِيَةً مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ"، ثُمَّ قَدِمَ خَالِدُ بَقِيَّةَ الْقَوْمِ فَضَرَبَ أَعْنَاقَهُمْ صَبْرًا، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مُجَاعَةَ، فَقَالَ مُجَاعَةً: "أَيُّهَا الْأَمِيرُ، إِنِّي لَمْ أَزَلْ مُسْلِمًا، وَأَنَا الْيَوْمَ عَلَى مَا كُنْتُ عَلَيْهِ أَمْسٍ، وَقَدْ رَأَيْتُكَ عَجَلْتَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِالْقَتْلِ، وَأَنَا وَاللَّهِ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِي مِنْكَ، وَلَكِنْ أَيُّهَا الْأَمِيرُ إِنْ كَانَ رَجُلٌ كَذَّابٌ خَرَجَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَادَّعَى مَا ادَّعَى، فَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَأْخُذَ الْبَرِيءَ بِأَمْرِ السَّقِيمِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الاسراء: ١٥] أُخْرَى قَالَ خَالِدٌ:

فَإِنِّي قَدْ عَفَوْتُ عَنْكُمَا، وَلَكِنْ أَقِيمَا فِي عَسْكَرِي وَلَا تَبْرَحَا حَتَّى أَنْظُرَ عَلَى مَا يَنْصَرِمُ أَمْرِي وَأَمْرُ بَنِي حَنِيفَةَ" [١].

وفي الاكتفاء: "فقال خالد: يا مجاعة، تركت اليوم ما كنت عليه أمس، وكان رضاك بأمر هذا الكذاب، وسكوتك عنه وأنت أعز أهل اليمامة، وقد بلغك مسيري، إقرارا له، ورضى بما جاء به، فهلا أبليت عذرا، فتكلمت فيمن تكلم، فقد تكلم ثمامة بن أثال فرد وأنكر، وقد تكلم اليشكري، فإن قلت أخاف قومي، فهلا عمدت إلى تريد لقائي، أو كتبت إلى كتابا أو بعثت إلى رسولا، وأنت تعلم أني قد أوقعت بأهل بزاخة، وزحفت بالجيش إليك. فقال مجاعة: إن رأيت يا ابن المغيرة أن تعفو عن هذا كله فعلت. فقال خالد: قد عفوت عن دمك، ولكن في نفسي من تركك حوجا بعد، فقال مجاعة: أما إذا عفوت عن دمي فلا أبالي" [٢].

[١] الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني ١١٩/١

[٢] الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء ١٢٠/٢

الهداية -

قال حمد بن عتيق: "وليس المراد بإظهار الدين: أن يُترك الإنسان يصلي ولا يقال له اعبد الأوثان! فإن اليهود والنصارى لا يهونون من صلى في بلدانهم ولا يكرهون الناس على أن يعبدون الأوثان؟! بل المقصود: أن إظهار الدين هو: التصريح للكفار بالعداوة كما احتج خالد بن الوليد على مجاعة بأنه سكت ولم يظهر البراءة كما أظهرها ثمامة واليشكري، والقصة معروفة في السير، فما لم يحصل التصريح للمشركين بالبراءة منهم ومن دينهم لم يكن إظهار الدين حاصلًا"^[١].

❀ ومما يُستأنس به من الآثار في واقعة الردة ما روي في تاريخ الإسلام: "عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ وَفَدُ بُرَاقَةُ أَسَدٍ وَغَطَفَانٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُونَهُ الصُّلْحَ، خَيَّرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَ حَرْبٍ مُجَلِّيَةٍ أَوْ حِطَّةٍ مُخْزِيَةٍ، فَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ أَمَّا الْحَرْبُ فَقَدْ عَرَفْنَاهَا، فَمَّا الْحِطَّةُ الْمُخْزِيَةُ؟ قَالَ: تُؤْخَذُ مِنْكُمْ الْحَلَقَةُ وَالْكَرَاعُ وَتُتْرَكُونَ أَقْوَامًا تَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُرَى اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ أَمْرًا يَعْذِرُونَكُمْ بِهِ، وَتُؤَدُّونَ مَا أَصَبْتُمْ مِنْهَا وَلَا تُؤَدِّي مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ، وَتَشْهَدُونَ أَنَّ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَأَنْ قَتَلَكُمْ فِي النَّارِ، وَتَدُونَ قَتَلَنَا وَلَا نَدِي قَتَلَكُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا قَوْلُكَ «تَدُونَ قَتَلَنَا» فَإِنْ قَتَلْنَا قُتِلُوا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا دِيَاتَ لَهُمْ. فَاتَّبَعَ عُمَرُ، وَقَالَ عُمَرُ فِي الْبَاقِي: نَعَمْ مَا رَأَيْتُ"^[٢].

❀ وأخرج الطحاوي في مشكل الآثار بسنده إلى سَلَمَةَ بْنِ نَعِيمٍ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، فَلَمَّا شَدَدْنَا عَلَى الْقَوْمِ جَرَحْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا وَقَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَى مِلَّتِكَ، وَمِلَّةِ رَسُولِكَ، وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا عَلَيْهِ مُسَيْلِمَةُ، فَعَقَدْتُ فِي رِجْلِهِ خِطًّا، وَمَضَيْتُ مَعَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا رَجَعْتُ نَادَيْتُ: مَنْ يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ؟ فَمَرَّ بِي أَنْاسٌ مِنْ

[١] الدفاع (ص ١٦)

[٢] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٣٢/٣

أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ زَمَنَ عُمَرَ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنْتَ، اذْهَبْ فَإِنَّ عَلَيْكَ وَعَلَى قَوْمِكَ الدِّيَّةَ، وَعَلَيْكَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ" [١].

❀ ومن الآثار ما نقله ابن كثير قال: "وَقَدْ قُتِلَ فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ - الْمَضِيحِ - رَجُلَانِ كَانَا قَدْ أَسْلَمَا وَمَعَهُمَا كِتَابٌ مِنَ الصِّدِّيقِ بِالْأَمَانِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَهُمَا عَبْدُ الْعُزَّى بْنُ أَبِي رَهْمٍ بْنُ قِرْوَاشٍ، قَتَلَهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، وَالْآخَرُ لَبِيدُ بْنُ جَرِيرٍ، قَتَلَهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا بَلَغَ خَبَرُهُمَا الصِّدِّيقُ وَدَاهُمَا، وَبَعَثَ بِالْوَصَاةِ بِأَوْلَادِهِمَا، وَتَكَلَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي خَالِدٍ بِسَبِيهِمَا، كَمَا تَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ مَالِكِ بْنِ نُوَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ الصِّدِّيقُ: كَذَلِكَ يُلْقَى مَنْ يَسَاكُنُ أَهْلَ الْحَرْبِ فِي دِيَارِهِمْ، أَيِ الدَّنْبِ لَهُمَا فِي مُجَاوَزَتِهِمَا الْمُشْرِكِينَ، وَهَذَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مَنْ سَاكَنَ الْمُشْرِكِ فِي دَارِهِ» وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ «لَا تَرَى نَارَهُمَا» أَيِ لَا يَجْتَمِعُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ" [٢].

❀ "ووقع في كتاب المتفق والمختلف: أن مذهب الإمام مالك أن أمارات الكفر إذا ظهرت في بلاد يصير حكمها حكم دار الحرب، وقد سبق أن هؤلاء الكفرة جعلوا أمارات الكفر شعارا فيما بينهم، ونحن ننزلنا إلى أنهم في دراهم كالكفرة الأصلية حكما بلا خلاف، ومن خرج من بلادهم إلى بلادنا فلا بد من بيان حاله، فإن صدر عنه ما يكفر به أجرينا مقتضى كفره، أو لا فلا.

فإن قلت يحتمل أن يكون بينهم من المسلمين رجالا أو يكون في أيديهم من أموالهم شيئا؟ قلت: لا فرق بينهم وبين سائر الحربيين في ذلك الاحتمال.

[١] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٣٢/٣

[٢] البداية والنهاية ٣٥١/٦

الهداية -

فإن قلت: يتلفظون بالشهادتين، قلت: لا بد مع ذلك من استبرائهم عما كفروا به كما قرره جمهور الفقهاء. والحال أنهم لا يستبرؤون عما كفروا به ولو قطعوا إربا إربا، على أنهم بمثابة الزنادقة كما سبق نقلاً عن أبي زرعة الرازي^[١].

وخلاصة القول أن من ينزل حديث: "مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا"^[٢] على هذا واقع الناس اليوم فقد أعظم الفرية على الله عز وجل، وخالف إجماع الصحابة وحاد عن فهم السلف واتبع غير سبيل المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

المطلب الثاني: سنة التبيين

المتقرر عند السلف أن من انتسب إلى الإسلام ثم أظهر الكفر بالله تعالى، لا يقبل منه إلا الرجوع من الباب الذي خرج منه سواء كان فرداً أو قوماً، وإن كنا عند ظهور بعض العلامات والأمارات - وإن لم ترتق إلى كونها دلالة ظاهرة تُدافع الأصل - في بعض الأحوال كالضرب في الأرض بالجهاد في سبيل الله نستصحب حكم الكفر ونتبين منه عملاً بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ

اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ

عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ

فَمَنْ بَرَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا

﴿[النساء: ٩٤]، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُقَدَّادِ: إِذَا

[١] مختصر اليمانيات المسلوقة على الرافضة المخذولة ٢٠/١

[٢] رواه ابن أبي شيبة برقم ٣٢٦٣٤ واللفظ له وأصله في البخاري برقم ٣٩١ وقوله: (أكل ذبيحتنا) تنويه باليهود الذين لا يأكلون ذبيحة المسلمين. (ذمة) هي الأمن والعهد وذمة الله أمانه وضمانه وقد يراد بها الذمام وهو الحرمة. (تحقروا الله) تغدروا به وتنقضوا عهده

الهداية -

كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ فَقَتَلَتْهُ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلِ»^[١].

وهذه الصورة - صورة آية النساء - يكفي فيها النطق بالشهادتين أو القول أنا مسلم أو إلقاء السلام كما جاء في الروايات، فهي من شعار الإسلام ومن خصائص المسلمين بين الوثنيين حينذاك، حيث أن عبادة الأصنام لم يكونوا قد تكلموا بالإسلام كما ما سبق بيانه، وهو فهم السلف كما ورد عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤] قَالَ: «لِأَنَّ تَحِيَّةَ الْمُسْلِمِينَ السَّلَامُ، بِهَا يَتَعَارَفُونَ، وَيَلْقَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا»^[٢].

وتُحْمَلُ النصوص الواردة في الكفِّ عن الإغارة عند سماع شعار الإسلام كالأذان على سنة التبئُّن كما روى المروزي بسنده عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ عَهْدِهِ إِلَى جِيُوشِهِ فِي الرِّدَّةِ: «إِذَا عَشَيْتُمْ دَارًا مِنْ دُورِ الْعَرَبِ فَسَمِعْتُمْ أَذَانًا لِلصَّلَاةِ فَأَمْسِكُوا عَنْ أَهْلِهَا حَتَّى تَسْأَلُوهُمْ مَا الَّذِي نَقَمُوا، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعُوا أَذَانًا لِلصَّلَاةِ فَشَنُّوا الْغَارَةَ وَحَرِّقُوا وَاقْتُلُوا»^[٣]، ولا تعارض بين التبئُّن واستصحاب حكم الدار، لأن الصحابة حكموا بالردة حكماً عاماً ولم يتوقفوا في الدور كما قال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: "ارتدت الْعَرَبُ عِنْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا خَلَا أَهْلُ الْمَسْجِدَيْنِ، مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: اجْتَمَعَتْ أَسَدٌ وَغَطَفَانٌ وَطَيِّئٌ عَلَى طَلِيحَةِ الْأَسَدِيِّ، وَبَعَثُوا وَفُودًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَزَلُّوا عَلَى وُجُوهِ النَّاسِ فَأَنْزَلُوهُمْ إِلَّا الْعَبَّاسَ، فَحَمَلُوا بِهِمْ

^[١] صحيح البخاري برقم (٦٨٦٦).

^[٢] تاريخ المدينة لابن شبة ٤٥٠/٢

^[٣] تعظيم قدر الصلاة ٩٢٣/٢

إِلَى أَبِي بَكْرٍ، عَلَى أَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا يُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَعَزَمَ اللَّهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى الْحَقِّ وَقَالَ: لَوْ مَنْعُونِي عَقَالًا لَجَاهَدْتُهُمْ، فَرَدَّهُمْ فَرَجَعُوا إِلَى عَشَائِرِهِمْ، فَأَخْبَرُوهُمْ بِقِلَّةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَطَمَعُوهُمْ فِيهَا، فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ الْحَرَسَ عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ، وَأَلْزَمَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِحُضُورِ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: إِنَّ الْأَرْضَ كَافِرَةٌ، وَقَدْ رَأَى وَفْدُهُمْ مِنْكُمْ قِلَّةً، وَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ لَيْلًا يَأْتُونَ أَمْ نَهَارًا، وَأَذْنَاهُمْ مِنْكُمْ عَلَى بَرِيدٍ، وَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ يُؤْمَلُونَ أَنْ نَقْبَلَ مِنْهُمْ وَنُؤَادِعَهُمْ وَقَدْ أَبَيْنَا عَلَيْهِمْ، فَاسْتَعِدُّوا وَأَعِدُّوا فَمَا لَبِثُوا إِلَّا ثَلَاثًا حَتَّى طَرَفُوا الْمَدِينَةَ غَارَةً"^[١].

وأوصى أبو بكر الجيوش بالكفِّ عن القتال إذا سمعوا الأذان، وأن لا يُغيروا حتى يتبيَّنوا من أهلها ما نقموا على الإسلام والمسلمين ولأي شيء منعوا الزكاة وارتدوا عن دين الله لعلهم يرجعون إذا رأوا جيوش الإسلام، فيكفيهم الله مؤنة قتالهم برجوعهم إلى الإسلام من الباب الذي خرجوا منه، وهذه من سياسة أبي بكر الحكيمة في قتاله لأهل الردة، وليس الأذان يُصحِّحُ لهم إسلامهم!! فلم يكن يرضى منهم أبو بكر والمسلمون إلا الرجوع من الباب الذي خرجوا منه، ولم يرضوا منهم إلا أداء شرائع الله كاملة كما روى المروزي بسنده إلى حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسْقَعِ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَرَهُ أَنْ يُقَاتِلَ النَّاسَ عَلَى خَمْسٍ قَالَ: «وَمَنْ تَرَكَ وَاحِدَةً مِنَ الْخَمْسِ فَقَاتِلْهُ كَمَا تُقَاتِلُ مَنْ تَرَكَ الْخَمْسَ: شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^[٢]، وعن عبد الله بن الأَهِم أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ قَامَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِدْعَا إِلَى سُنَّتِهِ وَمَضَى عَلَى سَبِيلِهِ فَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، أَوْ مِنْ أَرْتَدَ مِنْهُمْ

^[١] البداية والنهاية ٦/٣٤٤

^[٢] تعظيم قدر الصلاة ٢/٩٢٣

الهداية -

فعرضوا أن يقيموا الصلاة ولا يؤتوا الزكاة فأبى أن يقبل منهم إلا ما كان رسول الله ﷺ قابلاً في حياته فانتزع السيوف من أعمادها وأوقد النيران في شعلها وركب بأهل حق الله أكتاف أهل الباطل حتى قررهم بالذي نفروا منه وأدخلهم من الباب الذي خرجوا منه حتى قبضه الله»^[١].

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "ارْتَدَّ سِتَّةُ نَفَرٍ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ يَوْمَ تُسْتَرٍ، فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَنِي، فَقَالَ: «مَا فَعَلَ النَّفَرُ؟ فَأَخَذْتُ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا فَعَلَ النَّفَرُ؟ قُلْتُ: قُتِلُوا، قَالَ: لَأَنْ أَكُونَ أَذْرَكْتُهُمْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: وَمَا سَبِيلُهُمْ إِلَّا الْقَتْلُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِضُ عَلَيْهِمُ الدُّخُولَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجُوا مِنْهُ، فَإِنْ فَعَلُوا وَإِلَّا اسْتَوْدَعْتُهُمُ السِّجْنَ»^[٢].

وقال المروزي: "لَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَفَرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنْ كُفْرِهِ بِأَنْ يُدْعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْإِسْلَامِ لِأَنَّ كُفْرَهُ كَانَ بِتَرْكِهَا فَإِسْلَامُهُ يَكُونُ بِإِقَامَتِهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الْفَرَائِضِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ثُمَّ كَفَرَ بِشَرِيعَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ أَوْ اسْتَحْلَالَ بَعْضَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنَ الْكُفْرِ بِالشَّرِيعَةِ الَّتِي كَفَرَ بِهَا، فَإِذَا أَقَرَّ بِهَا عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُمْتَحَنُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُسَأَلُ عَنْ سِوَاهُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: الْخَمْرُ حَلَالٌ أَوْ لَحْمُ الْخَنَزِيرِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِجَمِيعِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى وَحَرَّمَ سِوَى الْخَمْرِ أَوْ الْخَنَزِيرِ فَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنَ

^[١] الاعتقاد ص/ ١٧٤.

^[٢] سنن سعيد بن منصور برقم ٢٥٨٧

الْبَابِ الَّذِي كَفَرَ مِنْهُ مِنْ إِخْلَالِهِ الْخَمْرَ وَالْخَنَازِيرَ فَقَطُّ لِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِمَا سَوَى ذَلِكَ" [١].

وليس هناك توقف في الأسماء أو الأحكام فهذه بدعة محدثة فالناس إما مؤمن أو كافر وليس هناك منزلة بين المنزلتين، أما التبيين فهي سنة مقررة عند الاستشكال، ويكون التبيين مع استصحاب حكم الكفر لا عن توقف كما سبق في صورة قتال أهل الردة.

وقد يكون التبين مع استصحاب حكم الإسلام كما في قوله تعالى: ﴿

يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا

عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَذِيرٌ﴾ [الحجرات: ٦]، قال الحارث بن زرار الخزاعي: ﴿

قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ فَدَخَلْتُ فِيهِ وَ أَقْرَرْتُ بِهِ، وَدَعَانِي إِلَى الزَّكَاةِ فَأَقْرَرْتُ بِهَا وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَأَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِي جَمَعْتُ زَكَاتَهُ وَيُرْسِلُ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا لِإِبَّانِ كَذَا وَكَذَا لِيَأْتِيكَ مَا جَمَعْتُ مِنَ الزَّكَاةِ؛ فَلَمَّا جَمَعَ الْحَارِثُ الزَّكَاةَ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لَهُ وَبَلَغَ الْإِبَّانَ الَّذِي أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْعَثَ إِلَيْهِ، احْتَبَسَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ فَلَمْ يَأْتِهِ فَظَنَّ الْحَارِثُ أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ فِيهِ سُخْطَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَدَعَا بِسَرَوَاتِ قَوْمِهِ فَقَالَ لَهُمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ وَقَّتَ لِي وَقْتًا يُرْسِلُ إِلَيَّ رَسُولَهُ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدِي مِنَ الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخُلْفُ وَلَا أَرَى حَبَسَ رَسُولَهُ إِلَّا مِنْ سُخْطَةٍ كَانَتْ، فَاِنْطَلِقُوا فَنَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ إِلَى الْحَارِثِ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِمَّا جَمَعَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا أَنْ سَارَ الْوَلِيدُ حَتَّى بَلَغَ بَعْضَ الطَّرِيقِ فَرَّقَ أَيُّ خَافَ فَرَجَعَ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْحَارِثَ مَنَعَنِي الزَّكَاةَ وَأَرَادَ قَتْلِي، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

[١] تعظيم قدر الصلاة ٩٦٢/٢

الْبُعْثَ إِلَى الْحَارِثِ وَأَقْبَلَ الْحَارِثُ بِأَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَقْبَلَ الْبُعْثَ،
وَفُصِّلَ عَنِ الْمَدِينَةِ، لَقِيَهُمُ الْحَارِثُ فَقَالُوا: هَذَا الْحَارِثُ فَلَمَّا غَشِيَهُمْ
قَالَ لَهُمْ: إِلَى مَنْ بُعِثْتُمْ؟ قَالُوا إِلَيْكَ قَالَ: وَلِمَ؟ قَالُوا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
كَانَ بَعَثَ إِلَيْكَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ فَرَزَعَمَ أَنَّكَ مَنَعْتَهُ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَهُ
قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ بَتَّةً، وَلَا أَتَانِي فَلَمَّا دَخَلَ
الْحَارِثُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنَعْتَ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَ رَسُولِي؟»
قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ وَلَا أَتَانِي وَمَا أَقْبَلْتُ إِلَّا حِينَ
اِحْتَبَسَ عَلَيَّ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
سُخْطَةً قَالَ: فَنَزَلَتِ الْحُجُرَاتُ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ
فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [١].

المطلب الثالث: منهج القرآن والسنة في نسبة العين إلى قومها

ومنهج القرآن والسنة هو نسبة العين إلى القوم إلا من أظهرت
المخالفة لقومها، فالله تعالى كَفَّرَ الْأَقْوَامَ الظَّالِمَةَ الْمَكْذِبَةَ وَاسْتَثْنَى
أَتْبَاعَ الرِّسَالِ لِمُخَالَفَتِهِمْ مَا عَلَيْهِ قَوْمُهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ
اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ
صَلِحًا مُرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِءُ مُؤْمِنُونَ﴾ [الاعراف ٨٥]، وفيه
إظهار المخالفة للقوم المشركين وكذلك قوله: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ
رَجُلٌ يَّسْعَى قَالَ يَفْقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٠﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ
مُهْتَدُونَ﴾ [يس ٢١] وقوله تعالى: ﴿إِنهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل ٤٣].
وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ

[١] تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٣٣٠ ٤/١٠

أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ

﴿المائدة ٥١﴾.

• وجاء في السنة نسبة العين إلى القوم في مواضع:

❁ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَاجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ»^[١]، ووجه الدلالة أن النبي ﷺ لقي ركبا فسألهم من القوم؟ فلما انتسبوا إلى القوم المسلمين أحقهم بهم.

❁ وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»^[٢].

❁ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ»^[٣].

❁ وَذَكَرَ الْحُمَيْدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مِسْعَرٍ: «أَنَّ مَلَكًا أَمَرَ أَنْ يَخْسِفَ بِقَرِيَّةٍ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، إِنَّ فِيهَا فَلَانًا الْعَابِدَ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ بِهِ فَابِدًا، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَمَعَّرْ وَجْهُهُ فِي سَاعَةٍ قَطُّ»^[٤].

❁ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ وَمَنْ رَضِيَ عَمَلُ قَوْمٍ كَانَ شَرِيكَ مِنْ عَمَلِ بِهِ»^[٥].

^[١] رواه مسلم برقم ٤٠٩

^[٢] رواه البخاري برقم ٣٠١٢ ورواه مسلم ١٧٤٥

^[٣] رواه أبو داود ٢٧٨٧

^[٤] أخرجه: ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ص ٢٨) (١٦)، وفي «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص ١٠٨) (٧٤)

^[٥] فتح الباري، ج ١٣

الهداية -

فِيُنْسَبُ مَنْ كَانَ بَيْنَ قَوْمٍ كُفَّارٍ إِلَى قَوْمِهِ ظَاهِرًا وَلَوْ كَانَ مُسْتَخْفٍ بِالْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ أَظْهَرَ الْمَخَالَفَةَ، وَفِي الْمَقَابِلِ يُنْسَبُ مَنْ كَانَ بَيْنَ قَوْمٍ مُسْلِمِينَ فِي دَارِ إِسْلَامٍ إِلَيْهِمْ ظَاهِرًا وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الْمُسْتَخْفِينَ بِالْكَفْرِ الْمُظْهِرِينَ لِلْإِيمَانِ جُنَّةً إِلَّا مَنْ أَظْهَرَ مَخَالَفَةَ دِينِ قَوْمِهِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: «اِزْتَدَّ أَهْلُ الْيَمَامَةِ عَنِ الْإِسْلَامِ غَيْرَ ثَمَامَةَ بْنِ أُثَالٍ، وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ قَوْمِهِ، فَكَانَ مُقِيمًا بِالْيَمَامَةِ يَنْهَاهُمْ عَنِ اتِّبَاعِ مُسَيْلِمَةَ وَتَصْدِيقِهِ، وَيَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَأَمْرًا مُظْلِمًا لَا نُورَ فِيهِ، وَإِنَّهُ لَشَقَاءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ أَخَذَ بِهِ مِنْكُمْ، وَبَلَاءٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ مِنْكُمْ يَا بَنِي حَنِيفَةَ، فَلَمَّا عَصَوْهُ وَرَأَى أَنَّهُمْ قَدْ أَصْفَقُوا عَلَى اتِّبَاعِ مُسَيْلِمَةَ عَزَمَ عَلَى مُفَارَقَتِهِمْ، وَمَرَّ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى جَانِبِ الْيَمَامَةِ، فَلَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَرَى أَنْ أَقِيمَ مَعَ هَؤُلَاءِ مَعَ مَا قَدْ أَحَدْتُوا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَضَارِبُهُمْ بِبَلِيَّةٍ لَا يَقُومُونَ بِهَا وَلَا يَفْعُدُونَ، وَمَا نَرَى أَنْ نَتَخَلَّفَ عَنْ هَؤُلَاءِ وَهُمْ مُسْلِمُونَ، وَقَدْ عَرَفْنَا الَّذِي يُرِيدُونَ، وَقَدْ مَرُّوا قَرِيبًا، وَلَا أَرَى إِلَّا الْخُرُوجَ إِلَيْهِمْ، فَمَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْكُمْ فَلْيَخْرُجْ. فَخَرَجَ مُمِدًّا لِلْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ ذَلِكَ قَدْ فَتَّ فِي أَعْضَادِ عَدُوِّهِمْ حِينَ بَلَغَهُمْ مَدَدُ بَنِي حَنِيفَةَ»^[١].

وإن كان تكفير الناس بالعموم لا يشمل جميع الأعيان باطنياً وهذا لا سبيل للوصول إليه إلا بالاستقراء التام وهو متعذر، ولسنا نقول أن جميع الناس بأعيانهم كفاراً ظاهراً وباطناً مع القطع بوجود قلة مسلمة مستخفية بين هذه الأقوام، لحديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»^[٢]، والقلعة هي موجودة في

[١] الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢١٦/١

[٢] رواه مسلم برقم ١٧٠

الهداية -

الدارين وبين القومين، ففي دار الإسلام موجود قلة مستخفية بالكفر تجري عليها أحكام الإسلام في الظاهر كحال المنافقين، وفي دار الكفر موجود قلة مستخفية بالإيمان تجري عليها أحكام الكفر كمن أسلم في دار الحرب وعجز عن الهجرة، ومنشأ الاشتباه في المسألة اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة^[١].

قال حمد بن عتيق: "ومن له مشاركة فيما قرره المحققون، قد اطلع على أن البلد، إذا ظهر فيها الشرك، وأعلنت فيها المحرمات، وعطلت فيها معالم الدين، أنها تكون بلاد كفر، تغنم أموال أهلها، وتستباح دماؤهم، وقد زاد أهل هذه البلد، بإظهار المسيئة لله ولدينه، ووضعوا قوانين ينفذونها في الرعية، مخالفة لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وقد علمت أن هذه كافية وحدها، في إخراج من أتى بها من الإسلام.

هذا ونحن نقول: قد يوجد فيها من لا يحكم بكفره في الباطن، من مستضعف ونحوه، وأما في الظاهر فالأمر - ولله الحمد - واضح، وكفيك ما فعله النبي ﷺ في أهل مكة، مع أن فيهم مستضعفين، وكذلك ما فعله أصحابه بكثير ممن ارتد عن الإسلام، من استباحة

[١] قال ابن القيم: "ومنشأ الاشتباه في هذه المسألة اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة فإن أولاد الكفار لما كان تجري عليهم أحكام الكفر في الدنيا مثل ثبوت الولاية عليهم لأبائهم وحضانتهم لهم وتمكنهم من تعليمهم وتأديبهم والموازنة بينهم وبين نبيهم واسترقاقهم وغير ذلك صار يظن من يظن أنهم كفار في نفس الأمر كالذي تكلم بالكفر وعمل به ومن ها هنا قال محمد بن الحسن: "أن هذا الحديث وهو قوله كل مولود يولد على الفطرة كان قبل أن تنزل الأحكام" فإذا عرف أن كونهم ولدوا على الفطرة لا ينافي أن يكونوا تبعاً لأبائهم في أحكام الدنيا وقد زالت الشبهة وقد يكون في بلاد الكفر من هو مؤمن يكتنم إيمانه ولا يعلم المسلمون حاله فلا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن مع المشركين وهو في الآخرة من أهل الجنة كما أن المنافقين في الدنيا تجري عليهم أحكام المسلمين وهم في الدرك الأسفل من النار فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا وقوله "كل مولود يولد على الفطرة" إنما أراد به الإخبار بالحقيقة التي خلقوا عليها وعلى الثواب والعقاب في الآخرة إذا عملوا بموجبها وسلمت عن المعارض ولم يرد به الإخبار بأحكام الدنيا" شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ٢٩٨/١.

وقال ابن تيمية: "وقد يكون في بلاد الكفر من هو مؤمن في الباطن يكتنم إيمانه من لا يعلم المسلمون حاله إذا قاتلوا الكفار فيقتلونه ولا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن مع المشركين وهو في الآخرة من المؤمنين أهل الجنة كما أن المنافقين تجري عليهم في الدنيا أحكام المسلمين وهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا" درء تعارض العقل والنقل

الهداية -

الدم والمال والعرض، وكل عاقل وعالم يعلم أن ما أتى به هؤلاء من الكفر والردة، أقبح وأفحش وأكثر مما فعله أولئك^[١].

وعليه فمنهج القرآن والسنة هو استصحاب الأصل في القوم حكماً على عموم الدار أما الأعيان فيجري عليهم هذا الحكم المستصحب إلا من خالف دين قومه بإظهار خلاف ما أظهره القوم من إيمان وكفر، فصواب النظر ابتداءً هو في ظاهر القوم ثم الحكم عليهم، والعين تلحق بالقوم إلا من أظهر مخالفة القوم، ومن استخفى فإنه يجري عليه حكم القوم لعدم التمييز في علم المكلف لكونه مخاطب بالظاهر.

وهذا هو النظر الصحيح خلافاً للمجادلين عن المشركين الذين يبغونها عوجاً، حيث يجعلون أهل ديار الكفر مسلمين بالتوارث ثم يطلبون اليقين في كفر العين منهم!! أو من يحكمون بالشعائر على المشركين وأهل دار الكافرين، وهذه في ميزان العلم أعوج وأشنع لا تتخرج على أصل صحيح، إذ كيف بالشعيرة تصحح إسلام من لا أصل له، أو تثبت إسلام قوم مشركين في العبادة والحاكمية والاتباع!! قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^[١٣] الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَخَبَّطْتَ أَعْمَالَهُمْ فَلَا يُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا

﴿الكهف ١٠﴾ وقال تعالى: ﴿وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنَّ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾^[١٥] الفرقان ٢٣.

وبالتالي الذين يؤسلمون مجهول الحال في ديار الكفر قد ضلوا ضلالاً مبيناً، حيث أنهم يوسعون دائرة الجهالة، ويحكمون مجهول

[١] الدرر السننية في الأجوبة النجدية ٤٠٢/٦

الهداية -

الحال ما لا يتحمل هذا الاصطلاح عند الفقهاء^[١] ويدخلون فيه الكثرة المشتركة في هذا الزمان ثم يختلفون عليها وغالباً ما تؤدبهم أصولهم إلى أسلمتها، فهؤلاء قد حادوا عن الجادة وانحرفوا عن الأصول الصحيحة، فإن الشرع لا يأتي بمثل هذه الجهالة الواسعة في الكثرة الكاثرة الموجودة في الديار، فأسماء الناس وأحكامهم من أظهر مسائل الدين، وفي حقيقة الأمر أن هذا المجهول لا وجود له إلا في أذهان هؤلاء التائبين وهم أهل الجهل به، وهو من المخلفات والرواسب التي خلفها التأصيل الفاسد للديار، حيث أنهم نظروا نظراً مجرداً في الأعيان دون الأقوام فهم بين معلوم حاله تبين لهم حكمه وبين مجهول حال اختلفوا فيه، وبالضرورة - على هذا النظر - يكون الانحراف أكبر مما يبدو أول وهلة.

وأما من نظر إلى القوم ابتداءً فيؤصّل حكمهم لا يرد عليه مجهول الحال، إذ حاله من حال قومه فهو معلوم الحال في الصورتين، - أي من وافق القوم ظاهراً فهو معلوم الحال ومن خالف القوم ظاهراً فهو معلوم الحال - وأما من عكس القضية ونظر في الأعيان ابتداءً نظراً مجرداً فهذا سوف يردّ على أصله مسائل لا يجد لها جواباً في الشرع لعدم وقوعها في صحيح النظر، فحينئذ تنحرف به المقدمات إلى أحكام باطلة فيحكم فيها بالأهواء ويخبط فيها خبط عشواء والله المستعان.

[١] كلام الفقهاء في مجهول الحال مأخذه الإلحاق والتبعية في صور معينة كالصبي والمجنون واللقيط، وهي دلالة ظنية لذلك يُبالغون في الاحتياط وتغليب حكم الإسلام، والمسألة كلها مبناها القياس لعدم وجود دلالة ظاهرة أو نصية، قال ابن قدامة: فَصْل: وَإِنْ وَجِدَ مَيِّتٌ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَمْسَلِمٌ هُوَ أَمْ كَافِرٌ، نُظِرَ إِلَى الْعَلَامَاتِ، مِنَ الْخِتَانِ، وَالْيَبَابِ، وَالْخَضَابِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ، وَكَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، غُسِّلَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْكُفْرِ، لَمْ يُغْسَلْ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارٍ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُهُمْ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ". المعنى ٤٠٠/٢، فالأصل المستصحب عند الفقهاء أن من كان في دار فهو من أهلها إلا أن يثبت خلاف هذا الأصل بدلالة ظاهرة أو نصية معتبرة، فإن ثبتت الدلالة عمل بها ولا يلتفت لغيرها ولا تغليب لأحد الطرفين ولا تقوى الأصول: كاستصحاب حكم الدار أو حديث عائذ بن عمرو المُرَزِّي، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى»، أو الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَوْلُودٍ أَنَّهُ يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وغيرها على مدافعة الدلالات المعتمدة.

الهداية -

ومن حيث التنزيل على واقع الناس اليوم فنقول أَنَّ الظاهر المعتبر في إسلام من يعيش بين هذه الأقوام المشركة هو البراءة من هذه الأقوام ومن دينهم الباطل الذي هو دين الديمقراطية، قال: حمد بن علي بن عتيق في ضابط إظهار الدين: "إِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ، قَدْ ظَنَّ أَنَّهُ إِذَا قَدَرَ عَلَى أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَأَنْ يَصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ، وَلَا يُرَدُّ عَنِ الْمَسَاجِدِ، فَقَدْ أَظْهَرَ دِينَهُ وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ فِي أَمَاكِنِ الْمُرْتَدِينَ. وَقَدْ غَلَطُوا فِي ذَلِكَ أَقْبَحَ غَلْطٍ.

فاعلم أَنَّ الْكُفْرَ لَهُ أَنْوَاعٌ وَأَقْسَامٌ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَكْفَرَاتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ طَوَائِفِ الْكُفْرِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَشْتَهَرَ عِنْدَهَا نَوْعٌ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ الْمُسْلِمُ مُظْهِرًا لِدِينِهِ، حَتَّى يَخَالَفَ كُلَّ طَائِفَةٍ بِمَا اشْتَهَرَ عِنْدَهَا، وَيُصَرِّحَ لَهَا بِعِدَاوَتِهِ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ، فَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِالْشُرْكِ، فَإِظْهَارُ الدِّينِ عِنْدَهُ التَّصْرِيحُ بِالتَّوْحِيدِ، أَوْ النَّهْيُ عَنِ الشُّرْكِ وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ، وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِجُحْدِ الرِّسَالَةِ، فَإِظْهَارُ الدِّينِ عِنْدَهُ التَّصْرِيحُ بِأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى اتِّبَاعِهِ. وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، فَإِظْهَارُ الدِّينِ عِنْدَهُ فِعْلُ الصَّلَاةِ، وَالْأَمْرُ بِهَا، وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِمُوَالَاةِ الْمُشْرِكِينَ وَالدَّخُولِ فِي طَاعَتِهِمْ، فَإِظْهَارُ الدِّينِ عِنْدَهُ التَّصْرِيحُ بِعِدَاوَتِهِ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وبالجملة فلا يكون مظهرًا لدينه، إِلَّا مَنْ صَرَّحَ لِمَنْ سَاكِنُهُ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ بِبِرَائَتِهِ مِنْهُ، وَأَظْهَرَ لَهُ عِدَاوَتَهُ لِهَذَا الشَّيْءِ الَّذِي صَارَ بِهِ كَافِرًا، وَبِرَائَتِهِ مِنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُشْرِكُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عَابَ دِينَنَا وَسَقَّهَ أَحْلَامَنَا، وَشَتَمَ آلِهَتَنَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّيِّبُهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ

مِّنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِنِ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمُ

وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٠﴾ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤١﴾ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ

الهداية -

فَإِنَّكَ إِذَا مَنِ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾... فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ ﷺ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: ﴿قُلْ يَتَّيُّهَا النَّاسُ﴾، إِلَى آخِرِهِ، أَي: إِذَا شَكَّكْتُمْ فِي الدِّينِ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ، فَدِينُكُمْ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ أَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ، وَقَدْ أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ أَعْدَاؤُكُمْ، وَهَإِنِّي أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ هُمْ أَوْلِيَاؤُكُمْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ② وَلَا أَنْتُمْ عِبَادُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿إِلَى آخِرِ السُّورَةِ﴾.

فَأَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يَقُولَ لِلْكَافِرِ: دِينُكُمْ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ، أَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ، وَدِينِي الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ أَنْتُمْ بَرَاءٌ مِنْهُ. وَالْمَرَادُ: التَّصْرِيحُ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَمِنْ دِينِهِمْ، فَمَنْ كَانَ مُتَبِعاً لِلنَّبِيِّ ﷺ فَعَلِيهِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونَ مَظْهَراً لِدِينِهِ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلِهَذَا لَمَّا عَمِلَ الصَّحَابَةُ بِذَلِكَ، وَأَذَاهُمُ الْمُشْرِكُونَ، أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْهَجْرَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَلَوْ وَجَدَ لَهُمْ رَخْصَةً فِي السَّكُوتِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ، لَمَّا أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ إِلَى بَلَدِ الْغُرَبَةِ "... إِلَى أَنْ قَالَ: "وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: أَنْ الرَّجُلُ لَا يَكُونَ مَظْهَراً لِدِينِهِ حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، وَيَصْرِحَ لَهُمْ: بِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ، وَأَنَّهُ عَدُوٌّ لَهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارَ الدِّينِ حَاصِلاً" ①.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنٍ: "فَالْحَاصِلُ هُوَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنْ إِظْهَارَ الدِّينِ الَّذِي تَبَرَّأَ بِهِ الذِّمَّةُ، هُوَ الْاِمْتِيَازُ عَنِ عِبَادِ الْأَوْثَانِ بِإِظْهَارِ الْمَعْتَقَدِ، وَالتَّصْرِيحِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَالبَعْدُ عَنِ الشَّرِكِ،

① سبيل النجاة والفكاك ٩٢. ٩٥.

الهداية -

ووسائله، فمن كان بهذه المثابة إن عرف الدين بدليله، وأمن الفتنة،
جاز له الإقامة، والله أعلم" [١].

وقال عبد اللطيف: "والحاصل أن المسلم لا يكون مظهراً لدينه،
سواءً كان مسافراً ومقيماً، حتى يخالف كل طائفة بما اشتهر عنها،
وهو الذي يفهم من كلام السلف" [٢].

وقال سليمان بن سحمان [٣]:

إظهار هذا الدين تصريح لهم	بالكفر إذ هم معشر كفار
وعداوة تبدو وبغض ظاهر	يا للعقول أmaalكم أفكار
هذا وليس القلب كاف بغضه	والحب منه وما هو المعيار
لكنما المعيار أن تأتي به	جهرًا وتصريحاً لهم وجهار



[١] الأجوبة السمعيات ص ٧٧.

[٢] الأجوبة السمعيات ص ١٤٠.

[٣] ديوان عقود الجواهر المنضدة الحسان" ص ٧٦، ٧٧.

الفصل الخامس

طرق إثبات العموم

ونختم هذا الباب بفصل نذكر فيه طرق إثبات العموم في الشريعة، حتى يعرف المسلم طرق معرفة العموم الذين تتعلق بهم الأسماء والأحكام في الديار، والعموم منه العموم اللفظي وهي الصيغ إذا وردت وهذا خاص بإثبات العموم في النصوص الشرعية، ومنه العموم المعنوي وطرقه الاستقراء والاستفاضة، قال الشاطبي: "الْعُمُومُ إِذَا ثَبَتَ؛ فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَثْبُتَ مِنْ جِهَةٍ صِيغِ الْعُمُومِ فَقَطْ، بَلْ لَهُ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: الصِّيغَةُ إِذَا وَرَدَتْ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْأَصُولِ.

وَالثَّانِي: اسْتِقْرَاءُ مَوَاقِعِ الْمَعْنَى حَتَّى يَحْصَلَ مِنْهُ فِي الذِّهْنِ أَمْرٌ كُلِّيٌّ عَامٌّ؛ فَيَجْرِي فِي الْحُكْمِ مَجْرَى الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الصِّيغِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الثَّانِي وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الاسْتِقْرَاءَ هَكَذَا شَأْنُهُ؛ فَإِنَّهُ تَصَفُّحُ جُزْئِيَّاتٍ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِيَثْبُتَ مِنْ جِهَتِهَا حُكْمٌ عَامٌّ؛ إِمَّا قَطْعِيٌّ^١، وَإِمَّا ظَنِّيٌّ^٢، وَهُوَ أَمْرٌ مُسَلَّمٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ؛ فَإِذَا تَمَّ الاسْتِقْرَاءُ حُكِمَ بِهِ مُطْلَقًا فِي كُلِّ فَرْدٍ يُقَدَّرُ، وَهُوَ مَعْنَى الْعُمُومِ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ التَّوَاتُرَ الْمَعْنَوِي هَذَا مَعْنَاهُ؛ فَإِنْ جُودَ حَاتِمٌ مَثَلًا إِنَّمَا ثَبَتَ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَعَلَى الْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ، يَنْقُلُ وَقَائِعَ خَاصَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ تَفُوتُ الْحَصْرَ، مُخْتَلِفَةً فِي الْوُقُوعِ، مُتَّفَقَةً فِي مَعْنَى الْجُودِ؛ حَتَّى حَصَلَتْ لِلْسَّامِعِ مَعْنَى كُلِّيًّا حُكِمَ بِهِ عَلَى حَاتِمِ

الهداية -

وهو الجود، ولم يكن خصوص الوقائع قَادِحًا فِي هَذِهِ الْإِفَادَةِ، فَكَذَلِكَ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ رَفْعَ الْحَرْجِ فِي الدِّينِ مَثَلًا مَفْقُودٌ فِيهِ صِغَةُ عُمُومٍ؛ فَإِنَّا نَسْتَفِيدُهُ مِنْ نَوَازِلَ مُتَعَدِّدَةٍ خَاصَّةٍ، مُخْتَلِفَةِ الْجِهَاتِ مُتَّفِقَةٍ فِي أَصْلِ رَفْعِ الْحَرْجِ، كَمَا إِذَا وَجَدْنَا التَّيَمُّمَ شُرْعًا عِنْدَ مَشَقَّةِ طَلَبِ الْمَاءِ، وَالصَّلَاةَ قَاعِدًا عِنْدَ مَشَقَّةِ الْقِيَامِ ١، وَالْقَصْرَ وَالْفِطْرَ فِي السَّفَرِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ وَالْمَطَرِ، وَالنُّطْقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ عِنْدَ مَشَقَّةِ الْقَتْلِ وَالتَّأْلِيمِ، وَإِبَاحَةَ الْمَيْتَةِ وَغَيْرَهَا عِنْدَ خَوْفِ التَّلَفِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْمَشَقَّاتِ، وَالصَّلَاةَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ لِعُسْرِ اسْتِخْرَاجِ الْقِبْلَةِ، وَالْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ وَالْخُقَيْنِ لِمَشَقَّةِ النَّزْعِ وَلِرَفْعِ الضَّرَرِ، وَالْعَفْوَ فِي الصَّيَامِ عَمَّا يَعْسُرُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ مِنَ الْمُفْطِرَاتِ كَغُبَارِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ، إِلَى جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ جِدًّا يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهَا قَصْدُ الشَّارِعِ لِرَفْعِ الْحَرْجِ؛ فَإِنَّا نَحْكُمُ بِمُطْلَقِ رَفْعِ الْحَرْجِ فِي الْأَبْوَابِ كُلِّهَا، عَمَلًا بِالِاسْتِقْرَاءِ، فَكَأَنَّهُ عُمُومٌ لَفْظِيٌّ، فَإِذَا ثَبَتَ اعْتِبَارُ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ؛ ثَبَتَ فِي ضِمْنِهِ مَا نَحْنُ فِيهِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ قَاعِدَةَ سَدِّ الدَّرَائِعِ إِنَّمَا عَمِلَ السَّلَفُ بِهَا بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَعَمَلِهِمْ فِي تَرْكِ الْأُضْحِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَكَاتِمَامِ عُثْمَانَ الصَّلَاةَ فِي حَجِّهِ بِالنَّاسِ، وَتَسْلِيمِ الصَّحَابَةِ لَهُ فِي عُذْرِهِ الَّذِي اعْتَذَرَ بِهِ مِنْ سَدِّ الذَّرِيعَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَفْرَادِهَا الَّتِي عَمِلُوا بِهَا، مَعَ أَنَّ الْمُنْصُوصَ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ خَاصَّةٌ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ

﴿البقرة: ١٠٤﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُسَبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ

عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: "مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَسُبَّ

الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ" وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَهِيَ أُمُورٌ خَاصَّةٌ لَا تَتَلَاقَى مَعَ مَا حَكَمُوا بِهِ إِلَّا فِي مَعْنَى سَدِّ الذَّرِيعَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ^[١].

وهذا كلام علمي نفيسٌ جداً تدرك به أن العموم يُستفاد من الاستقراء والتواتر المعنوي والاستفاضة كما يستفاد من صيغ العموم، ولا بد أن يعلم الناظر بعض القواعد الكلية في الشريعة حتى يتصور المسألة تصوراً صحيحاً، ويعلم أن معرفة الغالب على الديار أو العموم وإلحاق الفرد به هو نظراً موافق لأصول الشريعة وقواعدها كما قرره أهل الأصول في بحث الاستقراء وقرره الفقهاء في القواعد الكلية كما في قاعدة: العبرة للغالب الشائع لا للنادر أو قولهم: الحكم يبنى على الغالب العام دون الشاذ النادر^[٢]، وهي من القواعد الأصولية الكلية التي تستند إلى الدليل الشرعي حيث لا يؤثر على كليتها استثناء بعض المسائل منها، قال الشاطبي: "لِأَنَّ الْأَمْرَ الْكُلِّيَّ إِذَا ثَبَتَ كُلِّيًّا، فَتَخَلَّفَ بَعْضُ الْجُزْئِيَّاتِ عَنْ مُقْتَضَى الْكُلِّيِّ لَا يَخْرُجُهُ عَنْ كَوْنِهِ كُلِّيًّا، وَأَيْضًا، فَإِنَّ الْغَالِبَ الْأَكْثَرَ يُعْتَبَرُ فِي الشَّرِيعَةِ اعْتِبَارَ الْعَامِّ الْقَطْعِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَخَلِّفَاتِ الْجُزْئِيَّةَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهَا كُلِّيٌّ يُعَارِضُ هَذَا الْكُلِّيَّ الثَّابِتَ، هَذَا شَأْنُ الْكُلِّيَّاتِ الْإِسْتِقْرَائِيَّةِ وَاعْتَبِرَ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهَا أَقْرَبُ شَيْءٍ إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ لِكَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَبِيلَيْنِ أَمْرًا وَضَعِيًّا لَا عَقْلِيًّا، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ تَخَلَّفَ بَعْضِ الْجُزْئِيَّاتِ قَادِحًا فِي الْكُلِّيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ، كَمَا نَقُولُ: "مَا ثَبَتَ لِلشَّيْءِ ثَبَتَ لِمِثْلِهِ عَقْلًا"، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخَلُّفُ الْبَتَّةَ، إِذْ لَوْ

^[١] الموافقات ٤/٦٠.

^[٢] ومن الصيغ التي ذكرها الفقهاء لهذه القاعدة: للأكثر حكم الكل، النادر يلحق بالغالب، الأصل إلحاق الفرد بالأعم الأغلب دون النادر. الأقل يتبع الأكثر، الحكم للأغلب. إذا دار الشيء بين الغالب والنادر فإنه يلحق بالغالب، الأصل اعتبار الغالب وتقديمه على النادر، الحكم يبنى على الغالب العام دون الشاذ النادر، ما وقع نادراً ليس بأصل يبنى عليه في شيء. النادر ليس في معنى ما نعم به البلوى، النادر لا يفرد بحكم ويسحب عليه دليل الغالب، النادر إذا حكم بشيء فلا يلحق به غيره ويدل على شذوذه.

تَخَلَّفَ لَمْ يَصِحَّ الْحُكْمُ بِالْقَضِيَّةِ الْقَائِلَةِ: "مَا ثَبَتَ لِلشَّيْءِ ثَبَتَ لِمِثْلِهِ"، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَالْكَلِّيَّةُ فِي الْإِسْتِقْرَائِيَّاتِ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ تَخَلَّفَ عَنْ مُقْتَضَاهَا بَعْضُ الْجُزْئِيَّاتِ ... فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لَا اعْتِبَارَ بِمُعَارَضَةِ الْجُزْئِيَّاتِ فِي صِحَّةِ وَضْعِ الْكَلِّيَّاتِ لِلْمَصَالِحِ.^[١]، وقال ابن عبد الهادي: "فصل في قواعد كلية يترتب عليها مسائل جزئية في جميع الفقه ... قاعدة العبرة بالغالب والنادر لا حكم له"^[٢].

ومن المصطلحات المرادفة للغالب: الاطراد - الشائع - الظن الغالب - الظاهر ... والظاهر عند الأصوليين هو ما يحتمل غيره احتمالا مرجوحا، والفقهاء يستعملون الظاهر مكان الغالب فيقولون تعارض الأصل والغالب، وتارة تعارض الأصل والظاهر، قال الزركشي في فصول التعارض تعارض بين الأصل والغالب: "اعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْحَابَ تَارَةً يُعَبِّرُونَ عَنْهُمَا بِالْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ وَتَارَةً بِالْأَصْلِ وَالْغَالِبِ، وَكَأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ"^[٣]، وأما ما يقابله من النادر فهو القليل والشاذ وهو المنفرد والخارج عن الجماعة، أو ما خالف القاعدة العامة أو القياس أو الاستصحاب.

وباستقراء أحول الشريعة ومواضعها ذكر العلماء أن الأصل اعتبار الغالب وتقديمه على القليل والنادر، يقول القرافي: "الأصل اعتبار الغالب وتقديمه على النادر وهو شأن الشريعة، كما يقدم الغالب في طهارة المياه وعقود المسلمين ويمنع شهادة الأعداء والخصوم لأن الغالب منهم الحيث"^[٤]، ويقول ابن مفلح: "الأكثر يقوم مقام الكل بخلاف اليسير فإنه في حكم المعدوم"^[٥]، ويقول ابن القيم: "الأحكام

[١] الموافقات ٨٤/٢

[٢] مغني ذوي الأفهام ص ٨١٩.

[٣] المنثور في القواعد ٣١١/١

[٤] الفروق ١٠٤/٤

[٥] المبدع شرح المقنع ٣٥٤/٣

الهداية -

إنما هي للغالب الكثير والنادر في حكم المعدوم"^[١]، وغير ذلك كثير في كلام الفقهاء.

ولتوضيح هذه القاعدة نقول: إذا بُني حكم شرعي على أمر غالب وشائع فإنه يبنى عاماً للجميع، ولا يؤثر على عمومته واطراده تخلف ذلك الأمر في بعض الأفراد أو في بعض الأوقات، فالأصل اعتبار الغالب في الفقه الإسلامي، ولا تبنى الأحكام على الشيء النادر القليل، بل تبنى على الغالب الشائع الكثير، إلا في بعض الحالات استثناء في صور معدودة ذكرها الفقهاء مع تعليقات الاستثناء كما ذكرها القرافي في الفروق، والأصل في بناء الأحكام أنها تبنى على الأمور الغالبة والشائعة فإذا كان هناك عرف جاري تحقق فيه الذيوع والشهرة فإنه لا يؤثر في عمومته واطراده تخلف ذلك الأمر في بعض أفراد أو في بعض الأوقات أو في بعض الجزئيات فالأحكام الشرعية لا تُبنى على الشيء النادر القليل بل تُبنى على أساس الغالب الشائع الكثير، وعليه فالنادر تبعٌ للغالب يأخذ حكمه ويلحق به، لذلك الاحتمالات النادرة لا يبنى عليها أحكام ولا يلتفت إليها في بناء الأحكام والحكم للأعم الأغلب.

استمداد القاعدة

يُستدل على هذه القاعدة من أوجه كثيرة، ومنها الاتفاق على اعتبار الغلبة والعمل بالغالب في الشريعة، ويتمثل ذلك في الاتفاق على العمل بخبر الواحد من السنة — الأحاد — والعمومات والأقيسة الصحيحة ونحوها التي تُبنى على غلبة الظن بسبب غلبة الصدق أو الصحة فيها، فإذا غلب على خبر الواحد الصدق كان قريباً من اليقين وإن كان قد يرد عليه احتمال الخطأ من الرواة، ومعلوم أن ما قارب الشيء أُعطي حكمه، والإجماع قائم على وجوب العلم والعمل بخبر الواحد من السنة والعمومات في النصوص والقياس الصحيح وتُنزل

[١] زاد المعاد ٤٢١/٥

الهداية -

منزلة اليقين، وكذلك المتقرر في الشريعة أن اعتبار الشيء النادر ومراعاته وبناء الأحكام عليه فيه مشقة وعسر، فطبيعة الشيء النادر من حيث قلة وجوده وشذوذه تجعل اعتباره أمرا متعسرا، والمتعسر كالمتعذر، والمتعذر كالممتنع يلغى في الاعتبار ويكون الاعتبار للغالب والشائع، وباستقراء النصوص الشرعية تبين أن الشارع يلحق الصورة النادرة بالغالب كما قال القرافي: "الأصل اعتبار الغالب وتقديمه على النادر وهو شأن الشريعة، كما يقدم الغالب في طهارة المياه وعقود المسلمين ويمنع شهادة الأعداء والخصوم لأن الغالب منهم الحيف"^[١]، ويقول صاحب المحصول: "استقراء الشرع يدل على أن النادر في كل باب ملحق بالغالب فإذا رأينا الوصف في جميع الصور المغايرة بمحل النزاع مقارنا للحكم ثم رأينا الوصف حاصلًا في الفرع وجب أن يستدل به على ثبوت الحكم إلحاقًا لتلك الصورة الواحدة بسائر الصور"^[٢].

ومما يدل عليها من النصوص في كتاب الله:

❁ قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ۚ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ

كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة ٢١٩]، ووجه

الدلالة أن الله حرم الخمر والميسر بعد أن أخبر أن إثمهما أكبر من نفعهما فحكم بالغالب فيهما وهو الإثم وألغى النادر وهو المنافع.

❁ وقوله تعالى: ﴿وَالْوِزَنُ يُؤَمِّدُ الْحَقَّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ ﴿٢١٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا

[١] الفروق ١٠٤/٤

[٢] المحصول ٢٢١/٥

الهداية -

بَيَّانَتَنَا يَظْلُمُونَ ﴿[الأعراف ٩]، فحكم بالغالب وألغى النادر، قال الشيرازي في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل: "ولا يمكن قبول الشهادة مع الكثير من الصغائر؛ لأن من استجاز الإكثار من الصغائر استجاز أن يشهد بالزور؛ فعلقنا الحكم على الغالب من أفعاله؛ لأن الحكم للغالب والنادر لا حكم له، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾" [١].

❀ وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِعَیْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

❀ [البقرة ١٧٣] قال البغوي: "وَكَذَلِكَ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ لَحْمَ الْخَنزِيرِ، سَوَاءً ذُكِّيَ أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، وَيَدْخُلُ شَحْمُهُ فِي حُكْمِ لَحْمِهِ إِمَّا تَغْلِيْبًا أَوْ أَنَّ اللَّحْمَ يَشْمَلُ ذَلِكَ، أَوْ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ عَلَى رَأْيٍ. وَ [كَذَلِكَ] وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ، أَرَادَ بِهِ جَمِيعَ أَجْزَائِهِ، فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِاللَّحْمِ لِأَنَّهُ مُعْظَمُهُ" [٢].

❀ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» [٣]، ووجه الاستدلال: أن النبي ﷺ بنى الحكم الشرعي على الكثرة والغلبة، وذلك لأن الإسكار لا يحدث إلا بالكثرة غالباً، فإن كان استعمال مادة معينة بكمية كثيرة تؤدي إلى السكر فإنه يحرم

[١] المهذب ٤٣٧/٢

[٢] تفسير البغوي ١٠٢/١

٣ رواه أحمد بن محمد بن حنبل برقم ١٤٧٠٣ وأخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، والطحاوي ٢١٧/٤، والبغوي ٢١٧/٤ من طرق عن إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن ماجه (٣٣٩٣)، وابن الجارود (٨٦٠)، وابن حبان (٥٣٨٢)، والبيهقي ٢٩٦/٨ من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن داود بن بكر، به.

الهداية -

استعمال القليل والكثير منها على جهة السواء، لأن القليل ذريعة إلى الكثير، وبذلك يقع المحذور وهو السكر.

❀ وَعَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَ: "تَلَجَمِي وَتَحْيِضِي فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي غُسْلًا وَصُومِي وَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ، أَوْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ، وَاغْتَسِلِي لِلْفَجْرِ غُسْلًا، وَأَخْرِي الظُّهْرَ وَعَجَلِي الْعَصْرَ، وَاغْتَسِلِي غُسْلًا، وَأَخْرِي الْمَغْرِبَ وَعَجَلِي الْعِشَاءَ، وَاغْتَسِلِي غُسْلًا، وَهَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ"، وَلَمْ يَقُلْ يَزِيدُ مَرَّةً: "وَاغْتَسِلِي لِلْفَجْرِ غُسْلًا" ^[١]، ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ حَكَمَ

غالب عادة النساء وألحق بها هذا النادر.

❀ وَعَنْ عُرْوَةَ بِنِ الرُّبَيْعِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرَعَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ» ^[٢]، ووجه

الاستدلال: أن المعاصي إذا شاعت وغلبت في المجتمع فإن الله تعالى يهلك الجميع الصالح والطالح على السواء، فإذا ظهر الفساد وذاع واشتهر جهاراً نهاراً، كان ذلك موجبا للعقوبة العامة، فالجميع في حكم واحد، وهذا يدل على أن اعتبار الغلبة له حكم الكل، وهذا في الحكم بالهلاك ومثله اعتبار الغلبة في الحكم بالإسلام أو الكفر.

^[١] رواه أحمد برقم ٢٧١٤٤

^[٢] رواه البخاري برقم ٣٣٤٦

طرق إثبات العموم على الاقوام:

1- الاستقراء: وهو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر عام يشتمل تلك الجزئيات، "فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصَفُّحِ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِنَحْكُمَ بِحُكْمِهَا عَلَى أَمْرٍ يَشْمَلُ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ، كَقَوْلِنَا فِي الْوِثْرِ: لَيْسَ بِفَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْفَرَضُ لَا يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ. فَيُقَالُ: لِمَ قُلْتُمْ إِنَّ الْفَرَضَ لَا يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ؟ فَيُقَالُ: عَرَفْنَاهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ إِذْ رَأَيْنَا الْقَضَاءَ وَالْأَدَاءَ وَالْمَنْدُورَ وَسَائِرَ أَصْنَافِ الْفَرَائِضِ لَا تُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَقُلْنَا: إِنَّ كُلَّ فَرَضٍ لَا يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ"^[١].

والاستقراء منه التام وهو متعذر في الديار إذا يستحيل أن يستقرأ مكلف جميع أعيان الديار فهذا من تكليف مالا يطاق سواء في دار الكفر أو دار الإسلام ومثله لا تعلق به مثل هذه الأحكام، ومنه الاستقراء الناقص قال الزركشي: "وَالنَّاقِصُ: إِنْبَاتُ الْحُكْمِ فِي كُلِّ لِيَثْبُوتِهِ فِي أَكْثَرِ جُزْئِيَّاتِهِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى جَامِعٍ. وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ بِـ "الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ" - ثم قال -: "وَلِهَذَا لَمَّا عَلِمْنَا اتِّصَافَ أَغْلَبِ مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ وَصَفَهُمْ بِالْكَفْرِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ جَمِيعَ مَنْ نَشَاهِدُهُ مِنْهُمْ كَذَلِكَ، حَتَّى جَارَ لَنَا اسْتِزْقَاقُ الْكُلِّ وَرَمَى السِّهَامِ إِلَى جَمِيعِ مَنْ فِي صَفِّهِمْ. وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَا لَمَّا جَارَ ذَلِكَ. وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِالِاسْتِقْرَاءِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، كَعَادَةِ الْحَيْضِ بِتِسْعِ سِنِينَ وَفِي أَقَلِّهِ وَأَكْثَرِهِ"^[٢].

ونقول أن المقاصد الاستقرائية تمتاز بالقطع في الأحكام، ويؤكد الشاطبي على قطعية الاستقراء سواء أكان تاماً أو ناقصاً أكثرها، متجاهلاً بذلك ما يتردد عند كثير من الأصوليين والمناطقية من كون الاستقراء الناقص يفيد الظن ولا يفيد العلم اتباعاً منهم للمنطق الأرسطي، وإن كان أكثر الأصوليين يقولون أنه يفيد الظن ولكن

[١] المستصفى ٤١/١

[٢] البحر المحيط ٧/٨

الهداية -

يجعلون هذا الظن يفيد الحجية مثله مثل القطع، فقولهم ظني لا ينافي الحجية والتعبد به في الأسماء والأحكام جميعاً، قال القرافي: "وهذا الظن حجة عندنا وعند الفقهاء"^[١]، ويقول الشاطبي: "فإنَّ الغالبَ الأكثَرُ مُعْتَبَرٌ فِي الشَّرِيعَةِ اعْتِبَارَ الْعَامِّ الْقُطْعِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَخَلِّفَاتِ الْجُزْئِيَّةَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهَا"^[٢]، وقال ابن نجيم: "وغالب الظن عندهم ملحق باليقين، وهو الذي يبتنى عليه الأحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الأبواب، صرحوا في نواقض الوضوء بأن الغالب كالمحقق، وصرحوا في الطلاق بأنه إذا ظن الوقوع لم يقع، وإذا غلب على ظنه وقع"^[٣].

واستفادة العموم من الاستقراء الناقص وبناء الأحكام عليه ورد في كتاب الله تعالى كما قال الشافعي تحت باب: بيان ما نزل من الكتاب عاماً يُراد به العام، ويدخله الخصوص، وقال: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ

الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ

أَهْلُهَا﴾ [النساء ٧٥]، وهكذا قول الله: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ

أَسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ

﴿[الكهف ٧٧]، وفي هذه الآية دلالة على أن لم يستطعما كل أهل

قرية، فهي في معناهما وفي: ﴿الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ خصوص، لأن كل

أهل القرية لم يكن ظالماً، قد كان فيهم المسلم، ولكنهم كانوا فيها

^[١] شرح تنقيح الفصول ٤٤٨/١

^[٢] الموافقات ٨٤/٢

^[٣] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٦٣.

الهداية -

مَكْثُورِينَ، وكانوا فيها أقل، وفي القرآن نظائر لهذا، يُكْتَفَى بها إن شاء الله منها، وفي السنة له نظائر، موضوعة مَوَاضِعَهَا" [١].

وقال الجصاص: "أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ يَتَعَلَّقُ بِالْأَعَمِّ الْأَكْثَرِ دُونَ الْأَخَصِّ الْأَقَلِّ حَتَّى صَارَ مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مُحْظُورًا قَتْلُهُ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ فِيهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ مِنْ مُرْتَدٍّ وَمُلْجِدٍ وَحَرْبِيٍّ؛ وَمَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ يُسْتَبَاحُ قَتْلُهُ مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مُسْلِمٍ تَاجِرٍ أَوْ أَسِيرٍ؟ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأُصُولِ عَلَى هَذَا الْمَنْهَاجِ يُجْرَى حُكْمُهَا" [٢].

وقال ابن تيمية: "أَنَا إِذَا تَأَمَّلْنَا أَكْثَرَ الصُّوَرِ وَجَدْنَا الْحُكْمَ فِيهَا مُضَافًا إِلَى تِلْكَ الْحِكْمَةِ الْمَعْلُومَةِ الظَّاهِرَةِ فَيُلْحَقُ الْفَرْدُ بِالْأَعَمِّ الْأَغْلَبِ كَمَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ صِفَةٌ ثُمَّ رَأَيْنَا وَاحِدًا مِنْهُمْ سَاحِبِنَا عَلَيْهِ ذَلِكَ الْغَالِبَ وَلِذَلِكَ جَازَ قَتْلُ مَنْ دَارَ الْحَرْبِ وَمَنْ فِي صَفِّ الْكُفَّارِ مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا وَلَوْلَا أَنْ دِيلَ الْغَالِبُ عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْأَلَّا قِيلَ بِالْأَصْلِ الْمَحْرَمِ لَقَتَلَ الْمَعْصُوم" [٣].

٢- الاستفاضة: قال الشاطبي: "وَالثَّانِي: أَنَّ التَّوَاتُرَ الْمَعْنَوِي هَذَا مَعْنَاهُ ... - ثُمَّ قَالَ -، فَكَأَنَّهُ عُمُومٌ لَفْظِيٌّ، فَإِذَا ثَبَتَ اعْتِبَارُ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ؛ ثَبَتَ فِي ضِمْنِهِ مَا نَحْنُ فِيهِ" [٤].

والاستفاضة هي الشيع والانتشار وهي حجة في ثبوت الأحكام، ومنه استفاض الحديث إذا شاع وانتشر، والاستفاضة عند أهل الحديث هو ما كثرت روايته، ويطلقون المستفيض على المشهور الذي زاد على الاثنين عن الاثنين فما فوق في كل طبقة من طبقات السند، وأما

[١] الرسالة ٥٥/١

[٢] أحكام القرآن ٧٩/١

[٣] تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدال الباطل

[٤] الموافقات ٦٠/٤

الهداية -

عند الفقهاء^[١] فيعرفونها تعريف المتواتر: وهي إخبار الجماعة لا تجمعهم داعية التواطؤ على الكذب بحيث يحصل بقولهم العلم بمضمون الخبر، ولا شك أن الخبر المستفيض حجة إذا كان المخبرون عدولاً، وأما إن كانت الاستفاضة بمعنى التواتر فلا نحتاج إلى النظر في عدول الرواة كما لو كان النقل متواتراً مستفيضاً في وسائل التواصل الاجتماعي فتواتر الخبر به فلا يحتاج إلى النظر في عدالة نقلته، فالاستفاضة هي قرينة التواتر وهذا دارج على لسان العلماء يقول البيهقي: "قَدْ وَرَدَ عَنْ سَيِّدِنَا الْمُصْطَفَى ﷺ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَإِخْرَاجِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ وَإِدْخَالِهِمُ الْجَنَّةَ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ قَدْ صَارَتْ مِنَ الْإِسْتِفَاضَةِ وَالشُّهُرَةِ بِحَيْثُ قَارَنْتِ الْأَخْبَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ"^[٢].

وأما الاستفاضة في هذا الباب الذي نحن فيه فهي الشيع والانتشار، أي انتشار الأمر بين الناس وشيوعه بينهم بحيث يكون المكلف ملزم بقبوله، كما يشتهر أن فلان ولد فلان، فالناس يشهدون أن فلان بن فلان وليس منهم من حضر وقت الوقاع والجماع ولا وقت الولادة والوضع، وإنما يشهدون بذلك لأنه استفاض عند الناس من غير نكير ولم يدعيه غير أبيه، قال الزركشي: "وَذَكَرَ الْمَآوَرِدِيُّ فِي الْحَاوِي " وَالرُّوْيَانِيُّ فِي الْبَحْرِ " تَقْسِيمًا غَرِيبًا جَعَلَ فِيهِ الْمُسْتَفِيزَ أَعْلَى رُتْبَةً مِنَ الْمُتَوَاتِرِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ. فَقَالَا: الْخَبَرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ. أَحَدُهَا: الْإِسْتِفَاضَةُ، وَهُوَ أَنْ يَنْتَشِرَ مِنْ ابْتِدَائِهِ بَيْنَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَيَتَحَقَّقُ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ، وَلَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَلَا يَشُكُّ فِيهِ سَامِعٌ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ، وَعَنِيَا بِذَلِكَ اسْتِوَاءَ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَسْطِ. قَالَا: وَهَذَا أَقْوَى

^[١] ومما يثبت بالاستفاضة عند الفقهاء النسب والملك والنكاح والوقف والجرح والتعديل والإسلام

والكفر والحرية والرق والولادة وغيرها ... وعندهم كل ما تعذر اثباته بالمشاهدة يثبت بالاستفاضة.

^[٢] شعب الإيمان ٤٧١/١

الهداية -

الأخبارِ وَأَثْبَتَهَا حُكْمًا، وَالثَّانِي: التَّوَاتُرُ: وَهُوَ أَنْ يَبْتَدِئَ بِهِ الْوَاحِدُ بَعْدَ الْوَاحِدِ حَتَّى يَكْثُرَ عَدَدُهُمْ، وَيَبْلُغُوا قَدْرًا يَنْتَفِي عَنْ مِثْلِهِمُ التَّوَاتُؤُ وَالْغَلَطُ فَيَكُونُ فِي أَوَّلِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ وَفِي آخِرِهِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْتِفَاضَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ. أَحَدُهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَاتِّفَاقِهِمَا فِي الْإِنْتِهَاءِ. الثَّانِي: أَنَّ خَبَرَ الْإِسْتِفَاضَةِ لَا تُرَاعَى فِيهِ عَدَالَةُ الْمُخْبِرِ، وَفِي الْمُتَوَاتِرِ يُرَاعَى ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْإِسْتِفَاضَةَ تَنْتَشِرُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهُ، وَالْمُتَوَاتِرُ مَا انْتَشَرَ عَنْ قَصْدٍ لِرِوَايَتِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي انْتِفَاءِ الشَّكِّ وَوُقُوعِ الْعِلْمِ بِهِمَا وَلَيْسَ الْعَدَدُ فِيهِمَا مَحْصُورًا وَإِنَّمَا الشَّرْطُ انْتِفَاءُ التَّوَاتُؤِ عَلَى الْكُذِبِ مِنَ الْمُخْبِرِينَ^[١].

وقال الخلال: وأخبرنا أبو بكر المروزي في هذه المسألة قال: قلت لأبي عبد الله: أشهد أن فلانة امرأة فلان، وأنا لم أشهد النكاح؟ قال: نعم، إذا كان الشيء مستفيضًا فأشهد به، قال: وأشهد أن دار بختان هي لبختان، ولم يشهدني؟ قال: هذا أمر قد استفاض، أشهد بهاله، قال أبو بكر: وأظن أنني سمعته يقول: هذا كمن يقول: إن فاطمة بنت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولا أشهد أنها بنت رسول الله، أما طارق بن شهاب يقول عن أبي بكر: إنه قال لهم: تشهدون أن قتلنا في الجنة، وقتلاككم في النار وما رضي -يعني: أبا بكر- حتى شهدوا، قال أبو عبد الله: وهذا أثبت وأصح ما روي في الشهادة^[٢].

[١] البحر المحيط ١٢١/٦، قال السمعاني: "وقد فرق بعضهم بين أخبار الاستفاضة وأخبار التواتر وزعم أن أخبار الاستفاضة ما تبدوا منتشرة ويكون انتشارها في أولها مثل انتشارها في آخرها وأخبار التواتر ابتدا به الواحد بعد الواحد حتى يكثر عددهم ويبلغوا عددا ينتفي عن مثلهم المواطأة معه والأصح أن لا فرق لأن من حيث اللسان كلاهما واحد وهذا الفرق لا يعرفه أحد من أهل اللسان" قواطع الأدلة في الأصول

[٢] السنة للخلال ١/ ٢٨٠

الهداية -

وقال ابن القيم: "الطَّرِيقُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ الْحُكْمُ بِالِاسْتِفَاضَةِ: هِيَ دَرَجَةٌ بَيْنَ التَّوَاتُرِ وَالْأَحَادِ، فَالِاسْتِفَاضَةُ: هِيَ الْإِشْتِهَارُ الَّذِي يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ، وَفَاضَ بَيْنَهُمْ"

قلت: مثل خروج الشعوب بالملايين يطالبون بالكفر ودين الديمقراطية أليس هذا استفاضة!! إطباق الناس على معتقد الجهمية أليس هذا استفاضة؟

ثم قال: "وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ التَّوَاتُرِ. وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَخْبَارِ يَجُوزُ اسْتِنَادُ الشَّهَادَةِ إِلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّوْجُ عَلَيْهِ فِي قَذْفِ امْرَأَتِهِ وَلَعَانِهَا، إِذَا اسْتَفَاضَ فِي النَّاسِ زَنَاهَا، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا فِي الدِّمِيِّ: إِذَا زَنَى بِالْمُسْلِمَةِ قُتِلَ، وَلَا يَرْفَعُ عَنْهُ الْقَتْلُ الْإِسْلَامُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ فِي الْمُسْلِمِ، بَلْ يَكْفِي اسْتِفَاضَةُ ذَلِكَ وَاشْتِهَارُهُ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ.

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّ الْإِسْتِفَاضَةَ مِنْ أَظْهَرِ الْبَيِّنَاتِ، فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْحَاكِمِ تَهْمَةٌ إِذَا اسْتَنَدَ إِلَيْهَا؛ فَحُكْمُهُ بِهَا حُكْمٌ بِحُجَّةٍ لَا بِمُجَرَّدِ عِلْمِهِ الَّذِي يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَلِذَلِكَ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ إِذَا اسْتَفَاضَ فِي النَّاسِ صِدْقُهُ وَعَدَالَتُهُ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ لَفْظِ شَهَادَةِ عَلَى الْعَدَالَةِ، وَيَرُدُّ شَهَادَتَهُ وَيَحْكُمُ بِفِسْقِهِ بِاسْتِفَاضَةِ فُجُورِهِ وَكَذِبِهِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ نِزَاعٌ، وَكَذَلِكَ الْجَارِحُ وَالْمُعْدِلُ، يَجْرَحُ الشَّاهِدُ بِالِاسْتِفَاضَةِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَيُعَدِّلُهُ بِالِاسْتِفَاضَةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ نَشْهَدُ بِعَدَالَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَفَسَقَ الْحَجَّاجُ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الْإِسْتِفَاضَةَ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ الْعِلْمِ الَّتِي تَنْفِي التَّهْمَةَ عَنِ الشَّاهِدِ وَالْحَاكِمِ، وَهِيَ أَقْوَى مِنْ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ مَقْبُولَيْنِ^[١].

[١] الطرق الحكمية ١/ ١٧٠

الهداية -

وحكى الإجماع حمد بن عتيق على مشروعية الحكم بالاستفاضة في جوابه لمن ناظره في حكم أهل مكة وما يقال في البلد نفسه فقال: "وأما إذا كان الشّرك فاشياً، مثل: دعاء الكعبة والمقام والحطيم، ودعاء الأنبياء والصّالحين، وإفشاء توابع الشّرك، مثل: الزّنا والزّنا وأنواع الظّلم، ونبذ السنن وراء الظّهر، وفشو البدع والضّلالات، وصار التّحاكم إلى الأئمّة الظّلمة ونواب المشركين، وصارت الدّعوة إلى غير القرآن والسّنة، وصار هذا معلوماً في أيّ بلد كان، فلا يشكّ من له أدنى علم أنّ هذه البلاد محكوم عليها بأنّها بلاد كفر وشرك، لا سيّما إذا كانوا معادين أهل التّوحيد، وساعين في إزالة دينهم، وفي تخريب بلاد الإسلام، وإذا أردت إقامة الدّليل على ذلك وجدت القرآن كلّه فيه، وقد أجمع عليه العلماء، فهو معلوم بالضرورة عند كلّ عالم"^[١].

وقد روى الإمام أحمد عن عائشة قالت: «قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، فَانْزَلَ بِأَبِي مَالٍ نَزْلٌ بِالْجِبَالِ الرَّاسِيَّاتِ لَهَا ضَهَاءُ، ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ وَاشْرَابَ النِّفَاقُ بِالْمَدِينَةِ، فَوَاللَّهِ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي نُقْطَةٍ إِلَّا طَارَ أَبِي بِحَظِّهَا وَعَنَائِهَا»^[٢]، قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: «الْيَوْمَ تَنْطِقُ الْعَذْرَاءُ

فِي خَدْرِهَا، سَمِعْتُ عَمَّتِي، عَائِشَةَ» لَمَّا قُبِضَ - تَغْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ قَاطِبَةً، وَاشْرَابَ النِّفَاقُ"^[٣]، وروى الطبري في تاريخه عن أبي بكر قال «إِنَّ الْأَرْضَ كَافِرَةٌ، وَقَدْ رَأَى وَفَدَهُمْ مِنْكُمْ قَلَّةً، وَإِنْكُمْ لَا تَدْرُونَ أَلَيْلًا تَوْتُونَ أَمْ نَهَارًا؟ وَأَدْنَاهُمْ مِنْكُمْ عَلَى بَرِيدٍ وَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ

^[١] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٢٦١/٩

^[٢] فضائل الصحابة برقم ٢١٧

^[٣] رواه أبي بكر في كتابه الفوائد الشهير بالغيلانيات برقم ٩٠٧

الهداية -

يأملون أن نوادعهم، ونقبل منهم وقد أبينا عليهم، ونبذنا إليهم فاستعدّوا وأعدّوا"^[١].

وهذا حكم عام لاستفاضة الكفر في جزيرة العرب مع وجود مستخفين بالإسلام بينهم، ولم يكن عندهم وسائل التواصل الموجودة اليوم بين الناس بل تأتيم الأخبار من هنا وهناك يبنون عليها هذه الأحكام العظيمة في دين الله.



^١ تاريخ الطبري ٣/٣٤٥

البَابُ الْخَامِسُ

التنزيل على واقع الناس اليوم

الفَصْلُ الأول

حقيقة النظام الحاكم في العالم

انقضى نظام الإمبراطوريات وسار العالم نحو نظام جديد فأصبح عبارة عن دويلات تجتمع تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة التي تضم في عضويتها جميع الدول الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة الذي انعقد في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، والذي أصبح نافذاً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، المنظمة التي تشكلت على أنقاض عصبة الأمم، وما أفرزته الحرب العالمية الثانية من قرارات ومواثيق ومعاهدات لنشر السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان، كميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وغيرها، كل ذلك برعاية الدول المنتصرة في الحرب - أمريكا وبريطانيا وروسيا وانضم إليهم بعد ذلك فرنسا والصين - الذين صاغوا قوانينها لمصالحهم ومصالح حلفائهم في تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، فوضعت ما سمته بميثاق الأمم المتحدة لتكون له المرجعية الأولى في كل قضية من قضايا العالم، حيث تستمد

الهداية —

"الشرعية الدولية"^[١] منه الأحكام والقرارات وتستند إليه في الخلافات والنزاعات والإجراءات، ومن أهم أجهزة هذه المنظمة الجمعية العامة^[٢] ومجلس الأمن الدولي الذي أصبحت الدول المنتصرة في الحرب أعضاء دائمين فيه وهو المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين وله سلطة قانونية على حكومات دول الأعضاء لذلك تعدُّ قراراته ملزمة على الدول الأعضاء، ومنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة والتي هي محكمة العدل الدولية التي تفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، ومما جاء في ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٩٢: يعتبر جميع أعضاء

^١ وسميت "شرعية" مضاهاة بالشرع الإلهي ولتعطى صبغة القداسة التي لا يجوز انتهاكها، فالشرعة أو الشريعة هي الطريقة والمنهج والدين المعظم الذي لا يجوز أن يخالف أو يُعارض أو تُنتهك حدوده وأوامره... وكذلك يريد هؤلاء المشرعون للشرعية الدولية أن تكون... ولذلك تراهم يصفون القرارات التي تخرج من تحت مظلتها بأنها شرعية، وكل ما يخالفها أو يعارضها فليس بشري عندهم.

وكذلك يتعامل معها سائمة الأنعام الذين ينادون باحترامها وتطبيقها، وكذلك يفعلون مع شرعياتهم الدستورية المحلية والقوانين والقرارات والمعاهدات والحكومات المنبثقة من دساتيرهم شرعية لا مطعن فيها في دينهم الجديد هذا!! أما شرع الله المنزل فليس له في حكوماتهم ومحاكمهم وعلاقاتهم وسياساتهم وديناهم مكان... ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾!؟

^٢ الجمعية العامة: هي جهاز التداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ولجميع الدول الأعضاء الـ 203 في الأمم المتحدة تمثيل في الجمعية العامة، مما يجعل هذا الجهاز جهازاً ذي تمثيل عالمي بامتياز. وفي كل سنة، ابتداءً في أيلول/سبتمبر، تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة بنيويورك للدورة السنوية للجمعية العامة والمناقشة العامة التي يحضرها كثير من الزعماء ويلقون فيها كلماتهم. ويتطلب استصدار مقرر من الأمم المتحدة — في ما يتصل بالمسائل المهمة مثل السلم والأمن وقبول عضوية دول جديدة ومسائل الميزانية — بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة. بينما تصدر المقررات بشأن القضايا الأخرى بتصويت الأغلبية البسيطة. وتنتخب الجمعية العامة سنوياً رئيساً لدورتها، يشغل ذلك المنصب لفترة سنة واحدة. "انظر موقع الأمم المتحدة

الهداية -

"الأمم المتحدة" بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية".

النظام العالمي الجديد الذي فرض هيمنته على العالم بزعامة أمريكا القطب الأحادي بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات، وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة ١٩٩١ عن تأسيس نظام عالمي جديد ونهاية نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة وبداية عهد جديد تشرف عليه وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام القطبية الوحيدة، حيث ظهر هذا الاصطلاح بشكل رسمي لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في ١٧ يناير ١٩٩١ بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسروالتوجيه والأمر ما ليس في غيره، وتتجلى أسس النظام العالمي الجديد حسب قرارات مؤتمر قمة أعضاء مجلس الأمن في ٣١ يناير ١٩٩٢ فيما يلي:

١- اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية ونزاهة الانتخابات أساساً للعلاقات بين الدول.

الهداية -

٢- تقوية دور مجلس الأمن وصلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

٣- احتواء النزاعات الدولية بالطرق السلمية والدبلوماسية من خلال تحركات الأمين العام أو عن طريق الجهات التي يكلفها.

٤- بذل تنسيق الجهود والقرارات لردع الدول الخارجة عن توجهات والتزامات المجتمع الدولي، وجملة الأهداف المعلنة هي إيجاد عالم خال من النزاعات الإيديولوجية وتسوده الديانة الديمقراطية وتُحترم فيه حقوق الإنسان والشرعية الدولية.

وسلطان الأمم المتحدة قد تم بسطه على جميع شعوب العالم عبر الحكومات الأعضاء ويظهر هذا جليا في مواد ميثاق حقوق الإنسان^[١] التي حظرت الرق وشرعت الشخصية القانونية لكل

^[١] ميثاق حقوق الإنسان

ومن الموائيق الأساسية التي يتبين من خلالها ماهية النظام العالمي الجديد هو ميثاق حقوق الإنسان الصادر في باريس بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ والذي من بنوده:

المادة ٤: لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما

المادة ٦: لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يُعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ٧: الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة ٨: لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

المادة ١٥:

١. لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

٢. لا يجوز، تعسفًا، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته.

الهداية -

الأفراد التي هي الجنسية، وحقّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز، وحقّ حرية الفكر والوجدان والدين والاعتقاد، وحقّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد أي: الحاكمية والتشريع، والإلزام بالتعليم للجميع لترسيخ هذه المفاهيم والحريات والمبادئ، فهذا

المادة ١٨: لكلّ شخص حقّ في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام المألأ أو على حدة.

المادة ١٩: لكلّ شخص حقّ التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة ٢١:

١. لكلّ شخص حقّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمّا مباشرةً وإمّا بواسطة ممثّلين يُختارون في حرية.
٢. لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقّ تقلّد الوظائف العامّة في بلده.
٣. إرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة ٢٢: لكلّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقّه أن يُوفّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كلّ دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.

المادة ٢٦:

- ١- لكلّ شخص حقّ في التعليم. ويجب أن يُوفّر التعليم مجانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميًا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

٢- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيّد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

المادة ٢٨: لكلّ فرد حقّ التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقّق في ظلّ الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقًا تامًا.

والجمعية العامة للأمم المتحدة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

الهداية -

النظام العالمي قد امتد سلطانه على جميع شعوب العالم عبر هذه المؤسسات التي غرست فيها مبادئ حقوق الإنسان بسلطان القوة منذ عشرات السنين، المبادئ التي تضمنت تنشأت أجيال منسلخة عن ملة إبراهيم كما ورد ذلك في المواد المقررة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان المترجمة إلى مناهج دراسية ومقررات منهجية في وسائل الإعلام ومنابر التوعية والثقافة بهذه المفاهيم الجديدة.

إن ميثاق "الأمم المتحدة"^[١]: طاغوت ليس كأي طاغوت قطري بل هو طاغوت عالمي فرض سلطانه على جميع الدول والشعوب

^[١] ومما جاء في الأمم المتحدة:

١. حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتنزع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
٢. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
٣. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
٤. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.
٥. يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.
٦. وتفصل محكمة العدل الدولية في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً إلى المصادر التالية:

١. الاتفاقات الدولية العامة الخاصة التي تضع قواعد تقر بها الدول المتنازعة صراحة.

٢. العرف الدولي المقبول بمثابة قانون كما دل عليه التواتر.

الهداية -

والأفراد، وليس هو مجرد وثيقة تأسيسية لمنظمة من المنظمات، بل قد أراد واضعوه أن يكون ميلادا لدين جديد يسود العالم بأسره، إن خبراء القانون الدولي وفلاسفته يعلنون بوضوح وصراحة أن هذا الميثاق هو أسمى المعاهدات الدولية وهو المهيمن والحاكم عليها، وقوانينه هي قواعد القانون الدولي وأغلاها مكانة وأقواها نفوذاً، وقد التزم به وخضع له جميع الأمم، ولذلك نصت المادة (١٠٣) من هذا الميثاق نفسه على أنه: "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق"، ومعنى ذلك؛ أنه لا يسوغ لأي دولة ملتزمة بهذا الميثاق أن تبرم أي اتفاق دولي أو تختار وتلتزم بقانون بينها وبين دولة أخرى أو بينها وبين أفرادها تتعارض أحكامه مع القواعد والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولو كان شرع الله العزيز الجبار!

ومتقرر أنه لا يمكن لأي دولة الانتساب لعضوية الأمم المتحدة حتى تعلن الدولة حكومة وشعباً التزامها واحترامها لهذا الميثاق وتُسَلِّم له تسليمًا... إذ أن إجراءات الانضمام للأمم المتحدة تتلخص في أن تقدم الدولة التي ترغب في الانضمام للأمم المتحدة طلباً بذلك إلى الأمين العام للمنظمة الدولية ويكون ذلك الطلب مصحوباً بإعلان قبول الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الأمر بالنسبة للطرد من الأمم المتحدة، فإن "المادة السادسة" من الميثاق تنص على: أنه

٣- مبادئ القانون العام التي أقرتها الأمم المتحدة.

٤- أحكام ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم.

٥- مبادئ العدل والإنصاف متى وافق الأطراف على ذلك.

الهداية -

يجوز للجمعية العامة أن تفصل عضواً من الأعضاء إذا أمعن في انتهاك مبادئ الميثاق.

هذا هو الدين الجديد الذي تم فرضه على البشرية إثر الهيمنة العسكرية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا توضع الأديان ويمكّن لها في الأرض في تاريخ البشرية فإنها تعلوا بعد أن تُروى لها الأرض بالدماء وتخضع لها العباد بسلطان القوة والحديد وينقاد لها المغلوبون والضعفاء بعد القهر والتعبيد.

المطلب الأول: بين دين الله ودين ملوك الأرض

قال تعالى: ﴿لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦] قال الضحاك وابن عباس في قوله: ﴿دِينِ الْمَلِكِ﴾: «في سلطان الملك»^[١]، وعن قتادة: ﴿فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾، قال: «لم يكن ذلك في دين الملك قال: حكمه»^[٢].

قال في جمهرة اللغة: "والدين: الطاعة والمُلْك، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ ، أَي فِي طَاعَتِهِ^[٣]، قَالَ الشاعِر
لَنْ حَلَلْتُ بَجَوْ فِي بَنِي أَسَدٍ فِي دِينِ عَمْرِ وَحَالَتْ دُونَنَا

^[١] رواه الطبري برقم ١٩٥٧٠ ورقم ١٩٥٧١

^[٢] رواه الطبري برقم ١٩٥٧٣

^[٣] جمهرة اللغة ٦٣٣/٢ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢٧٨/١ ، والبيت قاله زهير في ديوانه ١٨٣ ، وجو: واد، وفدك: قرية بالحجاز، وعمرو هو عمرو بن هند بن المنذر، وقال الخليل الفراهيدي: "والدين: الطاعة، ودانوا لفلان أي أطاعوه. وفي المثل: كما تدين تدان أي كما تأتي يُؤتى إليك، قال النابغة:

بهن أدين من يأتي أذاتي ... مُداينة المداين فليُدني " العين ٧٣/٨

الهداية -

وقال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور ١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ «يَعْنِي فِي حُكْمِ اللَّهِ الَّذِي حَكَمَ عَلَى الزَّانِي»^[١]، وقال الطبري: "يقول تعالى ذكره: لا تأخذكم بالزاني والزانية أيها المؤمنون رافة، وهي رقة الرحمة في دين الله، يعني في طاعة الله فيما أمركم به من إقامة الحد عليهما على ما ألزمكم به"^[٢].

ومن السنة جاء في صفة الخوارج: «إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضَيْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^[٣]، قال البغوي: "وَقَوْلُهُ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ» أَي: يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ، أَي مِنْ طَاعَةِ الْأَثَمَةِ، وَالِدِّينُ: الطَّاعَةُ، وَهَذَا نَعْتُ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ لَا يَدِينُونَ لِلْأَثَمَةِ، وَيَسْتَعْرِضُونَ النَّاسَ بِالسَّيْفِ"^[٤].

فسمى الله حكم الملك ديناً وهو نظام الملك وشريعته، وسمى حكم الله ديناً وهي حدود الله وشرائعه، وهذه النصوص تحدّد مدلول كلمة الدين تحديداً دقيقاً، فدين الإسلام هو: شريعة الله ومنهاجه ونظامه وسُلطانه ومن كان تابعاً له داخل في طاعته منقاداً لأحكامه متحاكماً إلى شريعته فهو في دين الله، وفي المقابل دين الملك هو: نظام الحكم الذي وضعه ملوك الأرض، فمن كان تابعاً له داخل في طاعته منقاداً لأحكامه متحاكماً لشرعته فهو في دين الملك، والذي نروم تحقيقه في هذا الفصل هو تقرير حقيقة الدين الذي فيه الناس اليوم.

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٤١٠٣

[٢] تفسير الطبري ٩١/١٩

[٣] رواه البخاري برقم ٤٣٥١ ومسلم برقم ١٠٦٤

[٤] رواه البخاري برقم ٤٣٥١ ومسلم برقم ١٠٦٤

الهداية -

إِنَّ النَّاسَ الْيَوْمَ قَدْ دَخَلُوا فِي دِينِ مَلُوكِ الْأَرْضِ أَفْوَاجًا وَخَرَجُوا مِنْ دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ﴿تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢٠]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لِيُخْرِجَنَّ مِنْهُ أَفْوَاجًا كَمَا دَخَلُوا فِيهِ أَفْوَاجًا﴾^[١].

إِنَّ نِظَامَ الْمُلْكِ الْيَوْمَ مُسْتَعْلَنٌ بِهِ فِي هَذِهِ الدِّيَارِ، يَدْرُسُونَ أَوْضَاعَهُ فِي مَدَارِسِهِمْ وَقَانُونَهُ فِي جَامِعَاتِهِمْ مُطَّلِعِينَ عَلَى أَوْضَاعِهِ فِي إِعْلَامِهِمْ، مُتَلَبِّسِينَ بِهِ فِي حَيَاتِهِمْ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهَا فِي مُحَاكَمَتِهِمْ مُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِ فِي وَثَائِقِهِمْ وَهُوَ: دِينُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ^[٢] وَنَهْجُ الْعِلْمَانِيَّةِ^[٣] الَّذِي هُوَ حُكْمُ الشَّعْبِ لِلشَّعْبِ، وَهُوَ نِظَامٌ سِيَاسِيٌّ يَقْتَسِمُ فِيهِ الْمَوَاطِنُونَ السُّلْطَةَ، وَيَخْتَارُونَ حُكَّامَهُمْ بِحُرِيَّةٍ، وَيَحْتَفِظُونَ لِنَفْسِهِمْ

^[١] رواه الحاكم في "مستدركه"، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تليخيصه".

^[٢] الديمقراطية: هي اصطلاح يوناني قديم مركب من كلمتين (Demos _ ديموس) ومعناها: الشعب، و (Kratrs _ كراتوس) ومعناها: السلطة، فيكون معنى الكلمة مركبا: "سلطة الشعب" وفي الاصطلاح قيل: إنها حكومة الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب، وقيل: إنها حكومة من كل الشعب وبكل الشعب ولكل الشعب، وقيل هي حكومة الشعب بواسطة الشعب، وقيل: إنها نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة، ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم، وقيل: هي ما كانت فيها الجماعة هي مصدر السلطة وهي التي تمارسها بنفسها، أو تنتخب من ينوب عنها في ممارستها" انظر: مدخل إلى الديمقراطية تأليف: ديفيد بيتهام ، وكيفن بويلي. من ترجمة: أحمد رمو. ص / ٩

فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة — إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - في اقتراح وتطوير واستحداث القوانين، وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي، ومن أهم أسس الديمقراطية الالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وترجيح كفة المعرفة على القوة والعنف، ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع، والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيَّةٍ وأخلاقيَّةٍ معيَّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية، يعود منشأ ومهد الديمقراطية إلى اليونان القديم حيث كانت الديمقراطية الأثينية أول ديمقراطية نشأت في التاريخ البشري،

^[٣] جاء في القاموس الإنجليزي أن كلمة "علماني" معناها: دنيوي، أو مادي، أو ليس بديني، فالمقصود من الكلمة هو إقامة الحياة بعيداً عن الدين، أو الفصل الكامل بين الحياة والدين " ينظر: معجم أكسفورد (ص ١٣٧١). والعلمانية في اصطلاح القوم: تأتي لمعان منها: العالمية، ومنها اللادينية، ومنها فصل الدين عن الدولة وعن الحياة، وكلمة العلمانية اصطلاح جاهلي غربي يشير إلى انتصار العلم على الكنيسة التي حاربت التطور باسم الدين.

الهداية -

بالرّقابة الدائمة على الحكومة، فالشعب هو مصدر السلطات^[1]، فهو المشرّع ويتم ذلك بإنابة أعضاء يُنتخب عليهم من طرف الشعب وظيفتها التشريع وسنّ القوانين في مجلس الشعب، والشعب هو الحاكم أي: الذي يُنصّب الحاكم الذي يرتضيه عن طريق الانتخابات بشكل دوري لإتاحة التداول على السلطة... وإلى هنا قد غصّب هذا الشعب الربوبية وما اختصّ الله به من الحاكمية والتشريع وأدعّاها لنفسه وعبّد لها الشعب وحمى سلطانه بجيوش هي من الشعب: - الجيش الشعبي الوطني - وقد نفذت أحكامه وقوانينه وشرائعه في هذا الشعب، وهذا النظام الوضعي والدين الوثني يُتيح لجميع طبقات الشعب حقوق المواطنة ومن أبرزها إنشاء الأحزاب - لا على أساس الدين - وأحقية الترشيح للمناصب الحكومية والتشريعية ليتم التداول على الربوبية من طرف جميع طبقات الشعب فمن كان في هذه الفترة حاكماً قد يكون في المرحلة القادمة محكوماً، فهم بين رب ومربوب وعبد ومعبود من دون الله، ويفرض النظام على المواطنين واجبات منها نصرّة الوطن والدفاع عنه وهو الواجب مقدس ومنها احترام القوانين وتنفيذها ودفع الضرائب والمكوس.

^[1] وهو متقرر في دستور الأنظمة الديمقراطية حيث أن الدستور قد أسند حق التشريع للشعب ومجلس النواب: جاء في الفصل الثالث من الدستور التونسي: " الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور".

وفي الفصل الثامن عشر: يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء

وفي الفصل الثامن والعشرون: يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقاً لأحكام الدستور، ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين، ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر.

وفي الفصل أربع وستون: تصدر الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية.

الهداية -

وهذه نبذة مختصرة عن دين الديمقراطية^[١] الذي هو دين الشعب، والذي استنار قلبه بالتوحيد حينما ينظر في هذه الجاهلية

^[١] الديمقراطية على اختلاف تشعباتها وتفسيراتها تقوم على مبادئ وأسسٍ نوجز أهمها في النقاط التالية:

أولاً: تقوم الديمقراطية على مبدأ أن الحاكمية والتشريع والتنفيذ للشعب الذي هو مصدر السلطات بما في ذلك السلطة التشريعية والسلطة القضائية والتنفيذية، ويتم ذلك عن طريق اختيار ممثلين عن الشعب ينوبون عنه في مهمة التشريع وسن القوانين واختيار الحاكمين بها، وبعبارة أخرى فإن المشرع المطاع في الديمقراطية هو العبيد وليس رب العبيد، كما نصت عليه المادة ٢١ من ميثاق حقوق الإنسان: إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

ثانياً: تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية الدين والاعتقاد، فللمرء أن يعتقد ما يشاء، ويتدين بالدين الذي يشاء، فالنظام قائم على حماية حرية الدين وهي الحرية التي نص عليها ميثاق حقوق الإنسان المادة ١٨: لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

رابعاً: تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية التعبير والإفصاح عن الرأي أيّاً كان هذا التعبير مناقض للثوابت والأصول الدينية، كما جاء في ميثاق حقوق الإنسان المادة ١٩: لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود

خامساً: تقوم الديمقراطية على مبدأ فصل الدين عن الدولة والنظام العام، وعن السياسة والحياة، فالدين محصور في الضمائر والصوامع والزوايا والمساجد، وما سوى ذلك من مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها فهي من خصوصيات النظام الحاكم يتصرف فيها كيف يشاء، ويتجلى هذا في الفلسفة العلمانية: الدين لله والوطن للجميع.

سادساً: تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية تشكيل التجمعات والأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والعلمية والثقافية وغيرها، لا على أساس الدين بل على حرية الرأي والفكر والثقافة أيّاً كانت عقيدة وأفكار وأخلاقيات هذه الأحزاب والجماعات.

سابعاً: تقوم الديمقراطية على مبدأ اعتبار موقف الأكرية، ويسمى بالنظام الجمهوري الذي يتبني ما تجتمع عليه الأكرية، وهي لا تجتمع إلا على الباطل والضلال والكفر، كما ورد في النصوص الكثيرة في ذم الكثرة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨]، وقوله ﴿لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨]، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُلْذِقُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وغيرها من الآيات.

ثامناً: تقوم الديمقراطية على مبدأ المساواة - في الحقوق والواجبات - بين جميع شرائح وأفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، كما جاء في ميثاق حقوق الإنسان المادة ٧: الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

الهداية -

العصرية التي الحاكمة فيها للشعب والتي قد رضي فيها الشعب بحكم نفسه والخضوع لأحكامه وشرعه، ثم ينظر في كتاب ربه فيجد أن من أظهر القضايا التي تناولها هي قضية الحاكمية والاتباع والانقياد لله الواحد الديان وحده لا شريك له، وهي مدلول لا إله إلا الله ومعنى إفراد الله بالعبودية والبراءة من الطاغوت واجتنابه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ تَعْرَاجًا﴾ [الزمر: ١٧].

إنَّ القضية عند صاحب الفطرة السليمة في غاية الصفاء والوضوح: قومٌ اجتمعوا في أرضٍ لها حدود فهي الوطن، لها دستور فهو الحكم لها شعار فهو العلم، يُعقد له الولاء وعليه البراء يعظَّم بالقنوت ويقاتل تحته في صمود، وكل ذلك تحت قانون: الدين لله والوطن للجميع، وقد جعلوا سنَّ القوانين والحاكمة في أنفسهم على جهة المداولة على السلطان، فمن اختارته الأغلبية فهو الحكم دانوا له بالطاعة والاتباع لأجل محدود، ونصَّبو القضاة والحاكمين يحكمون بما يسُنُّه المشرعين الذين يُمثِّلون القوم، وقد سنُّ حُرِّيَّة الأديان بل وحدتها وحرية الاعتقاد - إلا التوحيد - ونصَّبت للناس قباباً ومشاهداً وقبوراً ومعابداً وزينت لهم عبادتها وحمتها بسيف القوم، وأشاعت الرذيلة وطمست الفضيلة وأنكرت المعروف وأمرت

فالدستور لا يقر بوجود كفار أو مسلمين في البلاد يكون على أساسه التمايز بين الحقوق والواجبات، بل يقر بحرية الأديان والاعتقاد والراي والأفكار، فسواء أكنت نصراني أو يهودي أو مجوسي أو منتسب للإسلام فأنت مواطن لك حقوق وعليك واجبات كاملة، ولا فرق في القانون بين المسلم أو المشرك أو المرتد أو الذمي، ولا فرق بين الذكر والأنثى، وفي هذه الحيثية تغيير وتبديل لشرع الله وأحكامه، فالله تعالى فرق بين المسلم والكافر في أسماء وأحكام ولم يساو بينهما لا في أحكام الدنيا ولا في أحكام الآخرة، وفرق بين الذكر والأنثى في الكثير من الأحكام، أما في دين الأمم المتحدة فهما سواء، قال تعالى: ﴿أَمْ خَلَعَ الَّذِينَ آمَنُوا أَعْمَلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٢٦].

الهداية -

بالمنكر، ونشرت الشرك والتنديد وفتنت أهل الحق والتوحيد، فما تركوا من أمر الجاهلية الأولى شيئاً إلا كان لهم منه أوفر حظٍ وأكمل نصيب، بل تجاوزا حد الطغيان والتنديد فكانوا كما قال الله في الأقوام الطاغية: ﴿ أَتَوَاصَوْا بِهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ [الذاريات: ٥٣] وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ۚ بَلْ كُنْتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴾ [الصافات: ٣٠] وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى ﴾ [البجم: ٥٢]

فإن لم يكن هذا هو الكفر والشرك والطغيان فما هو إذا؟ وإن لم يكن هؤلاء هم المشركون والكفار والطواغيت فمن هم إذا؟! ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٦].

المطلب الثاني: مناسبات كفر العموم

أقول أنّ الناظر في مثل هذه المجتمعات الجاهلية يجد أن العموم قد تلبس بمناسبات كثيرة جداً، وأن هذه المكفرات مستفيضة بينهم وهذا وجه بيانها:

❖ منها: أن هذه الشعوب هي طوائف ممتنعة عن دين الله بموجب قانون النصر والخدمة الوطنية - خدمة العلم - الذي هو الواجب المقدس عندهم، فكل رجالهم يُجندون احتياطاً نصرةً للطاغوت ليستعملهم متى احتاج إليهم في قتال من خرج على سلطانه، والطوائف الممتنعة عن الشرائع كحال هذه الشعوب كفار بأعيانهم بإجماع الصحابة وحكى الإجماع أبو عبيد القاسم بن سلام كما سبق معنا، ودار الممتنعين عن شريعة من الشرائع هي دار حرب بإجماع الفقهاء قال في شرح "الإقناع": أجمع العلماء على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام، فإنه يجب قتالها

الهداية -

حتى يكون الدين كله لله، كالمحاربين وأولى^[١]، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ آتَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال ٣٩]، عن مجاهد: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة»، قال: "يساف" و"نائلة"، صنمان كانا يُعبدان^[٢].

ونصرة هذه الشعوب للطاغوت متمثلة في الخدمة الإلزامية لجميع المواطنين وهذا متقرر في دساتير جميع الدول العربية، بل يُحمل جميع المواطنين - المذكور - للخدمة ويُتخطفون من الحواجز والبيوت والمطارات لأداء هذه الخدمة حتى يكونوا جنود احتياط في الجيش الوطني الشعبي لنصرته والقتال تحت رايته عند الحاجة إليه، وما يُقصد تبعاً من تربية المواطن على عبادة الوطن والفداء من أجله والقتال في سبيله والإعداد لذلك.

✽ مشاركة العموم في شرك الحاكمية: فالشعوب هي الحاكمة من دون الله: ففي دين الديمقراطية الشعب هو مصدر السلطات - التشريعية والقضائية والتنفيذية - فالشعوب هي نفسها الحاكمة من دون الله، وهذا المعلم متمثل في هذا الزمان في إنشاء الجامعات التي تُدرّس القانون وتُخرّج القضاة والمحامين والسياسيين الوضعيين، وتنصيب البرلمان ومجالس الشعب التي تُسنّ القوانين والنظم، وإقامة المحاكم الوضعية التي تحكم بما شرعه الطواغيت، وإجراء الانتخابات لتنصيب الحكّام ونواب الشعب المشرّعين، وهذه المعالم في هذا الزمان أكثر بروزاً وشهوداً مما كانت عليه الجاهلية الأولى، ففي جاهلية العصر يتجلى بوضوح حاكمية البشر للبشر

[١] الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٣٠٩ / ١٠

[٢] رواه الطبري برقم ١٦٠٨٥

الهداية -

وعبودية العباد للعبيد، وهذا أصل من أصول شرك العالم، وهو الشرك في الحكم بالله تعالى.

✽ مظاهر شرك الطاعة والاتباع عند عموم الناس : وصورته في اتخاذ عموم الناس الطواغيت مشرعين من دون الله، و امتثال هذه الشعوب إلى القوانين الصادرة من المشرعين الوضعيين دون عصيان مدني، ومصادق ذلك انتخاب الشعب نوابا عنه في التشريع، ويتبعهم فيما يسن لهم من الشرائع والأوضاع، كما قال الشنقيطي "الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوَانِينَ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أُولِيَاءِهِ مُخَالَفَةً لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَلْسِنَةِ رَسُولِهِ، أَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي كُفْرِهِمْ وَشُرْكِهِمْ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلَهُمْ" [١].

فعموم الناس منقاد لقوانين هؤلاء وشرائعهم دون عصيان ولا مناكفة ولا مدافعة بل ظاهريهم الإقرار والقبول لتكاليدهم والعمل بمقتضاها حيث أن قوانين هؤلاء نافذة تسري على المشركين وهم صُنَاعُهَا، فالناس اليوم قد دخلوا في دين الديمقراطية عن بكرة أبيهم - إلا من رحم الله -، وأظهروا الموافقة والقبول والاتباع لأوضاعه والانقياد لقوانينه وأحكامه والتحقوا بمدارسه وجامعاته وتوظفوا في مؤسساته وقطاعاته وانتسبوا إلى الوطن فلهم حقوق المواطنة وعليهم واجباتها ومنها الدفاع عن الوطن والإعداد لذلك بالخدمة الإلزامية والمشاركة في العملية السياسية وإقامة أركان الطاغوت في الأرض ويسمونهم ببناء الوطن ... إذا فالمواطنون مشركون والانتساب إلى الوطن بهذه المفاهيم هو انتساب إلى الجاهلية ودخول في دين الديمقراطية.

✽ الانتخاب على الطواغيت المشرعين والحاكمين والاستفتاء على الدساتير الوضعية: والانتخاب: هو اختيار حاكم من الحكام

[١] أضواء البيان ٢٥٩/٣

الهداية -

الطواغيت الذين يترشحون للحكم بغير ما أنزل الله، وذلك بعد عرضهم للبرامج الديمقراطية والشرائع الجاهلية المخالفة لدين الله تعالى عبر حملة انتخابية في جميع القرى والمحافظات، وبعد ذلك يختار الشعب الطاغوت الذي يحكمه ويشرع له بالتصويت عليه عن طريق الأغلبية، وهذا واضح في أن الشعوب تنصب طاغوتها عن طريق التصويت عليه وانتخابه.

❁ كذلك مما استفاض من الكفر في عموم الناس فشوا التجهم وتعطيل الصفات وحصر الكفر بالمعرفة والاعتقاد ونفي العلول له الواحد القهار وغير ذلك من عقائد الجهمية والاشعرية التي تدرس في مساجد ومعاهد وجامعات الطواغيت:

ونقول أن العقيدة الرسمية والمعتمدة في المقررات الدراسية والمعاهد والجامعات والمساجد ونحوها هي العقيدة الأشعرية التي هي عقيدة جهمية كفريّة في باب الأسماء والصفات والأسماء والأحكام وغيرها.

❁ ويمكن تنزيل الاستقراء بطريقة علمية على هذه الديار فنقول: أن عموم الشعوب درس في مدارس الطاغوت بشكل الزامي فلا يشذ عن هذه المدارس أحد إلا من رحم الله ... وهذا يعرفه كل من نشأ في هذه البلاد فالتدريس عند المشركين شيء عظيم ومقدس ... فأفراد هذه الشعوب هي خريجة هذه المدارس شباههم وكهولهم وشيوخهم ذكورهم ونساءهم كلهم خرجوا من هذه المدارس التي هي مسالخ الفطرة ودور ترسيخ ديانة الطاغوت عند شعوبه، كما ورد في المادة رقم ٢٦ في ميثاق حقوق الإنسان: يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الهداية -

فإن الغاية من التعليم كما هو معلن في مواثيقهم وعهودهم هو تربية الأطفال على أصول الكفر المقررة في النظام العالمي الجديد ومسح عقيدة الولاء والبراء والجهاد وتخريج جيل علماني يؤمن بالطاغوت ويقصد الأوثان ويكفر بالله تبارك وتعالى، ومدارس الطاغوت في هذا الزمان هي دور المسالخ للفطرة السليمة وترسيخ مبادئ الطاغوت العصري والوثن القومي الذي هو الديانة الديمقراطية كما جاء في ميثاق حقوق الإنسان^[١]، بالإضافة للمكفرات الأخرى كالوقوف للعلم - الذي هو شعار الديانة الوطنية - قنوتاً وتعظيماً له، والاحتفال بالأعياد الوطنية وتعظيم الطواغيت العلمانية والخضوع لنظام المؤسسات الطاغوتية والجلوس في مجالس دراسة مناهج الكفر في مدارس الطاغوت دون إنكار أو قيام، والتربية على أصول الكفر ومسح عقيدة الولاء والبراء، فإن لهذه المدارس أثارا في غاية السوء على الذرية من سلخ للفطرة وانحلال للأخلاق والتشبع بالمبادئ الديمقراطية والمدنية وطمس للهوية الإسلامية، وحث للاندماج في هذه المجتمعات الجاهلية، حيث أن التعليم يغرس فيهم حب الوطن والخضوع لقوانينه وموالاته للمشركين ومحبتهم ومعاداة المؤمنين

[١] المادة ٢٦.

١- لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يُوفّر التعليم مجّاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً. ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم. ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءاتهم.

٢- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيّد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الهداية -

وتشويهم ونبذهم لسنين متوالية، وهذا كفيل بزرع هذه المبادئ وتخريج التلاميذ على مبادئ حقوق الإنسان والدين الوضعي الجديد. وهذا تنزيل على عموم الناس في هذه الديار ولا يشك عاقل أن هذا العموم واقع في كفر وشرك ووثنية ونصرة للطاغوت وجندية ومولاة بل هم طائفة ممتنعة وطائفة مشاركة في الحاكمية والتشريع من دون الله وهذا يعرفه كل من يعيش بين هؤلاء ... ولا يحتاج النهار إلى دليل.



الفصل الثاني

حدّ المسلمين

بعد تفصيل حدّ الإسلام الذي يفارق به الجاهلي دين قومه المشركين، ناسب في هذا المقام ذكر: من هم المسلمون؟ وما هو حدّ الأقوام المسلمة المباينة للأقوام المشركة؟، بحيث أنّ الناظر في الأقوام يُميّز به بين المسلمين والمشركين حتى يكون على بينة من أمره حينما يتلقى رسمهم من كتاب ربه:

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُهُ﴾ ﴿قُلْ يَتَاهَلْ أَلِكْتَبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ

فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، قال أبو العالية: «كلمة السواء لا إله إلا الله»^[١]، وقال أبو جعفر: "وأما قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، فإنه يعني: فإن تولّى الذين تدعونهم إلى الكلمة السواء عنها وكفروا، فقولوا أنتم أيها المؤمنون لهم: اشهدوا علينا بأننا بما تولّيتم عنه من توحيد الله وإخلاص العبودية له، وأنه الإله الذي لا شريك له مسلمون، يعني: خاضعون لله به، متذلّلون له بالإقرار بذلك بقلوبنا وألسنتنا"^[٢].

وفي هذا النص دعوة أهل الكتاب إلى الإسلام، فأمر الله نبيّه أن يدعوهم إلى الكلمة السواء وهي لا إله إلا الله، وذكر مدلولها الذي

^[١] رواه الطبري في تفيده برقم ٧١٩٩

^[٢] تفسير الطبري ٤٨٩/٦

الهداية -

يصح به إسلامهم، فإن حققوه كانوا مسلمين، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا
أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ "أي: فَإِنْ تَوَلَّوْا عَنْ هَذَا النَّصِّفِ وَهَذِهِ
الدَّعْوَةِ فَأَشْهَدُوهُمْ أَنَّكُمْ عَلَى اسْتِمْرَارِكُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ الَّذِي شَرَعَهُ
اللَّهُ لَكُمْ" [١].

وجاء في الآية تفسير الكلمة السواء: ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ
شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ أي البراءة من الشرك
وإفراد الله بالعبودية وعدم اتخاذ الأرباب في الحاكمية والتشريع،
ونصَّ الله على عدم اتخاذ الأرباب في الحكم والتشريع وإن كان داخلاً
في إفراد الله بالعبودية وعدم الإشراك به تعالى، والتنصيص جاء
للتأكيد عليه وذلك لاتخاذ أهل الكتاب الأحرار والرهبان: ﴿ اتَّخَذُوا
أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا
لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١].

وهذه الآية من أوضح الآيات في كتاب الله التي أوضحت حد
المسلمين ونصت على شرطهم في عدم اتخاذ الأرباب في الحاكمية
والتشريع.

﴿ وَقَالَ تَمَّتْ الْإِسْلَامُ ﴾ ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا
أَيَّامُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠] "أي: وَلَا يَأْمُرُكُمْ بِعِبَادَةِ
أَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ، لَا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ وَلَا مَلِكٍ مُقَرَّبٍ" ﴿ أَيَّامُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ ﴾ "أي: لَا يَفْعَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ دَعَا إِلَى عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ
دَعَا إِلَى الْكُفْرِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِنَّمَا يَأْمُرُونَ بِالْإِيمَانِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَخُدُّهُ

[١] تفسير بن كثير ٥٦/٢

الهداية -

لَا شَرِيكَ لَهُ^[١]، وقال البخاري: بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ إِلَى
الْإِسْلَامِ وَالنُّبُوَّةِ، وَأَنْ لَا يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ
لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٧٩] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ^[٢].

وفيهما أَنَّ اتِّخَاذَ الْأَرْبَابِ كُفْرٌ يَرْفَعُ اسْمَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْقَوْمِ، فَالْمُسْلِمُونَ
لَا يَتَّخِذُونَ الْأَرْبَابَ فِي الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ وَالِاتِّبَاعِ.

﴿وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى﴾: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ
يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ
﴾ [المائدة ٤٩].

قال البغوي: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ أي: أَعْرَضُوا عَنِ الْإِيمَانِ وَالْحُكْمِ
بِالْقُرْآنِ، فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ، أَي: فَاعْلَمُوا
أَنْ إِعْرَاضَهُمْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يُعْجِلَ لَهُمُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا
بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ، ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾، يَعْنِي: الْيَهُودَ لَفَاسِقُونَ^[٣].

﴿وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى﴾: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا
التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيُزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ
مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، قال ابن
زيد في قوله: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ

^[١] تفسير بن كثير ٦٧/٣

^[٢] صحيح البخاري ٤٥/٤

^[٣] تفسير البغوي ٥٨/٢

الهداية -

وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴿١﴾ ، قال: « فقد صرنا من أهل الكتاب "التوراة"، لليهود، و"الإنجيل"، للنصارى ﴿٢﴾ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴿٣﴾ ، وما أنزل إلينا من ربنا أي: ﴿لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا﴾ حتى تعملوا بما فيه»^[١].

وقال السمعاني: ﴿ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ أي: تعملوا بالكل^[٢].

وقال البغوي: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، أي: تُقِيمُوا أَحْكَامَهُمَا وَمَا يَجِبُ عَلَيْكُمْ فِيهِمَا، ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴿ فَلَا تَأْسَ ﴾ ، فَلَا تَحْزَنْ، ﴿ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾"^[٣].

وإن كان هذا الوصف: ﴿ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ خطاب لأهل الكتاب فهو يعمُّ هذه الأمة كما في أثر ابن زيد، فكل أمة أنزل إليها كتاب الله فلم يعملوا بما أنزل إليهم من ربهم ليسوا على شيء من الدين حتى يقيموا ما أنزل إليهم من ربهم وإلا: ﴿ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ ، إذا فصفتُ القوم المسلمين إقامة شريعة ربهم والحكم بما أنزل إليهم من

^[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٢٢٨٥

^[٢] تفسير السمعاني ٥٣/٢

^[٣] تفسير البغوي ٧٠/٢

الهداية -

رَبِّهِمْ وَعَدَمَ اتِّخَاذِ الْأَرْبَابِ، وَصِفَةَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ عَدَمَ إِقَامَةِ مَا أَنْزَلَ إِلَهُهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ وَتَلْقَى الشَّرِيعَةَ مِنَ الْأَرْبَابِ وَالِدِينَ مِنَ الْأَنْدَادِ.

﴿قَالَ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ

مِنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، قال أبو جعفر ﴿

وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ يقول: وليس قائلو هذه المقالة، يعني قوله:

﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا﴾ بالمؤمنين، لتتركهم الاحتكام إلى رسول

الله ﷺ وإعراضهم عنه إذا دعوا إليه.^[١] ولا شك أن هؤلاء الأقوام

والشعوب دُعوا إلى الحكم بالقرآن، ولكنهم أعرضوا بل قاتلوا

بجميعهم من دعاهم إلى ذلك وساموهم سوء العذاب.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]،

قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿فَلَا﴾ فليس الأمر كما

يزعمون: أنهم يؤمنون بما أنزل إليك، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت،

ويصدّون عنك إذا دعوا إليك يا محمد^[٢].

وعن الضحاك في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾،

قال: إنَّما، ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ يقول: ويسلّموا لقضائك وحكمك،

^[١] تفسير الطبري ٢٠٥/١٩

^[٢] تفسير الطبري ٥١٨/٨

الهداية -

إذعاناً منهم بالطاعة، وإقراراً لك بالنبوة تسليماً^[١]، وقال البغوي:
﴿وُسِّلِمُوا تَسْلِيماً﴾ أي: ينقادوا لأمرك انقياداً^[٢].

وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ تَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٠]
قال الزُّهْرِيُّ: «لَوْلَا الْهُدْنَةُ وَالْعَهْدُ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ
قُرَيْشٍ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ لَأَمْسَكَ النِّسَاءَ وَلَمْ يَرُدَّ الصِّدَاقَ، وَكَذَلِكَ كَانَ
يَصْنَعُ بِمَنْ جَاءَهُ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ قَبْلَ الْعَهْدِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَقَرَّ
الْمُؤْمِنُونَ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَدَّوْا مَا أُمِرُوا بِهِ مِنْ نَفَقَاتِ
[الْمُشْرِكِينَ عَلَى نِسَائِهِمْ، وَأَبَى الْمُشْرِكُونَ أَنْ يُقِرُّوا بِحُكْمِ اللَّهِ فِيَمَا
أُمِرُوا مِنْ أَدَاءِ نَفَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى نِسَائِهِمْ]^[٣].

فدلَّت الآيات أنَّ المسلمين هم الذين يجيبون داعيَّ الله
ويتحاكمون إلى شرع الله ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
﴾ [النور: ٥٨]، والكافرون والمنافقون هم الذين يصدُّون عن دين الله
ويتحاكمون إلى الطواغيت كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ
أَنْهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ
وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٦﴾ وَإِذَا قِيلَ
لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ
صُدُودًا﴾ [النساء: ٥٩].

[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ٩٩١١

[٢] تفسير البغوي ٦٥٧/١

[٣] تفسير البغوي ٧٢/٥

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُي ﴾: ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران ٥٣]، عن محمد بن جعفر بن الزبير: ﴿ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران ٥٣]، أي: هكذا كان قولهم وإيمانهم^[١]، أي الإيمان هو الاتباع، وعن مجاهد، في قول الله: ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ قال: «من يتبعني إلى الله؟»^[٢].

فالمسلمون هم المؤمنون بما أنزل الله المتبعون لشرع الله، فوصفهم في الآية هو: الإيمان والاتباع لما أنزل الله، ولا يكونوا مسلمين إلا بالقول والعمل جميعاً، والعمل هنا هو الاتباع والانقياد، كما قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف ١٥٧].

﴿ وَقَالَ تَمَّ إِلَهُي ﴾: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران ١١٠]، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ قَالَ: «بِالتَّوْحِيدِ» وَتَنْهَوْنَ عَنِ

[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ٧١٣٠

[٢] تفسير الطبري ٣٦٦/٣٢

الهداية -

الْمُنْكَرِ ﴿ قَالَ: عَنِ الشِّرْكِ ﴾^[١]، وعن مجاهد في قوله: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾: « كنتم خير الناس للناس على هذا الشرط: أن تأمروا بالمعروف، وتنهوا عن المنكر وتؤمنوا بالله، يقول: لمن بين ظهريه، كقولـه: ﴿ وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة السخان: ٣٢] »^[٢]، وعن أبي العالية قال: « كل ما ذكره الله في القرآن من "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، فـ "الأمر بالمعروف"، دعاء من الشرك إلى الإسلام و"النهي عن المنكر"، النهي عن عبادة الأوثان والشياطين»^[٣]، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، يَعْني قَوْلُهُ: ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ يَقُولُ: تَأْمُرُونَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، والإقرار بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَيُقَاتِلُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَعْظَمُ الْمَعْرُوفِ»^[٤].

وفي هذا النصّ وصفُ المسلمين كأمة - التي هي خير أمة - وشرطها الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك ويدخل فيه الشرك بالله في العبادة والطاعة، فالأمة المسلمة هي التي تقيم الحاكمية لله في الأرض وبذلك تكون العبادة والطاعة لله وحده، وبها يقوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويكون الدين كله لله.

وبمجموع هذه الأدلة نصل إلى ضبط صفة المسلمين: وهم الذين لا يعبدون إلا الله ولا يشركون به شيئاً ولا يتخذون الأرباب في الحكم والتشريع، ويتَّبَعُونَ رُسُلَ اللَّهِ وما أنزل الله وَشِرْعَةَ اللَّهِ، ويأْمُرُونَ بالمعروف وعلى رأسه التوحيد، وينهون عن المنكر وعلى رأسه الشرك والكفر، ويؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره كما أمر الله، هذه هي صفة المسلمين في كتاب

^[١] تفسير مجاهد ٢٥٧/١

^[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم ٧٦١٥

^[٣] رواه الطبري برقم ١٦٩٣٨

^[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٤٠٨

الهداية -

الله، والأقوام اليوم لم يحققوا هذه الأوصاف، فهل لهم اسم
الإسلام وهل يكونوا بذلك مسلمين؟! ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ

﴿ [القلم: ٣٦]



الفصل الثالث

قول جامع

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ١٤]، إنه أمر الله للمُرسلين أن يكونوا أول المسلمين، مع الأمر لهم بالبراءة من المشركين: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وهذا صحيح الإسلام بالاستسلام والانقياد والبراءة، وذكر الله تعالى إجابة أنبيائه في كتابه، فقال عن إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة ١٣١]، وعن نوح عليه السلام: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس ٧٢]، وعن نبينا محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۚ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر ١٢] .

وإن كان الأمر بالإسلام لعموم المخاطبين وليس لخصوص الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء ١٧٠]، فأجاب داعي الله أهل السبق والصدق وصفوة الخلق فقال أتباع صالح عليه السلام: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنْ صَلِحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِمْ قَالُوا إِنَّا

الهداية -

بِمَا أَرْسَلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿[الأعراف ٧٥]، وقال الحواريون أتباع عيسى
العليه السلام: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّ
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٥٣]، وفي الصحابة رضوان الله عليهم:
﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة ١٠٠].

وأمر الله أنبيائه وعباده المسلمين بالاستقامة على دينه والثبات
عليه حتى الممات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢]، وهي وصية الخليل عليه السلام لعقبيه، قال
تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا
تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ١٣٢]، ودعوة الصالحين من عباده: ﴿
رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف ١٢٦].

المطلب الأول: سبيل النجاة

إِنَّ مِنْ أَعَزِّ الْأَحْوَالِ الْيَوْمَ أَنْ تَحْيَا مُسْلِمًا وَتَمُوتَ مُسْلِمًا،
فالمستمسك بدينه المُراعي لحرَمَاتِ ربه المستقيم على أمره
المُفَاضِل للجاهلية قابضٌ على الجمر يُدافع الفتنة بالصبر، في جهاد
عظيم مع نفسه والشیطان والجاهلية في حمأة الشرك والكفر، فعَنْ
أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ
الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ»^[١].

^[١] رواه الترمذي في سننه برقم ٢٢٦٠ وقال هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَعُمَرُ بْنُ شَاكِرٍ شَيْخٌ بَصْرِيُّ قَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الهداية -

إن فتنة مساكنة المشركين تحت هذه الأنظمة الجاهلية التي تجرف الناس في سيلها النجس العرم - إلا من رحم الله - فتنة عظيمة على دين المسلم وأخلاقه وأهله وذرائه، والنجاة منها أمر عزيز يُبذل فيه الغالي والنفيس، ومفتاح ذلك بالفرار بالدين من الفتن، كما ورد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»^[١]، وقال الفضيل بن عياض: «الزُّمُوا فِي آخِرِ الزَّمَانِ الصَّوَامِعَ، يَغْنِي الْبُيُوتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَنْجُو مِنْ شَرِّ ذَلِكَ الزَّمَانِ إِلَّا صَفَوْتُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^[٢] وقال:

حَتَّى مَتَى لَا نَرَى عَدْلًا نُسَرُّ
وَلَا نَرَى لِدُعَاةِ الْحَقِّ
إنها العزلة: مقام عظيم من مقامات العبودية، تقتضي الانسلاخ من هذه الأقوام المشركة بالله تعالى ومفاصلتها، قال تعالى: ﴿وَأَعِزِّلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود ١١٣]، وفي الآية دلالة على وجوب هجران أهل المعاصي والكفر، فإن صحبتهم معصية أو كفر، فإن الصحبة غالباً لا تكون إلا عن مودة، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا

ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة ٢٢]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء ١٤٤]، "ينتهى

[١] رواه البخاري برقم ١٩

[٢] رواه ابن بطلة في الابانة برقم ٧٦١

الهداية -

تَعَالَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ اتِّخَاذِ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ،
يَعْنِي مُصَاحِبَتَهُمْ وَمُصَادَقَتَهُمْ وَمُنَاصَحَتَهُمْ وَإِسْرَارَ الْمَوَدَّةِ إِلَيْهِمْ،
وَأَفْشَاءَ أَخْوَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَاطِنَةِ إِلَيْهِمْ"^[١] فليحذر
المسلم على دينه أن يزول وهو لا يشعر فإن كثرة المساس تميّت
الإحساس.

ومن المقامات العظيمة والمنازل الرفيعة بل هو الواجب
المتحتم على جميع المسلمين في هذا الزمان: الجهاد لإقامة دين
الواحد الديان في الأرض، قال تعالى: ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ
عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ

﴿[الشورى ١٣]، والجهاد في سبيل الله أعلى مراتب البراءة من المشركين،
قال تعالى: ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي

الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أُنِيَكُمْ إِلَهُكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴿[الحجج ٧٨]، إنه طريق جماعة

المسلمين: الدعوة والجهاد، وهو طريق السابقين الأولين، وهو ذات
الطريق الذي يجب على الصفوة في هذا الزمان سلوكه وإلا لتبدد
جهدهم في ضياع، إنه الطريق الأوحى الذي لا مناص من مسارعة
الخطى عليه ولا مجال للوقوف أو التردد بين جنبيه فإن السكون
دحض المذلة ومزاد المذلة إنه طريق مليء بالأشواق والعثرات
يحتاج إلى قلوب ثابتة وخطوات راسخة تتجاوز العقبات، وسواعد
فتية تزيل الحواجز المتراكمات، وأقدام تُعَبِّد سبيلاً مهجوراً قد خيم
على جنباته دامس الظلمات إنه الطريق إلى بناء حياض الجماعة
المسلمة في غابة الجاهلية التي أطبقت على الأرض اليوم فلم يُعَد
للمسلمين فيها شبرٌ ولا نصيب ... إنه طريق الهدى الذي لا يستوحشه

^[١] تفسير بن كثير ٤٤١/٢

الهداية -

أهل البصيرة لقلّة السالكين ولا تغرنهم سُبُل الغواية مع كثرة الهالكين، إنه طريق الصفوة: دعوة الناس إلى الإسلام والجهاد لإقامة دين الله في الأرض.

الطَّرِيقُ شَتَّى وَطَرِيقُ الْحَقِّ مُفْرَدَةٌ
لَا يُطَلَّبُونَ وَلَا تُبْغَى مَآثِرُهُمْ
وَالنَّاسُ فِي غَفْلَةٍ عَمَّا يُرَادُ بِهِمْ
وَالسَّالِكُونَ طَرِيقَ الْحَقِّ أَحَادُ
فَهُمْ عَلَى مَهَلٍ يَمْشُونَ قَصَادُ
فَكُلُّهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ حَوَادُ

المطلب الثاني: النهي عن الجدل والمراء والخصومات في الدين

واعلم وفقك الله لسلوك سبيل المؤمنين: أن الله نهى عن الجدل والمراء في الدين بقوله: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف ٥٨]، وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾»^[١]، وَعَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامُ ﴾ [البقرة ٢٠٤] قَالَ: «جَدَلٌ بَاطِلٌ»^[٢]، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ»^[٣]، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ وَهُوَ بَاطِلٌ بُنِيَ لَهُ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ مُحِقٌّ بُنِيَ لَهُ فِي وَسْطِهَا، وَمَنْ حَسَنَ خُلُقُهُ بُنِيَ لَهُ فِي أَعْلَاهَا»^[٤].

^[١] رواه الترمذي برقم ٣٢٥٣ وقال هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

^[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٨٣٥

^[٣] رواه البخاري برقم ٢٤٥٧ ومسلم برقم ٢٦٦٨

^[٤] رواه الترمذي برقم ١٩٩٣ وقال وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

الهداية -

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام ١٥٩]، قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَمَاعَةِ، وَنَهَاَهُمْ عَنِ الْاِخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ، وَأَخْبَرَهُمْ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ بِالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَاتِ فِي دَيْنِ اللَّهِ»^[١]، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ، فَإِنَّهَا سَاعَةٌ جَهْلِ الْعَالِمِ، وَهِيَ يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ زَلَّتَهُ»^[٢]، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا اضْطَرَّ الْمُرْجِنَةَ إِلَى رَأْيِهِمْ قَالَ «الْخُصُومَاتُ»^[٣].

وقال البرهاري: "واعلم - رحمك الله - أنها ما كانت زندقة قط، ولا كفر ولا شك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأصحاب الكلام والجدل والمرء والخصومة، والعجب وكيف يجترئ الرجل على المرء والخصومة والجدال، والله تعالى يقول: ﴿مَا تَجِدُلُ فِيَّ ءَايَتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر ٣] فعليك بالتسليم والرضى بالآثار وأهل الآثار، والكف والسكوت"^[٤].

وكان مسعر يقول^[٥]

إِنِّي مَنَحْتُكَ يَا كِدَامُ نَصِيحَتِي فَاسْمَعْ لِقَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ شَفِيقِ
أَمَّا الْمَزَاحَةُ وَالْمِرَاءُ فَدَعُهُمَا خُلُقَانِ لَا أَرْضَاهُمَا لِصَدِيقِ
إِنِّي بَلَوْتُهُمَا فَلَمْ أَحْمَدُهُمَا لِمَجَاوِرِ جَارًا وَلَا لِرَفِيقِ
وبَوَّبَ ابن بطّة في كتابه الإبانة الكبرى: "بَابُ تَرْكِ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي
وَالْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَمَّقُونَ فِي

[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ٨١٥٨

[٢] أخرجه الأجرى في الشريعة برقم ١١٣

[٣] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٨٤٩

[٤] شرح السنة للبرهاري ٨٧

[٥] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٩٤٩

الهداية —

الْمَسَائِلِ وَيَتَعَمَّدُونَ إِذْ خَالَ الشُّكُوكُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَالَ الشَّيْخُ: "اعْلَمُوا إِخْوَانِي أَنِّي فَكَّرْتُ فِي السَّبَبِ الَّذِي أَخْرَجَ أَقْوَامًا مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالشَّنَاعَةِ، وَفَتَحَ بَابَ الْبَلِيَّةِ عَلَى أَفْئِدَتِهِمْ وَحَجَبَ نُورَ الْحَقِّ عَنْ بَصِيرَتِهِمْ، فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَحْثُ وَالتَّنْقِيرُ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي، وَلَا يَضُرُّ الْعَاقِلَ جَهْلُهُ، وَلَا يَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ فَهْمُهُ. وَالْآخَرُ: مُجَالَسَةُ مَنْ لَا تُؤْمَنُ فِتْنَتُهُ، وَتُفْسِدُ الْقُلُوبَ صُحْبَتُهُ، وَسَازِكُرُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَا يَكُونُ فِيهِ بَلَاغٌ لِمَنْ قَبِلَ النَّصِيحَةَ، وَكَانَ بِقَلْبِهِ أَدْنَى حَيَاءٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ" وَقَالَ: "اللَّهُ اللَّهُ إِخْوَانِي يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، وَيَا حَمَلَةَ الْحَدِيثِ لَا تَنْظُرُوا فِيمَا لَا سَبِيلَ لِعُقُولِكُمْ إِلَيْهِ، وَلَا تَسْأَلُوا عَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْكُمْ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ عُلَمَائِكُمْ إِلَيْهِ، وَلَا تُكَلِّفُوا أَنْفُسَكُمْ مَا لَا قُوَّةَ بِأَبْدَانِكُمْ الضَّعِيفَةِ، وَلَا تُنْقِرُوا، وَلَا تَبْحَثُوا عَنْ مَصُونِ الْغَيْبِ، وَمَكْنُونِ الْعُلُومِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِلْعُقُولِ غَايَةً تَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَنَهَايَةً تُقْصِرُ عَنْهَا، فَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَاءَ بِهِ الْأَثَرُ فَقُولُوهُ، وَمَا أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ فَكُلُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ" [١].

المطلب الثالث: قطاع الطرق

إِنَّ مِمَّا عَمَتَ بِهِ الْبَلَاةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ: تَصَدُّرُ عُلَمَاءِ السُّلَاطِينِ طَوَاغِيَتِ الْعِلْمِ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، — الَّذِينَ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُمْ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ — فَأَفْسَدُوا الدِّينَ وَأَقَامُوا سُلْطَانَ الْبَاطِلِ الْمُهِينِ وَشَدُّوا بَنِيَانَهُ حَتَّى أَقَامُوا صَرْحَهُ الْمَتِينِ، وَمِثْلَهُمْ كَمَا رَوَى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لِسُفْيَانَ: إِنَّ ابْنَ بَنْتِهِ يَقُولُ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ شَيَاطِينٌ يُعَلِّمُونَهُمْ أَمْرَ دِينِهِمْ، قَالَ سُفْيَانٌ: قَدْ بَلَغْنَا ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ:

[١] الابانة الكبرى ٤٢٣/١

الهداية —

«سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ شَيَاطِينُ كَانُوا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ قَدْ أَوْثَقَهُمْ فِي الْبَحْرِ يَخْرُجُونَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ»، قَالَ سُفْيَانُ: بَقِيَتْ أُمُورٌ عِظَامٌ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ: قَالَ زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ: يَعْنِي سُفْيَانُ: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ فَيَدْخُلُونَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ الْأَهْوَاءِ الْمُحَدَّثَةِ، فَيُحِلُّونَ لَهُمُ الْحَرَامَ وَيُشَكِّكُونَهُمْ فِي الْفَضْلِ وَالصَّبْرِ وَالسُّنَّةِ وَيُبْطِلُونَ فَضْلَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَيَأْمُرُونَهُمْ بِالْإِقْبَالِ عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا وَهِيَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ^[١]، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مَا يُوعَدُونَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمُهُمْ فِيهِمْ أَنْتَنَ مِنْ جِيفَةِ حِمَارٍ»^[٢]، وَكَذَلِكَ عُلِمَاءُ هَذَا الزَّمَانِ إِلَّا مِنْ رَحِمَ اللَّهُ.

وفي المقابل قد تكلم في دين الله تعالى من هب ودرج — مع تيسر سُبُل التواصل وكثرت المنابر في هذا الزمان — فتَصَدَّرَ النُّكْرَاتُ الْأَغْمَارُ فَأَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الشَّرَارِ الصَّغَارِ، فَاجْتَهَدُوا فِي تَوْلِيدِ الْمَسَائِلِ وَتَفْرِيعِهَا وَالْخَوْضِ فِي الْمَغَالِيطِ وَشَرَارِهَا، فَاخْتَلَفُوا وَسَاءَتْ أَخْلَاقُهُمْ حَتَّى خَفَتْ صَوْتُهُمْ وَانْفَضَّ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ وَانْدَثَرُوا وَذَهَبَ رِيحُهُمْ، بَعْدَ أَنْ تَشَوَّهَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ صُورَةُ الدَّعْوَةِ الصَّحِيحَةِ بِقُبْحِ جَهْلِهِمْ وَسُوءِ أَخْلَاقِهِمْ، وَاتَّبَعُوا سَبِيلَ مَنْ قَبْلَهُمْ فَبَحْثُوا وَنَقَّروا حَتَّى تَاهُوا وَتَحَيَّرُوا، قَالَ سَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ: «إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ بَحْثُوا، وَنَقَّروا حَتَّى تَاهُوا»^[٣]، وَحَالُهُمْ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعَاذٍ الرَّازِيُّ: «وَالطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ: فَهُمْ الْمُتَعَمِّقُونَ فِي الدِّينِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْعُقُولِ،

[١] البدع لابن الوضاح برقم ٢٣٥

[٢] أخلاق العلماء لأجري ٨٨/١

[٣] الابانة الكبرى برقم ٣٠٩

الهداية -

وَيَحْمِلُونَ النَّاسَ عَلَى قِيَاسِ أَفْهَامِهِمْ، قَدْ بَلَغَ مِنْ فِتْنَةِ أَحَدِهِمْ، وَتَمَكَّنِ الشَّلَكُ مِنْ قَلْبِهِ، أَنْتَ تَرَاهُ يَحْتَجُّ عَلَى خَصْمِهِ بِحُجَّةٍ قَدْ خَصَمَهُ بِهَا، وَهُوَ نَفْسُهُ مِنْ تِلْكَ الْحُجَّةِ فِي شَكٍّ، لَيْسَ يَعْتَقِدُهَا، وَلَا يَجْهَلُ ضَعْفَهَا، وَلَا دِيَانَةَ لَهُ فِيهَا، إِنْ عُرِضَتْ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ حُجَّةٌ هِيَ أَلْطَفُ مِنْهَا انْتَقَلَ إِلَيْهَا فَدَيْنُهُ مَحْمُولٌ عَلَى سَفِينَةِ الْفِتَنِ يَسِيرُ بِهَا فِي بُحُورِ الْمَهَالِكِ يَسُوقُهَا الْخَطَرُ، وَيَسُوسُهَا الْحَيْرَةُ..... فَكَفَى بِهِمْ خِزْيًا سَقُوطُهُمْ مِنْ عُيُونِ الصَّالِحِينَ، يُقْتَصَرُ فِيهِمْ عَلَى مَا قَدْ لَزِمَهُمْ فِي الْأُمَّةِ مِنْ قَالَةِ السُّوءِ، وَاللِّبْسِ مِنْ أَثْوَابِ التَّهْمَةِ، وَاسْتَوْحَشَ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ، وَنَهَى عَنْ مُجَالَسَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ، وَكَرِهَتْهُمُ الْحُكَمَاءُ، وَاسْتَنْكَرَتْهُمُ الْأَدَبَاءُ، وَقَامَتْ مِنْهُمْ فِرَاسَةُ الْبُصَرَاءِ، شَكَكُوا جَاهِلُونَ، وَوَسَّوَسُوا مُتَحَيِّرُونَ، فَإِذَا رَأَيْتَ الْمُرِيدَ يُطِيفُ بِنَاحِيَتِهِمْ فَاعْسِلْ يَدَكَ مِنْهُ، وَلَا تُجَالِسْهُ»^[١].

وليس كل من تكلم في مسألة أو أثار معضلة يلتفت إليه وينظر في قوله أو يُناظر عليه، بل السنة في أمثالهم أن يُعالى بجريد النخل والنعال على رأسه حتى يذهب الذي فيه من شبهات ووساوس وأهواء، سنة عمر رضي الله عنه في صبيغ بن عسل^[٢]، قال الخلال: "وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ أَنْ يَكُونُوا كُلَّمَا تَكَلَّمَ جَاهِلٌ بِجَهْلِهِ أَنْ يُجِيبُوهُ،

[١] الابانة الكبرى برقم ٣٠٩

[٢] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُ: صَبِغُ بْنُ عَسَلٍ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِغٌ فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ، ثُمَّ أَهْوَى إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ الْعَرَاجِينِ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتَّى شَجَّهَ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَقَرَأَ ﴿[الذاريات: ٢]﴾ اسْتَحَقَّ الضَّرْبَ، وَالتَّنْكِيلَ بِهِ وَالْهَجْرَةَ قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ ضَرْبُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ بِسَبَبٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَأَدَّى إِلَى عُمَرَ مَا كَانَ يَسْأَلُ عَنْهُ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرَاهُ عِلِمٌ أَنَّهُ مُفْتُونٌ، قَدْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِمَا لَا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ، وَعِلِمٌ أَنَّ اسْتِغَالَه بِطَلَبِ عِلْمِ الْوَاكِجَاتِ مِنْ عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَوْلَى بِهِ، وَتَطَلُّبُ عِلْمِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى بِهِ، فَلَمَّا عِلِمٌ أَنَّهُ مُقْبِلٌ عَلَى مَا لَا يَنْفَعُهُ، سَأَلَ عُمَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ، حَتَّى يُنْكَلَ بِهِ، وَحَتَّى يُخَذَّرَ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ رَاعَى جَبْجَبَ عَلَيْهِ تَفَقُّدَ رَعِيَّتِهِ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ، فَأَمَكَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَيَكُونُ أَقْوَامٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى"

الشيعة للأجري برقم ١٥٣

الهداية -

وَيَحَاجُّوهُ، وَيَنَاطِرُوهُ، فَيُشْرِكُوهُ فِي مَأْتَمِهِ، وَيَخُوضُوا مَعَهُ فِي بَحْرِ خَطَايَاهُ، وَلَوْ شَاءَ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يُنَاطِرَ صَبِيغًا، وَيَجْمَعَ لَهُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُنَاطِرُوهُ، وَيَحَاجُّوهُ، وَيَبِينُوا عَلَيْهِ لَفَعَلَ، وَلَكِنَّهُ قَمَعَ جَهْلَهُ، وَأَوْجَعَ ضَرْبَهُ، وَنَفَاهُ فِي جِلْدِهِ، وَتَرَكَهُ يَتَغَصَّصُ بِرِيقِهِ، وَيَنْقَطِعُ قَلْبُهُ حَسْرَةً بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ مَطْرُودًا، مَنْفِيًّا، مُشَرَّدًا، لَا يَكْلُمُ وَلَا يُجَالِسُ، وَلَا يُشْفَى بِالْحُجَّةِ وَالنَّظَرِ، بَلْ تَرَكَهُ يَخْتَنِقُ عَلَى حِرَّتِهِ، وَلَمْ يُبَلِّغْهُ رِيقَهُ، وَمَنَعَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِهِ وَمُجَالَسَتِهِ، فَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَنْ شَرَعَ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ عَلَى بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ، فَيُحَذِّرُ مِنْهُ وَيَنْهَى عَنْ كَلَامِهِ وَمُجَالَسَتِهِ" [١].

وروى الخلال قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَمَّا أَنْكَرَ عَلَى الَّذِي قَالَ: لَمْ يُجِبِرْ، وَعَلَى مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُلَّمَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً اتَّسَعُوا فِي جَوَاهِرِهَا، وَقَالَ: يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ الَّذِي رَدَّ عَلَيْهِمْ بِمُحَدَّثَةٍ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ رَدَّ بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا إِمَامٌ تَقَدَّمَ. قَالَ أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ: فَمَا كَانَ بِأَسْرَعَ مِنْ أَنْ قَدِمَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ عُكْبَرَا، وَمَعَهُ شَيْخَةٌ، وَكِتَابٌ مِنْ أَهْلِ عُكْبَرَا، فَأَدْخَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، هُوَذَا الْكِتَابُ، ادْفَعْهُ إِلَيَّ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى يُقْطِعَهُ، وَأَنَا أَقُومُ عَلَى مِنْبَرِ عُكْبَرَا وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِي: يَنْبَغِي أَنْ تَقْبَلُوا وَتَرْجِعُوا لَهُ" [٢].

وقد انحرف كثير من المنتسبين إلى هذه الدعوة عن هذا المنهج القويم وزلت بهم القدم إلى الريب والشكوك وكثرة التنقل، ومن أسباب ذلك اتخاذ رؤوس الجهالة ومنايع الضلالة كما ورد عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ

[١] السنة للخلال ٢٢٣/١

[٢] رواه الخلال في السنة برقم ٩٢٦

الهداية -

لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جَهْلًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا^[١]، وفي الحديث دلالة على أن الناس يؤتون من قبل الجهال إذا أفتوهم ولبَّسوا عليهم، ولا يؤتون من قبل العلماء العاملين، وسُئِلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «هَلْ لِلْعُلَمَاءِ عِلْمَةٌ يُعْرِفُونَ بِهَا؟» قَالَ: «عِلْمَةُ الْعَالِمِ مَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ وَاسْتَقَلَّ كَثِيرَ الْعَمَلِ مِنْ نَفْسِهِ وَرَغِبَ فِي عِلْمٍ غَيْرِهِ وَقَبِلَ الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ أَتَاهُ بِهِ وَأَخَذَ الْعِلْمَ حَيْثُ وَجَدَهُ فَهَذِهِ عِلْمَةُ الْعَالِمِ وَصِفَتُهُ»^[٢]، فتفرقوا شذرا مذر كل حزب بما لديهم فرحون كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^ج [الأنعام ١٥٩]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾^ج، قَالَ: «هُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَوْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ»^[٣]، وَعَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا قَرَأَ عِنْدَهُ رَجُلٌ الَّتِي فِي الْأَنْعَامِ: ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾^ج، فَقَالَ عَلِيٌّ: «لَا مَا فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَلَكِنَّهُمْ فَارَقُوا دِينَهُمْ»^[٤]، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾^ج قَالَ: «هُمْ أَصْحَابُ الْخُصُومَاتِ وَالْمِرَاءِ فِي دِينِ اللَّهِ»^[٥].

والمقرر أن جميع ما يحتاجه المسلمون في دينهم قد بينه الله في كتابه ورسوله ﷺ في سنته، قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^ج [

[١] رواه البخاري برقم ١٠٠ ومسلم برقم ٢٦٧٣

[٢] طبقات الحنابلة ٢ م ١٥٠

[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥١٨١

[٤] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥١٨٢

[٥] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٧٦٧

الهداية -

الأنعام ٣٨] ، وفي الحديث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»^[١].

والذي يتعين على المسلم الاعتناء به هو ما جاء عن الله ورسوله ﷺ والاجتهاد في فهم ذلك والوقوف على معانيه والعلم والعمل به، وأما توليد المسائل الكلامية وإثارها بين الحديثي عهد بإسلام، باب شرٍ عظيم لما فيه من كثرة الخصومات وافتراق القلوب والتحزبات، وما يترتب على ذلك من الشحناء والبغضاء وتبادل التكفير على طريقة أهل البدع والضلالة، وما يقترن بذلك من نية المغالبة وطلب العلو ولفت الوجوه وكثرة المتابعة على منابر الضلالة، وكلها قوادح في النيات والله المستعان، قَالَ الْحَسَنُ: «شِرَارُ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ شِرَارَ الْمَسَائِلِ يُعْمُونَ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ»^[٢]، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَبْدَهُ بَرَكَةَ الْعِلْمِ، أَلْقَى عَلَى لِسَانِهِ الْمَغَالِيطَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ أَقَلَّ النَّاسِ عِلْمًا»، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ: «أَذْرَكْتُ هَذِهِ الْبَلَدَةَ، وَإِنَّهُمْ لَيَكْرَهُونَ الْإِكْثَارَ الَّذِي فِيهِ النَّاسُ الْيَوْمَ. يُرِيدُ الْمَسَائِلَ. وَقَالَ أَيْضًا: سَمِعْتُ مَالِكًا وَهُوَ يَعِيبُ كَثْرَةَ الْكَلَامِ وَكَثْرَةَ الْفُتْيَا، ثُمَّ قَالَ: «يَتَكَلَّمُ كَأَنَّهُ جَمَلٌ مُغْتَلِمٌ يَقُولُ: هُوَ كَذَا، هُوَ كَذَا يَهْدِرُ فِي كَلَامِهِ»^[٣].

ويزداد الأمر شناعةً والخائضون فيه انحرافاً عن منهج السلف إذا كانت المسائل تُطرح على طريقة أهل الكلام وأصولهم وتُحكَّم فيها العقول ويُحَادُّ فيها عن المنقول، كما هو حال الكثير من المعارف النكرات التي تصرف همم الناس وأنظارهم إلى مسائل عقلية كلامية،

[١] رواه مسلم في صحيحه برقه ١٣٠

[٢] الابانة الكبرى برقم ٣٠٤

[٣] جامع العلوم والحكم ٢٤٧/١

الهداية -

فَيُنْقَرُونَ عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وَيَصْرِفُونَ النَّاسَ بِمَا أَحْدَثُوهُ وَتَنَازَعُوا فِيهِ، فَكَانَ كَلَامُهُمْ نَصْرَةً لِمَقَالِهِمْ وَعِزَّةً لَأَنْفُسِهِمْ وَطَلِباً لِلرِّيَاسَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَبَارَكٍ قَالَ: قِيلَ لِحَمْدُونَ بْنِ أَحْمَدَ: «مَا بِالْكَلامِ السَّلفِ أَنْفَعُ مِنْ كَلَامِنَا، قَالَ: لِأَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا لِعِزِّ الْإِسْلَامِ وَنِجَاةِ النُّفُوسِ وَرِضَا الرَّحْمَنِ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ لِعِزِّ النُّفُوسِ وَطَلِبِ الدُّنْيَا وَرِضَا الْخَلْقِ»^[١].

والنَّجَاةُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ مَا قَالَهُ ابْنُ بَطَّةَ: "وَعَلَامَةُ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، وَكَانَ مِمَّنْ سَبَقَتْ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ عِنَايَةٌ أَنْ يُفْتَحَ لَهُ بَابُ الدُّعَاءِ بِاللَّجَاءِ وَالْإِفْتِقَارِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّلَامَةِ وَالنَّجَا، وَيُهَيَّبَ لَهُ الصَّمْتُ إِلَّا بِمَا لِلَّهِ فِيهِ رِضَى وَلِدِينِهِ فِيهِ صَلاحٌ، وَأَنْ يَكُونَ حَافِظًا لِّلِسَانِهِ عَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ قَدْ تَرَكَ الْخَوْضَ وَالْكَلامَ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ، وَالْمَسْأَلَةَ وَالْإِخْبَارَ بِمَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ هَلَاكُهُ، لَا يُجِبُّ إِلَّا لِلَّهِ وَلَا يُبْغِضُ إِلَّا لِلَّهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْفِتَنَ وَالْأَهْوَاءَ قَدْ فَضَحَتْ خَلْقًا كَثِيرًا وَكَشَفَتْ أَسْتَارَهُمْ عَنْ أَحْوالِ قَبِيحَةٍ، فَإِنَّ أَصْوَاعَ النَّاسِ لِنَفْسِهِمْ أَحْفَظُهُمْ لِّلِسَانِهِ وَأَشْغَلُهُمْ بِدِينِهِ وَأَتْرَكُهُمْ لِمَا لَا يَغْنِيهِ"^[٢].

والسَّلَامَةُ لِلدِّينِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ عَدَمُ النَّظَرِ فِيمَا يَهْرَفُونَ وَالْإِعْرَاضُ عَمَّا فِيهِ يَخْوَضُونَ، وَهَجْرُ مَنْابِرِهِمْ وَمَجَالِسِهِمْ وَالتَّحْذِيرُ مِنْ بَدْعِهِمْ وَأَعْيَانِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى

مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام ٦٨] ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ مُحَمَّدٌ يَرَى أَنَّ أَسْرَعَ النَّاسِ رِدَّةً أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ فِيهِمْ

[١] صفة الصفوة ٢/٣١٤

[٢] الابانة الكبرى ٢/٥٩٦

الهداية -

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ تَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾^[١]، وَعَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ»^[٢].

المطلب الرابع: لزوم غرز الصحابة والتابعين لهم بإحسان

واعلم هداك الله لما يحبه ويرضاه: أن النجاة في لزوم غرز الصحابة الكرام، الرعيل الأول الذين شقّوا طريق الحق والهداية والخيرية، فكان لهم فضل السبق الذي لا يداينه فضل ونالوا شرف صحبتهم رسول الله ﷺ فلا يداينه شرف، وبذلوا نفوسهم وأرواحهم رخيصة دفاعاً عن رسول الله ﷺ ونصرةً لدينه ورغبة فيما عند الله من فسيح جنانه، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَرَعٍ أَخْرَجَ شَطَطَهُ فَتَازَرَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ

مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح ٢٩]، وقد خصّ الله تعالى الصحابة رضي الله عنهم بتوقّد الأذهان وفصاحة اللسان، فالعربيّة طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصّحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم، شهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ووقفوا من أحوال النبي ﷺ ومراده من كلامه على ما لم يقف عليه غيرهم، فكانوا أبرّ الأمة قلوباً وأعمقهم علماً

^[١] رواه ابن بطة في الابانة الكبرى برقم ٣٥٣ وعند الهروي بسنده: "كَانَ رَأْيُ مُحَمَّدٍ يَعْني ابْنَ سِيرِينَ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ"

ذم الكلام برقم ٧٥٩

^[٢] رواه ابن بطة في الابانة الكبرى برقم ٣٦٤

الهداية -

وَأَقْلَهُمْ تَكْلُفًا، وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمْ

الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران ١١٠]، ومن النصوص الواردة في فضل الصحابة ووجوب اتباع سبيلهم:

❁ قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْتَمَرُونَ﴾ [التوبة ١٠٠] عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْتَمَرُونَ﴾ قَالَ: «هُمْ الَّذِينَ صَلُّوا الْقِبْلَتَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^[١]، وَعَنْ عَامِرٍ: «مَنْ أَدْرَكَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ - وَرُويَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: مِثْلُ ذَلِكَ»^[٢]، وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «وَمَا رَأَيْتُ أَمْرًا فِي أَمْرِ بَلَّغَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا اتَّبَاعُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ فِيهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ كَانُوا أُولَى فِيهِ بِالْحَقِّ مِنَّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثْنَى عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ بِاتِّبَاعِهِمْ إِيَّاهُمْ فَقَالَ ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ وَقُلْتُمْ أَنْتُمْ لَا بَلْ نَعْرِضُهَا عَلَى رَأْيِنَا فِي الْكِتَابِ فَمَا وَافَقَهُ مِنْهَا صَدَقْنَاهُ وَمَا خَالَفَهُ تَرَكْنَاهُ وَتِلْكَ غَايَةُ كُلِّ مُحَدِّثٍ فِي الْإِسْلَامِ رَدُّ مَا خَالَفَ رَأْيَهُ مِنَ السُّنَّةِ»^[٣].

واحتج الإمام مالك بهذه الآية على وجوب اتباع الصحابة رضوان الله عليهم^[٤]، فرضي الله عمن اتبع السابقين الأولين إلى يوم القيامة

^[١] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٣٠٠

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٣٠٢

^[٣] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٩١١

^[٤] انظر إعلام الموقعين ١٢٣/٤

الهداية -

فدل على أن متابعهم عامل بما يرضى الله والله لا يرضى لعباده إلا بالحق، ولا يرضى لعباده اتباع بالباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۚ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر ٧].

وقال البغوي: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، الَّذِينَ هَاجَرُوا قَوْمَهُمْ وَعَشِيرَتَهُمْ وَفَارَقُوا أَوْطَانَهُمْ، ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ أَي: وَمِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُمْ الَّذِينَ نَصَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَعْدَائِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَوْوَأَ أَصْحَابَهُ، ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ﴾، قِيلَ: بَقِيَّةُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ سِوَى السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ. وَقِيلَ: هُمُ الَّذِينَ سَلَكَوا سَبِيلَهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَالْهَجْرَةِ أَوْ النَّصْرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: هُمُ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ بِالترحم والدعاء. وَقَالَ أَبُو صَخْرٍ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ: «أَتَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرَظِيَّ فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: جَمِيعُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنَّةِ مُحْسِنُهُمْ وَمُسِيئُهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ تَقُولُ هَذَا؟ فَقَالَ: أَقْرَأُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، إِلَى أَنْ قَالَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَقَالَ: وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، شَرَطَ فِي التَّابِعِينَ شَرِيطَةً وَهِيَ أَنْ يَتَّبِعُوهُمْ فِي أَعْمَالِهِمُ الْحَسَنَةَ دُونَ السَّيِّئَةِ. قَالَ أَبُو صَخْرٍ: فَكَأَنِّي لَمْ أَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ قَطُّ» [١].

❀ وقال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ۖ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة ١٣٧]، قَالَ الرَّجَاجُ: "مَعْنَاهُ فَإِنْ أَتَوْا بِإِيمَانٍ كإيمانكم، وتصديق

[١] تفسير البغوي ٣٨٢/٢

الهداية -

كتصديقكم، وتوحيد كتوحيدكم، وَقَالَ أَبُو مَعَاذٍ النَّخَوِيُّ: مَعْنَاهُ فَإِنْ آمَنُوا بِكِتَابِكُمْ كَمَا آمَنْتُمْ بِكِتَابِهِمْ^[١].

❀ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفـال ٧٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفـتـح ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ

إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة ١١٧]، ونحو هذه الآيات التي فيها تسطير الرضا وأنهم كانوا على الهدى وفيها أعظم المدح والثناء، وهذا كله تنبيه للأمة على صحة مسلكهم ووضوح منهجهم والأمر باتباع آثارهم، وأن فهمهم هو الفهم الصحيح، وما سواه مما عارضه من أقوال المتأخرين هو فهم سقيم عاطل ورأي باطل، ولأن هذا المدح والثناء دليل على أن ما كانوا عليه من العقيدة والعمل هو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال، فمن كان على مثل ما كانوا عليه من العلم والهدى ودين الحق فقد فاز وأفلح ودخل في هذا الثناء العاطر ومن خالف فهو الشقي الخاسر.

❀ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، عَنِ الضَّحَّاكِ قَوْلُهُ: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قَالَ: «هُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هُمُ الدُّعَاةُ الرُّوَاةُ»^[٢].

^[١] تفسير السمعاني ١٤٦/١

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ٥٥٣٩

الهداية -

❁ وقال تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل ٥٩]، قال ابن عباس: «هم أصحاب محمد ﷺ»^[١].

❁ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة ١١٩]، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ نَافِعِ ابْنِ عُمَرَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ قَالَ: «مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ»^[٢].

❁ وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان ١٥]، والصحابة منيبون إلى الله تعالى فيجب اتباع سبيلهم، وأقوالهم واعتقاداتهم هو سبيلهم، والدليل على أنهم منيبون إلى الله تعالى قوله تعالى: ﴿وَهَدَىٰ إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى ١٣]، والصحابة أكمل الأمة هداية فلا كان ولا يكون بعدهم أحد مثلهم.

ومن محاسن الاتباع: الوقوف فيما وقف فيه الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والامساك عما نهوا عن الخوض فيه: كالقدر وأطفال المشركين وما شجر بين أصحاب النبي ﷺ كما جاءت به الآثار ومنها:

❁ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»^[٣].

❁ وعن أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُوَامِرًا - أَوْ

^[١] تفسير ابن كثير ٣/٣٨١، فتح القدير ٤/١٤٨

^[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم ١٠٠٩٧

^[٣] رواه البخاري برقم ١٣٨٤ ومسلم برقم ٢٦٥٩

الهداية -

قَالَ مُقَارِبًا - مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوُلْدَانِ وَالْقَدَرِ^[١] قَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
«الْوُلْدَانُ أَرَادَ بِهِ أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ»^[٢].

❖ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: «قَدْ ذَكَرْتُهُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ فَقَالَ أَفَيْسَ كُنْتُ
الْإِنْسَانُ عَلَى الْجَهْلِ قُلْتُ فَتَأْمُرُ بِالْكَلامِ فَسَكَتَ»^[٣].

❖ وَذَكَرَ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ
ابْنِ عَوْنٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ مَاذَا
كَانَ بَيْنَ قَتَادَةَ وَبَيْنَ حَفْصِ بْنِ عُمَيْرٍ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ قَالَ: أَوْ تَكَلَّمَ
رَبِيعَةُ الرَّأْيِ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْقَاسِمُ: «إِذَا اللَّهُ انْتَهَى عِنْدَ شَيْءٍ فَانْتَهَوْا
وَقِفُوا عِنْدَهُ قَالَ فَكَأَنَّمَا كَانَتْ نَارًا فَأُطْفِئَتْ»^[٤].

❖ وَعَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: «ثَلَاثُ أَرْفُضُوهُنَّ: مَا شَجَرَ بَيْنَ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنُّجُومِ وَالنَّظَرِ فِي الْقَدَرِ»^[٥].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "ومن السنة ذكر محاسن أصحاب
رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن الذي جرى بينهم، فمن
سب أصحاب رسول الله ﷺ أو واحداً منهم فهو مبتدع رافضي، حرم
سنة والدعاء لهم قرينة والافتداء بهم وسيلة والأخذ بأثارهم
فضيلة"^[٦].

^[١] رواه الحاكم في المستدرک برقم ٩٣ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» قال الذهبي على شرطهما ولا علة له

^[٢] صحيح ابن حبان ١١٩/١٥

^[٣] التمهيد ١٣١/١٨

^[٤] التمهيد ١٣٢/١٨

^[٥] رواه ابن بطّة في الابانة الكبرى برقم ١٢٨١

^[٦] السنة للإمام أحمد ص/١٧، الصارم المسلول ص/٥٦٨، طبقات الحنابلة ٣٠/١.

الهداية -

وقال ابن أبي زيد القيرواني: "وَأَنَّ خَيْرَ القرون القرنُ الذين رأوا رسولَ الله ﷺ وأمنوا به، ثُمَّ الذين يلونهم، ثُمَّ الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن لا يُذكر أحدٌ من صحابة الرسول ﷺ إلا بأحسن ذكرٍ، والإمساك عمّا شجر بينهم، وأنهم أحقُّ الناس أن يلتبس لهم أحسن المخارج، ويُظنَّ بهم أحسن المذاهب" [١]

وقال أبو زرعة الرازي: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق، والقرآن الكريم حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة" [٢].

واعلم أن من الطوائف الضالة: طائفة شذت عن منهج الصحابة رضوان الله عليهم، وحملت معول هدم الدين بالطعن في فهمهم ونقله هدي النبي الأمين ﷺ، فخرجت على أقوالهم وهديهم وطعنوا في وفاقهم وإجماعهم، ونصّبت الجهالة أئمة دونهم، قال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والافتداء بهم" [٣].

والطعن في إجماع الصحابة والخروج على قولهم أو عملهم هو سبيل أهل البدع من الخوارج والنظامية والمعتزلة والرافضة والجهمية الذين خرجوا على فهمهم وجماعتهم وأحدثوا في دين الله مقالات وأعمال فارقوا بها جماعة المسلمين، قال ابن عباس للخوارج حين ناظرهم: «جئتمكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم

[١] الرسالة ٩/١

[٢] الكفاية في علم الرواية، ص ٩٧، وانظر: الإصابة، ١ / ١٠.

[٣] أصول السنة ص ١٤

الهداية -

منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله»^[١]، وقال السمعاني: " واجتمعت الأمة على تكفير الإمامية لأنهم يعتقدون تضليل الصحابة وينكرون إجماعهم وينسبونهم إلى ما يليق بهم"^[٢]، وقال أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني: " ومن قول أهل السنة: أنه لا يعذر من أداه اجتهاده إلى بدعة، لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة فسماهم عليه الصلاة والسلام مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجورا وإن أخطأ"^[٣].

وقال الشافعي في رسالته البغدادية التي رواها عنه الحسن بن محمد الزعفراني: "وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عاما وخاصا وعزما وإرشادا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وأراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله"^[٤]، وهذا قول جامع من الشافعي رحمه الله تعالى.

[١] جامع بيان العلم وفضله ١٢٧/٢

[٢] الأنساب ٣٦٥/٦

[٣] الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ص ١٢١

[٤] إعلام الموقعين ٦٣/١

وقال ابن بطّة: "وَلْيَعْلَمِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ أَنَّ قَوْمًا يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الشَّرِيعَةِ وَدُرُوسَ آثَارِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ، فَهُمْ يُمَوِّهُونَ عَلَى مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ وَضَعُفَ قَلْبُهُ بِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَيَعْمَلُونَ بِهِ، وَهُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ يَهْرُبُونَ وَعَنْهُ يُدْبِرُونَ، وَلَهُ يُخَالِفُونَ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا سُنَّةً رُوِيَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهَا الْأَكَابِرُ عَنِ الْأَكَابِرِ وَنَقَلَهَا أَهْلُ الْعَدَالَةِ وَالْأَمَانَةِ، وَمَنْ كَانَ مَوْضِعَ الْقُدُورَةِ وَالْأَمَانَةِ وَاجْتَمَعَ أَيْمَهُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صِحَّتِهَا أَوْ حَكَمَ فَقَهَاؤُهُمْ بِهَا، عَارَضُوا تِلْكَ السُّنَّةَ بِالْخِلَافِ عَلِمًا وَتَلَقَّوْهَا بِالرَّدِّ لَهَا، وَقَالُوا لِمَنْ رَوَاهَا عَنْهُمْ: تَجِدُ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ وَهَلْ نَزَلَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ؟ وَأُتُونِي بِآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ حَتَّى أَصَدِّقَ بِهَذَا، فَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ قَائِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِنَّمَا تَرَقَّقَ عَنْ صَبُوحٍ وَيُسْرِ خَبِيئًا فِي إِزْيَافٍ يَتَحَلَّى بِحِلْيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَيُضْمِرُ عَلَى طَوِيَّةِ الْمُلْحِدِينَ، يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ بِدَعْوَاهُ وَيَجْحَدُهُ بِسِرِّهِ وَهَوَاهُ، فَسَبِيلُ الْعَاقِلِ الْعَالِمِ إِذَا سَمِعَ قَائِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَا جَاهِلًا فِي الْحَقِّ، خَبِيثًا فِي الْبَاطِنِ، يَا مَنْ خُطِيَ بِهِ طَرِيقُ الرَّشَادِ وَسَبِيلُ أَهْلِ السَّدَادِ"^[١].



[١] الابانة الكبرى ١م ٢٢٤

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ [يونس ٥٨]، قال هلال بن يساف: «بالإسلام الذي هداكم، وبالقرآن الذي علمكم»^[١]، وكان سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَأْتِي إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَدْهَمٍ فَيَقُولُ: «يَا إِبْرَاهِيمُ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَقْبِضَنَا عَلَى التَّوْحِيدِ»^[٢]، وعن أحمد بن الحواري قال: «سمعت شعيب بن حرب يقول لرجل: إن دخلت القبر ومعك الإسلام فأبشر»^[٣]... إنها البشري العظيمة، إنها النجاة من سُبُل الشيطان وسبيل المجرمين وطرق الغواية، النجاة من نار حرها شديد وقعرها بعيد، إنها النجاة لمن تحقق بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَبَا أَنْ يَنْبَغُوا أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر ١٧]، وتحقيق أن يقال للناجي اليوم: ويحه كيف نجا!!.

لقد عاد الإسلام غريبا كما بدأ، وإنه اليوم لأشد غربة في هذه الجاهلية التي طمست على الناس بصائرهم وختمت على قلوبهم فهم لا يفقهون ولا يعقلون ولا يسمعون كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان ٤٤]، وعن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيرَهَا، وَمَنْعَتِ الشَّامُ مُدِّيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنْعَتِ مِصْرُ إِزْدَبَهَا

[١] رواه الطبري في تفسيره برقم ١٧٦٦٩

[٢] الثبات عند الممات لابن الجوزي ٨٠/١

[٣] صفة الصفوة ٥/٢

الهداية -

وَدِينَارَهَا، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ» شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ»^[١]، وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، وَلَا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ»^[٢]، وتالله إنه لهذا الزمان.

إنَّ من شرح الله صدره بالتوحيد واستنار قلبه بالإيمان ثم نظر من علو الإسلام إلى الظلام البهيم والجاهلية النكراء، علم قدر النعمة التي أنعم الله عليه بها، ومن تقررت عنده المسائل على أصولها الصحيحة من الكتاب والسنة وفهم كلام الله على مراد الله واستنار بفهم صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان، وفتح الله عليه في هذا الباب العظيم الذي زلت فيه أقدام وزاغت عنه أفهام وحادت عنه أقوام ... من استمسك بالنصوص المحكمات والآيات البينات تساقطت حوله الشبهات وبان له عوارها وانكشف عنه زيفها، فمن عرف الإسلام وحدّه والجاهلية ووصفها عرف أهلها، ومن عرف منهج القرآن والسنة في هذه القضية العظيمة المتعلقة بأسماء الدين وأحكامه، أيقن أن الدور التي أظهرت واستعلنت بالكفر وصروح الشرك ومشاهد المحادّة لله عز وجل في الحكم والطاعة والعبادة، هي دور كفر أهلها كفار والعين منهم تلحق بدين قومها إلا من أظهر المخالفة فيما أظهره من الكفر والشرك وهو الظاهر المعتبر في هذه الدور... عرف كل ذلك بالأدلة تساقطت عنده الشبهات وظهرت له المسائل واضحة في صفاء لا يقوم غبش الشبهة في دفع اليقين ولا تعكير صفو الحق المبين، ثم نظر في واقع الناس

^[١] رواه مسلم برقم ٢٨٩٦

^[٢] خلق أفعال العباد ٦٧/١

الهداية -

اليوم فيتعجب في استغراب كيف لأقوام يصححون دين هذه الدور الممتنعة بهذه الشعوب عن دين الله، هذه الشعوب الغارقة في صنوف الكفر والشرك والجهل بلا إله إلا الله والإعراض عن تعلم الإسلام بحده الصحيح، الشعوب التي هي طوائف ممتنعة عن دين الله بموجب قانون النصر والخدمة الوطنية: الواجب المقدس عندهم، فرجالهم جنود احتياط لنصرة الطاغوت، الشعوب التي في زهوها تُنكّرت بالاستهزاء بآيات الله وفي غضبها تنفض بسب ذات الله، هؤلاء العبيد للعبيد المتجنسين بدين الديمقراطية الخاضعين لملة العلمانية المنقادين لشريعة الطاغوت، هذه الشعوب التي أعلنت الكفر البواح: كالاستحلال والتشريع والتحاكم والانتخاب والولاء والنصرة للطواغيت، والاستهزاء بشعائر الإسلام كالجهاد والسبي ووصفها بالإرهاب والتخلف والرجعية، الشعوب التي فشا فيها التجهم وتعطيل الصّفات وحصر الكفر بالمعرفة والاعتقاد ونفي العلو لله الواحد القهار، وتعطيل البراءة والتكفير، وانتشار الشرك بأنواعه وصوره، وتعظيم الطواغيت والأوثان ونصب التماثيل والأصنام وتحية العلم وتعظيمه والقتال دونه، وكفر المجالس كشهود أماكن الشرك في المظاهرات والأخبار والقنوات والإذاعات والمدارس والجامعات والأعياد الكُفريّة والأندية والملاعب والرياضات، وما هذا إلا غيظ من فيضٍ وحبّة من فلاة ... حسبنا الله ونعم الوكيل.

ويزداد العجب حين تُدفع النصوص المحكمات والآيات البينات وتحكّم عليها المتشابهات، فكيف تصحح الشعائر إسلام المشركين في العبادة والحاكمية والطاعة والاتباع؟! ولكنها الضلالة والعماية كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ

الهداية -

﴿ فكيف السبيل إلى قلوب تُجادل في المُسلمات، وتدفع الحق دفعاً ليصفوا لها العيش صفواً وتهناً بفتات موائد المومسات، وتجهّد في ترقيع الخرق الذي أفنى الثوب البالي وأنهاه، كالذي يستعير ثوب زور ليستربه سوءة العاهرات ... قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام ٣٦] ، إنهم المجادلون عن المشركين، المصححون لدين الكافرين، الطاعنون في أولياء الله الموحدين، قال تعالى ﴿ قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبِّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَبُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى ﴾ [طه ١٣٥]، وعن عليّ رضي الله عنه قال: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، وَقَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ قُتِلَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، لَحَشَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ مَنْ يُرَى أَنَّهُ كَانَ عَلَى هُدًى» [١].

قال ابن بطة: "فلو أن رجلاً عاقلاً أمعن النظر اليوم في الإسلام وأهله لعلم أن أمور الناس تمضي كلها على سُنن أهل الكتابين وطريقتهم وعلى سُنّة كسرى وقيصَرَ، وعلى ما كانت عليه الجاهليّة، فما طبقة من الناس وما صنف منهم إلا وهم في سائر أمورهم مخالفون لشرائع الإسلام، وسُنّة الرسول ﷺ مضاهون فيما يفعل أهل الكتابين والجاهليّة قبلهم" [٢]، وقال البرهاري: "واحذر ثم احذر أهل زمانك خاصة، وانظر من تجالس، وممن تسمع، وممن تصحب، فإن الخلق كأنهم في ردة، إلا من عصمه الله منهم" [٣]، فهذا وصف أهل زمانهم، فكيف بما حدث بعده من العظائم والدواهي التي لم تخطر ببالهم، ولم تدّر في خيالهم؟! فالناس اليوم قد دخلوا في دين الديمقراطية عن بكرة أبيهم — إلا من رحم الله — وأظهروا الموافقة والاتباع لأوضاعه والانقياد لقوانينه وأحكامه والتحقوا بمدارسه

[١] رواه الدارمي في سننه برقم ٣١٨

[٢] الإبانة الكبرى لابن بطة ٥٧١/٢

[٣] شرح السنة ١٢٢

الهداية -

وجامعاته وتوظفوا في مؤسساته وقطاعاته واعتنقوا دين الوطن
فلهم حقوق المواطنة وعليهم واجباتها، ومنها الدفاع عن الوطن
والإعداد لذلك بالخدمة الإلزامية والمشاركة في العملية السياسية
 وإقامة أركان الطاغوت في الأرض ويسمونها بناء الوطن فهم عبيد
لهذا الوثن ... ثم يأتي بعد ذلك من يقول أن هذا كفر دون كفر!! وأن
هؤلاء أهل القبلة!!، ويحتج على تصحيح مثل هذا الواقع المنسلخ
ويرقع لأهل الديانة الوضعية بأثار في وقائع مباينة تماماً لما فيه
الناس اليوم، كأنه لا يعلم أن ما وقع فيه الناس اليوم هو أشد وأشنع
مما وقع فيه اليهود والنصارى، فحسبنا الله ونعم الوكيل في أهل
الأهواء الذين يحرفون الدين على غير تنزيله، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ
قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ
الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» [١].

إن تحقيق ملة إبراهيم في هذا الزمان يكون كما أمر الله تعالى في
كتابه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا
بُرَاءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلْعَدَؤُةٌ
وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة ٤]، فمن حقق البراءة
من قومه ومما يعبدون من دون الله وكفرهم وعاداهم وأبغضهم،
وآمن بالله واستسلم لله بتوحيده - كما بينا في هذا الكتاب -، ولم
يشرك بالله شيئاً في العبادة والحكم والطاعة والمحبة، واجتنب
عبادة الطاغوت، وأتبع ما أنزل الله وكان عبداً لله في التلقي والطاعة
والاتباع لا عبداً للطواغيت أو ولياً للكافرين كما قال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا
أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ١٠٦] وقال
تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا

[١] رواه الروي في ذم الكلام برقم ٨٤ روى نحوه الثراري في مسنده ٢٨٦ / ١ ٤٠٧ في آخر أثر طويل من طريق غير هذا

الهداية -

أَنْفِصَامَ هَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥٧﴾ [البقرة ٢٥٧] فمن أتى بذلك فقد حقق ملة إبراهيم واستمسك بالعروة الوثقى والكلمة الباقية.

ولا تكن يا عبد الله ممن أصم أذانه واتبع شيوخه وخلانه، وتولى بعد ظهور الحق وبيانه، وعاند بعد قيام الحجة عليه فاستوجب عذابه، وكان ممن قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف ١٠١]، قال قتادة «كانوا عمياً عن الحق فلا يبصرونه صمّاً عنه فلا يسمعون»^[١]، وتب إلى الله عز وجل قبل فوات الأوان ، قال يحيى بن سلام: ﴿قُلْ يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر ٥٣]، بِالشِّرْكِ ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ﴿كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ^[٢]».

نسأل الله أن يقيمنا على الملة الغراء ويثبتنا على المحجة البيضاء حتى نلقاه، اللهم أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين، اللهم أحيينا علماء عاملين ما كانت الحياة خيراً لنا، واختم لنا بالشهادة في سبيلك دفعاً عن دينك تحت راية لا غش فيها ولا كدر، فلا طابت حياة العبيد في دور الشرك والتنديد، فإن حال المسلمين فيها كما روي جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: ﴿يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى النَّاسِ يَسْتَخْفِي الْمُؤْمِنُ فِيهِمْ كَمَا يَسْتَخْفِي الْمُنَافِقُ فِيكُمْ

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ١٢٩٩٤

[٢] تفسير يحيى بن سلام ٤٩٠/١

اليوم^[١]، وإن كان ابن بطّة يقول في زمانه: "فإِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي زَمَانٍ قَلَّ مَنْ يَسْلَمُ لَهُ فِيهِ دِينُهُ، وَالنَّجَاةُ فِيهِ مُتَعَذِّرَةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ، وَأَخْيَاهُ بِالْعِلْمِ"^[٢]، فماذا نقول نحن وما عسانا أن نقول إلا أن نقول: ﴿ رَبَّنَا لَا تُرْغِّ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران ٨]

هذا جهد المقل ونصيحة المشفق ونصيحة النذير، وقد سلكت فيها مسلك الاختصار لضعف همم الناس عن البسط والاطناب، واجتهدت في البناء على كتاب الله واقتفاء الآثار عن رسول الله والاستئناس بفهوم الصحب الأخيار والأئمة الأبرار، وما نقلت عن المتأخرين من كلامهم فهو مما وافق الحق من أقوالهم حيث لم أجد للسلف قولاً فيما لم يعترضوا له مما أحدثه المتأخرون من مقالات، قال الدارمي: "فَإِنْ طَلَبْتُمْ مَنَّا فِيهِ آثَارًا مَأْثُورَةً مُسْنَدَةً مَنْصُوصَةً فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فَقَدْ أَخْبَرْنَاكُمْ أَنَّهُ كُفِّرْلَمْ يَخْدُثْ فِي عَصْرِهِمْ، فَيُزَوَّى عَنْهُمْ فِيهِ"^[٣]، وما ذلك إلا ليستأنس القارئ بالعزو ولا ينسب للكاتب فهماً لم يسبق إليه، فليس في قول أحد من الرجال حجة في دين الله إلا ما كان من كتاب الله أو السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ أو إجماع صحابة رسول الله ﷺ^[٤]، وإن كنا قد نقلنا في هذا الكتاب من إجماعات لغير الصحابة على أن "أهل العلم مالوا إلى معرفة الإجماع ليعظموا خلاف من خالفه ويزجروه عن خلافه فقط، وكذلك مالوا إلى معرفة اختلاف الناس لتكذيب من لا

[١] أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٢٣٨ وابن عدي في الكامل في الضعفاء ١٨٩/٧ وهو غير محفوظ

[٢] الإبانة الكبرى ٣٦٦/١

[٣] نقض الإمام أبي سعيد ٥٤٤/١

[٤] انظر كتاب: "الإقناع بمنزلة الآثار من المرفوع والموقوف وحجية الإجماع" لصاحب الكتاب

الهداية -

يبالي بادعاء الإجماع جرأة على الكذب حيث الاختلاف موجود
فيردعونه بإيراده عن اللجاج في كذبه فقط" [١].

وَأَعْلَمُ كَمَا هُوَ أَنَّهُ أَلَمَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَطَلْبِهِ وَالتَّابِعِينَ.

مَشَتْ



[١] الإحكام في أصول الأحكام ١٤٤/٤

ملحق

نونية الغريب

محمد بن سعيد الأندلسي

ختم الله له بالشهادة

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ الْعَدَنَانِ
وَالسَّالِكِينَ لِدَرْجِهِمْ بَيِّنَانِ
أَبْيَاتُهَا فِي عَقْدِنَا مِثَّتَانِ
فِي نَهْجِنَا وَالْقَوْلُ ذِي الْفُرْقَانِ
قَوْلًا يُزِيلُ اللَّبْسَ لِلْحَيْرَانِ
نَفْعًا يَفِيضُ مُثْمَرَ الْأَفْنَانِ
تَرْجُوا النَّجَاةَ وَتَبْتَغِي الرِّضْوَانَ
وَقَلَّ مَنْ يَنْجُوا مِنْ الثَّقَلَانِ
مِنْ نُورِ دِينَ الْوَاحِدِ الدِّيَّانِ
بَيْنَ الْبَهَائِمِ زُمْرَةُ الشَّيْطَانِ
كَالْأَنْدُلُسِ فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ
فُطِرَتْ عَلَيْهَا سَائِرُ الْوِلْدَانِ
وَرِثُوهُ دِينًا فِي ثَرَى الْأَبْوَانِ
عَلَى غَيْرِ دِينَ الْمَنْهَجِ الرَّبَّانِ
يَشْتَدُّ عُودٌ فِي ثَرَى الْكُفْرَانِ
كَيَّيْ فِيهِ مُنْعَمًا بِأَمَانِ
كَيَّيْ يَبْقَى مُلْكًا شَامِخَ الْبُنْيَانِ
وَتَنْ يُعْظَمُ فِيهَا كَالصُّلْبَانِ
وَصُرُوحُ شَرْكَ تَبْدُوا لِلْأَعْيَانِ
الْحُكْمُ لِلْجَمْهُورِ حُكْمًا دَانِ
فِي الْبَرْلَمَانِ شُعْبَةُ الطُّغْيَانِ
حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ لِلْأَوْثَانِ
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الشَّعْبِ لَا قَوْلَانِ
يَقْضِي بِشُرْعَةِ شُعْبَةِ الْخُذْلَانِ
عَنْ نَهْجِهِمْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ ثَانِ
فِي خَلْعِ حَاكِمِهَا الَّذِي هُوَ جَانِ
وَيُزِيلُوا مُلْكًا رَاسِخَ الْأَرْكَانِ
دِينَ الْمُلُوكِ وَحَاكِمِ الْأَعْيَانِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ شَأْنُهُ
وَالْأَلِ وَالصَّخْبِ الْكِرَامِ كُلِّهِمْ
وَبَعْدُ ذِي نُونِيَّةٍ حَرَزْتُهَا
أَوْ قَدْ يَزِيدُ فَوْقَ ذَا الْعَدِّ لَهَا
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي نَظْمِي لَهَا
يَا رَبِّ بَارِكْ بِذُرَّةٍ فِي أَصْلِهَا
يَا سَائِلِي عَنْ مَنْهَجِي وَعَقِيدَتِي
إِنَّ النَّجَاةَ الْيَوْمَ عَزَّ مَنَالُهَا
فِي هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي قَدْ أَظْلَمَتْ
فَضَاقَ فِي الْأُفُقِ الْوَسِيعِ مَعَاشُهَا
قَدْ اسْتَحَالَتْ جُمْلَةً عَنْ دِينِهَا
وَتَاكَلَتْ فِي نُفُوسِهَا الْفِطْرُ الَّتِي
فَعَدَتْ إِلَى الشَّرِكِ الصَّرِيحِ أَصَالَهُ
فَالْجِيلُ يَنْشِئُ فِي الْمَدَارِسِ نَشَاةً
رَضِعُوا مِنَ الثُّدِيِّ الْخَبِيثِ ثِمَالَهُ
عُودٌ يَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ وَطْنِهِ
يَذُودُ عَنْ دَارِ الْبَوَارِ شَجَاعَةً
الِدَارُ تَرْفَعُ فِي ثَرَاهَا رَايَةً
وَمَعَالِمُ الطُّغْيَانِ فِي جَنَابَاتِهَا
قَدْ قَامَهَا الشَّعْبُ الَّذِي فِي دِينِهِ
وَشَرَائِعُ الْكُفْرَانِ هُمْ مَنْ صَاغَهَا
فَتَنُوبُ شُعْبًا كَامِلًا فِي سَنِّهَا
وَالشَّعْبُ طَوْعًا يَنْتَخِبُ فِي مَحْفَلِ
لِيُنْصِبَ الطَّاغُوتَ فِي مُلْكٍ لَهُ
حَتَّى إِذَا حَادَ الْمُلُوكُ فِي حُكْمِهِمْ
فَتَسِيرُ جَمَهْرَةُ الشُّعُوبِ فِي ثَوْرَةٍ
فَيُنْصَبُوا مَنْ يَرْضِيهِ غُثَاؤُهُمْ
فَهُمُ الَّذِينَ يَقْرِرُونَ أَصَالَهُ

يَخْطِي بِمَا قَدْ خَصَّه الرَّحْمَانِ
حُكْمُ الْغَنَاءِ فِي سَائِرِ الْأَوْطَانِ
تَقْلِيدُهُمْ فِي حُكْمِ ذَا السُّلْطَانِ
مَنْعاً وَفَرْضاً سُنَّةَ الرَّهْبَانِ
سُفَهَاءَ قَوْمِ زُمَرَةَ النَّسْوَانِ
وَخَيْرِ هَذِي الْمُصْطَفَى الْعَدْنَانِ
لَذَاتِ حَادِقِ تَرْكَةِ الْيُونَانِ
قَدْ عَبَّدُوا لِلْخَلْقِ وَالشَّيْطَانِ
أَوْضَاعَهَا تَسْرِي بِلا نُكَرَانِ
وَوُفُودَهَا تَمْضِي بِلا نُقْصَانِ
قَانُونُهَا حَيْفٌ عَلَى الْإِنْسَانِ
تَسْوُسُهَا أَهْوَاءُ ذِي الْخُذْلَانِ
وَتَنْكَرُوا مِنْ شُرْعَةِ الدِّيَانِ
وَانْقَادُوا لَطَاغُوتِ دُونَ سِنَانِ
فَالدِّينُ حُكْمُ الْمَلِكِ وَالسُّلْطَانِ
أَرْبَابُهُمْ لَا خَالِقَ الْأَكْوَانِ
دَانَتْ لَهُ بِالْقَهْرِ ذِي الْقِطْعَانِ
وَانْقَادَ مُتَّبِعاً هُمَا مِثْلَانِ
دَخَلُوهُ أَصْلاً إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ
أَحْبَارُ سُوءٍ نَعَلَ ذَا السُّلْطَانِ
قَدْ أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ
فَتَنُّوا الْأَنْفَامَ فِي آخِرِ الْأَزْمَانِ
بِهِ رَجَ الْأَقْوَالِ وَالْأَلْحَانِ
قَدْ خَانُوا عَهْدَ الْوَاحِدِ الدِّيَانِ
سَارُوا بِهِمْ فِي مَسَالِكِ الْحَيْرَانِ
طَوَّعاً لِقَوْلِهِمْ بِلا بَرَهَانِ
قَالَ إِمَامُ الْعَصْرِ كَالْعُمَرَانِ

شَعْبُ النَّذَالَةِ يَنْسَلِخَ عَنْ فِطْرَةٍ
فِي دِينٍ دِيمُقْرَاطٍ هَذَا سَبِيلُهُ
دَيْنُ النَّصَارَى قَدْ حَذُّوا فِي حَذْوِهِ
فَاتَّخَذُوا الْأَرْبَابَ فِي تَشْرِيْعِهِمْ
وَرَذَائِلُ الْخَلْقِ هُمْ حُكَّامُهَا
قَدْ بَدَّلُوا دِينَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
بِرُبَايَا لَلْأَرْبَاءِ وَالْأَذْوَاقِ فِي
تَجْرِي عَلَى أَعْرَاضِهِمْ وَدِمَائِهِمْ
تَجْرِي عَلَى أُمُومِهِمْ وَعُقُودِهِمْ
وَمَحَاكِمُ الطَّاغُوتِ عَالِي بِنَاوُهَا
وَمِيزَانُهَا بَخْسٌ عَلَى رُؤَادِهَا
عَجَبًا لَهُمْ كَيْفَ رَضُوا لِحَيَاتِهِمْ
فَدَانُوا لِلْمَخْلُوقِ طَوَّعاً مِنْهُمْ
قَدْ أَسْلَمُوا لِعَبِيدِ سُوءٍ مِثْلُهُمْ
قَدْ أَدْخَلَتْ فِي دِينِهِ أَفْوَاجُهُمْ
وَطَاعَةٌ لِنِظَامِ حُكْمٍ وَضَعُهُ
فَهُوَ اتِّبَاعُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِمَنْ
فَمَنْ اسْتَقَامَ خُضُوعُهُ فِي دَارِهِمْ
فَهُمَا فِي دِينٍ غَيْرِ دِينِ اللَّهِ مَا
فِي ذَهْنِ جَهْمٍ قَدْ صَفَا إِسْلَامُهُمْ
فَفِي دِينِهِ لَا يَكْفُرُوا بِخُضُوعِهِمْ
طَوَاغِيَتْ عِلْمٌ يُفْتَفَى آثَارُهُمْ
قَدْ حَرَفُوهُ جُمْلَةً وَتَرَيَّنُوا
خَاطُوهُ دِيناً تَرْتَضِيهِ مُلُوكُهُمْ
قَطَّعُوا الطَّرِيقَ عَنِ الْهُدَاةِ جَهْرَةً
تَاهُوا وَقَدْ حَسِبُوا النَّجَاةَ فِي غَرَزِهِمْ
إِنْ قُلْتَ قَالَ شَيْخُنَا أَنْعِمَ بِهِ

إِنْ قَالَ لَا تَسْأَلْ لَهُ عَنْ أَصْلِهِ
قَدْ نَصَّبُوهُ إِلَهِهُمْ لَوْ يَعْلَمُوا
قَدْ غَشَّاهُمْ فِي أَصْلِ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ
لَا يُعْذَرُونَ بِجَهْلِهِمْ وَضَلَالِهِمْ
كَذَلِكَ مَنْ قَدْ أَسْلَمَ أَجَنَسَهُمْ
فَصَرِيحُ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ بَرَاءَةٌ
وَتَلَاوُزٌ بَيْنَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ
لَا يَسْتَقِيمُ الدِّينُ إِلَّا بِأَصْلِهَا
هَذَا الَّذِي قَدْ أَخْرَجُوهُ دُعَاتُنَا
فَأَسْلَمُوا الْأَقْوَامَ فِي دَارِ الْخَنَا
إِخْوَانُهُمْ عِبَادُ مَنْ وَسَدَ الثَّرَى
الرَّاقِصِينَ بِالْيَلِيَّاتِ نِسَائِهِمْ
الْخَاشِعِينَ فِي حَضْرَةِ أَمْوَاتِهِمْ
الْوَارِثِينَ لِنَجَلَةِ أَسْلَافِهِمْ
مَنْ عَمَرُوا فَوْقَ الْقُبُورِ مَسَاجِدًا
شِرْكَ الْقُبُورِ وَالْقُصُورِ بَيْنَهُمْ
لَمْ يَتَرَكُوا بَابًا مِنَ الْكُفْرِ وَلَا
بَلَّ أَحَدُهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَوْضَاعِ مِنْ
فَادْخَلُوا الْكُفْرَ فِي جُلِّ عُقُودِهِمْ
يَا وَحْشَ مَنْ قَدْ وَحَدَ الْمَوْلَى وَمَنْ
لَا يَسْلَمُ الدِّينُ لَهُ إِلَّا إِذَا
شَغَفُ الْجِبَالِ يَكُونُ ذَلِكَ مِلَادُهُ
يَرْقَى لِذَلِكَ السَّفْحِ يَخْلُوا بِطَاعَةٍ
مَنْ لَمْ يُفَارِقْ قَوْمَهُ فَلْيَحْذَرِ
يَضِيْعُ دِينَ فِي مَوَدَّةِ مُشْرِكٍ
طَاغُوتُ ذَا الْعَصْرِ هُوَ أَقْوَامُنَا
يُنَازِعُونَ الرَّبَّ فِي مَا اخْتَصَصَهُ
فَالْحُكْمُ إِلَّا لِلشُّعُوبِ مَقَالُهُمْ

تَسْلِيمُنَا مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَانِ
لِكَيْتَهُمْ قَدْ أَطْمَسُوا الْبَصَرَانِ
فَدَانُوا غَيْرَ مَلَةِ الْخِلَانِ
فَالْعُذْرُ مُمْتَنِعٌ لِذِي الْأَدْيَانِ
مَا حَقَّقَ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانِ
مِنْ شِرْكَ عَابِدِهِمْ مَعَ كُفْرَانِ
وَبَرَاءَةٍ مِنْ شِرْكَهِمْ سَيِّانِ
مَا قَامَ حَتَّى قَامَتِ الْقُطْبَانِ
مِنْ أَصْلِ دِينِ فَاطِرِ الْأَكْوَانِ
وَصَرَّحَ حُجُوهُ لِسَاكِنِ الْعُمَرَانِ
الْعَاكِفِينَ عَلَيْهَا طُغُولَ زَمَانِ
وَالطَّائِفِينَ عَلَى قَفَا الْجُذُرَانِ
الْعَائِذِينَ بِهِمْ مِنَ الْأَحْزَانِ
الْمُقْتَفِينَ أَثَارَهُمْ بَيَّانِ
شِرَارُ خَلْقٍ وَصُفَّةُ الْعَدَنَانِ
أَشَدُّ مِنْ شِرْكَ بَنِي نَصْرَانِ
جَمَلًا مِنَ الْفُسُوقِ وَلَا الْعِصْيَانِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي سَالِفِ الْأَرْمَانِ
وَأَلْزَمُوا ذَاكَ فِي كُلِّ مَكَانِ
قَدْ حَقَّقَ الْكُفْرَ بِذِي الْأَوْثَانِ
قَدْ قَاصَلَ الْأَقْوَامَ وَالْعُمَرَانِ
يَفِرُّ مِنْ سُفَهَاءِ ذِي الْبُلْدَانِ
حَتَّى يُلَاقِيَ رِبَّهَ الْمَثَانِ
مِنْ خُلُطَةِ الْكُفَّارِ وَالْبُطْلَانِ
يَذُوبُ صَلْبٌ فِي خُطَا الشَّيْطَانِ
فَاجْتَنِبُوهُ إِخْوَةَ الْإِيمَانِ
وَتَفَرَّدُوا بِالْحُكْمِ وَالسُّلْطَانِ
يُضَاهِيُونَ بِهِ بَنِي نَصْرَانِ

الهداية -

فَالْحُكْمُ لِلَّهِ وَلَى الْإِلَهِ كُلِّهِ
وَبَرَاءَةٌ مِنْ قَوْمِنَا تَوْحِيدُنَا
مُتَرَدِّدٌ فِي ذَاكَ أَوْ مُتَوَقِّفٌ
وَكُلُّ قَرْدٍ مِنْهُمْ يُلْحَقُ بِهِمْ
غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ
فَهُوَ الْحَنِيفُ الْمُقْتَدِي بِإِمَامِهِ
أَهْلُ الْوِلَايَةِ نُصْرَةً وَمَحَبَّةً
هَذَا كِتَابُ اللَّهِ يَنْطِقُ بَيْنَنَا
فَكُلُّ مَا قَدْ قَصَّه فُرْقَانُنَا
لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْمِنَا أَوْ قَوْمِهِمْ
إِنَّ الدَّعَاوَى لَا تُصَحِّحُ دَعْوَةً
فَأَصْلُ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ بَرَاءَةٌ
مَا كَانَ فِي ذَاكَ الزَّمَانِ دِينُهُمْ
يَا غَرْبَةً فِي الدِّينِ بَيْنَ قَوْمِنَا
نَدْعُوهُمْ لَصَحِيحِ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ
فَخَوَارِجُ لِسَانَا نَقُولُ بِقَوْلِهِمْ
أَمَّا الصَّحَابَةُ هُمْ تَيَجَانُ رُؤُوسِنَا
قَدْ كَفَّرَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ دِيَارَ مَنْ
فَكَيْفَ مَنْ قَدْ بَدَّلَ الدِّينَ وَدَانَ
فَخَوَارِجُ مَنْ دِينَ قَوْمٍ بَدَلُوا
فَغَيْرُ دِينِ الْمُصْطَفَى لَا نَبْتَغِي
يَا طَالِبَ الْحَقِّ مُرِيداً لِلْهُدَى
إِخْلَعْ قُبُودَ أَسْرِهِمْ وَهَوَانِهِمْ
وَتَعَلَّمِ الدِّينَ الصَّحِيحَ بِحَدِيثِهِ
وَارْفَعْ بِرَأْسِكَ نَاطِراً فِي قَوْمِنَا
وَاقْرَأْ كِتَاباً خَطُّهُ بِأَنَامِلِي
عَنُونْتُهُ بِهَدَايَةِ الْأَنْبِيَاءِ
فَاعْضُضْ عَلِمَهَا بِالنَّوَاجِدِ مُمَسِّكاً

وَإِنْ جَحَدَ ذَاكَ بِنَبِيِّ عَلَمَانِ
فَاعْضُضْ عَلَيْهِ يَا أَخَا الْعِرْفَانِ
يُلْحَقُ بِذَاكَ الْقَوْمُ فِي كُفْرَانِ
فَا حُكْمُ هَذَا الْحُكْمِ دُونَ تَوَانِ
وَبَرَاءَةٌ مِنْ قَوْمِهِ بَيِّنَانِ
الْمُهْتَدِي وَالْمُسْلِمُ الْحَقَّانِ
أَهْلُ الْإِحْيَاءِ وَشَيْعَةُ الْإِحْسَانِ
بِأَفْصَحِ التَّبَيُّنِ وَالْبُرْهَانِ
عَنْ مِثْلِ أَقْوَامٍ لَنَا صِنُونِ
إِلَّا بِدَعْوَى دُونَ ذَا بُرْهَانِ
إِلَّا بِعِلْمٍ جَازِمِ التَّبَيُّنِ
يَتَمَازِي فِي إِثْرِهَا الْيَدِينَانِ
فِيهِ النَّجَاةُ فِي آخِرِ الْأَزْمَانِ
فَالْخُلْفُ فِي تَعْرِيفِ ذَا الْإِيْمَانِ
يَدْعُونَنَا حُدْنَاءَ ذَا الْأَسْنَانِ
أَهْلُ الْكِبَائِرِ هُمْ ذَوْرُ عَصِيَانِ
فِي إِثْرِهِمْ نَقُفُوا إِلَى الرِّضْوَانِ
الْمَانِعِينَ شَرْيَعَةَ الْمَنَانِ
بِنَحْلَةِ قَوْمِ بَنِي عَلَمَانِ
لَسْنَا بِدَاخِلِ هَذِهِ الْأَذْيَانِ
نَرْجُو النَّجَاةَ وَخُورَ ذَا الْأَعْيَانِ
اسْمَعْ بِفَهْمٍ حَاضِرٍ يَقْطُرَانِ
كُسُراً لِذِي الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ
وَاحْكُمْ بِهِ وَضِعاً عَلَى الْمِيزَانِ
هَلْ هُوَ لَاءُ عُصْبَةِ الْإِيْمَانِ؟
فِيهِ الْبَيِّنَاتُ الشَّافِي وَالْبُرْهَانِ
لِحَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيْمَانِ
وَاحْذَرْ تَزُولَ تَبُوءَ بِالْخُسْرَانِ

فَهْرِسْت

تمهيد.....	٣
الباب الأول: أوضاع الجاهلية.....	٨
الفصل الأول: الحكمة من إرسال الرسل.....	٩
الفصل الثاني: الجاهلية.....	١٥
المطلب الأول: جاهلية العبادة والشعائر.....	١٦
المطلب الثاني: جاهلية الحاكمية والشرائع.....	١٨
المطلب الثالث: جاهلية الولاء والبراء.....	٢٢
المطلب الرابع: جاهلية القيم والأخلاق.....	٢٤
الفصل الثاني: بين مجتمعات الجاهلية ودعوة الإسلام.....	٢٧
المطلب الأول: حقيقة دعوة الإسلام للمجتمعات الجاهلية.....	٢٩
الباب الثاني: الاستسلام لله بالتوحيد.....	٣٤
الفصل الأول الاستسلام والتوحيد المطلب الأول: تفسير التوحيد	
وقول الله تعالى: ﴿قَالَ يَنْقُومِرْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۖ﴾.....	٣٨
القصل الثاني: تفصيل القول في أنواع التوحيد.....	٤٧

الهداية -

المطلب الأول: الاستسلام لله بتوحيد الألوهية: ٤٧

المطلب الثاني: الاستسلام لله بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات: ٤٨

المطلب الثالث: الاستسلام لله بتوحيد الاتباع: ٥٤

الباب الثالث: الانقياد لله بالطاعة والاتباع ٦٠

الفصل الأول: الحاكمية ٦١

المطلب الأول: التلازم بين الحاكمية والعبادة: ٦٨

المطلب الثاني: أنواع الآثار الواردة في تفسير آية المائدة: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ

فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] ٧٤

المطلب الثالث: تبديل أحكام الله وشرائعه: ٩٨

المطلب الرابع: التحاكم إلى الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله ١٠٤

الفصل الثاني: الطاعة ١٢١

المطلب الأول: الطاعة حق لله ولمن أذن لهم من أولي الأمر الشرعي ١٢٣

المطلب الثاني: النصوص الواردة في بيان حد شرك الطاعة: ١٢٧

المطلب الثالث: الفرق بين العبادة والطاعة ١٣٦

المطلب الرابع: الطاعة هي امتثال الأمر بعد التلقي وقبول التكليف والدخول في

العمل ١٤٢

المطلب الخامس: ضابط الفرق بين طاعة المشرّعين في معصية الله وطاعة

الشیطان ١٤٩

المطلب السادس: صور من الطاعة الشركية في هذا الزمان ١٥٩

١. التجنس ٢. الدخول في المؤسسات الطاغوتية ٣. ترخيص المحرمات ١٦١

الهداية

الباب الرابع: البراءة من الشرك والأقوام المشركة..... ١٦٥

الفصل الأول: بيان التلازم بين البراءة من الشرك والبراءة من

المشركين..... ١٦٦

المطلب الأول: الأدلة الواردة في البراءة من الشرك..... ١٧٧

المطلب الثاني: الأدلة الواردة في البراءة من المشركين..... ١٨١

الفصل الثاني: أنواع الأدلة الواردة في تكفير المشركين..... ١٨٥

المطلب الأول: تكفير المعين..... ١٨٦

المطلب الثاني: تكفير الجنس والنوع..... ١٩١

المطلب الثالث: تكفير القرى والأقوام والديار..... ١٩٢

الفصل الثالث: بيان الأصل في الدور . . . ٢٠٣

المطلب الأول: الأدلة على أن دار الكفر أهلها كفار..... ٢٠٥

الفصل الرابع: الظاهر المعتبر في الدور..... ٢١٢

المطلب الأول: الأدلة على أن الظاهر المعتبر في دور الكفر هو إظهار مخالفة ما

عليه القوم من كفر وشرك..... ٢٢٤

المطلب الثاني: سنة التبيين..... ٢٣٧

المطلب الثالث: منهج القرآن والسنة في نسبة العين إلى قومها..... ٢٤٢

الفصل الخامس: طرق اثبات العموم..... ٢٤٣

الباب الخامس: التنزيل على واقع الناس اليوم..... ٢٦٧

الفصل الأول: حقيقة النظام الحاكم في العالم..... ٢٦٨

المطلب الأول: بين دين الله ودين ملوك الأرض..... ٢٧٥

الهداية

المطلب الثاني: مناطات كفر العموم.....	٢٨٤
الفصل الثاني: حدّ المسلمين	٢٨٧
الفصل الثالث: قول جامع	٢٩٦
المطلب الأول: سبيل النجاة.....	٢٩٧
المطلب الثاني: النهي عن الجدال والمرء والخصومات في الدين.....	٣٠٠
المطلب الثالث: قطاع الطرق.....	٣٠٢
المطلب الرابع: لزوم غرز الصحابة والتابعين لهم بإحسان.....	٣٠٩
الخاتمة	٣١٨